

APR 20 1961

﴿ الجزء السابع والمشرون من ﴾

مكتبات

إليطسولشفسن

التي

وكتب ظاهر الرواية أنت • ستا وبالأصول أيضا سميت
صنفها محمد الشباني • حرر فيها المذهب النعماني
الجامع الصغير والكبير • والسير الكبير والصغير
ثم الزيادات مع المبسوط • تواترت بالسند المبسوط
ويجمع الست كتاب الكافي • للحاكم الشهيد فهو الكافي
أقوى شروحه الذي كالشمس • مبسوط شمس الامة السرخسي

﴿ تنبيه ﴾ قد بانرجع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة
جمع من ذوي الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

﴿ حقوق الطبع محفوظة للمترجم ﴾

ابن حاج محمد بن فندي نسائي بنفروا بالز

سنة ١٣٩٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— باب الناحس —

(قال رحمه الله) وإذا سار الرجل على دابة في الطريق فخسها رجل أو ضربها فنفت برجلها رجلا فقتله كان ذلك على الناحس دون الراكب لأن نخسه جنابة فما تولد منه كان مضمونا عليه وإنما تكون النفعة بالرجل جبارا إذا كان يسير في الطريق قال بلنا ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وإن نفت الناحس كان دمه هدرا لأن ذلك تولد من نخسه فصار كأنه هو الذي جنى على نفسه ولو ألت الراكب من تلك النخسة قتلته كانت دية على عاقلة الناحس لأنه تولد ذلك من نخسه وجنابته وكذلك لو وثبت من نخسه على رجل فقتله أو وطئت رجلا فقتله لأن ذلك تولد من جنابته والواقفة في ذلك والتي تسير سواء لأن ذلك تولد من نخسه فكان الضمان على عاقلة قال ولو نخسها بأذن الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب لو نخسها ولا ضمان عليه في نخسها وهي أسير لأن النخعة في حال السير هدر لقوله عليه الصلاة والسلام الرجل جبار ولو وطئت رجلا في سيرها وقد نخسها هذا بأذن الراكب كانت الدية عليهما جميعا إذا كان في فورها الذي نخسها فيه لأنه لما نخس بأذن الراكب صار بمنزلة السائق والراكب سائقا وراكبا كان الضمان عليهما انصفين وهذا إذا كان في ذلك الفور الذي نخسها فيه فلما إذا انقطع ذلك الفور كما إذا سارت ساعة وتركها من السوق فالضمان على الراكب خاصة لأن فعل الناحس قد انقطع ونفى فعل الراكب قال وإذا نخس الرجل الدابة ولها سائق بنير أذن السائق فنفت رجلا فقتله فالضمان على الناحس وكذلك لو كان لها قائد لأن ذلك تولد من نخسه وإن نخس بأذن السائق أو بأذن القائد فنفت رجلا فقتله فلا ضمان عليه ولا عليهما لأن الناحس صار سائقا ونفعة بالرجل جبار في هذه الحالة قال وإذا قاد الرجل الدابة فخسها رجل آخر فاقتلته من القائد ثم

أصاب في فورها ذلك فضان ذلك على الناحس لأن حكم توره قد انقطع وصار الناحس
جانبا فضان ذلك عليه قال وإن كان الناحس عبدا بجناية الدابة في رتبة العبد يدفع بها أو
يفدي لانه بمنزلة جنايته يديه وإن كان الناحس صبيًا فهو كالرجل في ان ضمان الدية يجب على
عائلته وإن مرت الدابة بشيء نصب في ذلك الطريق فنحسها ذلك الشيء فنفت انسانا قتلته
فهو على الذي نصب ذلك لانه متمد في نصب ذلك الشيء في الطريق فكان نحس ذلك الشيء
للدابة بمنزلة نحس الذي نصبه وإن كان الرجل يسير في الطريق فأمر عبدا لغيره فنحس
دابته فنفت فلا ضمان على أحد منهما لأن فعل المأمور كفعل الأمر عبدا كان المأمور أو
حرا فإن وطئت في فورها ذلك انسانا قتلته فعلى عائلته الركب نصف الدية وفي عتق العبد
نصف الدية يدفعها مولاه أو يفديه بمنزلة السائق مع الركب إلا أن المولى يرجع على الأمر
بالاقل من قيمة العبد ومن نصف الدية لانه صار للعبد غاصبا باستعماله إياه في نحس الدابة فإذا
لحقه ضمان بذلك السبب كان للمولى أن يرجع به على المستعمل له وكذلك لو أمره بالسوق
أو بقود الدابة ولو كان الركب عبدا فأمر عبدا آخر فساق دابته فأوطأت انسانا قتلته فالدية
في اعناقهما نصفين يدفعان بها أو يفديان بمنزلة السائق مع الركب ولا شيء على الركب
لمولى العبد المأمور إذا كان الركب محجورا عليه حتى يتقى لأن سبب وجوب هذا الضمان
استعماله إياه بالقول والمحجور لا يؤخذ بضمان القول حتى يتقى وإذا عتق كان عليه قيمة
المأمور وإن كان تاجرا أو مكاتبًا فهو دين في عتقه لانه لا يؤخذ بضمان القول فكذلك
السائق في الحال وإذا أقاد الرجل قطارا في طريق المسلمين فما وطئ أول القطار وآخره
فالقائد ضامن له وإن كان معه سائق فالضمان عليهما لأن القائد مقرب ما أصاب بالصدمة أو
غير ذلك وكذلك السائق مقرب من ذلك ومشتتر كان في الضمان لاستوائهما في السبب
وهذا لأن السوق والقود في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة بمنزلة الركوب فكما أن
الركب يحمل ضامنا بما تلف بسبب يمكن التحرز عنه فكذلك السائق والقائد والمضى في الكل
أن الدابة في يده فله أن يتحرز عما يمكن التحرز عنه في صرف الدابة بسوقه أو بقوده وإن
كان معها سائق للابل وسط القطار فالضمان في جميع ذلك عليهم أمتلا لأن الذي هو في
وسط القطار سائق لما بين يديه فله أن يتحرز عما يمكن التحرز عنه من الابل قائدا لما خلفه
والسائق والقائد في حكم الضمان سواء وكذلك إن كان يكون أحيانا وسطها وأحيانا يتقدم

واسيما يتأخر لانه في جميع هذه الاحوال سائق للقطار أو قائد ولو كان الرجل راكبا وسط
 القطار على بعر ولا يسوق منها شيئا لم يضمن شيئا مما تصيب الابل التي بين يديه لانه ليس
 بسائق لما بين يديه فان ثقل السوق في الزجر على الابل والضرب ولم يوجد منه شيء من
 ذلك وهو معهم في الضمان فيما أصاب البعر الذي هو عليه وما خلقه أماما في البعر الذي هو
 عليه فلانه راكب والراكب شريك السائق والقائد في الضمان وأما ما خلقه فلانه قائد لما خلقه
 لان ما خلقه زمانه مربوط ببعره ومشى البعر الذي هو عليه يضاف الى الراكب فيجعل هو
 بهذا المعنى كالقائد لما خلقه وقال بعض المتأخرين هذا اذا كان زمام ما خلقه يقوده يده وأما
 اذا كان هو نائما على بعره أو قائدا لا يفعل شيئا لا يكون به قائدا لما خلقه فلا ضمان عليه
 في ذلك وهو في حق ما خلقه بمنزلة المتاع الموضوع على بعره واذا أتى الرجل ببعره فراه
 الى القطار والقائد لا يعلم ولا يسبى سائقا فاصاب ذلك البعر انسانا ضمن القائد لانه قائد
 لذلك البعر والقائد سبب لوجوب الضمان ومع مقتضى سبب السبب لا مسؤولية الضمان لجهله ثم
 يرجع القائد على الذي ربط البعر بذلك الضمان لانه هو الذي أقره ذلك الضمان حين ربط
 البعر بقطاره وهو بعد بما صحت فكون له ان يرجع على ما يات به من اصحاب ولو كان
 البعر واقفا حين ربطه بالقطار ثم فاد فاصاب ذلك البعر شيئا فالضمان على القطار ولا يرجع
 على الذي ربط البعر بذلك الضمان لانه هو الذي ربط البعر بقطاره كان هو السبب لما احدثه
 من ضمان فيثبت له حق الرجوع عليه في وجهين جميعا سلمه الله المال واداه القطار
 على ماله لم يكن له ان يرجع على الراكب بشيء من الضمان لانه لم يعلم لما فاد القطار ثم
 ضاه ابعده فيجعل كانه لم يمسره ونوعته مما يحمل الابل على الضمان فلو كان
 بالطارق فمتر فذات كان الضمان في ذلك على الذي يقره الابل وان كان معه سائر فبالطريق
 عليه لان هذا مما يمكن التحرز عنه ناز يشد الحبل على البعر على وجه الاستعانة وانما يستعمل
 التمسير كان من الامائد والسائقين شديدا كما استعملت بك يده ويكون من انما ان
 يدوطة عليه ولا بد من الامد ما فحل في الطريق لانه متى ما في طريق السائق واداه
 سائر الرجاء على دابته برق فمتر ببحر وضعه رجل أو كاهق بناه رجل فاداه
 السائق فمتر على الامائد فذا الضمان على الذي احدث ذلك في الطريق لانه مسمع
 من حبه من ذلك في طريق المسلمين فان الطريق معادى واما ما يات به من الامائد

أو يحول بينهم وبين المروءة فيكون هو ممنوعاً من أحداث ذلك وبهذا الطريق يصير
الحديث كالمدافع للدابة على ما سقطت عليه فيكون الضمان عليه دون الراكب قالوا هذا إذا
لم يعلم الراكب بما أحدث في الطريق فإن علم بذلك وسير الدابة على ذلك الموضع قصد
فالضمان عليه لأنه طرأ على فعل الذي أحدث فعل آخر من هو مختار فيفسخ به حكم فعل
الاول ويكون الضمان على الثاني بمنزلة من وضع حجراً على الطريق فزحزحه رجل آخر إلى
جانب آخر من الطريق ثم عثر به انسان كان الضمان على الثاني دون الاول ولو سار على دابته
في ملكه فأطأت انساناً يد أو رجل فتنت فطيه الدابة والكفارة جميعاً لأن الراكب مباشر
للقتل فيما أطأت دابته والمباشرة في ملكه وفي غير ملكه سواء في إيجاب الضمان عليه
كالرمي فإن رمى في ملكه فأصاب انساناً كان عليه ضمانه وإن كان سائقاً أو قائداً فلا
ضمان عليه في ذلك لأنه تسبب بتقريب الدابة من محل الجناية والتسبب إنما يكون ضماناً
إذا كان متدياً بسببه وهو في ملك نفسه لا يكون متدياً في سوق الدابة ولا توردها فهو
نظير القاعد في ملكه إذا تعثر به انسان والدليل على الفرق أن السائق والقائد في الطريق
لا تلزمه الكفارة لانعدام مباشرة القتل ، نه والراكب تلزمه الكفارة ولو أوقفها في ملكه
فأصاب انساناً من أهله أو جنياً دمل بأذنه أو بغير أذنه فلا ضمان عليه لأنه غير متدي في
إضافتها في ملكه وكذلك السكب المقور في دار يخلى عنه أو مربوطاً لأن صاحب السكب غير
متدي في أمساكه في ملكه ولو ربط دابته في الطريق بخات في ربطها من غير أن يحلها أحد
فما أصابت فهو على الذي ربطها لأنه متدي في ربطها في الطريق وفي أي موضع وقفت بعد
أن تكون مربوطاً فذلك يكون ضماناً إلى من ربطها لأن الرابط يعلم حين ربطها أنه يحول
في ربطها بهذا الفسر فلا يكون تمييزها عن حالها مبطلاً للضمان عنه بعد أن يكون الضمان
بالرباط كما هي إلا أن يحل الرباط ونذهب فينبذ تكون في معنى المنفصلة وكذلك كل هيمة
من سبع أو غيره إذا أوقفه رجل على الطريق فهو متدي في هذا التسبب حكماً ضامناً لما يلف
به ما لم يتغير عن حاله وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فلدغه ذلك فهو ضامن له
لأنه متدي في هذا التسبب ولا يقال قد طرأ على تسببه مباشرة وهو اللدغ وهو المقرب أو
الحية لأن ذلك غير صالح إنباء الحية عليه فلا يقطع به حكم التسبب الموجود من ألتاه عليه

بمنزلة مشى الماشى وفعله في نفسه في مسئلة حفر البئر فإنه لا يكون ناسخا للسبب الموجود
من الحافر في حكم الضمان والله أعلم

باب ما يحدث الرجل في الطريق

(قال رحمه الله) وإذا وضع الرجل في الطريق حجرا أو بنى فيه بناء أو أخرج من
حائطه جذعا أو صخرة شاخصة في الطريق أو أشرع كنيفا أو حياضا أو ميزابا أو وضع
في الطريق جذعا فهو ضامن لما أصاب من ذلك لأنه مسبب لهلاك ما تلف بما أحدثه وهو
متمد في هذا التسبب فإنه أحدث في الطريق ما يتضرر به المارة أو يحول بينهم وبين المرور
في الطريق الذي هو حقهم ووجوب الضمان إصابة هم التلف عن المحدث إذا أمكن إيجابه على
المسبب لكونه متعمدا في تسببه فوجب عليه وإن لم يكن قاتلا في الحقيقة حتى لا تلزمه الكفارة
عندنا ولا يحرم الميراث وقال الشافعي لما جعل التسبب كالمباشرة في حكم الضمان فكذلك في
حكم الكفارة وحرمان الميراث ولكننا نقول الكفارة وحرمان الميراث جزاء قتل محظور ولا يوجد
ذلك في التسبب لأنه لا يتمكن أن يجمل قاتلا بأحداث ذلك ولا يتولأ عند أحداثه ولا يمكن
أن يجمل قاتلا عند الإصابة فعمل المحدث ميت عند الإصابة وكيف يكون الميت قاتلا والدليل
عليه أن القتل لا يكون إلا بفعل القاتل والقتل نوعان عمد وخطأ ففي كل ما ينصرر العمد في
جنسه بتصور الخطأ أيضا والقتل العمد هذا ما يري لا يصدق فكذلك الخطأ وحرمان الميراث
باعتبار توهم القصد إلى استبعاد الميراث وذلك في العمد لا يشك وفي الخطأ يحتمل أن يكون
الخطأ أظهر من نفسه وهو فاصد إلى ذلك وهذا لا يتحقق في هذه المواضع وعلى هذا الأصل قال
علماؤنا رحمهم الله الكفارة وحرمان الميراث لا يثبت في حق الصبي والمجنون بالقتل لا بجزاء
قتل محظور وقيل الصبي لا يوصف بذلك فالخطأ شرع عا يثبت على الخطأ وعند الشافعي يثبت
الكفارة وحرمان الميراث في حقهما كما ثبتت الدية وعلى هذا قلنا إذا قضى القاضي على
مورثه بالتصاص لم يثبت الميراث وإن رجعوا لأنهم الكفارة لأن ذلك جزاء مصل
محظور والتاضي بقدره لا يصدر إلا وكذلك شهود القصاص لا يحرمون الميراث وإن
رجعوا إلا أنهم الكفارة لأن ذلك جزاء مصل محظور وهم بالشهادة أصحاب قاتل
وإن دثر ما استعمله أهل من رجالهم فإنه لا يمان على القاتل إلا أن لا
يدينوا به ما استعمله أهل من رجالهم فإنه لا يمان على القاتل إلا أن لا

في هذه الحالة والمدفوع كالألتواذ انحنى رجل شيأ من ذلك عن موضعه فطلب به آخر فالضمان
علي الذي نحماء وقد خرج الاول من الضمان لان حكم فعله قد افسخ بفرأغ الموضع الذي
شغله بما أحدث فيه واتما شغل بفعل الثاني في موضع آخر فهو كالحديث لذلك في ذلك
الموضع والقاء التراب في الطريق واتخاذ الطين فيه بمنزلة القاء الحجر والخشبة ولو أن رجلا
كنس الطريق فطلب بموضع كنسه انسان لم يضمن لانه لم يحدث في الطريق شيأ انما كنس
الطريق لكيلا يتضرر به المارة ولا يؤذيهم التراب فلا يكون هذا متعديا في هذا السبب ولورش
الطريق أو توضع في الطريق فطلب بذلك الموضع انسان فهو ضامن لان ما أحدث في الطريق
من صب الماء يلحق الضرر بالمارة ويحول بينهم وبين المرور مخافة أن تزل أقدامهم وهذا كله
في طريق هو للامة فان كان في سكة غير نافذة والذي فعل ذلك من أهل السكة لم يضمن
لان ذلك الموضع مشترك بينهم شركة خاصة وقد بينا أن أحد الشركاء اذا أحدث من ذلك
في الملك المشترك لم يكن ضامنا واذا أشرع الرجل جناحا الى الطريق ثم باع الدار فأصاب
الجناح رجلا فقتله فالضمان علي البائع لانه كان جانيا بوضع الجناح فان سواء الطريق كرقية
الطريق فمن أحدث فيه شيأ يكون جانيا وبالباع لم ينسخ حكم فعله لانه لم ينزع الموضع الذي
شغله بما أحدثه فبقى ضامنا علي حاله (الا ترى) انه لو وضع الجناح في غير ملكه كان ضامنا
لما تلف به فلما كان عدم الملك لا يمنع انعقاد سبب الضمان فكذلك لا يمنع بقاءه ولا شيء
علي المشتري لانه ما أحدث في الطريق شيأ وكذلك الميزاب فان سقط الميزاب يصر فان كان
أصاب ما كان منه في الحائط رجلا فقتله فلا ضمان فيه علي أحدا لانه انما وضع ذلك الطرف
من الميزاب في ملكه واحداث شيء في ملكه لا يكون تعديا وان أصابه ما كان خارجا منه
من الحائط فالضمان علي الذي وضعه لانه متعدي في ذلك الطرف فانه شغل به هواء الطريق
فان لم يعلم أيها أصابه في القياس لا شيء عليه لانه ان كان أصابه الطرف الداخل لم يضمن
شبا وان أصابه الطرف الخارج فهو ضامن والضمان بالشك لا يجب لان فراغ ذمته ثابت يقينا
وفي الاشكاله شك وفي الامتنعان هم ضامن للنصف لانه في حال هو ضامن للكل وفي
حال لا شيء فبوزع الضمان علي الاحوال ليحقق به معنى النظر من الجانبين واذا استأجر
رب اقدار التعللة لا يخرج الجاح انظاره توقعه لانه اذا ما قال سقط من عملهم قبل أن يفرغوا
منه فالضمان عليهم دون رب الدار لانه لا سقط لتقدر يرمي في الاساك فكانهم ألقوا ذلك

فيكونون قاتلين مباشرة فيزيمهم الدية والكنفارة ويحرمون الميراث وان سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان فيه على رب الدار استحصانا وفي التقياس هذا كالاول لانهم باثروا احداث ذلك في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احداثه وانما يتبرأ من امره في ماله أن يضمنه بنفسه ولكنه استحسن لحديث شريح فإنه قضى بالضمان على مثله على رب الدار والمعنى فيه أنهم يضمنون له ولهذا يستوجبون الاجر عليه وقد صار عملهم مسلما اليه بالتراخ منه فكانه عمل ذلك بنفسه بخلاف ما قبل التراخ فإن عملهم لم يصير مسلما اليه بعد وهذا لانه انما يحدث ذلك في فئانه وبإباح له فيما بينه وبين ربه احداث مثل ذلك في فئانه اذا كان لا يتضرر به غيره ولكن لكون القضاء غير مملوك لم يتقيد بشرط السلامة فيها اعتبر أمره في ذلك وجعل هو كالمقاتل لنفسه ولو وضع ساجدة في الطريق أو خشبة باعها من رجل وبرئ اليه منها فتركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على الذي وضعها لانه كان متديا في وضعها فاقبضت في ذلك المكان بقي حكم فعله وكما أن انعدام ملكه في الخشبة لا يمنع وجوب الضمان عليه بوضعها في الطريق فكذلك زوال ملكه بالبيع وان كان جميع ما ذكرنا في ملك قوم أشرعوه في ملكهم فلا ضمان في شيء من ذلك وان كان أشعره بعضهم دون بعض فعليه الضمان برفع عنه بمحض ما ملكه من ذلك لان أحد الشركاء لا يملك البناء في المثل المشترك بغير رضا شركائه فهو جان باعتبار ارضائهم غير جان باعتبار نصيبه فيتوزع الضمان على ذلك بمنزلة أحد الشركاء في الجارية اذا وطئها يلزمه ائتمرو ورفع عنه من ذلك حصته وذلك بخلاف ما لو توضع فيه أو صب فيه ماء أو وضع متاعا لان ذلك يتمكن من دله كل واحد من الشركاء شرعا فيستحسن أن لا يجعله ضامنا به بخلاف البناء واذا وضع في الطريق جرا فادرك شيئا فهو ضامن له لانه متعمد في احداث النار في الطريق فان حركته الريح انصب به الى موضع آخر ثم أحرق شيئا فلا ضمان عليه لان حكم فعله عدل استغنى بالتعذر عن ذلك الموضع الى موضع آخر قل وهذا اذا لم يكن ابرم يوم ريح فان كان ريحا فهو ضامن لانه كان عاديا حين القاء ان الريح يذهب به من موضع الى موضع فلا يستغنى حكم فعله بذلك بنية الله به التي جاءت ربانا بأمره أعلم

بجواب اعطاء الاول المحقق

الحمد لله الذي جعل العلم والدين من أجل ما لا يحصى من النعمان

ضمان على صاحبه لانه لم يوجد منه صنع هو تمد فانه وضع البناء في ملكه فلا يكون متعديا في الوضع ولا صنع له في مثل الحائط ولكن هذا اذا كان بناء الحائط مستويا فان كان بناء في الاصل مائلا الى الطريق فهو ضامن لمن يسقط عليه لانه تمتد في شغل هواء الطريق ببنائه وهواء الطريق كاصل الطريق حتى المارة فمن أحدث فيه شيئا كان متعديا ضامنا فأما اذا بناء مستويا فأما شغل ببنائه هواء ملكه وذلك لا يكون تعديا منه فلو أشهد عليه في هذا الحائط المائل فلم يهدمه حتى سقط وأصاب انسانا ففي القياس لا ضمان عليه أيضا وهو قول الشافعي لانه لم يوجد منه صنع هو تمد والاشهاد فعل غيره فلا يكون سببا لوجوب الضمان عليه لكن استحسن طائفا رحمهم الله إعجاب الضمان روى ذلك عن علي رضي الله عنه وعن شريح والنخعي والشعبي وغيرهم من أئمة التابعين وهذا لان هواء الطريق قد اشتغل بحائطه وحين قد أشهد عليه فقد طوب بالتفريط والرد فاذا امتنع من ذلك بمد ما تمكن منه كان ضامنا بمنزلة ما لو هبت الريح بثوب القته في جحر فطالبه صاحبه بالرد عليه فلم يفعل حتى هلك بخلاف ما قبل الاشهاد لانه لم يطالب بالتفريط فهو نظير الثوب اذا هلك في جحره قبل أن يطالبه صاحبه بالرد ثم لا ممتبر بالاشهاد وانما الممتبر بالتقدم اليه في هدم الحائط فالمطالبة بتحقيق وينعدم به معنى المنزلة في حقه وهو الجمل بميل الحائط الا أنه ذكر الاشهاد احتياطا حتى اذا جحد صاحب الحائط التقدم اليه في ذلك أمكن اثباته عليه بالينة بمنزلة الشفيع فالمعتبر في حقه طلب الشفعة ولكن يؤثر بالاشهاد على ذلك احتياطا لهذا المعنى وهذا التقدم اليه يصح من كل واحد من الناس مسلما أو ذميا رجلا كان أو امرأة لان الناس في المرور في الطريق شركاء والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان لانه مطالبة بالتفريط وغير مطالبة في الطريق ولكل أحد حق في الطريق فينفرد بالمطالبة بتفريطه وصورته أن يقول له ان حائطك هذا مائل فأهدمه وذكر عن الشعبي أنه كان يمشي ومعه رجل قتال الرجل ان هذا الحائط لمائل وهو لعاصر ولا يملوا الرجل انه عاصر قتال عاصر ما أنت بالذي يفارتني حتى أنقضه فبعت الى القملة فتقضه فمرقا أن الاشهاد بهذا اللفظ يتم وبعد الاشهاد ان تاف بالحائط مال فالضمان في ماله وان تلف به نفس فضمان دية على عاقبته لان هذا دون الخطأ ولا كفارة عليه فيه لانعدام مباشرة القتل منه ويستوي ان شهد عليه رجلان أو رجل وامرأتان في التقدم اليه لان الثابت بهذا التقدم ما لا يندري بالشبهات وهو المال

واذا باع الحائض بعد ما أشهد عليه برئ من ضمانه لانه انما كان جائيا بترك المهر مع تمكنه
 منه وبالباع زال تمكنه من مهر الحائض فيخرج من أن يكون جائيا فيه بخلاف الجناح فهناك
 كان جائيا باصل الوضع بوضعه أن ابتداء الاشهاد عليه لا يصح اذ لم يكن هو مالكا للحائض
 فكذلك لا يبقى حكم الاشهاد بعد زوال ملكه بخلاف الجناح ولا ضمان على المشتري
 في الحائض لانه لم يتقدم اليه في مهره فحاله كحاله قبل أن يتقدم اليه فيه فان شهد المشتري في
 الحائض فانه لا يتقدم اليه في مهره فحاله كحال البائع قبل أن يتقدم اليه فيه فان أشهد على المشتري
 بعد شرائه فهو ضامن لتركه طريق بعد ما طوب به مع تمكنه من ذلك ولو كان
 الحائض رهنا فتقدم الى الرهن فيه لم يضمه الرهن ولا الرهن لان الرهن غير متضمن
 مهره فلا يصح التقدم فيه اليه ولم يتقدم الى الرهن فيه وان تقدم فيه الى الرهن كان ضامنا
 لانه متضمن من أن يقضى الدين ويسترد الحائض فمهره فيصح التقدم اليه فيه وان تقدم الى ساكن
 الدار في بعض الحائض المائل فليس ذلك بشيء سواء كان ساكنا باجر أو بغير أجر لانه غير
 متضمن من النقض وان تقدم الى رب الدار فطيه الضمان لانه متضمن من مهره فاذا تقدم الى
 أب العبي أو الوصي في ذلك فلم ينقضه حتى سقط فاصاب شيئا فضاياه على الصبي لان الاب
 والوصي قومان مقامه ويملكان مهر الحائض فيصح التقدم اليهما فيه ويكون ذلك كالتقدم الى
 الصبي بعد بلوغه ثم هما في ترك المهر يملكان للصبي وينظران له فلهذا كان الضمان عليه دونهما
 واذا تقدم في الحائض الى بعض الورثة فالقياس ان لا ضمان على أحد منهم لان أحد الشركاء
 لا يتمكن من نقض الحائض كما لا يتمكن من بئانه ولم يوجد التقدم الى الباقي فلا يصح هذا
 الاشهاد ولا يكون هو متدينا في تركه التفرغ بعد هذا ولكننا نستحسن دفع من هذا الذي
 أشهد عليه بحصة نصيبه مما أصاب الحائض لانه كان متمكنا من أن يطلب شركاءه ايجبا معا
 على مهره وهذا لان الاشهاد على جماعة يتعدى عادة فله لم يصح الاشهاد على بعضهم في نصيبه
 أدى الى الضرر والضرر مدفوع بالرجس والمرأة والمسلم والدي وحر والمكاتب في هذا
 الاشهاد سواء لانهم في التطرف في هذا الطريق سواء واذا تقدم الى السيد الناجر في
 الحائض فأصاب اسننا وخبر دين أولا دين عليه فهو على عاتقه مولاه لان العبد متمكن من
 مهر الحائض فيصح التقدم اليه انما ذلك المولى ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين
 فالمولى أحق باستخلاصه فيجعل في حكم الجاية كن المولى هو المالك على بيتنا فلهذا

إذا وجد القتل في دار العبد فهذا كان ضمان الدية على عاقلة المولى وإن أصاب مالا فضمانه في حق العبد يباع فيه وينبغي في القياس أن يكون على المولى كضمان النفس ولكننا استحسننا الفرق بينهما فقلنا العبد بالتزام ضمان المال كالحرفاته منك الجبر عنه في اكتساب سبب ذلك وفي التزام ضمان الجناية على النفس هو كالحجور عليه لأن فك الجبر بالأذن لم يتناول ذلك فكان الضمان على عاقلة المولى وإذا وضع الرجل على حائطه شيئا فوقم ذلك الشيء فأصاب انسانا فلا ضمان عليه فيه لأنه وضعه على ملكه فهو لا يكون متديبا فيما يحدثه في ملكه ويستوى أن كان الحائط مائلا أو غير مائل لأنه في الموضعين لا يكون ممنوعا من وضع متاعه على ملكه وإذا تقدم إلى رجل في حائط من داره في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا لا تدرى هي له أو لا تدرى فلا شيء عليهم حتى تقوم البيئة على أن الدار له لأن ثبوت الملك له باعتبار اليد من حيث الظاهر وذلك لا يصلح حجة لاستحقاق الدية على العاقلة فهو نظير المشتري للدار إذا أنكر أن يكون مافي يد الشفيع ملكه كان على الشفيع اثبات ملكه بالبيئة ليتمكن من الأخذ بالشفعة والحاصل أنه يحتاج إلى إثبات ثلاثة أشياء بالبيئة أحدهما أن تكون الدار له والثاني أن يتقدم إليه في هدم الحائط والثالث أن المتقول إنما مات بسقوط الحائط عليه فإذا ثبت هذه الأشياء بالبيئة فحينئذ يقضي بالدية على العاقلة فإن أقر ذو اليد أن الدار له لم يصدق على العاقلة ولا ضمان على المقر أيضا في القياس لأنه إنما أقر بوجوب الدية على العاقلة والمقر على النير إذا صار مكذبا في إقراره لم يضمن شيئا ولكننا نستحسن أن نضمنه الدية لإقراره على نفسه بالتصدي وهو ترك هدم الحائط بمد ما يمكن منه وإنما هذا بمنزلة جناح أخرجه في دار في يده إلى الطريق فوقع على انسان فقتله فقات العاقلة ليست الدار له وإنما أخرج الجناح بإمر رب الدار وأقر ذو اليد أن الدار له فإنه يكون ضمانا الدية في ماله فهذا مثله وإذا كان الرجل على حائط له مائل أو غير مائل سقط به الحائط فأصاب من غير عمله انسانا فقتله فهو ضامن في الحائط المائل إذا كان قد تقدم إليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه لأنه مدفوع بالحائط حين سقط الحائط وسقوطه على انسان بمنزلة سقوط الحائط عليه في حكم الضمان ولو كان هو سقط من الحائط من غير أن سقط الحائط فقتل انسانا كان هو ضامنا لأنه غير مدفوع هنا بالحائط فإن الحائط على حاله لم يسقط ولكنه بمنزلة التأمم انتاب على انسان فقتله يكون ضامنا له ولو

مات الساقط بطرق الاسفل فان كان يمشى في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متد في
 مشيه في الطريق ولا يمكنه أن يتحرز من سقوط غيره عليه وان كان وانما في الطريق أو
 قاعدا أو قائما فهو ضامن لدية الساقط عليه لانه متد بالوقوف والتمود والنوم فيكون
 ضامنا لما يتلف به وان كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه لانه غير متد في الوقوف
 في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات لان الاعلى مباشر بقتل من سقط
 عليه وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء وكذلك ان تقبل فسقط أو نام فانقلب فهو
 ضامن لما أصاب الاسفل لانه تلف بقتله فكانه قتله بيده وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو
 تردى من جبل الى رجل بقتله فليته ضامنه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو
 سقط في بئر احترها في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا الانسان بمنزلة
 ما لو قتله بيده وان كان البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فإصاب الساقط والمسقوط
 عليه لان الحافر للبئر اذا كان متدنيا فهو بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط بمنزلة المدفوع
 واذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فإصاب الحائط أحد الشاهدين أو أباه أو عبدا له
 أو مکتبته ولا شاهد على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادة هذا الذي يجر الى نفسه أو الى أحد
 ممن تجوز شهادته له تقا لان الموجب للضمان على صاحب الحائط التمس اليه في الهدم
 وهو منكر لذلك فشهادة الشهود عليه بهذا السبب كشهادتهم عليه بوجود الضمان بسبب
 آخر ولو شهد عبدان أو صبيان أو كافران ثم عصى العبد وأسلم الكافر وأدرك الصبيان ثم
 وقع الحائط فأصاب انسانا فهو ضامن لذلك وكذلك ان كان السقوط قبل أن يشتد أو سارا
 أو يدركا ثم كان ذلك قبل اداء الشهادة لما بينا أن المعتبر هو التمس اليه والشهادة عند ذلك
 محض تحمل فيكون صحيحا من هؤلاء وهم أهل للشهادة عند الاداء فوجب قبول شهادتهم
 واذا شهد على اللقيط في حائطه ثم سقط فقتل رجلا فدينه على بيت المال لانه مكن من
 هدم حائطه فإذا لم يعمل حتى سقط كان بمنزلة جنائيه بيده فكون على بيت المال اذا لم يوال
 أحدا وكذلك الكافر مسلم ولم يوال أحدا فهو كاللقيط يعقل عما جنائيهما بيت المال
 وميراثهما لبيت المال واداء الحائط على دار قوم قشبه واداءه فهو ضامن لما أصاب حائطه
 الحائط منهم أو من غيرهم لانه يمل الحائط شئنا هذا ولا يكون الحائط مال من غيرهم
 فاذا تدمر أو لم يدمر أحدهم صح التقديم ويكون مرفق تركه ان يرضى به ذلك جايئا وكذا

العلو اذا وهى فتقدم أهل السفلى فيه الى أهل العلو وكذلك الحائط يكون علامة لرجل وأسفله
 لآخر والفرق بينهما اذا مال الحائط الى ملك انسان وبين ما اذا مال الى الطريق فى
 موضعين أحدهما التقدم اليه ما هنا لا يصح الا من الملك لانه أشغل بالحائط هو ملكه
 بخلاف الاول والثانى ان صاحب الملك بعد ما تقدم اليه لو أخره أياما أو أبرأه من ذلك صبح
 لانه يتصرف فى ملك نفسه بالاستقاط والتأخير وفى الطريق لو أخره الذى تقدم اليه فيه أو
 أبرأه هو أو غيره لم يصح ذلك لان الواحد ينوب عن العامة فى المطالبة بحقه لافى اسقاط
 حقه وقد صحت المطالبة منه فلا معتبر باستقاطه بعد ذلك ولا بتأخيره واذا مال الحائط
 المشترك بين اثنين الى الطريق فتقدموا فيه الى أحدهما ثم سقط فأصاب انسانا فانما يضمن
 الذى تقدم اليه النصف من ذلك اذا كان الحائط هو الذى أصابه كله وكذلك العلو والسفل اذا
 وهبا أو مالا الى الطريق فتقدم الى أحدهما فيه وهذا على التماس والاستحسان الذى
 ذكرنا فى الورقة اذا مال حائط الرجل بعنه على الطريق وبمنه على دار قوم فتقدم اليه أهل
 الدار فيه فسقط ما فى الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم أهل الطريق اليه فسقط
 المائل الى الدار على أهل الدار فهو ضامن له لانه حائط واحد فاذا أشهد على بعنه فقد
 أشهد على جبهه واذا كان التقدم اليه من أهل الدار فتقدمه اليه صحيح فى جميع الحائط فيما
 مال الى الدار باعتبار أنه المالك وفيما مال الى الطريق باعتبار أنه واحد من الناس فاذا كان
 الذى تقدم اليه من غير أهل الدار فتقدمه صحيح فيما مال منه الى الطريق فاذا صح فى بعنه
 صح فى كله واذا وهى بعض الحائط وما بقى منه صحيح غير واه فتقدم اليه فيه فسقط ما وهى
 وما لم يه قتل انسانا فهو ضامن له لانه حائط واحد فاذا وهى بعنه وهى كله الا أن
 يكون حائطا طويلا بحيث لو وهى بعنه لم يه مابقى منه وتترق ذلك فيثبت يضمن ما أصاب
 الالهى منه ولا يضمن ما أصاب الذى لم يه منه لانه اذا كان بهذه الصفة فهو بمنزلة حائطين
 والتقدم اليه انما يصح فى الحائط المائل أو الواهى دون الحائط الصحيح فاذا أصاب الذى لم
 يه منه شيئا لم يكن به عليه ضمان لانه لم توجه عليه المطالبة بالمقدم فيه قال واذا كان سفل
 الحائط لرجل وعلوه لآخر وقد وهى فتقدم فيه اليهما ثم سقط العلو قتل انسانا فالضمان
 على ١- به المار لان المار غير مدفوع بالغل ولكنه ساقط بنفسه وقد صح التقدم فيه
 الى ٢- احب فيجعل صاحبه ناسف الما سقط عليه العلو قال واذا استأجر الرجل اجراء

نفسه ولا يمكن اضافة الحكم اليه اذ لا صنع لاحد من العباد فيه فيصير مضافا الى الشرط
ولان الحافر سبب لوقوعه وهو متدد في هذا السبب لانه احدث في الطريق ما يتضرر به
المارة ويخرج به ذلك الموضع من أن يكون ممرا لم ثم الضمان على عاقلة لانه دون الخطي
وقبل الخطي اتصل بالمتلف وقبل الحافر اتصل بالارض فايجب على العاقلة من فعل الخطي
يجب على العاقلة ما هنا بطريق الاولى ولا كفارة عليه عندنا لما بينا انه ليس بقاتل مباشرة
وقد يكون الحافر مبنيا على وقوع الواقعة في البئر فلا تلزمه الكفارة في ذلك وفي ظاهر
الرواية اوجب الضمان على الحافر مطلقا وقال في التواهر هذا اذا مات من وقوعه في البئر
فان سلم من ذلك فمات جوعا أو غما فلا شيء على الحافر في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ان
مات جوعا فكذلك وان مات غما فالحافر ضامن له وقال محمد هو ضامن في الوجوه كلها فأبو
حنيفة يقول انما يصير هلا كه مضافا الى الحافر اذا هلك بسبب الوقوع فيجمل الحافر كالدافع
له فاما اذا طرأ عليه سبب آخر لهلا كه كالجوع الذي هاج من طبعه أو التم الذي أثر في قلبه
فانما يكون هلا كه مضافا الى هذا السبب ولا صنع للحافر فيه وأبو يوسف لما سبب للتم
سوى الوقوع في البئر فاما الجوع فله سبب آخر وهو بعد الطعام عنه واحتراق معدته حتى لم
يبق فيها شيء من مواد الطعام ومحمد يقول كل ذلك انما حدث بسبب الوقوع في البئر لولاه
لكان الطعام قريبا منه والحافر متدد في ذلك السبب والحكم تارة يضاف الى السبب بغير واسطة
وتارة بواسطة فكذلك يضاف الى الشرط تارة بواسطة وتارة بغير واسطة فان كان استأجر
عليها اجراء خفروها له فذلك على المستأجر ولا شيء على الأجير ان لم يعلموا أنها في غير فئاته
لان عمرو بن الحارث كان من جملة الرؤساء ومعلوم أنه ما باشر الحفر بنفسه وانما استأجر الاجراء
لذلك ثم ضمنه شريح وهذا لان الاجراء يعملون له ولهذا يستوجبون عليه الاجر وقد صاروا
مترودين من جهة حين لم يعلم ان ذلك لموضع ليس من فئاته وانما حفروا اعتمادا على أمره
وعلى أن ذلك من فئاته فلدفع ضرر الضرر انتقل فلهم الى الأمر فيصير كانه حفر بنفسه
وان كانوا يعلمون أنها من غير فئاته فالضمان عليهم لانهم جنات في الحفر وأمره اياهم بالحفر
غير متبرئ لانه لا غير مالكا للعقر بنفسه في هذا الموضع وانما يتبرأ أمره لاثبات صفة الحل
به ولدفع الضرر عن الحافر به ورد امدا جميعا في هذا الموضع فسقط اعتبار أمره فكان
الصالح على الذين باشروا الحفر وإن كان في فئاته فهو على الأمر دون الاجراء علموا أو لم

القدر الذي حفره صاحبه ولم يبين جواب الاستحسان فيه والاستحسان الضمان عليهما لان
 هلاكه كان بسبب فعلهما فان الواقع في البئر انما يهلك عند عمق البئر وانما ذلك بفعل
 الثاني وقد انضم فعله الى فعل الاول في اتعام شرط الاتفاق فيكون الضمان عليهما ولكنه أخذ
 بالقياس لان وجه القياس أقوى فان التمسد في التسبب من حين ازالة المسكة عن وجه
 الارض واخراج ذلك الموضع من أن يكون ممرا وانما حصل ذلك بفعل الاول ولو وسع
 أحد رأسها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهما نصفين وتأويل هذا أن الثاني وسع
 ورأسها قليلا على وجه يعلم ان الساقط انما وضع قدمه في موضع بعضه من حفر الاول
 بعضه من فعل الثاني فلما اذا وسع رأسها كثيرا على وجه يعلم انه انما وضع قدمه في الموضع
 الذي حفره الثاني فالضمان على الثاني لان الثاني كالمدافع للواقع بما حفر في البئر الذي حفرها
 الاول والضمان على المدافع وان علم أن الواقع انما وضع قدمه في حفر الاول خاصة فالضمان
 على الاول لانه هو الذي أوجد شرط وقوعه حين ازال المسكة عن الموضع الذي وضع فيه
 قدمه ولو حفر بئرا في الطريق ثم سدها بطين أو تراب أو جص فجاء آخر فاحضرها فوقع
 فيها انسان فمات كان الضمان على الثاني لان الاول نسخ فعله لانه طمها بما تطم به الآبار فمات ذلك
 الموضع أرضا كما كان وانما الثاني هو الحافر للبئر في هذا الموضع ولو سد الاول رأسها
 واسموتق منها فجاء الآخر فقتض ذلك كان الضمان على الاول لان فعل الاول ما تنسخ فلها
 بئر وان سدر رأسها الا أنه استتر بما فعل والثاني انما أظهر فعل الاول فبقي الضمان على الاول
 وهذا لان ما فعله الثاني من فتح رأس البئر غير موجب لهلاكه لولا البئر في ذلك الموضع
 بخلاف الاول فافعله الثاني هناك موجب لهلاك الواقع في البئر وان لم يوجد الفعل من الاول
 أصلا وكذلك اذا جمل بها طعاما أو متاعا أو ما أشبه ذلك مما لا تسد به الآبار فجاء انسان
 واحتمل ذلك ثم وقع فيها انسان فالضمان على الاول لان حكم فعله لم ينسخ بما صنع فان
 ذلك الموضع بئر وان جمل فيها الطعام وفعل الاول كان حفر البئر وما بقي اسم البئر في
 ذلك الموضع بقي حكم فعله فكان الضمان عليه ولو تقل بجحر فسقط في البئر كان الضمان على
 واضع الحجر لانه يمتد احداث الحجر في الطريق فيصير به كالمدافع لمن وقع في البئر
 بمنزلة ما لو دفعه يده فان لم يكن وضع الحجر أحدا فان كان سي آخر من شمير البئر أو جاء به
 سيل فالضمان على حافر البئر لان السيل لا يغير ما هنا غير صالح لاضافة الحكم اليه حين لم

القتل لا يختلف في الملك وغير الملك كالدم وإذا استط الرجل في بئر في الطريق قتل الحافر
ألقى نفسه فيها عمدا وقال ورثة الرجل كذب فاقول قول الحافر وهذا قول أبي يوسف
الآخر وهو قول محمد وكان يقول أولا القول قول الورثة لأن الظاهر يشهد لهم فالإنسان
لا يلقى نفسه في البئر عمدا في المادة فمند المنازعة القول قول من يشهد له الظاهر ثم رجع فقال
الضمان بالشك لا يجب والظاهر انما يكون حجة لدفع الاستحقاق لالابيات الاستحقاق
وحاجة الورثة هاهنا الى الاستحقاق وهو استحقاق الدية على عاقلة الحافر فلا يكفيم الظاهر
لذلك بل يحتاجون الى اقامة البينة على انه وقع فيها بنسب عمده وهذا الظاهر يقابله ظاهر
آخر وهو ان الظاهر ان البصير يرى البئر امامه في مشاه فيتقابل الظاهر ان ويبقى الاحتمال
في سبب وجوب الضمان فلا نوجه بالشك واذا أمر المولى عبده أن يحفر بئرا في الطريق
ليس عند داره فخرها كان ما وقع فيها في رقبة العبد يدفعه به المولى أو يدفعه وقد بينا الفرق
بين هذا وبين الحر من حيث ان الضرور لا يمتكن بين المولى وبين عبده ولو استأجر عبدا
محجورا عليه وحرا ومكاتب يحفرون له بئرا فخرها فوفقت عاينهم من خفرهم فأتوا فلا ضمان
على المستأجر في الحر والمكاتب وهو ضامن لقيمة العبد المحجور عليه يؤجها الى مولاه لانه
صار خاصا للعبد بالاستعمال والعبد المحجور يضمن بالنصب بخلاف الحر والمكاتب فهو ضامن
فاذا ماتوا في حالة ما كان مستعملا لهم كان عليه ضمان قيمة العبد ثم هذه القيمة بدل عن العبد
والعبد الجاني اذا أخلف بدلا بتملق حق أولياء الجناية بذلك البدل فقول في بيان حكم الجناية
ان موتهم حصل من فعلهم فكل واحد منهم يكون جانيا على نفسه وعلى صاحبه فيقسم فعل
كل واحد منهم اثلاثا فالعبد المحجور أثلث ثلث الحر ف يرجع عليه ثلث دية الحر في قيمة العبد
وأثلث ثلث المكاتب فيرجع ولي المكاتب بثلث قيمة المكاتب في تلك القيمة فيقسمون القيمة
التي أخذها مولاه على ذلك الا أن تكون القيمة أكثر فيكون الفضل للمولى لان كل واحد
منهما استوفى كمال حقه ثم يرجع المولى على المستأجر بما أخذوا منه من القيمة لانه كان
غصب العبد فارغا وقد رد عليه القيمة مشغولا بجناية كانت من العبد في يده فاذا استعمت
بذلك الشغل كان له أن يرجع بها مرة أخرى لتسلم له قيمة عبده فارغا ثم المستأجر فيه ملك
العبد حين تقرر عليه ضمانه من وقت النصب وقد تأنث ثلث نفسه بجناته على نفسه فيكون
هدرا وتلك بجناية الحر عليه ف يرجع المستأجر على عاقلة الحر بثلث قيمة العبد وكذلك أولياء

للكتاب يرجعون على عاقلة الحر بث ث قيمة الكتاب لان ثلث نفسه تلف بمجناية الحر فيجمع
 ما أخذ أولياء الكتاب الي ما تركه فينظر قيمته من ذلك فيقرر فيخرج ويضرب فيها أولياء
 الحر بث دية الحر والمستأجر بث قيمة البذل لان الكتاب جنى على ثلث الحر وعلى ثلث
 العبد ولكن مجناية الكتاب توجب عليه الاقل من قيمة نفسه ومن الارش فاذا كانت قيمة
 نفسه اقل كان المستوفى من تركته قيمته يضرب كل واحد منهما فيها بجميع حقه ولو استأجر
 حراً وعبدًا يخفران له بثرا فوفقت عليهما فمأنا وللعبد مولىان قد أذن له أحدهما ولم يأذن له
 الآخر فلا ضمان على المستأجر في الحر ولا في نصيب الآخذ من العبد وهو ضامن لنصف
 قيمة العبد نصيب الذي لم يأذن له لان النصف بالاستعمال انما يتحقق في هذا النصف ثم يرجع
 فيه ورثة الحر ربع دية الحر لان الصد كله متان لنصف الحر فان موت كل واحد منهما حصل
 بفعلهما مجباً لهذا النصف من العبد انما جنى على ربع الحر وقد مات وأخف بدلاً فترجع ورثة
 الحر في ذلك البذل ربع دية الحر ويرجع المولى الذي لم يأذن له بما أخذ منه من ذلك النصف
 على المستأجر لانه أعطاه نصف القيمة مشغولاً فاذا استحق بذلك بشغل صار كأنه لم يطله شيئاً
 فرجع به مرة أخرى ليسلم له نصف قيمة العبد فاراعاهم المستأجر ذلك هذا النصف بالضمان
 وقد اتف نصف هذا النصف بمجناية الحر فيرجع المأذون على عاقلة الحر بربع قيمة العبد ليسلم له
 ذلك ويرجع الآخذ للعبد على عاقلة الحر بربع قيمة العبد ثم ما أخذ من العبد كان جنى
 على ربع الحر وقد فات وأخف بدلاً بربع ورثة الحر في ذلك الربع بربع دية الحر ولو كان
 العبد آخذاً ناله في التجارة كان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لانه جنى على النصف
 قد ائتمه وما بقي من كسبه للجناية وقد جنى كل واحد منهما على نصف صاحبه فيكرر على عاقلة
 الحر نصف قيمة العبد ثم يرجع بذلك ورثة المستأجر على العبد فيأخذوا بنصف الدية فان
 العبد قد جنى على نصف الحر ودان وانه لا يملك ولا يملك على الدية حر لانه كان
 يضمن فيما سبق باعتبار النصف وقد ائتم ذلك حين كان العبد مأذوناً له ولو استأجر عبيدين
 أحدهما مأذون له والآخر محجور عليه خفرا بثرا فوفقت عليهما فمأنا فان المستأجر يضمن
 قيمة المحجور عليه لمواليه لانه غاصب له باستئله ثم يرجع مولى المأذون له نصف قيمته في تلك
 القيمة لان المحجور كان حتى على نصف المأذون وقد مات وأخف بربع قيمة مولى المأذون
 في تلك القيمة بنصف قيمة المأذون ثم يضمن المستأجر مولى المحجور لانه غاصب له لانه

لأن الحقير أصغر من سبب الحاجة التي كانت من السكوت في بلادهم المستعرة من ملك القصة
 المحصور عليه الضمان وقد جهر الأدون على نفسه ثم مات للأدون وأخلف نصف القصة
 فيرجع للساجر عليه نصف قيمة المحصور عليه في أخذه مولد للأدون حتى يعلم له نصف قيمة
 المحصور عليه وإذا احتقر الرجل ثرا في دار لا يملكها بغير إذن أهلها فهو ضامن لما وقع فيها
 لأنه متعمد بالخسر في ملك الغير كما هو متعمد بالخسر في الطريق فإن أمر رب الدار أنه
 أمره بذلك لم يصدق في القياس لأن الضمان قد وجب على عاقلة الحر وهو بقوله يريد
 إسقاط ذلك الضمان ولا ولاية له على أولياء المقتول في إسقاط جتهم وفي الاستحسان القول
 بقوله ولا ضمان على أحد لأن رب الدار أمر بما يملك انشاءه فانه لو أذن له بالخسر إلا أن في
 ملكه صح أنه ومن أمر بما يملك انشاءه يكون مصدقا في ذلك فكان الثابت من الأذن بأمراره
 كالثابت بالينة والحافر يخرج به من أن يكون متعمدا فإذا احتقر الرجل ثرا في طريق مكة أو
 في غير ذلك من النيا في فلا ضمان عليه في ذلك لأنه غير متعمد بالخسر في ذلك الموضع إذ
 لا يتضرر به أحد ولهذا قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يملك بالخسر موضع بئر ومحاولة
 من الحرم وعند أبي حنيفة رحمه الله كذلك إذا كان حفر بأذن الإمام فرفنا أنه غير متعمد في
 هذا الحفر فهو كالحافر في ملكه (الآ ترى) أنه لو ضرب هناك فسطاطا أو اتخذ تنورا يجيز
 فيه أو ربط هناك دابته لم يضمن ما أصاب من ذلك بمنزلة ما لو ضل في ملكه وهذا إذا كان
 في غير المحلة فإذا احتقر في محبة الطريق فهو ضامن لما وقع فيه لأن الحق في ذلك الموضع
 للعامة فالصرف فيه بمنزلة التصرف في الأمصار والله أعلم

— باب النهر —

(قال رحمه الله) وإذا احتقر الرجل نهرا في ملكه أو جعد عليه جسرا أو قطرة في
 أرضه فطالب به الناس فلا ضمان عليه لأنه غير متعمد فيما أحدثه في ملكه وإن شرب إذا لم يكن
 متعمدا لا يكون ضامنا وإذا حفر البئر في أرض غيره غير بمنزلة البئر فيكون ضامنا لكونه
 متعمدا في السبب كذلك لو جعل عليه جسرا أو قطرة في غير ملكه لم يتضرر اسم لا يرضى
 ويرفع فلا يرجع والقطرة لا يرفع وقد روي عن أبي يوسف أنه لا يكون ضامنا في هذا وإن أحدثه
 في غير ملكه إذا كان بحيث لا يتضرر به غيره لأنه لا يتضرر بها جميع الناس بل يتضرر بها أحد

فلا يكون هو ضامن عليه ولكننا نقول انما يكون ضامنا اذا حصل يدين الا ان لم يفرق
 البئر فانه محسوب فيه ايضا في الموضع الذي يحتاج اليه الناس ومع ذلك اذا قلنا بغير ارض
 الا ان لم يكن ضامنا لما يطلب به فان مضي على حصره انسان فتمتلك ذلك فالتحجب به فلا
 ضمان عليه لان هذا التمسك بالشيء عليه فيستمر وقومه مضافا الى فله لا الى تسبب من اخذ الجسر
 ولو جسر يبرأ في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء فغرق في أرضا أو قرية كان ضامنا لذلك
 لانه أسأل للماء في غير ملكه فاما أن يقال هو متمسك فيه أو يقال هو مباح له وليكنه مقبض
 بشرط السلامة والتلف بهذا مما يمكن التعرض عنه فكان ضامنا كالشيء والسير على الدابة في
 الطريق ولو كان في ملكه لم يضمن شيئا لان ذلك مباح له مطلق وكذلك لو سقى أرضه
 فخرج الماء منها الى غيرها لم يضمن لان سقى أرضه تصرف في ملكه وذلك مباح له مطلقا
 وكذلك لو أحرق حشيشا في أرضه أو حصاة أو أجرة فخرجت النار الى أرض غيره وأحرقت شيئا
 فلا ضمان عليه لان هذا التصرف في ملكه مباح له مطلقا قال بعض المتأخرين هذا اذا كانت
 الرياح ساكنة حين أوقد النار فاما اذا كان اليوم ريحا على وجه يعلم أن الريح يذهب بالنار الى
 أرض جاره فهو ضامن استحصانا بمنزلة من صب الماء في سبيل له ونعت لميزاب متاح لانسان
 يقصد به قال هو ضامن فكذلك الكافر يوقدها الرصاص في داره أو ثورده فلا ضمان عليه فيما
 احترق لان هذا التصرف في ملكه مباح له مطلقا وكذلك لو جمر نهر أو بئر في داره
 فنزلت من شدة أرض جاره لم يضمن بهذا السبب شيئا ولا يؤمر بان يحول ذلك عن موضعه
 لانه أحده في ملكه الا انه بقي فيما ينشئ ويدين به ان يكف عما يؤذي جاره فاما الحكم
 فانه لا يؤمر ان يحول الا أن يشاء وهو صب الماء في ملكه فخرج من صبه ذلك الى ملك غيره
 ما فسدته كان هذا والاول في انقياس مبراه الا ان صب الماء في ملكه مباح له مطلقا غير أن
 الاخذ بالقياس هنا يتبع لاننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم اننا نعلم
 جاره يكون ضامنا لما يفسد به استحصانا (ألا ترى) انه لو صبه في ميزابه فافسد متاحا له
 فحتمه يكون ضامنا ويسد ذلك من جنباته منزلة مياثر تبيده وكذلك الجواب فيما يشبهه والله اعلم

حاشية باب ما يجوز في التمسك بالشيء

(قال رحمه الله) واذا احترق أهل المربع في بئر الماء انظر أو وضعوا فيه حيا فصب

فيه الماء أو طرسم أو حماري أو حتى أو نحوها فيه ماء أو طرسم أو حماري أو حتى أو نحوها
صالح عليهم فيها عطف ذلك لأن هذا النوع من التصرف مباح لأهل المسجد في مسجدهم
مطلقا قال حتى التديير في المسجد فيما يرجع إلى الإصلاح إليهم على الوجه الذي يكون للمالك
في ملكه فكما أن المالك لا يكون جانيا بإحداث شيء من هذا في ملكه فكذلك أهل المسجد
في مسجدهم وكذلك إن فعله غيرهم بأنهم لا يكون فعل المأذون من جهتهم كقطعهم وإن فعل
غيرهم فهو ضامن في قول أبي حنيفة وهو القياس وفي قول أبي يوسف ومحمد إذا كان
مسجدا للامة فلا ضمان عليه فيه استحصانا إلا البناء والحفر وجه قولهما أن هذا مما يرجع إلى
إصلاح المسجد وعمارة المسجد مما ندب الله إليها كل مسلم قال الله تعالى إنما يعمر مساجد الله
الآية ثم بتطبيق القنديل ونسب الحصر يتمكن الناس من إقامة الصلاة في المسجد وغير أهل
المسجد سواء في إقامة الصلاة فيه فكذلك فيما يرجع إلى التحكيم منه إلا أن أهل المسجد أخص
بالتديير فهم في ذلك كالملك وغيرهم كالساكن نحو المستجير والمستأجر في الدار ثم للمستجير
لا يكون جانيا في وضع الامتعة وصب الماء ونصب القنديل في الدار ويكون جانيا في البناء
وحفر البئر في الدار فلهذا لا يوجب الدار فكذلك غير أهل المسجد في المسجد وهذا لأن المسجد ممد
للصلاة فيه والبناء والحفر يخرج ذلك الموضوع من أن يكون مصلى فيكون ذلك من باب التديير
لا من باب التحكيم من إقامة الصلاة فيه فيختص به أهل المسجد دون غيرهم فيكون جانيا إذا
فعله غيرهم وأنهم لما بسط الحصر ونصب القنديل فن باب التحكيم من إقامة الصلاة
فيه فنير أهل المسجد فيه كاهل المسجد وأبو حنيفة يقول اختص أهل المسجد بالتديير في هذه
البقعة فغيرهم إذا أراد شيئا من ذلك يباح له فعله ولكنه مقيد بشرط السلامة بمنزلة المشي والسير
على الدابة في الطريق والدليل على اختصاص أهل المسجد به أن التديير في فتح الباب وإغلاقه
ونصب الامام والمؤذن والتولي يكون إلى أهل المسجد دون غيرهم فإنه لو وجد في مسجدهم
قتيل كان ذلك عليهم خاصة دون غيرهم والدليل عليه البناء والحفر فإن أهل المسجد هم المحتصون
بذلك وإذا فعله غيرهم وكان فيه إصلاح للمسجد كان مباحا لهم ولكنه مقيد بشرط السلامة ولا
يبدأ أن يكون المسلمون فيما هو المقصود وهو الطواف سواء وقد اختص بنوشية بالتديير فيها حتى
فيه كالكمة فالناس فيها هو المقصود وهو الطواف سواء وقد اختص بنوشية بالتديير فيها حتى
أن النبي عليه الصلاة والسلام لما أخذ المفتاح منهم يوم الفتح نزل عليه الوحي بأمره بالرد قال الله

صلى الله عليه وسلم أمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإنا نهد الرجل في مسجد الحديث أو
 نام فيه في غير صلاة أو سمر فيه فهو ضامن لما أصاب كما يضمن في الطريق الأعظم في قول
 أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا ضمان عليه فيه لأنه لو كان مضطراً في هذه البقعة لم يضمن
 ما يخط به فكذلك إذا كان جالساً فيه لتسير الصلاة بمنزلة الجالس في ملكه وهذا لأن
 الاحتكاف في المسجد قرينة كالصلاة والمسكف يتحدث وينام في المسجد والجلوس لا انتظار
 الصلاة مندوب إليه قال عليه الصلاة والسلام المنتظر للصلاة في الصلاة ما دام ينتظرها ونادى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الجلوس في المسجد بعد طلوع النجم إلى طلوع الشمس وبعد
 صلاة العصر إلى غروب الشمس وكذلك الجلوس في المسجد لتطعيم العلم وتطلمه مندوب إليه
 فيكون ذلك مباحاً مطلقاً والمباح المطلق لا يكون سبباً لوجوب الضمان على الحر وأبو حنيفة
 يقول المسجد معد للصلاة والقعود والنوم فيه لتغير الصلاة مقيد بشرط السلامة كالطريق فإنه
 معد للمشي فيه فالجلوس أو النوم فيه وإن كان لا يضر بالمارة يتقيد بشرط السلامة والدليل
 عليه أن من يجلس في المسجد للصلاة إذا احتاج من يصلي في ذلك الموضع إلى إزاحه يصل
 كان له ذلك شرعاً وليس لتسير المصلي أن يزجج المصلي عن مكانه فرفنا أنه معد للصلاة فيه
 فشنه بغير ذلك يتقيد بشرط السلامة وإن كان ذلك مباحاً أو مندوباً إليه ولا يكون هذا
 أمراً من الرى إلى الكافر أو البعد فإنه مباح أو مندوب إليه ومع ذلك إذا أصاب مسلماً
 كان ضامناً له ولا خلاف أنه إذا مشى في المسجد فأوطأ انساناً أو نام فيه فاقبل على انسان
 فهو ضامن له لاثلاثه وبمثل هذا السبب يضمن في ملكه في المسجد وأولى وإذا احتقر الرجل
 في سوق العامة براً أو بنى فيها دكاناً بغير أمر السلطان فهو ضامن لما عطف به من شيء لأنه
 تمتد في هذا السبب فالحق بالطريق العامة وما يكون حقاً لعامة المسلمين فالتدبير فيه إلى
 الامام فإذا أحدثه بغير إذن الامام كان متعدياً وإذا فعله بأمر السلطان لا يكون متعدياً في
 هذا التسبب فلا يكون ضامناً بمنزلة ما لو قتله بملكه وإذا أوقف دابة في السوق فما أصابت
 دابته فهو ضامن له ولأنه تمتد بإيقافها في الطريق فإن ذلك يحول بين المارة والمروور في ذلك
 الموضع وإن كان موقفاً وقف فيه الدواب للبيع وقد أذن له السلطان في ذلك فاقف فيه الدابة
 لم يكن ضامناً فيما أصابت الدابة وإن لم يكن السلطان أذن فيه فهو ضامن لأن بأذن السلطان
 يصير ذلك الموضع معداً لإيقاف الدواب فيه فيكون إيقافها فيه بمنزلة إيقافها في ملكه فلما

بدون اذن السلطان فهو محرر وليس بموضع لايقتاد العاقبة فلذا أوقف فيه جانيه أو أرسلها فيه
 كان ضامنا لما خلف به وان لم يكن هو أوقفها ولا أرسلها فيه فلا ضمان عليه لانها دابة منفصلة
 بغير حاشية والقول في ذلك قوله مع يمينه مع أنه يشكر وجوب الضمان عليه في الموضع المد
 لا يقتاد الدواب اذا سار على جانيه فيه لم يكن ضامنا لنفسه بالرجل والذنب لان هذا جزء من
 الطريق كسائر أجزاء الطريق فالسير فيه يتقيد بشرط السلامة فيما يمكن التحرز عنه دون ما
 لا يمكن فاذا أنكر أن يكون أرسلها فهو يشكر وجوب الضمان عليه والمدعي يدعي ذلك فكان
 القول فيه قوله مع يمينه والله أعلم

— باب جناية العبد —

(قال رحمه الله) واذا جنى العبد جناية خطأ فولاة بالخيار ان شاء دفعه بها وان شاء
 فداء بالارش عندنا وعند الشافعي جانيه تكون دينا في رقبته يباع فيه الا أن يقضى المولى
 دينه ومنهنا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يخير المولى في خطأ عبده بين الدفع
 والفداء ومنهنا مروى عن عمر وعلي رضي الله عنهما قالهما قال عبيد الناس أموالهم وجانيهم في
 قيمهم وانما أراد بالقيمة الثمن وجه قوله ان هذا فعل موجب للضمان فاذا تحقق من العبد كان الضمان
 الواجب به دينا في رقبته يباع فيه بمنزلة استهلاك الاموال وهذا لان العبد لا عاقلة له وضمان الجناية
 في حق من لا عاقلة له بمنزلة ضمان المال فيكون واجبا في ذمة العبد ويكون شاغلا لمالية رقبته
 فيباع فيه الا أن يقضى المولى دينه وحجتنا في ذلك أن المستحق بالجناية على النفوس نفس
 الجاني اذا أمكن (ألا ترى) ان في جناية العمد المستحق نفس الجاني قصاصا حرا أو عبدا
 فكذلك في الخطأ الا أن استحقاق النفس نوعان أحدهما بطريق الانلاف عقوبة والاخر
 بطريق التملك على وجه الجبر ان والحر من أهل أن يستحق فيه بطريق العقوبة لا بطريق
 التملك والعبد من أهل أن يستحق نفسه بالطريقين جميعا فيكون العبد مساويا للحر في حالة
 العمد ويكون مفارقا له في حالة الخطأ لان عذر الخطأ لا يمنع استحقاق نفسه تملكا والسبب
 يوجب الحكم في محله وفي حق الحر لم يصادف محله وفي حق العبد بالسبب صادف محله فيكون
 مقيدا حكمه وهو ان نفسه صارت مستحقة للمجنى عليه تملكا ليتحقق معنى الاصابة عن المضر
 الا ان يختار للمولى الفداء فيكون له ذلك لا مقصود المجنى عليه يحصل به وبدل التلث يصل

اليه بكفاله بخلاف اتلاف المال فالمستحق به بدل التلغ ديناً في ذمة التلغ ولا يستحق به بدل التلغ ديناً في ذمة التلغ ولا يستحق به نفس التلغ بحال والطريق الثاني أن موجب جناية الخطأ يتباعد عن الجاني لكونه معذوراً في ذلك ويكون الخطأ موضوعاً شرعاً ويتعلق بآثر الناس لا بظاهر حياة المثل المحترم والتخفيف على الخطي (ألا ترى) أن في حق الحر تجب على مالهقة لهذا المعنى فكذلك في حق العبد إلا أن مالهقة العبد مولاه لأن الحر مستنصر بمالهقة وموادة وجرأة بهم كما أن للمملوك يستنصر بمولاه فيجب ضمان جنايته على المولى إلا أن للمولى أن يقول أنا لحقت هذا البلاء بسبب ملكي فيه فلي أن أخلص عنه بتقل ملكي فيه إلى الجاني عليه فأدفعه بالجناية فإذا دفعه صار كأن الجاني عليه هو المالك فلا يجب شيء آخر عليه بالجناية وإذا لم يدفعه كان الرد عليه بخلاف ضمان المال فإنه يجب في ذمة التلغ ولا يخاطب غيره كما في حق الحر إذا عرفنا هذا فنقول لا شيء على المولى في ذلك حتى يظهر حال الجاني عليه اعتباراً بجناية العبد بجناية الحر وقد بينا أن هذا يتأني في جناية الحر لأن موجباً يختلف بالسراية وعدم السراية فلا يصير ذلك معلوماً قبل الاستيفاء والقضاء بالمجهول غير ممكن ثم الواجب ما هنا الدفع أو التمسك والمولى يخير في ذلك واختلافه بالبرء والسراية والخطأ والعمد في ذلك سواء ما لم يبلغ النفس لما بينا أنه لا قصاص بين العبيد والاحرار فيما دون النفس فيكون موجب جنايته فيما دون النفس المال بكل حال فلهذا كان العمد والخطأ فيه سواء فإذا بلغ النفس وهو عمد قبيح القصاص ووجوب القصاص باعتبار أنه نفس مخاطبة والمملوك في ذلك كالحر والمستحق بالقصاص دمه والمملوك في حكم الدم مبق على الحرية ولهذا استحق المولى عليه القصاص إذا قرر سببه كما يستحق غيره والصغير من الجراحات في ذلك والكبير سواء على الحر والمملوك والله كرم والاني بمنزلة الموجود من آخر فكما أن هناك لا يتلف موجب الجناية بهذه الأسباب فكذلك بجناية العبد ولا تمسك المالهقة شيئاً من جناية العبد والمدبر وأم الولد لأن المستحق بالجناية نفسه وقسه غير مملوكة للمالهقة والمولى ولأن المولى في كونه مخاطباً بجناية العبد بمنزلة المالهقة ولا يتحمل غير المالهقة عواقبهم فكذلك لا يتحمل جناية العبد مالهقة مولاه بل سبب وجوب ذلك على المولى ملكه رقبته وكسبه وهو مختص بذلك دون عواقبه ولهذا لم يكن على المولى موجب جناية المكاتب لأنه لا يملك كسبه بل المكاتب أحق بمكاسبه فيكون موجب جنايته عليه دون مولاه والمستحق في بعض قيمته

عند أبي حنيفة كالكتاب فاما جناية العبد على الحيوان والعروض فتكون ديناً في عتقه تقضي
 من كسبه أو يباع فيها وكذلك لو وطئ امرأة مكروهة فذلك دين في عتقه يباع فيه لأن
 المستوفى بالوطء مما يملك بالعقد سواء كان في حكم المنفعة أو في حكم المين فيكون بمنزلة المال
 (ألا ترى) أنه لو كان الملتزم بذلك حراً كان عليه في مثله دون عواقبه بأن وطئ امرأة بشبهة
 أو مستكرهه وسقط الحد للشبهة فكذلك العبد إذا فعل ذلك يكون ديناً في ذمته والدين عليه
 يكون شاغلاً مالياً وقيته ولا تعقل العاقلة كالوجني على المالك خطأ فيما دون النفس وإن كان
 الجاني حراً لأن المملوك فيما دون النفس بمنزلة المال (ألا ترى) أنه لا يسلط به القصاص بحال
 لأن فيما دون النفس التلف جزء من الجسم والجسم يدخل تحت القهر والاستيلاء فيصير مملوكاً
 ما لا فيكون اتلافه في حكم اتلاف المال فيجب فيه الضمان على التلف بالناس ما بلغ ويكون ذلك
 حالاً في ماله ولا تعقله العاقلة بمنزلة اتلاف سائر الاموال فإذا بلغ النفس عقله العاقلة في ثلاث
 سنين كما هو أصله وقد اعتبره في حكم القصاص على ما بينا وقد روى عن أبي يوسف ومحمد أن
 العاقلة لا تعقل نفس العبد وهو قول ابن أبي ليلى وأستدل فيه بقوله عليه السلام لا تعقل العاقلة
 عمداً ولا عبداً والمراد أن نفس العبد لا تعقلها العاقلة وهذا لأن العبد يعمل للتملك بالعقد فإ
 يجب من الضمان باتلافه يكون على التلف في ماله كسائر الاموال وهو جنتنا في ذلك القيمة
 الواجبة باتلاف نفس العبد بمنزلة الدية الواجبة باتلاف نفس الحر وذلك على العاقلة مؤحلاً في
 ثلاث سنين فهذا مثله وهذا لأن معنى النفسية لا يدخل تحت القهر فلا يتناولها الملك بل العبد
 فيه بمنزلة الحر (ألا ترى) أنه ينطق القصاص بقتله عمداً كما ينطق بقتل الحر وكذلك الكفارة
 في الخطأ ولا مدخل للقصاص ولا كفارة في ضمان الاموال ففرقنا ان المال واجب ماها
 بالنص بخلاف القياس لأن المال لا يكون مثلاً لما ليس بمال وما لا يكون مملوكاً من الآدمي
 لا يكون مالاً وانما وجوب المال بقوله ودية مسلمة الى أهله إلا أن هذه الدية في حق العبد
 القيمة وفي حق الحر مائة من الأبل كما بينه الشرع والدية تجب على العاقلة مؤجلة في ثلاث
 سنين في حالة الخطأ وهذا المعنى خالف النفس مادون النفس لأن مادون النفس لا مدخل فيه
 للكفارة والقصاص وتأويل الاحاديث أن العاقلة لا تعقل جناية العبد على نفس العبد وبه قول
 ثم الواجب بالجناية على نفس المملوك قيمته قلت قيمته وكثرت غير أنها لا تزداد على دية الحر
 ولا تنقص عن عشرة آلاف الا عشرة دراهم اذا كان العبد كبير القيمة في قول علمائنا رحمهم

وفي قول الشافعي تجب قيمته بالثقة ما بلغت وهو قول أبي يوسف الذي رجع اليه وان كان
المقتول أمة فإنها لا تراد قيمتها على خمسة آلاف وينقص من ذلك عشرة دراهم في الروايتين
وفي بعض الروايات خمسة دراهم فأما في قطع طرف البعد فيجب نصف قيمته بالثقة ما بلغت
في الصحيح من الجواب الا رواية عن محمد أنه يجب في قطع يد البعد خمسة آلاف الا خمسة
ذكره في بعض نسخ الوكالة وجه قول الشافعي ماروي عن عمر وعلي وابن عمر رضي الله
عنهم أنهم أوجبوا في قتل البعد قيمته بالثقة ما بلغت ولأن المثلغ مات فيجب ضمان قيمته بالثقة
ما بلغت كسائر الاموال وهذا لان ضمان المال يجب بطريق الجبران وانما يحصل الجبران بما
يكون مثله في صفة المالية ولهذا يضمن المملوك عند النصب بقيمته بالثقة ما بلغت كسائر
الاموال فكذلك عند القتل وانما قلنا انه مال لان الغنم ان يجب للمولى ومملكه في عبده
ملك مال والضمان الواجب له يكون ضمان المال اذا أمكن ولا يدخل عليه القصاص في
حالة العمد لان على هذا الطريق يقول القصاص يكون بدلا عن المالية أيضا الا أن المالية
ترقب بهذا المحل قصير مضمونة بالنقصان وان لم يكن المال في غير هذا المحل مضمونا
بالقصاص بمنزلة الصيد في الحرم يكون مضمونا باعتبار حرمة المحل بما لا يضمن به في غير هذا
المحل وهذا لان القصاص يعتمد العمد والتكليف وذلك تمكن صراحته في هذا المال دون
سائر الاموال فكان هذا المال مضمونا بالقصاص دون سائر الاموال والدليل عليه انه يرجع
الى تقويم المقومين في الاسواق ليجب به حينئذ عند السوق وهذا يخص بضمان الاموال
فاما في غير الاموال فاما تجب الا بل ولا مدخل الا بل ها هنا والدليل عليه أنه باختلاف
أوصاف الثمن في الجنس والجمال والمالية تختلف هذه الاوصاف فانه ينقص عن الدية نقصا
غير متبر فبقدر ما فيه ضمان مال أو يكون المثلغ فيه متجب قيمة بالثقة ما بلغت كان قابل
القيمة وهذا لازم في السبعمين معنى النفسية والمالية فيكون الواجب بدلا عن المالية والدليل
على ترجيح معنى المالية صيرورة محلا قابلا للتصرفات كسائر الاموال وخروجه من أن يكون
أهلا للولايات التي اختصت بها النفوس المحترمة على اننا نعتبر كلا الوصفين فنقول متى كان
الواجب بثلاثة وليس بمال وهو القصاص يرجع معنى النفسية ولهذا لا يختلف بقلة المالية
وكثرة المالية وهذا لان ضمان اذن بالمال أصغر وضمان ليس بمال يكون على خلاف الاصل
ومع ما أمكن إيجاب الضمان على موافقة القياس فلا معنى له صدر الى إيجابه بخلاف القياس

والدليل عليه أن المبيع قبل القبض إذا قبض فالمبيع يبقى يتقاء القيمة وإنما يبقى البيع إذا فات
المعقود عليه وأخلف فلم يكن الضمان بدل المالة لما بقي العقد باعتباره لأن البيع يتناول المالة
والراهن إذا تسلل الرهون يضمن قيمته بحق المرتهن ولا حق للمرتهن الا في المالة ولهذا لا
يجب عليه القصاص بحال لأن القصاص بدل عن النفس فلو كانت القيمة كذلك لما وجب على
الراهن أن يجمع بينهما في الاعتبار فنقول اذا كان المبد كبير القيمة يجب مقدار الدية لاعتبار
معنى النفس وما زاد على ذلك الى تمام القيمة لاعتبار معنى المالة بمنزلة من قتل حرا ومزق
عليه ثيابه وهذا سرروي عن أبي يوسف قد روى ابن ساعه رحمه الله عنه أن مقدار الدية من
قيمة البد تتعمله العاقلة وما زاد على ذلك الى تمام القيمة يكون في مال الجاني لهذا المعنى
هو حجتنا في ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه لا تبلغ قيمة العبد دية الحر وينقص منه عشرة
درهم وهذا كالروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن المقادير لا تعرف بالقياس وإنما
طريق معرفتها التوقيف والسماع من صاحب الوحي والمعنى فيه ان هذا ضمان ويجب بقتل
الآدمي فلا يزداد على الديات كما لو وجب بقتل الحر وهذا لان زيادة البدل تكون بزيادة
القضية وما من فضل في المبد الا بوجود ذلك في الاحرار وزيادة ثم الحر مع انه يجمع
القصاص لا يزداد بدله على أعلى الديات فالمبد أولى وإنما قلنا ان الضمان يجب بالقتل ما هنا لان
القتل سبب تضمن به النفس بالدية وهو حكم ثابت بالنص قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ
فتمتع بركة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وتس المبد في هذا داخلة كنفس الحر (الأثرى)
انها تضمن بالكفارة كنفس الحر فكذلك بالدية والدية بمقابلة النفس مقدمة بالنص لا يجوز
الزيادة عليها بالرأى فلا يجوز اسقاطها بالرأى فهذا دليل واضح على أن الضمان يجب هاهنا
باعتبار النفس وان الواجب الدية لا نالو لم نجعله واجبا باعتبار النفس كنا قد أسفطنا بالرأى
ما هو ثابت بالنص والدليل عليه أن ضمان النفس بالدية لا يظهر حرمة المحل وصيانته عن
الاهتدار ونفس البد محترمة كنفس الحر فلا يجوز اسداؤها ما أمكن والدليل عليه أن صفة
المالة في هذا المحل بيع للنفس لان قوام المالة ببقاء النفس وهذا هو علامة التبع مع
التبوع ولا يجوز اسداها الاصل محال لمراعاة التبوع لان في اعتبار الاصل اعتبار التبوع وليس
في اعتبار التبوع اعتبار الاصل وادنا جلتا الضمان واجبا باعتبار النفس كما اعتبرناه اهل الاصل
باعتباره سبب اعتبار التبوع فكان ذلك اولى من أن يجعل بمقابلة المالة زهد معنى النفسية

ولأن أكثر ما في الباب أن تثبت المساواة بين النفس والمال ولكن مع المساواة ترجع النفسية باعتبار السبب وهو القتل لأن القتل سبب لا يقصد به الاموال عادة وإنما يقصد به النفوس لمعنى التشني والانتقام فلما الاموال فلما تقصد بالنصب فلا جرم ضمان النصب يكون ضمان مال يجب بالثمة ما بلغت ولا يثبت في حق الاررار وضمان القتل يكون باعتبار النفسية سواء بقتل الحر أو بقتل العبد إلا أنه لا يجب على المولى قتل عبده غلظه عن الفائدة فإن ما يجب بمقابلة نفس العبد يكون لمولاه على سبيل الخلافة عنه واخلافة بسبب الملك لا تنتم حكما بالقتل فلو وجب وجب له على نفسه والدليل على هذا فضل القصاص فإن القصاص يجب باعتبار معنى النفسية ثم لا يجب على المولى إذا قتل عبده لأنه غير مفيد فكذلك المال ومن يقول القصاص واجب باعتبار المال فهو لنمو من الكلام لأن المال لا يضمن بالقصاص بحال فكيف يضمن بالقصاص والمقصود بالمال التمول والادخار لوقت الحاجة وليس في القصاص شيء من ذلك ولهذا يقيين ترجيح معنى النفسية على معنى المالية لأن التلف في حال الخطأ ما هو التلف في حالة العمد فإذا جمل المضمون منه في حالة العمد معنى النفسية فكذلك في حالة الخطأ ومن يقول يجمع بينهما فذلك فضل من الكلام لأنه لو كان هاهنا طريق إلى الجمع بينهما لكان ينبغي أن يضمن الدية مع كمال القيمة وستوفي في حالة العمد القصاص باعتبار النفسية والقيمة باعتبار المالية وأحد لا يقول ذلك مرفضا أنه لا وجه إلى الجمع بينهما الماين الوصفين من المنارة على سبيل التضاد فاما القصاص فتقول بدل النفس قد ينقص عن أعلى الديات باعتبار معنى موجب للتقصان في المحل (ألا ترى) أنه ينقص بالابوة والكفر عن أصل الخضم وبالاختنان في البطن بالاتفاق فإن بدل الجنين دون بدل المنفصل وإن كان الوجوب باعتبار النفسية هناك إذ لا مالية في الجنين حرا كان أو مملوكا فكذلك يجوز أن ينقص عن أعلى الديات باعتبار صفة المملوكة وبعد الإذن تكميل الدية باعتبار كمال صفة المالكية (ألا ترى) أن بدل الإناث على أنصف من بدل الذكور لأن الذكر أهل للملكية المال والنكاح والانثى أهل للملكية المال دون ملكية النكاح فأنها مملوكة نكاحا فيتنصف بدلها بذلك والجنين ليس بأهل للملكية في الحال ولكن فيه عرضة الاهلية لذلك إذا اضطرر حيا فاعتاره بنقص دية عوبة العمد إذا عرفنا هذا فتقول بدم الرق تذاقص صفة المالكية لأنه صار مملوكا مالا ولم يبق مادكا لنكاح نفسه لأن مدنا التقصان عارض في شرف الزوايا بأن يمتنع فيجوز أن يراد بدل الرقيق بدل الانثى لهذا

ويجوز أن ينقص باعتبار الحال وهو أنه دون الاتي في صفة المالكية ثم صفة المملوكية وإن
كانت لا تختلف في الرقيق ولكن ينبغي على هذا الوصف ما يختلف في نفسه وهو المالكيتان أمكن
إظهار النقصان باعتبار صفة المالكية بأن كان قليل القيمة يتسبب ذلك لإظهار النقصان وإن لم
يمكن بأن كان كثير القيمة فيثبت إصرار في النقصان إلى معنى شرعي وبهذا يتبين فساد قول من
يقول أن النقصان إذا كان باعتبار المالكية وإنما النقصان باعتبار المملوكية وذلك لا يزداد زيادة
المالية وإنما اعتبار المالية لإظهار مقدار النقصان إذا أمكن لا ثبوت أصل النقصان على أن
زيادة المالية يزداد النقصان وضد ذلك المالية ينتقص الواجب عن الدية لأن القيمة وعند كثرة
المالية ينتقص الواجب عن القيمة ومن الدية جيما وإنما قررنا النقصان بشرة لحديث ابن مسعود
رضي الله عنه ولأن صفة المملوكية تظهر التفاوت بينهما فيما يتقدر بالمشرة وهو المستوفى
بالوطء فإنه لا يحل استيفاء ذلك من الحر إلا بمقد يتقدر البذل فيه بشرة ويجوز استيفاء
ذلك من الأمة بمقد متدد عن البذل وهو الهبة فإن الجارية الموهوبة بإباح وطؤها فإذا ظهر
باعتبار صفة المملوكية التفاوت بينهما فيما هو قدر بالمشرة فصا قدرنا النقصان بالمشرة لهذا
ولهذا قلنا في أصح الروايتين - وإن كان القتل عبدا أو أمة فالنقصان عن الدية يتقدر بشرة
والرجوع إلى تقويم المقومين قد يكون فيما يجب بمقابلة النفس بحكومة المدل والوجوب
للمولى لا به بخلقه خلاف الوارث المورث ولأنه مالك للملكية قواما باعتبار هذا المحل فما
يجب بمقابلة المحل في حقه يحمل كالواجب بمقابلة المالية وهو ما قلنا البيع يبي إذا قتل المبيع قبل
القبض لأن صحة البيع باعتبار تمام معنى المالية حتى تمامك بالبيع باعتبار هذا المحل فيجعل بدل
المحل بمنزلة بدل المالية في تمام البيع باعتباره ولهذا لو قتل عمدا حتى وجب القصاص
بقي البيع أيضا عند أبي حنيفة وهذا بخلاف السبد المرموز إذا قتله الرهن فإن إيجاب الضمان
هناك باعتبار معنى النفسية غير ممكن لما قررنا في المولى إذا قتل عبده فجعلنا الواجب باعتبار
المالية ولهذا لا يتعلق به القصاص بحال فتجب فيه أليه بالدية ما بلغت فأما طرف المملوك فقد بينا
أن المعتبر فيه المالية فقط (ألا ترى) أنه لا يصح من بالدماء ولا بالكراهة فلهذا قال كان
الواجب فيه الدية بالدية ما بلغت إلا أنه محمد رحمه الله قال في بعض الروايات القول بهذا يؤدي
إلى أن يجب بقطع طرف اليد عن ما يجب من الدية فإن تكوّن قيمته فلتت الدية فيجب بقطع
طرفه خمسة عشر ألفا أو عشرة آلاف أو عشرة ودراهم مبيع بما فلهذا قال لا يزداد على نصف

بدل نفسه فيكون الواجب خمسة آلاف الا خمسة ولو قتل المبد قتيلا وله وليان فبني أحدهما دفع المولى الى الباقي نصفه أو فداء نصف الدية لأن النصيب الذي لم ينفق اطلب مالا عند عفو الشريك فيكون هذا في نصيبه كالجناية الموجبة للمال في الاصل وهو الخطأ ولو قتل قتيلا خطأ ومقامين آخر دفعه المولى اليهما أو فداء فان اختار الفداء ففداء بالارش وذلك دية النفس عشرة آلاف وأرش المين خمسة آلاف واذا اختار الدفع كان العبد بينهما مملوكا لأن كل واحد منهما تصرف فيه بجميع حقه وحق ولي القتل عشرة آلاف وحق المفقود منه خمسة آلاف فان أعتقه المولى وهو يعلم بالجنايتين فهو مختار وعليه خمسة عشر ألفا في ماله لانه فوت محل الدفع بالاعتاق وبعد العلم بالجناية كان هو غيرا بين الدفع والفداء فخفوت به محل الدفع يكون اختيار الفداء دلالة التصرف فهو كالنصرم بالاختيار وكذلك لو دره أو باعه أو كاتبه فانه يتعذر عليه دفعه بما أنشأ من التصرف فيتضمن الذي اختار الفداء منه وكذلك لو كانت أمة فاستولدها فان جاءها ولم تلد فليس هذا باختيار وله أن يدفعها بعد ذلك الا في رواية عن أبي يوسف فانه يقول الوطء دليل الاختيار بدليل ان البائع اذا كان بائعا فوطئ المبيعة كان ذلك منه اختيارا للتفسخ وهذا لأن الوطء دليل تقرير ملكه فيها ولا زال الوطء في حكم الجناية ولو حتى عليها كن الفداء وجه وظاهر الرواية أن الوطء لا يمكن قصاصا في حينها اذا كانت ثيبا ولا يجره عن دفعها فيكون فداءه عليه دليل الاختيار كالا ستخدام وهذا بخلاف البيع بشرط الخيار لأن هناك لو لم يحمله فاسخا للعقد بالوطء لكان اذا أجاز انقضاء ملكها المشتري من وقت العقد ولهذا يستحق زوائدها فتبين به أن الوطء حصل في غير ملكه فلتعزز عن هذا جهلناه فاسخا وهاهنا اذا دفعها بالجناية ملكها ولو جناية من وقت الدفع ولهذا لا يسلم له شيء من زوائدها لانه لا يتبين به أن الوطء كان في غير ملكه والوطء وإن كان كاجنباء لكن الجناية لا يبقى لها أثر في المين فلا يكون اختيارا وكذا ارض بهذه الصفة وكذلك لو وجبها لان التزويج كالا ستخدام من حيث انه لا يمكن قصاصا في حينها ولا يجره عن دفعها بالجناية وكذلك لو أجرها أو رهنها في ظاهر الرواية وفي بعض نسخ لديات يقول الاجارة والرهن يكون اختيارا منه بمنزلة الكابة لان البدل بهذين العقدين يصير مستحقا عليه وذلك يتم من دفعها بالجناية فيجمل اختيار الفداء كالكتابة وجه ظاهر الرواية ان الاحارة تنقض بالتقدير فيكون قيام حق ولي الجناية فيها عذرا في قض الاجارة والرهن يمكن من قضاء الدين

واسترداد الرهن متى شاء ولم يتحقق صجره عن دفعها بهذين المقدين فلا يجعل ذلك اختيارا بخلاف الكتابة فان بمقدار الكتابة ثبت له استحقاق لا يملك الولي ابطاله وذلك ينتمى من دفعها وان ضرب العبد ضريا لزمه منه عيب فاحش أو جرحه أو قتله وهو يعلم فاختار لان حق ولي الجناية ثبت في كل جزء منه وقد فوت جزء فامتنع الدفع في ذلك الجزء وهو لا يتحمل التجزى في الدفع بالجناية فتصويت جزء منها كمفويت كله ولو دفع العبد في بئر حفرها المولى في الطريق أو أصابه جناح أشعره المولى فليس هذا باختيار لان المولى ان كان قبل هذا قبل جناية العبد ولم يوجد منه صنع بعد جنايته اذ لا صنع له في وقوع العبد في البئر وان كان الحفر منه بعد جنايته فهو ضد الحفر ما كان يعلم ان عبده يقع به ولا قصد ذلك بحفره وقد بينا ان حافر البئر يصير قاتلا ولهذا لا يجب عليه الكفارة والاختيار انما يحصل بمباشرة فعل من المولى يكون مقويا له محل الدفع وكذلك كل ما لا يجب على المولى فيه الكفارة فليس ذلك باختيار منه ولكن على المولى القيمة ان مات العبد من ذلك ينتمى انما لان المولى سبب لهلاكه وهو متمدد في ذلك التسبب ولو ألقاه مباشرة على وجه لم يصير مختارا بان لم يكن عالما بالجناية كان عليه قيمته فكذلك اذا ألقاه بطريق التسبب ولو أوطأه المولى وهو يسير على دابته أو وقع عليه فقتله وهو يعلم بجناية العبد ولم يعتمد الوطء ولا الوقوع فهذا اختيار وعليه الارش لانه مباشر قتله بهذا الطريق ولهذا يلزمه الكفارة ومباشرة القتل بتصويت محل الدفع فاذا كان بعد العلم بالجناية يجعل اختيارا ولا معتبر بتعمده الوطء والوقوع عليه لان ذلك من باطله لا يمكن الوقوف عليه وان أعتقه أو باعه أو وهبه أو كاتبه وهو لا يعلم بجنائه فعليه قيمته لانه منع الدفع بما أحدث من التصرف ولكنه لم يصير مختارا لفقداء حين لم يكن عالما بالجناية فيكون مستهلكا محل الدفع وذلك يوجب عليه القيمة لمولى ولي الجناية كالراهن اذا استهلك المرهون يبرم قيمته لحق الرهن وان كان علم باحدى الجناتين ولم يعلم بالآخرى فهو مختار للذى علم بها وعليه الارش وللآخرى حصنها من قيمة العبد لانه يحصل تصرفه في حق كل واحد من الجناتين كانه لا جناية سواهما قويا كان عالما بها يجعل مختارا لوجود دليل الاختيار وفيما لم يكن عالما بها مستهلكا محل الدفع فعليه حصنها من قيمة العبد واذا جنى العبد جناية لم تبلغ النفس فادته المولى وهو يعلم بها قبل ابراء ثم انتقضت الجراحة ذات وهو مختار فعليه الدية لان السبب الموجب لتخير المولى بجناية العبد وانما وجد الاعتاق بدد العلم بها فيكون

ذلك منه اختيارا للارش بمنزلة ما لو أعتقه بعد الموت (الأنرى) أن أداء الكفارة بعد الجرح قبل زهوق الروح جائز بمنزلة أدائها بعد الموت وهذا لانه لما أعتقه مع علمه أن الجناية قد برئت فقد صار مختارا لما يجب من الارش برأت أو سرت ولو قال لم يده أن ضرت فلانا بالسيف أو بالمصا أو بسوط أو بيدك أو شججته أو جرحته فأنت حر فعمل به ذلك فمات منه عتق والمولى مختار للدية لان الماتق بالشرط عند وجود الشرط كالمعجز ولان المولى لما علق عتقه بشرط هو سبب لوجوب الارش وتخيره بين الدفع والتداء فقد صار راضيا بالتزام التداء بمنزلة الصبيح اذا قال لاسرائه أنت طالق ثلاثا اذا مرضت فرض ومات يصير فارا من ميراثها فان كانت جناية العبد مما يتعلق بها القصاص فلا شيء على المولى لان الواجب هو القصاص على العبد وذلك لا يختلف بالرق والحرية فلا يصير المولى بالمتق مفعولا حتى ولو الجناية فلمذا لا يلزمه شيء واذا جرح العبد رجلا فغرم فيه المولى فاختار العبد وأعطى الارش ثم انتمضت الجراحة فمات المجرع فالقياس فيه أن يكون المولى مختارا للتداء وهو قول أبي يوسف الآخر وفي الاستحسان يخير المولى خيارا مستقبلا وهو قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد ورجع أبو يوسف من الاستحسان الى القياس وأخذ محمد رحمه الله بالاستحسان وقد بينا فيما تقدم أن بهذه الصورة في الكتب ثلاث مسائل هذه ومسئلة تكرار تلاوة السجدة في الركعة الثانية وجه القياس أن المولى اختار الارش بعد ما تقرر السبب فنزل ذلك منزلة اختياره بعد موت المجرع وهذا لانه أقدم على الاختيار مع علمه انه قد يبرأ وقد ينتقض فيسرى الى النفس • بوضعه أن الاختيار قد يكون منه حكما وقد يكون قصدا فقد صار مختارا لما يجب بها ثم الاختيار بطريق الحكم يسوى فيه بين ما قبل البرء وما بعده وهو الاعتاق باعتبار أنه اختيار لموجب الفعل فكذلك في الاختيار قصدا وجه الاستحسان أن المولى اختار الارش على حساب أن البرء قد تم وإن الواجب ارش الطرف فلا يكون ذلك منه دليل اختياره الدية فالإسان قد يختار الشيء اذا كان قليلا ولا يختاره اذا كان كثيرا فإذا تبين أن الواجب كان هو الدية قلنا يخير خيارا مستقبلا بمنزلة السفيح اذا أخبر بئمن قليل فطلب الشفعة وقضى لها ثم تبين أن الثمن كان أكثر من ذلك كان على خياره ولو أخبر أن الثمن كثير فسلم الشفعة ثم تبين انه كان أقل من ذلك كان هو على حقه بخلاف الاعتاق منه تموت لهية الدفع ولا يمكن إبقاء خياره بعده قلنا وعند الاختيار قصدا لا دون على الدفع فلهذا كان على خياره الا انه

روى عن أبي يوسف أنه فرق بين ما إذا أعطى الارش بنير قضاء وبين ما إذا أعطاه بقضاء
 القاضى قال إذا أعطاه بقضاء القاضى فإن المبروح بخير خيارا مستقبلا بخلاف ما إذا أعطاه
 بنير قضاء القاضى فإن ذلك اختيار منه للدية طوعا بمنزلة من اشترى دارا بعبد فأخذها الشفيع
 بقيمة العبد ثم استحق العبد فإن أخذها قضاء القاضى بطلت شفيعته ووجب عليه ردّها
 وإن أخذها بنير قضاء القاضى جمل ذلك كالشراء المبتدأ وعن زفر أنه قال فى الوجع
 جميعا يصير مختارا لأن القاضى إنما قضى بالارش بناء على اختياره قال وإذا جنى العبد جناية
 فاختار المولى إمساك عبده وليس عنده ما يؤدى وكان ذلك عند قاض أو عند غير قاض
 فالعبد عبده والارش دين عليه فى قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف وعمد أن أدى الدية
 مكانه والادفع العبد الآن يرضى الاولياء أن يتبعوه بالدية على ما قال فإن رضوا بذلك
 لم يكن لهم بعد ذلك أن يرجعوا فى العبد وجه قولهما أن نفس صاحب العبد صار حقا لمولى
 الجناية الآن أولى يتمكن من تحويل حقهم ن العبد الى الارش باختياره القداء فإذا أعطاهم
 الارش كان هذا تحويلا لحقهم من محل الى محل فيه وفاء بحقهم فيكون صحيحا منه وإذا كان
 مفلسا كان هذا منه ابطالا لحقهم لا تحويلا من محل الى محل يسد له فيكون ذلك باطلا من
 المولى وهذا لأن ثبوت الخيار للمولى كان دلي وجه النظر من الشرع وإنما ثبت على وجه
 لا يتضرر به صاحب الحق فإذا آل الامر الى الضرر كان باطلا بمنزلة المحتال عليه اذا مات
 مفلسا فإن الدين يعود الى ذمة المكيل لانه حول حقهم ذمت الى ذمة المحتال عليه بشرط أن
 يسلم له فإذا لم يسلم عاد كما كان وفي بيع المعاوضة اذا هلك أحد العوضين قبل القبض بطل
 العقد فى الآخر لأن صاحبه حول حقه الى العوض الآخر بشرط أن يسلم له فإذا لم يسلم
 عاد كما كان وكذلك فى البيع والآخر بالشفعة ان سلم الثمن كان له أن يأخذ الدار وإن عجز
 عن ذلك لم يكن له أن يأخذها الا أن يرضى البائع والمشتري فى فصل الشفعة بالتسليم فها هنا
 أيضا ان يرضى المولى كان مستقلا حتمى العبد وان أبى كان له أن يأخذ العبد وأبو حنيفة يقول
 بجناية للعبد بخير المولى بين الدفع والقداء والخير بين اثنين اذا اختار أحدهما تبين ذلك واجبا
 من الاصل كما كفر اذا اختار أحد الانواع الثلاثة فها هنا باختياره تبين أن الواجب هو الدية
 فى ذمة المولى من الاصل وان العبد فارغ من الجناية فلا يكون لاولياء الجناية طلبة سبيل
 * بوجه ان من ثبت له الخيار شرعا يستبد بالخيار من غير ان يحتاج الى رضا صاحبه ولو

رضى الاولياء أن يتبعوا بالدية لم يبق لهم حق في العبد فكذلك اذا اختار المولى ذلك في حال ما ثبت له الخيار شرعا وقبل ان هذه المسئلة في الحقيقة تبقى على اختلافهم في التفتيس وعند أبي حنيفة التفتيس ليس بشيء والمال غاد ورائح وهذا التصرف من المولى يكون تحويلا لحق الاولياء الي ذمته لا ابطالا وعندهما التفتيس معتبر والمال في ذمة المفسس يكون تاويا فيكون هذا الاختيار من المولى ابطالا لحق الاولياء وقد روى عن أبي يوسف ان اختيار المولى ها هنا معتبر حتى لا يكون لاولياء الجنابة حق تلك العبد بالاخذ بعد هذا الاختيار ولكن يباع العبد فيه فيدفع ثمنه الى الاولياء من حساب الدية التي على المولى وهو بناء على منسوب أبي يوسف في الحجر بسبب الدين فانه يقول القاضي يحجر على المدين ويبيع عليه ماله وعند أبي حنيفة لا يفعل ذلك وقد بينا هذا في كتاب الحجر قال واذا جنى العبد جنابة خطأ ثم أقر المحنى عليه انه حر قبل الدفع اليه فلا حق له في رقبة العبد ولا على المولى لانه يزم انه حر وان جنابته على ماله لا يستحق بها رقبته وزعمه معتبر في حقه فلا سيد له على العبد بعد هذا الاقرار ولا شيء له على المولى لانه لم يدع على المولى بعد الجنابة حتى يصير به مختارا أو مستهلكا ولو كان الرار المحنى عليه بعد ما دفع اليه العبد فهو حر لانه لم يملكه بالدفع وقد أقر بحريته فيمتنع باقراره ويكون موقوف الرلا بمنزلة من اشترى عبدا ثم أقر ان البائع كان أعتقه قال واذا جنت الامة جنابة ثم ولدت ولدا أو اكتسبت كسبا فان مولاهما يدفعها بالجنابة ولا يدفع ولدها ولا كسبها لان استحقاق قسها بالجنابة الخطأ كاستحقاق قسها بالعمد فصاعدا وذلك لا يسرى الى الكسب والولد وهذا لان حق ولي الجنابة غير متأكد في عنها (الآثرى) ان المولى يحير بين أن يدفعها أو يهدبها بالارش وانما يسرى الى الولد ما يكون متأكدا في الاصل حين افضل الولد عنها وأما الكسب فاما ذلك بملة الاصل وعند الا كسب كان ملك الاصل للمولى دون المحنى عليه فان جنى عليها فأخذ المولى لذلك ارسا فانه يدفع الارش معها لان الارش عوض عن الجزء الثقات منها بالجنابة وحق ولي الجنابة كان تابا فيها بجميع أجزائها فيثبت في بدل جزء منها أيضا والجزء مستبر بالكل ولو قتلت وأخذ المولى قيمتها كان عليه دفع تلك القيمة الى ولي الجنابة فكذلك اذا أخذ أرض حردها منها بخلاف الولد فانه حر وهو زيادة حادثة بعد الجنابة وحق الولد انما يثبت في الاجزاء الموجودة منه بزيادة وان كان جنى عليها قبل جنابتها لم يدفع للمولى ذلك الا ان كان جنى عليها لان الجزء الثقات تلك الجنابة

لم يكن موجودا عند جنائنها فلا يثبت حق ولي الجناية فيه ولا في بدله بخلاف الثمات بمسبقاتها
وان لم يعلم ان الجناية عليها كان قبل جنائنها أو بعده فالقول فيه قول المولى لان الارش المقبوض
في يد المولى فأولياء الجناية يدعون استحقاق ذلك على المولى وهو يشكر ولاهم يستحقونها
بالجناية على المولى فالقول قول المولى في بيان صفتها حين ثبت الاستحقاق لهم وان كان
وجب الارش بمسبقاتها فأسكنها المولى وفداها فله أن يستعين بذلك الارش في القداء
لأنه ملكه كسائر أمواله وان لم يختار القداء حتى استهلك أو وهبه الجاني عليها لم يكن مختارا
وله أن يدفعها لان الارش منفصل عنها فتصرفه في الارش لا يكون تصرفا فيها ولا يتعذر
دفعها فكان له أن يدفعها بمنزلة ما لو حدثت الجناية من امتين فاستهلك احدهما كان له أن يدفع
الاخرى بمسبقاتها عليه أن يرم مثل ما استهلك فيدفعه معها لان حق ولي الجناية ثبت في
ذلك الارش وقد ألقه المولى بتصرفه وهذا بخلاف ما إذا ألق المولى جزءا منها بمسبقاته لان
هناك المولى تصرف فيه بالجناية والجزء الذي ألقه بمسبقاته كان متصلا بها ولهذا صار للمولى
به مختارا وان كان الجاني عليها عبدا فدفعه للمولى كان عليه أن يدفعها جميعا أو يدفعها بالدية
لان العبد المدفوع قائم مقام الجزء الثمات منها فان أعتق العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منه
للأمة وعليه الدية وكذلك ان أعتق الأمة فانه لا يستطيع أن يدفع واحدا منهما دون صاحبه
لان العبد قائم مقام الجزء الثمات وحكم الدفع فيها لا يتجزأ بل اذا تعذر دفع بعضها بتصرف
المولى يتعذر دفع كلها فكذلك حال العبد المدفوع مكان الجزء الثمات منها وهذا بخلاف الارش
المستوفى من الجاني اذا كان جزءا لان الارش دراهم وفي الدراهم لا يثبت للدولى اختيار بين
الدفع والقداء واقدامه على التصرف انما يكون دليلا للاختار اذا صادف محلا ثبت له فيه
الختيار فأما هنا فالختيار ثابت له في العبد والأمة لان كل واحد منهما يقيد بالتخير فيه بين الدفع
والقداء فاعتاقه أحدهما يكون تصرفا في المحل الذي ثبت له فيه الخيار فيجمل ذلك اختيارا
وهذا الاختيار يثبت له فيه باعتبار بذاته واحدة فسكرن اختياره أحدهما اختيارا لها جميعا
بخلاف الامتن اذا جنت كل واحدة منهما لان بروت اختياره في كل واحدة منها ابتداء جنائنه
على حدة فلا يكون اختياره احدي الجانبين دليلا لاختياره منه في الاخرى فان أعتق العبد
وهو لا يعلم بالجذية سم اختياره دفع الأمة فدفعه لها فانه لا يثبت له فيه اختيارا
لأنه لا يملكها ولا يملكها الا ان كان حين اختياره عاقلا العاقلة كان عليه قوته (الآثرى)

انه لو أعتق الامة وهو لا يعلم بالجناية كان عليه قيمتها ولو كان هذا العبد قفا عين الامة فدفع
 بها وأخذت الجارية فان العبد يصير مكافيا بدفعه المولى أو يفديه بالدية لانه قائم مقامها حين دفع
 بها وكذلك لو قتلها عبد فدفع بها ولو قتلها حر خطأ فأخذ المولى قيمتها لم يقل للمولى ادفعها
 أو افدها ولكنه يدفع قيمتها لان القيمة دراهم أو دناتير والارش كذلك ولا معنى للتخيير بين
 القليل والكثير في الجنس الواحد وانما يؤمر بدفع القيمة التي قبضها الى ولي الجناية بخلاف
 ما تقدم فالدفع هناك عبد ولناس في الايمان أغراض فتخير بين دفع المبدون بين الفداء بالقيمة
 يكون مقيدا ولو أن عبدا قتل رجلا خطأ ثم قتلت جارية المولى العبد خطأ قيل للمولى ادفعها
 أو افدها بقيمة العبد لان العبد الجاني صار مستحقا لولي الجناية بجناية جارية المولى عليه بمنزلة
 جنايته على عبد مملوك لولي الجناية ولو قاتل عبدا أو مملوكا له كان على المولى أن يدفعها أو
 يفديها بقيمة العبد فكذلك هاهنا لا يجوز أن يلزمه أكثر من ذلك وهذا لان اعطاه قيمة العبد
 بمنزلة اعطاه العبدان لو كان قاتلا ولو أعطاه العبد لم يلزمه شي آخر فكذلك اذا أعطاه قيمته
 بعد ما قتلته أمته قال واذا قتل العبد رجلا خطأ وقتلت الامة رجلا وهما لرجل واحد ثم ان
 العبد قتل الامة خطأ واختار المولى دمه فله يقسم على قيمة الامة ودية الحر لان الامة كانت
 مستعققة لأولياء جنايتها وقد جنى العبد عليها فذهب حق أولياء جنايتها ان مقدار قيمتها وحق
 أولياء الحر في الدية وولاه يتخير بين الدفع بالدية واختار الدفع ضرب فيه أولياء الحر بدية
 الحر وأولياء الامة بقيمتها فيقسم العبد بينهما على ذلك وان اختار الفداء فداء بدية الحر
 وبقيمة الامة لأولياء جنايتها قال واذا جنى العبد جنايته فداء للمولى منها ثم جنى جناية أخرى
 قيل له ادفع بها أو افدها لانه لما ذم من الاولى فذمها منها نكاحا ما وجد منه الا الجناية
 الاخرى فيخاطب بالدفع أو الفداء ان كان قد قسم راء سيئ حتى جنى الثانية فدفع
 بها أو فداء لان الجنيتين اجتمعتا في ربه والمولى انما يتدبر بدنب ويحول عما لحقني
 هذا الشغل بسبب ملكي رقبة العبد وانما أخلص دمه فيصفه بالجنايتين أو يفديه بإرشهما واذا
 أعتق العبد ثم أقر انه كان حرا في حال رقته جازة عمرا أو خطأ لم يزد عليه الا القود في
 النفس لانه لو توبع ببل الله لم يصح امراده الا بالدية جازة وكذلك ببل الله
 وهذا لانه في الوجهين جميعا ما مر على غيره ان ساء الله دنيا وجب ان يترن على
 المولى لاشي منه في العبد قبل فده ولا به سنة تترن من غيره لا يكون حجة في الحالين

فاما ما يكون موجبا للقود فانه ان كان علي نفسه ولو جنت أمة جناية فقال المولى كنت
 أعتقها قبل الجناية أو دبرتها أو كانت أم ولدي فانه لا يصدق من أجل الجناية وهو مختار
 للقضاء ان قال هذا بعد العلم بالجناية وان قاله قبل العلم بالجناية فليهد القيسة لانه متهم في حق
 أولياء الجناية فيجعل امراره بمنزلة الانشاء في حقهم وأن انشأ العتق أو التدبير كان الحكم
 فيه ما يشاء فكذلك اذا أمر مستندا الى ما قبل الجناية لان هذا الاسناد لا يثبت بقوله حين
 لم يصدقه أولياء الجناية فيه واذا جنى البسد جناية فاخبر ولي الجناية ولي البسد فاعتقه فقال
 لم يصدقه فيما اخبر به فهو مختار للقضاء لان ولي الجناية في اختياره يطالب بحقه فلي المولى أن
 ينظر في خبره (الآثرى) انه لو أخبر القاضي بذلك وطالبه باحضار المولى وتكليفه الجواب
 اجابه القاضي الى ذلك فكذلك اذا أخبر المولى بذلك كان عليه أن ينظر الى خبره فاذا لم يفعل
 واعتق البسد كان هذا بمنزلة الاعتاق بعد العلم بالجناية فيكون مختارا وكذلك ان أخبر مرسول
 ولي الجناية فارضا كان الرسول أو مدلا لان عبارة الرسول كعبارة المرسل فاما اذا أخبره
 بذلك فضولي فان صدقه فيما أخبره به ثم أعتق البسد فهو مختار للقضاء أيضا وان كذبه في ذلك
 أو لم يصدقه ولم يكذبه حتى أعتق البسد فان كان المخبر عدلا فكذلك الجواب لان خبر العدل
 مقبول فيما يكون ملزما وان كان المخبر فاسقا فلي قول أبي حنيفة لا يكون مختارا للقضاء ولكن
 عليه ميته باستهلا كما يراه وعند أبي يوسف ومحمد هو مختار للقضاء وهذا من الجنس الذي بيناه
 في اننا ذون أن عندهما خبر الواحد في الماهلات مقبول عدلا كان أو فاسقا وعند أبي حنيفة
 فيما يتعلق به الازوم لا يعتبر خبر الفاسق وهذا خبر المثل في حق المولى لان الاعتاق بعد
 العلم بالجناية يلزمه الفداء فلا يعتبر فيه خبر الفاسق اذا كان فضوليا وان أخبره به فاسق
 ففي احدي الروايتين كذلك وفي الرواية الاخرى يكون مختارا للقضاء لانه ثم احدي
 شطري الحجة وهو العدد فيعتبر بما لو وجد الشطر الآخر وعوالة في حق الخبر الواحد
 ولو جنى عبده جناية فقال المولى كنت بتمه من فلان قبل الجناية وصدقه فلان أو قال هو له
 لم يكن لي قط وصدقه فلان قبل اعلان ادفعه أو افده لان المولى ما أنلف علي ولي الجناية
 شيئا حين أخرجه الى ملك رجل يحاطب بدفعه أو الفداء كما كان هو يحاطب به فان كذبه
 فلان قيل للمولى ادفعه أنت أو افده لان الملك ثابت له فيه باعتبار يده والقرار بطل
 بتكذيب المقر له فصار كما لم يكن فيحاطب ذو اليد بالدفع أو الفداء ولو أن عبدا في يد

رجل جنى جناية فقال لى الجناية هو عبدك فقال الرجل هو ودية مندى لقلان أو حارية
أو اجارة أو رهن فان أقم على ذلك بينة أخر الامر فيه حتى يقدم النائب فان لم يتم بينة
خو طب بالدفع أو القداء وقال زفر هو مختار للقداء بمجرد قوله لانه زعم انه لا سبيل له على
دفعه فيجبل به مقوما للدفع مختارا للقداء كما لو أعتقه ولكننا نقول هو بكلامه يزعم انه ليس
بمخصم في هذه الجناية أصلا واختياره يبنى على كونه خصما فاذا ثبت بالبينة انه ليس بمخصم
فيه صار اثبات ذلك بالبينة كالاتبات بالمباشرة وان لم يتم بينة على ذلك فهو الخصم باعتبار
ظهور يده فيه وهو متمكن من دفعه فيخاطب بالدفع أو القداء ولا معنى لجبله مختارا مع بقاء
تمكنه من الدفع بالجناية فان فداء ثم قدم النائب أخذ عبده بنير شئ لان ذا اليد أقر بالملك
له وقد اتصل تصديقه بذلك الاقرار وقد كان ذو اليد متبرعا في هذا القداء فانه ما كان
مجبرا عليه فلا يرجع بشئ منه على المقر له وان كان دفعه فالتائب بالخيار ان شاء أمضى
ذلك وان شاء أخذ العبد ودفع الارش لان تصديقه اتصل بذلك الاقرار فثبت الملك ويتبين
انه كان له الخيار فان أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اختار الارش
فله ان يأخذ عبده وان أنكر النائب أن يكون العبد له فاصنع الاول فيه من شئ فهو جائز
لان الاقرار بطل بنكذيب المقر له. واذا كان ... في يدي رجل وهو مقر به عبده أو لم
نقر ولم نكر فمقر عليه بجناية خطأ ثم أقر انه لرجل آخر وانه لم يملكه مط وصدقه الرجل فانعبد
له لان الجناية الثابتة عليه باقرار المولى لا تكون أقوى من الثابتة بالمعابة وذلك لا يمنع المولى
من التصرف فيه والاقرار بالملك لنيره ثم ان كذبه المقر له في الجناية فهو مختار للارش لان
الجناية ثبتت على العبد باقرار ذى اليد عليه بها ثم صار متلقا العبد باقراره بالملك فيه لنيره
فيجعل ذلك بمنزلة تملكه منه بالبيع وذلك اختيار منه فاقداء هذا مثله اذا كان ذو اليد اقراره
عبد. قبل اقراره بجناية عليه أو بعد ذلك قبل اقراره لهذا الرجل وان لم يكن ادعاه لنفسه
قبل اقراره لهذا الرجل فلا شئ عليه ولا على العبد من الجناية لان المقر مألف شئاً على أحد
وانما أقر على ملك غيره بالجناية واقاره على ملك الغير لا يان به شئاً وهذا بخلاف ما اذا ثبتت
الجناية عليه بينة لان هناك ذو اليد قد صار مخاطباً بالدفع ونست الحنافة على العبد بما هو حبة
في حق الكل نادا حوله باقراره الى المقر له خو طب بما قال يخاطب به المقر وعنده اقرار
ذى اليد ما ثبت به بجناية على يد ذى الحق اقر له لهذا لا يخاطب بشئ من ذى جنى العبد

جناية ثم أصابه عيب سواي فإن المولى يخاطب بدفعه أو الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب لأنه ما كان مضمونا عليه (ألا ترى) أنه لو مات في يده لم يلزمه شيء فإذا فأت جزء منه بنيرضنه أولى أن لا يلزمه شيء وكذلك لو بئس المولى في حاجة فطلب فيها أو استخدمه فلا ضمان عليه فيما لحقه بذلك لأن للمولى حق الاستخدام في العبد ما لم يدفعه فلا يكون فعله ذلك تمديدا فلو أذن له في التجارة بعد جنيته فاستغرق رقبته فهو ضامن قيمته لأهل الجناية تمديدا ولو أذن له لأن الأذن له في التجارة لا يمنعه من الدفع في الجناية فلا يصير به غنارا ولكن استحقاق ماليته في الدين يثبت بذلك الأذن فيصير المثلث به كالمثلث للمالية على أهل الجناية لأنه لم يندفع الدفع اليهم بالجناية حين يباع في الدين لأن حتمهم كان ثابتا في عبد غير مشغول بالمالية فلذلك لا يضمن المولى قيمته قال وإذا قتل العبد قتيلا خطأ ثم قُتل رجل عينه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى دفعه فأنه يدفع ارش العين إلى الأول لأنه جنى على الأول وعينه كانت صحيحة فيثبت فيها حق المجني عليه ثم فانت وأخلقت بدلا فيكون البديل له ولا مزاحمة للثاني معه فيه لأنه جنى على الثاني وهو أعور فلم يثبت حق الثاني في هذه العين أصلا ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الأول بالدية إلا ما أخذ من ارش العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى إذا كانت قيمته ألف درهم وكان ارش العين خمسمائة فإن العبد يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهما لأن الأول انما بقي من حقه تسعة آلاف وخمسمائة فيضرب بذلك في العبد والثاني انما يضرب بمشرة آلاف بحال الدية فإذا جمعت كل خمسمائة سهما كان العبد بينهما على تسعة وثلاثين سهما وكذلك لو كان الذي قُتل عينه عبدا فدفع به كان ولي الأول أحق به ثم يضرب مع الآخر بالدية القيمة العبد الذي أخذه لا يوصل إليه ذلك القدر من حقه وإذا قتل العبد قتيلا خطأ وللمقتول وليان فدفعه المولى إلى أحدهما بقضاء قاض ثم قتل عنده آخر ثم جاء ولي الآخر والشريك في الجناية الأولى فأنه يقال للمدفع إليه الأول ادفع نصفك إلى الأول أو أفده بنصف الدية لأن نصف العبد هو ممنوع بالدفع إليه بقضاء القاضي فأنما جنى على مالكه فيه أطب بأن يدفع ذلك النصف أو يفديه بنصف الدية فإن دفع برى من نصف الدية ويرد النصف الباقي على المولى لأنه أخذه بغير حق فيرده على من أخذته ثم لقال للمولى ادفعه أو أفده بمشرة آلاف خمسة آلاف للآخر وخمسة آلاف لولي الأول الذي لم يأخذ شيئا فإن دفعه ضرب كل واحد منهما في هذا النصف خمسة آلاف فيكون بينهما نصفين فلهما ثلاثة أرباع العبد

لولي الجناية الآخرة ورهبه للذي لم يكن قبض من ولي الجناية الاولى ثم يضمن المولى الذي
 كانت الجناية الثانية في يده ربع قيمته للمولى فيدفعه الى الاوسط لان هذا الربع استحقه
 ولي الجناية الآخرة بجناية كانت منه عند المدفوع اليه وقد كان مضمونا في يده فيرجع عليه
 ربع القيمة لذلك ويدفعه الى الاوسط لان حقه كان ثابتا في هذا الربع وقد فات وأخلف
 بدلا فيجمع له ربع العبد وربع القيمة ولا يكون ذلك موجبا للضمان عليه حتى لو كان دفعه اليه
 بنير قضاء القاضي كان للاوسط الخيار ان شاء ضمن المولى هذا الربع باعتبار دفعه الى صاحبه
 بنير قضاء قاض وان شاء ضمنه فان ضمن المولى رجع به المولى على المدفوع اليه الاول لما قلنا .
 قال واذا قتل العبد قتيلين خطأ فدفعه المولى الى أحدهما بنير قضاء القاضي فقتل عنده قتيل
 خطأ ثم اجتمعا واختاروا الدفع فان المدفوع اليه الاول يقال له ادفع نصف العبد الى الآخر
 لان حقه كان في نصف العبد وقد تم ملكه في ذلك النصف بالدفع اليه ثم كانت الجناية
 الاخيرة من هذا النصف على ملكه وقد اختار الدفع فيؤمر بدفع نصف العبد اليه ويرد النصف
 الباقي على المولى لانه أخذ بنير حق ثم يدفعه المولى الى الاوسط والآخر يضرب فيه الآخر
 بخمسة آلاف لانه وصل اليه نصف حقه ويضرب فيه الاوسط بشرة آلاف لانه لم يصل
 اليه شيء من حقه فيكون هذا النصف بينهما أثلاثا ثلاثة للاوسط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى
 سدس قيمة العبد للاوسط وهو ما سلم من هذا النصف لولي الجناية الاخيرة لان حق
 الاوسط كان ثابتا في جميع هذا النصف وكان قد دفعه الى غيره بنير قضاء القاضي فلهذا
 يضمن له سدس القيمة ويرجع به على الاول الذي كان في يده لان استحقاق هذا السدس
 بجناية كانت في يده وان شاء الاوسط ضمن هذا السدس الذي كان في يده هكذا يقوله
 الرافيون من مشايخنا والصحيح عندي انه ليس له ذلك هاهنا ولا في الفصل الاول لانه
 ما كان مالكا لهذا النصف قبل أن يدفع اليه حين يكون قبض الاول جناية على حقه فيكون
 ضمانه ولو كان الدفع بقضاء قاض كان مثله هذا أيضا لان المولى لا يضمن شيئا للاوسط
 ولكنه يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول لما قلنا واذا قبض ذلك منه دفعه الى
 الاوسط وعلى ما يقوله الرافيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه .
 قال واذا قتل العبد قتيلًا خطأ وقضى حين آخر فدفعه المولى الى القهوه عينه فقتل منه قتيلًا آخر
 ثم اجتمعا فاختاروا دفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الى الآخر لانه لاء الثالث والجناية

الاخيرة من هذا الثلث حصلت على ملكه فيدفع بها ويرد الثلثين على المولى فيدفعه للمولى الى
 ولي الثلثين يضرب فيه الاول بمشرة آلاف والاخر بثلثي الدية لانه قد وصل اليه ثلث حقه
 فيكون هذا مقسوما بينهما اقسام ثلاثة اقسامه الاول وخمسه للاخر ثم يضمن المولى للاول ستة
 اجزاء وثلثي جزء من ستة عشر جزءاً وثلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خسا
 بدل ما سلم للاخر من هذا الثلثين الا انه اذا بنى الجواب على القسمة التي كانت بينهما فان
 الاول ضرب فيه بمشرة آلاف والاخر بستة آلاف وثلثي الف ولهذا قال ما قال وفي
 الحقيقة رجوعه على المولى بخمسي ثلثي قيمته لان المولى أنفق ذلك عليه حين دفعه الى صاحب
 العين بغير قضاء قاض واستحق بالجنابة التي كانت عنده ثم يرجع به المولى على صاحب العين لما
 قلنا ان الاستحقاق بسبب جنابة كانت في ضامه . قال واذا قتلت الامة قتلا خطأ ثم ولدت
 بنتاً ثم قتلت البنت رجلاً خطأ ثم ان البنت قتلت الام فاختار المولى دفعها ضرب أولياء قتيل
 الامة فيها بقيمة الام وأولياء قتيل البنت بالدية لان البنت في هذا الحكم كجارية أخرى
 للمولى فان حق ولي جنابة الام لا يثبت في البنت ثم قد وجد من البنت جنايتان احدهما
 على الحر والاخرى على الام وهي مقدرة بحق أولياء جنابة الام فان دفعها المولى ضرب كل
 واحد منهما فيها بمقدار حق أولياء الام بقيمة الام وولى الحر بالدية فتقسم البنت بينهما على
 ذلك وان اختار المولى فداء البنت دفع قيمتها الى وليها بقيمة الام الى ولي الام لانه انما أقر بها
 بما ثبت فيها من الحق باعتبار جنايتها ولو كانت البنت قتلت عينا فيدفع المولى المسئلة على أربعة
 أوجه ان اختار المولى دفعها دفع الام بجنايتها ودفع البنت يضرب فيها أولياء قتيلها بالدية وأولياء
 قتيل الام بنصف قيمة الام لانها على غير الامة وقد ثبت فيها حق أولياء الام والعين من
 الآدمي نصفه فلذا ضربوا فيها بنصف قيمة الام وان اختار القداء فيمادى كل واحد منهما
 بمشرة آلاف أرض جنايتها وقد خطن بحق فيهما للمولى ولا تعتبر جنابة البنت على الام وان
 اختار الدفع في الام والقداء في البنت دفع الام الى أولياء جنايتها وفدى البنت بالدية الى
 أولياء قتيلها بنصف قيمته الام لا أولياء قتيل الام لانها أنفقت نصف الام بجنايتها وهي جناية
 معتبرة بحق أولياء جنايتها الام وان اختار الدفع في البنت والقداء في الام فدى الام بمشرة
 آلاف ودفع البنت الى أولياء جنايتها لانه حين فدى الام صارت هي عاتقة له بجناية البنت
 عليها غير معتبرة لحق المولى فلذا دفع البنت الى أولياء جنايتها ولو قتلت الام عين البنت

بمسد ما فقت البنت فيها فاختار الولي دفعها فانه يدفع البنت وانما يدا بها لانها هي التي
ابتدأت بالجناية على الام فيضرب فيها أولياء قتيلها بالدية وولي قتيل الام بنصف قيمة الام
ثم يكون ذلك المقدار من البنت مع الام ويدفع الام وما أصابها بارش عنها من البنت فيكون
ما دفع بها من البنت لولي قتيل الام خاصة لان الام حين تمت الجناية الاولى كانت عنها
صحيحة فيثبت حق الولي في بدل تلك العين ولا مزاحمة فيه لاولياء جناية البنت وهي عوراء
فلا يثبت حقهم في بدل عنها ثم يضرب ولي قتيل الام في الام بما بقي من الدية ويضرب فيها
ولي جناية البنت بنصف قيمة البنت فتكون القيمة بينهما على ذلك وقد طعنوا في هذا الجواب
فقالوا ينبغي أن يضرب أولياء قتيل البنت في البنت بالدية الا مقدار ما يصل اليهم من الام
باعتبار جنايتها على نصف البنت لان المعتبر هو المال وباعتبار المال سلم له هذا واكن ما ذكره
في الكتاب أصح لان عند دفع البنت لم يصل الى أولياء عنها شيء بعد فيضربون بجميع الدية
ولا معتبر بما يكون بعد ذلك (ألا ترى) ان رجلا لو مات وترك ألف درهم ولرجل عليه
ألف درهم ولا آخر عليه ألف درهم فاقسموا الالف بينهما اثلاثا ثم اذ صاحب الالفين أراه عن
الالف لا يتخير بهذا البراء حكم تلك القسمة لهذا الذي وان اختار الولي القداء فيهما فداهما
بدين وأمسكهما جميعا لانه يهدى ثل واحد من الدية قتله او دناصتا للمولي ولا يتخير
جنايته كل واحدة منهما على صاحبه وانما ذلك الامنة وحلا خطأ ثم ولدت بنتا ثم ان ابنتها
قتلتها فانما يقال لمولدها دفعها او فدها جميعا الام لان البنت في هذا الحكم كعازيه أخرى
للمولي ولو جنت الامنة وهي حامل لم يولدت يدا فاما أن يدفعه اقل الولد للمولي لان الولد زيادة
اقصصت عنها قبل تفرق حق في الجناية بها يدا ولدت آخر بعد الدفع فهو للمدفوع
اليه لانه ملكها بالدفع به وانما دفع البنت في الجناية بثلث من الدية ثم ولدت
ولدها فقصص الولد يدها فلولي بانها ان شاء دفع له نصف الدية الى أهل الجناية وان
شاء دفعها وولدها ان شاء أمسكها وأعطى الاذن لان الولد بمنزلة مملوك آخر للمولي
ادالم يتنق به حق أولياء جنايتها وقد أتلف الولد في الام فتسبر جنايته عليها بحق أولياء
جنايتها فلهذا خسر المولى على ما سواه كان أو ش الجناية من نصف قيمتها أو من
نصف قيمتها ولو جنى عليه بعد ان يدا ما خسر من قيمته من نصف الدية وانما الباقي
لان جنايته على الغير عليها معتبرة سواء كان المولى أو غيره من الناس ولا يملك

فيكون له أن يعطى من ذلك ارض جنايتها ويمسك ما بقي مملوكا لو كان له أن يعطى ارض جنايتها من سائر أملاكه بخلاف ما سبق لجناية الولد عليها هناك غير معتبرة لحق الام وانما كانت معتبرة لحق ولي جنايتها واذا اختلف المولى وولي جنايتها فقال الولي جنت وهي صحيحة ثم قأ رجل حينها فالارض لي وقال المولى جنت بعد الفقه فالقول قول المولى لما بينا أن المولى يدعى استحقاق مال في يد المولى ويدعى تاريخا في جنايته سابقا على وجوب الارض بالجناية عليها فلا يصدق في ذلك الا بحجة وكذلك لو كان الذي جنى عليها القاتل نفسه أو وليه ثم اختلف فالقول في ذلك قول المولى لما بينا انه ينكر سبق تاريخ يدفعه المولى فالقول قوله مع يمينه وعلي المولى اثبات ما يدعيه باليمين والله أعلم

باب جناية العبد في البئر

(قال رحمه الله) واذا حفر البعد بئرا في طريق بغير اذن مولاه ثم أعتقه مولاه ثم علم بما حفر ثم وقع فيها رجل فأتى المولى قيمة العبد لان الحافر عند الوقوع يصير جانبيا بسبب الحفر السابق فان ذلك الحفر كان تمديدا منه الا انه اتصل بالجنى عليه عند الوقوع فيصير جانبيا عليه بذلك الحفر كالمعلق بالطلاق والتناق بالشرط فنجد وجود المشروط يصير مطلقا ومعتقيا للكلام السابق وذلك الفعل كان منه في ملك المولى وموجب جناية العبد واستحقاق نفسه على المولى وقد ألتقه المولى بالاعتاق على وجهه ليصير مختارا اما لانه لم يكن عالما بالحفر أو لانه لم يكن عالما بان يقع فيها انسان فكان مستهلكا لقيمة العبد لولى الجناية فان وقع فيها آخر اشترك في تلك القيمة لانه صار جانبيا على الثاني بالسبب الذي به صار جانبيا على الاول وهو الحفر فيستويان في الاستحقاق اثبات بذلك السبب والمولى بالاعتاق ما استهلكه الا رقة واحدة فلا يلزمه أكثر من رقة واحدة ولكن تلك القيمة بينهما نصفان فان وقع فيها العبد فهو وارثه تركته في تلك القيمة أيضا لان البعد ما انتهى فقد طهر من تلك الجناية والتحق بدو بغيره من الاجانب وروي عن محمد بن الحسن ان دمه همر وأصل هذه المسئلة فيما اذا حفر العبد بئرا في الطريق ثم أعتقه باور ثم وقع البعد فيها فأتى فقامه هدر في قول محمد لانه كالجاني على نفسه بذلك الحفر لا ينفى ظاهرا ليراثه على المولى ليرثه ليرثه لانه حين أعتق فقد خرج من أن يكون حديدا حكما وفسد ذاك الجاني بالحم هو المولى حتى ان حذر

وقوع الواقع فيها يكون ، ويجب الجناية على المولى ولا شيء فيه على المتق فيكون وقوع
المتق فيها كوقوع أجنبي آخر فينرم المولى قيمته لورثته ولو كان أخته للمولى بعد ما وقع فيها
رجل فان كان المولى لا يعلم بوقوع الرجل فيها فعليه قيمة العبد لانه صار بالاعتاق مستهلكا
لا يختار وان علم بموت الرجل فيها فعليه الدية لانه صار مختارا بالاعتاق قد صار متغيرا بموت
الرجل فيها وطعمه بذلك بخلاف ما اذا كان اعتاقه قبل أن يقع في البئر أحد لانه ما صار متغيرا
قبل وقوع الواقع فيها فلا يمكن أن يجعل اعتاقه لاختيارا فان وقع آخر فيها مات فانه يتقام
صاحب الدية فيضرب الآخر بقيمة العبد والاول بالدية في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو
يوسف ومحمد رحمهما الله على الاولى نصف قيمة أخرى لولي القاتل الآخر ولا يشترك الاول
في الدية لان اعتاق المولى اياه اختيار الدية في حق الاول فكانه لم يشته واكنه أمسكه وأدى
الدية ولو فعل ذلك ثم وقع في البئر آخر كان عليه أن يدفع نصفه الى الآخر أو يفديه بالدية
فكذلك ما هنا يصير هو بالاعتاق في حق الثاني مستهلكا للعبد فينرم له نصف قيمته وأبو حنيفة
يقول دفعه الدية الى الاول بسبب اعتاقه بعد العلم بالجناية بمنزلة دفعه القيمة اليه اذا لم يكن
علما بالجناية ثم هناك المولى لا ينرم شيئا آخر ادا وقع فيها انداز آخر ولكن الثاني سار
الاول فيما قبض فكذلك ما هنا وعدا لان المولى قد غرم جميعا وبسبب جناة العبد من الزم
شيء آخر بعد ذلك لانه لا يثبت بوقوع الثاني فيه في حق اولي نجد الجناية فانه حرين
وقع فيه الثاني وبه غارق ما اذا أمسك وأدى الدية لان العبد عند وقوع الثاني فيه صار جانيا
باعتبار الحرف السابق وهذا على ملاك المولى في هذه الحالة غاية لطب المولى بموجب هذه
الجناية فيدفع اليه العبد أو يفديه وذا ثبت أن المولى لا ينرم شيئا آخر فلناولى الثاني بضرب
مع الاول فيما قبضه بقيمة العبد لانه صار جانيا به لا بالحرف السابق والمولى في حقه يصير
مختارا فيكرز ست في قيمة العبد يوسفى الاول في العبد منه مدار ربي مختارا في حقه فيضرب
كل واحد منهما في المقبوض بمقدار حقه ولو وقع مير رجل فمات ثم وقع فيها آخر فذهبت
عينه والعبد قائم دفعه المولى اليهما فكرز بينهما أملا على من اراد بهما وان اتارا اتقادعهما
خمسة عشر ألفا نره نصف لصاحب النسر وخمسة آلاف لصاحب العين وان أعاد قبل
أن يعلم بهما فعليه قيمتهما بغير أملا لانه صار مدبر لهما بغيره ولا على وان كان يعلم
بالتل رلا بل بالسفن فليسه عشرة آلاف ان يتبين لا شيء لانت رسلت ثلث قيمته

لصاحب العين لانه صار مستهلكا في حقه حين لم يكن طالما بالجنابة فينرم له حصته من القيمة وهو الثلث ولو باع العبد قبل أن تقع فيها أحد ثم وقع فيها انسان فأتى البائع قيمته لان ازالة العبد من ملكه بالبيع بمنزلة ازالته بالتق وكذلك لو وقع فيها العبد في ظاهر الرواية على البائع قيمته للمشتري وفي رواية محمد بن هدر كما يتنافى التق قال واذا حفر العبد بئرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى انا كنت أسرته بذلك لم يضمن عاقبته ولم يصدق علي ذلك الا بينة لان الجنابة باعتبار الظاهر تطلقت برتبة العبد وصار المولى مخاطبا بالدفع أو القداء فلا يقبل قوله في ايجاب موجب الجنابة على المائلة الا بالينة ولا في تزيغ العبد عن موجب هذه الجنابة اذا كذبه ولي الجنابة وان صدقه ولي الجنابة يرى العبد من الجنابة بتصادقهما على ذلك والحق لا يمد ومما تكون الدية في مال المولى لان اقراره بالحفر كان من العبد بأمره بمنزلة اقراره بأنه حفر بنفسه ولو وقع انسان في بئر في الطريق فأقر رجل بأنه هو الذي حفر البئر كان مصدقا على نفسه دون حرافته وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين واذا استأجر الرجل عبدا محجورا عليه وحرأ يحفر ان له بئرا فوقعت عليهما فأتانا في المستأجر قيمة العبد للمولى لانه صار غاصبا للعبد باستمائه وقد نكث في عمله ثم نكث القيمة تكون لورثة الحر ان كان أقل من نصف الدية لانه صار حائبا على نصف الحر وقد أتت وأخلف بدلا فيستوفى عليه ذلك البذل بمقته ثم يرجع بها المولى على المستأجر لان المقبرض استحق من يده بمجنابة كانت من العبد وفي ضمانه ثم المستأجر قد مكث له بالاعتماد وقد صار الحر جانيا على نفسه فيكون على عاقلة الحر نصف قيمة العبد المستأجر وان كانت اليد بأذنه في المص لم يكن على المستأجر شيء لانه ليس بالاصب له وكان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لان الحر صار جانيا على نصف العبد ثم يكون ذلك ورثة الحر باعتبار جناية العبد على نصف الحر واذا حفر العبد بئرا في الطريق بعير اذن مولاه ثم قتل بمسحاة فذمه مولاه الى ولي القاتل ثم وقع في البئر انسان فأتت ذمة المولى بالبرء والدية ذمه وان شاء عده بالدية لان العبد صار جانيا على الواقع في البئر بغير اذنه فأتت ذمة المولى بالبرء والدية ذمه وان شاء عده بالدية حتى ولي الواقع في البئر الا بغير اذنه وان كان قد وقع في التراب لم يضمن دفع بجائز كان العبد يرمي نصفين ولان المدغم فيه بجناية المدغم فيه لا يضمن دفع ليه العبد ما كان لاهله من امواله في البئر بغير اذنه وان كان قد وقع في التراب لم يضمن دفع ليه العبد ما كان

يثبت مقصودا على الحال ولكن بذلك السبب فلا يبطل به ملك المدفوع اليه البند بذلك في
شيء من البند ولكنه في الخيار يقوم مقام المولى باعتبار ملكه فان شاء دفع اليه نصفه وان شاء
فداه بالدية ولو وقع في البئر أولا انسان فمات فدفعته ثم قتل قتلا خطأ فدفعه المدفوع اليه ثم
وقع في البئر آخر فان ولي القتل يدفع ثلثه الى الواقع في البئر آخر أو يفديه بالدية لان البند
في الحاصل قاتل ثلاثة نفر اثنان في البئر وواحد يده وقد صار حصص صاحب البئر الاول
للذي قتله يده مع حصته وذلك ثلثان من البند والثلث منه حق ولي الواقع في البئر آخر او قد
قام المدفوع اليه مقام المالك فيه فيتخير بين أن يدفع الثلث أو يفديه بالدية . واذا حضر المدير
أو أم الولد بئرا في الطريق وقيمة ألف درهم فوقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته لان
جنايته بالحضر عند اتصال الوقوع به كجنايته يده وجناية المدير وأم الولد توجب القيمة على
المولى به قصي أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه حين كان أسيرا بالشام وان ذلك بمحض
من الصحابة ولم يشكر عليه أحد وهذا لان المولى بالبند يسير اسبق سار مانعا دفع الرقبة بالجناية
على يده لم يصح مختارا فيكون ضمانا قيمته لو فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم بها فان وقع فيها
واحد بعد واحد فماتوا . تعبرت قيمته اجماعا في ذنوب ريادة او قصصا اي يكن على المولى
الا قيمة ألف درهم ثم حرم عليهم جميعا ما سواه . فانما يمنع الا رقبة واحدة فلا يفرم الا قيمة
واحدة . فلو جرد من المذنب سربها كان هو المحرم فيعتبر قيمته عند ذلك (ألا ترى) ان في الجناية
ي . يعتبر قيمته حين تركه . لو مات المدير قبل ان يقع فيها انسان أو أخته أو كلبه
أو فعل شيئا من ذلك بعد ما وقع فيها انضم ثم وقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته لان
جنايته انذرا لا تملق برقبته فانه ليس بمن دفع وانما يجب القيمة على مولى ابيه فمات المدير
وحيا . وعنه في ذلك . وانما يكفل . حتى يسره يده . ذلك أهمل في ذلك القيمة . فان المولى
ما منع الا رقبة واحدة الا انه ذكاب قيمة يده حتى يسره أنه على المولى ألف درهم
لهذا خاصة لان على المولى قيمة رقت جنايته فانه عند ذلك صار ما داه نفسه بالبند السابق
وهذه الجناية الثانية وجدت . انه الآن فعليه لصاحبه اقيمة أهله وان وده حرم مرة لفا و فرم لهذا
أنا آخرى . ثم حرم هو في القيمة الاولى . مع أهله اقيمة آف . فانه وصل اليه من ماله
ألف في شخص . حقه له . فاد و يضرب كل واحد من أصحاب البند . فانه قد يكون
قيمة يدهم على ذنوبه . فانه استاجر رقبة . فانه يراهم كبا و عدا . فانه يجرى به بشر

فوقت عليهم من حفرهم فقاتوا ولم يؤذ للمدبر ولا للعبد في العمل فيقول كل واحد منهم
تلف بضله وفعل أصحابه فيهدر ربع نفسه وتعتبر جناية أصحابه عليه في ثلاثة أرباع نفسه ثم على
المستأجر قيمة العبد والمدبر لمولاه لانه صاروا صبا لها بالاستعمال والمدبر يضمن بالنصب
كالقن ثم لورثة الحر ربع دية الحر في رتبة كل انسان منهم ولولي المكاتب ربع قيمة المكاتب
في رتبة كل منها فيضرب في هاتين القيمتين ودية الحر بنصف دية الحر وورثة المكاتب بنصف
المكاتب فيقسمان ذلك على هذا ثم يرجع مولاهما بذلك على المستأجر لان القبوض استحق
بجناية قيمة كانت منهما في يد المستأجر فيثبت لها حق الرجوع عليه في رتبة العبد ثم للمستأجر
على عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهما لانه ملك العبد بالضمان وقد صار بمنزلة المالك للمدبر
باستحقاق بدل نفسه بعد ما ضمن قيمته فلهذا يرجع على عاقلة الحر بربع قيمة كل واحد منهما
وله في رتبة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهما وقد كان للمكاتب في رتبة كل واحد منهما ربع
قيمتهم من القيمة التي أخلفها كل واحد منهما فيكون بعضه قصاصا من بعض ويتراذان الفضل
ولو منع قيمة المكاتب على عاقلة الحر لان الحر ألتف ربع المكاتب ثم يأخذ ذلك ورثة الحر
باعتبار جناية المكاتب على ربع الحر الا أن يكون لهم أكثر من ربع الدية فيأخذون ربع
الدية ويردون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا انما يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك
في الجناية بالثمة ما بلغت ولكل واحد من العبدين يعني المدبر والعبد ربع قيمته في قيمة الآخر
ولكن ذلك على المستأجر له فلا يفيد اعتباره فان كان العبد انما أذونا لهما في العمل فلا ضمان
على المستأجر لانعدام النصب وربع قيمة كل واحد منهما على عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة
المكاتب على عاقلة الحر وثلاثة أرباع دية الحر في أعناقهم في عتق كل واحد منهم ربع فاذا
صلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهما وأخذ ذلك كل واحد منهم قلنا يؤخذ من مولى
المدبر قيمة كاملة لانه صار مانعا بالتدبير السابق فيكون موجب جنايات المدبر القيمة عليه
بعد أن يكون القيمة مثل ما عليه من ذلك أو أقل فيتعلم ذلك بينهم بضرب فيه ورثة الحر
بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المكاتب بربع القيمة وان كان المكاتب ترك وفاء
أخذ من تركته تمام قيمته ان كانت قيمته أقل مما عليه من ذلك لان جنايات المكاتب اذا
اجتمعت لا توجب الا قيمة واحدة في كسبه ثم يضرب فيها ولي الحر بربع الدية ومولى
العبد بربع القيمة ومولى المدبر بربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما أخذ من ذلك

لان المأخوذ بدل عبده وأولياء جناية العبد أحق بذلك من مولاه فيضرب في ذلك وردة
الحر بربع دية الحر ومولي المدبر بربع قيمة المدبر ومولي المكاتب بربع قيمة المكاتب لان
العبد كان جنى على ربيع كل واحد منهم فلهذا كانت قيمة بدله بينهم

باب الجنایات بالکيف والمیزاب

(قال رحمه الله) واذا أخرج الرجل كنيفا شارحا من داره على الطريق أو ميزابا أو مصبا
أو صلابة من حائط فأصاب من ذلك انسانا قتله فلي عاقلة الذي أخرجه ديتلانه تمتد في
تسببه حتى شغل طريق المسلمين بما أحدثه فيه اما في رقبة الطريق أو في هواه فكل واحد
منهما يحول بين المارة وبين المرور في الطريق وفي الميزاب اذا أصاب الذي في الحائط
لا ضمان عليه فيه لانه غير متعمد في وضع هذا الطرف في ملكه وقد بينا تفصيل هذه المسئلة
ولو وضع خشبة على الطريق فتقتل به رجل فهو ضامن له لانه شغل رقبة الطريق بالخشبة التي
وضعا فيه فهو بمنزلة ما لو بني في الطريق دكانا أو جلس فيه بنفسه أو وضع ظله على الطريق
فان وطأه المار على الخشبة ووقع فوات كان ضامنا له بعد أن لا يعتمد الزلق قال وهذا اذا كانت
الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فان كانت صغيرة لا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعا
لان وطأه على مثل هذه الخشبة بمنزلة تعمد الزلق أو بمنزلة التعقل بالحجر الموضوع على الطريق
عمدا وذلك لا يوجب الضمان على واضع الحجر فطريان للبشارة على التسبب بمنزلة ما لو حفر
بشا في الطريق فالتقى انسان نفسه فيها عمدا فان قال واضع الحجر ذلك انه تعمد التعقل به
وكذبه الولي فهو على الخلاف الذي يبناه في البثر وفي قول أبي يوسف الاول القول قول الولي
وفي قوله الآخر وهو قول محمد القول قول الواضع وهذا بخلاف واضع الجارح اذا ادعى
أن الجروح مات بسبب آخر لان الجرح علة وجبة للضمان فبعد وجود العلة لا تقبل دعوى
العارض المسقط وها هنا الواضع والخافر يدعي صلاحية العلة لاضانة الحكم اليه فانما يضاف
الحكم الى الشرط عند عدم صلاحية العلة لذلك والاصل هو الصلاحية فكان هو متمسكا
بالاصل معنى منكر السبب الضمان فلهذا كان القول قوله واذا تعقل الرجل بحجر فوقع على
حجر ومات فان الضمان على واضع الحجر الاول لانه دافع له بحجره على الحجر الثاني فكانه
دفعه بيده وان لم يكن له وارضع فهو على واضع الحجر لان وضع الحجر الثاني سبب وهو التمدى

وإذا تكرر إضافة القتل الى ما دفعه عليه يحمل مضافا الى الجبر الثاني وأحد من هؤلاء يلزمه الكفارة ولا يحرم الميراث لانه سبب الكفارة وحرمان الميراث مباشرة قتل عتقور

باب النصب في الرقيق مع الجناية

قال رحمه الله وإذا غصب الرجل من رجل عبدا فقل العبد عنده تنبلا خطأ ثم اختصموا فان العبد برد الى مولاه لان النصب حرام مستحق الفسخ وفسخه بالرد على مولاه ولان موجب الجناية تخيير المالك بين الدفع والتداء والمالك هو المصوب منه فهو المتمكن من دفعه بها دون الناصب فيردها اليه ثم يقال له ادفعه أو افده أى ذلك فعل يرجع على الناصب بالاقل من قيمته ومما فدها به لان الرد لم يسلم له حين استحق من يده بجناية عند الناصب فكانه هلك في يد الناصب ولان فسخ فعل الناصب انما يحصل برده كما قبضه ولم يوجد لانه قبضه فارغا ورده مشغولا بالجناية فاذا لم يفسخ حكم فعله كان ضامنا قيمته لمولاه الا أنه يسبر الاقل لان المولى يتخلص بالاقل منهما فهو في التزام الزيادة مختار حتى الرجوع انما يثبت له بما تتحقق فيه الضرورة دون ما هو مختار له وذلك في مقدار الاقل واذا كانت قيمة العبد اقل فالتا يرجع بقيمته يوم غصبه حتى ان كان زاد عنده خيرا فليس عليه من الزيادة شيء لان الرد لما لم يسلم له جعل كالهالك في يد الناصب فالتا تضمن قيمته يوم غصبه وان حدث في عيب قبل الجناية فهو ضار به ذلك للمولى لانه فات جزء منه وحق ولي الجناية في العبد الى ما هو عليه عند الجناية فما وجب من الفداء على الناصب قبل الجناية يسلم للمولى اتماء عن حق ولي الجناية وان كانت عند نهب عند الناصب بعد الجناية واختار دفعه بالجناية فانه يرجع على الناصب بقيمته يوم غصبه يدفع نصفها الى ولي الجناية لان حق ولي الجناية كان في حين الذي نهب عند الناصب والعين من الآدمي نصفه فلهذا دفع اليه نصف القيمة والنصف الآخر للمولى ويرجع المولى على الناصب بالنصف الذي دفعه الى ولي الجناية لان ذلك استحق من يده بالجناية التي كانت عند الناصب وان كان أعور قبل الجناية كان نصف القيمة للمولى لان حق ولي الجناية لم يثبت في هذه العين ويرجع للمولى على الناصب بقيمته أعور لانه دفع العبد بالجناية التي كانت عند الناصب وهو أعور فيرجع تلك القيمة على الناصب واذا غصب الرجل عبدا فهو ضامن لمولاه جنى عبده من جنابة أو لحقه من دين ما بينه وبين قيمته لا يضمن

قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وزفر يأخذ المولى نصف القيمة من الناصب فيسلم له
 ولا يدفعه الى الاول والقياس هذا لانه انما يرجع على الناصب بقيمة نصف المدفوع الى ولي
 الجناية الاولى فلما أسردف ذلك النصف اليه اجتمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد
 وذلك لا يجوز هذا ولان المعير الى القيمة عند عدم سلامة العين تقوم القيمة مقام العين وذلك
 النصف سلم لولي الجناية الاولى فلا حق له في بدلها والنصف الذي أخذه ولي الجناية الثانية
 فاته ولم يحفظ بدلا لان استحقاق ذلك النصف بجناية كانت عند المولى فلا يكون لولي
 الجناية الاولى أن يرجع على المولى بشئ وأبو حنيفة وأبو يوسف قالا حق ولي الجناية الاولى
 ثبت في جميع البدافارغا وانما سلم له نصف العبد فلا يجوز أن يسلم للمولى شئ من قيمة العبد
 مع بقاء نصف حق ولي الجناية الاولى ولكن يدفع اليه هذا النصف من القيمة حتى يسلم
 له كمال حقه نصف العبد ونصف قيمته بمنزلة مالهو كانت الجناية الاولى عند المولى والجناية
 الثانية عند الناصب فدفعه المولى بهما فانه يرجع بنصف القيمة على الناصب فيدفعه الى ولي
 الجناية الاولى بالاتفاق الا أن محمدا رحمه الله يفرق بما ذكرنا أن رجوع الولي هناك بقسمة
 نصف المدفوع الى ولي الجناية الثانية لان تلك الجناية كانت عند الناصب وقد كان حق ولي
 الجناية الاولى ثابتا فيه وهما هنا رجوعه بقيمة النصف المدفوع الى ولي الجناية الاولى ولكنهما
 يقولان هذا في ما بين الناصب والمولى بدل عن النصف المدفوع الى ولي الجناية الاولى فاما
 في حق ولي الجناية الاولى فلا يكون بدلا عن ذلك ولكنه يحمل بدلا عن النصف المدفوع الى
 ولي الجناية الثانية لان ذلك لم يسلم له بعد ما ثبت حقه فهو أو ما يأخذه ولي الجناية الاولى
 من القيمة لا يستحقه باعتبار انه بدل عن النصف الاول أو عن النصف الثاني وانما يستحقه
 باعتبار الجناية الحاصلة من العبد على وليه حال فراغه عن كل حق وصبر وره مقدما على المولى
 في استحقاق جميع العبد به وهو بمنزلة الذي يبيع خيرا يقضى بالثمن دين المسلم فان المقبرض
 يطيب للمسلم لانه في حق البائع القموض عن الخمر وفي حق المسلم انما يأخذ ما يأخذه باعتبار
 دينه لا باعتبار انه بدل الخمر فيطيب له ذلك ثم ذكر الفاعل الثاني ان العبد لو كان جنى الجناية
 الاولى عند المولى والثانية عند الناصب فدفعه المولى بهما فلنهما يقدمان العبد نصفين ثم يرجع
 المولى على الناصب بنصف القيمة وهو بدل ما استحقه ولي الجناية الثانية فيدفعه الى الاول ثم
 لا يرجع المولى بشئ من ذلك على الناصب لان استحقاق هذا النصف من القيمة كان بجناية

من العبد عند المولى والناسب فغصب العبد مشغولا بالجناية الاولى ثم رد نصف القيمة كذلك
 مشغولا بالجناية ولو رد جميع القيمة فاستحقها ولى الجناية الاولى بمد ما هلك العبد عنده لم
 يرجع المولى عليه بشيء وكذلك اذا رد نصف القيمة فاستحقه ولى الجناية الاولى ثم بنى
 المسائل الى آخر الباب بمد هذا على فصل مختلف فيه وهو ان جناية العبد المنصوب على
 المنصوب منه أو على ماله معتبرة في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه هدر وأما جنايته
 على الناسب أو على مال الناسب فهدر في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قولهما معتبر وجه
 قولهما ان العبد بمد النصب باق على ملك المنصوب منه والناسب منه كالاجنبي بدليل أن
 التصرفات المختصة بالملك تنفذ فيمن المولى دون الناسب وكذلك في حكم الجناية حتى لو جنى
 على اجنبي كان المولى هو المخاطب بالدفع أو القداء دون الناسب ثم يرجع المولى على الناسب
 يكون بسبب النصب لا بسبب الجناية وذلك انه يقرر ملك المولى اذا ثبت هذا فنقول بجناية
 المملوك على مال مالكه أو على نفسه فيما يكون خطأ هدرًا ما لان المستحق بهذه الجناية من
 مملوك لا على نفسه أو ماله والمالك لا يستحق ملكه لنفسه على نفسه لأن جناية المملوك
 فيما يكون موجبًا للمال كجناية المالك وجنائه على نفسه وعلى مال نفسه هدر فكذلك جناية
 مملوك عليه يدل عليه ان بسبب الملك تهدر جناية المولى دلى مملوكه وجناية المملوك على مولاه
 فيما يكون موجبًا للمال ثم في أحد الحكمين المنصوب كثير حتى ان المنصوب منه اذا قتل العبد
 المنصوب كان ذلك هدرًا واذا قتله الناسب كان معتبرًا فكذلك في الحكم الآخر قلنا تهدر
 جناية العبد على المنصوب منه فمعتبر جنايته على الناسب لأن الناسب من ملك الرقة كالاجنبي
 فلماذا تعتبر جنايته على العبد وكذلك تدبر جناية العبد عليه بمنزلة ما لو كان العبد في جنايته
 ودعيه أو عارية وبان كان منصوبًا على الناسب فكذلك يدل ان جناية العبد على مولاه كاللب
 المرهون اذا جنى على الراهن لا تعتبر جنايته وان كان معتبرًا على الراهن بالقبض بوضعه
 أن في اعتبار جنايته على الناسب فائدة وهو ان يملك الناسب رقبته على المولى بسبب الجناية
 وما ثبت له هذا الحق بسبب النصب بل كان عليه رد الدين وللإنسان في ملات اتين غرض
 فينبغي أن تعتبر جنايته عليه لا يملك به العبد وان كان المولى يرجع عليه بقيسته اذا دفعه اليه بالجناية
 وأبو حنيفة رحمه الله يقول الناسب في حكم جناية المنصوب كالأمانات باعتبار مدله والمنصوب
 منه بمنزلة الاجنبي * الدليل عليه أنه لم يرجع على اجنبي أكثر من ثلثي رقبته اجناية على الناسب

جنيته كجناية مالكه على ما قالنا ان جناية المملوك في حكم الضمان كجناية المالك فلو قتله المنصوب
 منه لم يجب شيء فكان ينبغي اذا قتل المنصوب نفسه ان لا يجب شيء على الناصب أيضا
 واستدلوا لها بهذا الفصل ساقط لان المنصوب منه قتل العبد يصير مستردا له فينضم به
 الضمان الذي باعتباره كان هو كالأجنبي والناصب كالمالك وذلك لا ينضم بجناية المنصوب
 على أحدهما فلهمنا اقترقا قال الشيخ الامام اذا عرفنا هذا احتجنا الى بيان المسائل فنقول لو
 غصب عبدا وجارية فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده الناصب الى
 المولى فاقتار دفعه فانه يضرب فيه أولياء قتيله بالدية وأولياء قتيلا بقيمتها لانه جنى عليها وهي
 مشغولة بحق أولياء قتيلا فكذلك يعتبر جنيته عليهم ثم يرجع المولى على الناصب بقيمة العبد
 وقيمة الجارية لان الجارية كانت مضبوطة عليه ولم يوجد الرديفها أصلا والرد في العبد لم يسلم
 حين استعق بجنيته عند الناصب فاذا استوفى قيمته من قيمة الجارية الى أولياء قتيلا لانه
 مات وأخلقت عوضا وقد كانت نفسها مستحقة لأولياء قتيلا فيكون لهم أن يأخذوا ما بقي
 من حقهم من قيمتها ثم يرجع به المولى على الناصب لان ذلك استعق من يده بجناية كانت
 جسيما عند الناصب ويأخذ أولياء قتيل المد من قيمة العبد تمام قيمة العبد لان حقهم كان قد
 ثبت في جميع العبد فارغا ولم يسلم لهم الا بعض وقد أخف العبد عوضا فيستوفى ما بقي لهم من
 قيمة العبد ويرجع بذلك للمولى على الناصب ولو اختار المولى الفداء وأدى به قتل العبد وأدى
 قيمة الجارية الى ولي قتيل الجارية لان فداء العبد انما يكون بارس جنيته وجنيته كانت على
 الحر وعلى الجارية ثم يرجع على الناصب بقيمة العبد والجارية لان المد اورد في الجارية ولان المد
 سلامة الرد في العبد بدون الارش وتأويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما اذا كان الناصب بمبدأ
 أو كان غائبا فاذا كان حاضرا وتمكن المولى أخذها منه فنخرج المسئلة على وجه آخر كما ذكره
 بمد هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخ أي حفص رحمه الله تامة في نسخ أبي ساجان رحمه
 الله فانما ذكر المسئلة الطويلة وبين التيسير في الجواب فقال اذا اغصب عبدا وجارية وقيمة
 كل واحد منهما ألف فقتل كل واحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى
 فانه يرد منه قيمة الجارية ثم يرد بها بالهلاك ثم يدفع للمولى هذه العدة الى ولي قتيل الجارية
 لانها كانت مستحقة له وقد ماتت وأخلقت قيمة فهو أحق بقيمتها ثم يرجعها على الناصب
 لان استحقاق قيمتها من يده بجنياتها عند الناصب كاستحقاق غيرها فيرجع بمرة أخرى

[illegible]

وهذا الجزء الثالث في بطلان ما لم يرد قيمتها لا يمكن من بعض هذا الجزء فيترك في
يد المولى حتى اذا خرجت قيمة الجارية أحصا المولى قيمتها الى ولي قتلها ثم يرجع بها على
الناصب ثم يقال للمولى ادفع هذا الجزء الى الناصب أو افده قيمة الجارية فان دفعه رجع عليه
بقية الغلام فيدفع منها الى ولي قتل الغلام جزءاً من أحد عشر جزءاً بدل ما لم يسلم له من المبد
ويرجع به على الناصب وان فداء قلما يصد به قيمة الجارية ولكنه يرجع قيمة الغلام على
الناصب والقيمتان سواء فيكون أحدهما قصاصاً بالآخرى ويدفع مكان ذلك الجزء الى ولي
قتل الغلام جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمته لانه بطريق المقاصة صار مستوفياً لقيمته
كانه استوفاه حقيقة ثم يرجع قيمته على الناصب لان استحقاق ذلك من يده كان بمنجاة العبد
عند الناصب وان قال ولي قتل الجارية أنا أضرب في الغلام قيمتها دفع اليها فيضرب فيه
ولي قتل الجارية قيمتها وولي قتل الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كما بينا فان قدر
الناصب أو أيسر أدى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية لانعدام الرد في الجارية أصلاً
ولانعدام سلامة الرد في الغلام فيدفع من قيمة الغلام الى ولي قتل الغلام جزءاً من أحد
عشر جزءاً من قيمته بدل ما لم يسلم له من المبد ويرجع به على الناصب وقال وليس لولي قتل
الجارية الا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شيء وقد ذكر قبل هذا في المسئلة
القصيرة انه يعطى من قيمة الجارية الى أولياء قتلها تمام قيمتها في هذا الجواب روايتان وقد
بيننا وجه تلك الرواية ان حكمهم كان ثابتاً في جميعا فيمطون من بدلها كمال حكم وجه هذه
الرواية ان ما استوفى ولي قتل الجارية من العبد كان بمقابلة الجارية فيكون استيفاءه ذلك
الجزء بمنزلة استيفائه جميع قيمتها فلا يكون له أن يرجع بشيء آخر بعد ذلك وهذا لانه كان
خيراً بين شيئين فاذا اختار أحدهما يمين ذلك له ولا يبقى له في المحل الآخر حق كالمقصوب
منه اذا اختار تضمين الناصب الاول أو الثاني وان اختار المولى الفداء فداء بمشقة آلاف
وبقيمة الجارية ثم يرجع على الناصب بقية الغلام وقيمتين في الجارية قيمة مكان القيمة التي
أداها الى أولياء جنابتها وقيمة أخرى بالنصب ليسلم له مكان الجارية وهذا قول أبي حنيفة
فاما على قياس قولهما اذا أدى الناصب قيمة الغلام وقيمة الجارية صار كأن الجارية كانت له
لتقرر ضمانها عليه فيقال للمولى ادفع جزءاً من أحد عشر جزءاً من العبد اليه أو افده قيمة الجارية
وأي ذلك فعل لم يرجع على الناصب بشيء لما بينا من حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهما على

صاحبه هذا تمام بيان هذه المسئلة قال ولو غصب عبدا ثم أسره أن يقتل رجلا فقتله ثم رده
الى مولاه فقتل عنده آخر ثم عاوى قتيل الاول عن الدية كان على المولى أن يدفع نصفه
الى ولي قتيل الآخر أو يفديه بالدية لان حقه ما ثبت في العبد الا وهو مشغول بالجناية
الاولى فلم يستحق من العبد الا نصفه ثم ينفق الاول لا يزداد حق الثاني وسواء دفعه أو فداه
لم يرجع على الناصب بشئ لان الرد قد سلم في حق الناصب فان لم يستحق ثمن من العبد
بالجناية التي كانت عند الناصب أو قد فرغ من تلك الجناية فهو كما كان مريضا فردده ثم برأ
ولو دفعه اليهما قبل العفو ثم عفا الاول مما بقي له رجع المولى على الناصب بنصف قيمته وهو
بدل ما أخذه ولى الجناية الاولى لانه استحق ذلك بجنايته عند الناصب والعفو انما ينصرف
الى ما بقي لا الى ما استوفى فاذا أخذ نصف القيمة لم يدفعه الى ولي الجناية الاولى لانه
أستطاع ما بقي من حقه بالعفو واذا سلم ذلك للمولى لم يرجع به على الناصب مرة أخرى قال
واذا اغتصب الرجل عبدا واستودع مولى العبد الناصب أمة فقتل العبد قتلا عند الناصب
ثم قتل الامة فانه يكون على الناصب قيمة العبد لماله كما عند الناصب فاذا أخذها المولى دفعها
الى أولياء القاتل لان العبد قد مات وأخلف القيمة وقد كانت نفسه مستحقة لأولياء القاتل ثم
يدفع الناصب قيمة أخرى الى المولى لى يسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع مثل الوديعة الى
الناصر أو افدها بقيمة العبد لان العبد بالضمان صار مملوكا للناصر وجناية الامة الوديعة على
عبد المودع معتبرة فيغير مولاهما بين الدفع أو الفداء ولو كان العبد هو الذى قتل الامة مع
قتله الحر فاختار المولى الدفع قسم العبد على دية القاتل وقيمة الامة في قول أبي حنيفة يأخذ
أولياء القاتل من ذلك ما أصاب الدية ويأخذ المولى ما أصاب فيه الامة ويضمن له الناصب تمام
قيمة الامة ويرجع المولى على الناصب من قيمة العبد بمثل ما أخذ أولياء القاتل لان العبد
المنصوب جنى على أمة المنصوب منه ومن أصل أبي حنيفة ان جنايته على المنصوب منه وعلى
ماله معتبرة فأما على قول أبي يوسف ومحمد لا يضرب المولى بشئ من قيمة أمته في العمد لان
عندهما جناية المنصوب على مال المنصوب منه هدر وكون الامة أمانة المنصوب منه في يد
الناصر ككونها في يد المنصوب منه فاما بدفع المولى العبد كله الى أولياء الجناية ويرجع
بقيته على الناصب قال ولو غصب فاما يدفع المولى البع كماله الى أولياء الحر ثم يرجع به على
الناصر فيكون له ثم يرد ادفع الولد الى الناصب أو افده بقيمة الامة لان الولد كان أمانة

للمنصوب منه في يده وقد ملك الامة بالضمآن وقد بنا أن جناية الامانة على مال الامين
معتبرة فيخير للمولى بين الدفع أو التداء لذلك قال ولو غصب رجلا عبدا قتل في يدهما
قتيلا ثم قتل أحدهما قيل للمولى ادفنه الى أولياء القتلين نصفين فن قال من أصحابنا رحم الله
أن ملى قول أبي حنيفة رحمه الله جناية المنصوب على الناصب معتبرة وانما لا يعتبر جنايته على
مال الناصب بما يستدل به في هذه المسألة فإنه جعل جنايته على أحد الناصبين كجنايته على الاجنبي
حيث قال العبد بينهما نصفان ومن يقول جنايته على الناصب هدر عنده يقول هذا الجواب
قولهما فاما في قياس قول أبي حنيفة فيسقى أن يسلم ثلاثة أرباع العبد للاجنبي وربمه لولى الناصب
المتقول لان الجناية عليه انما تعتبر من النصف الذي هو غير مضمون عليه أما من النصف
الذي هو مضمون عليه لا تعتبر عنده لار فإن النصب بمنزلة الملك فهو كجناية العبد المشترك
على أحد الشريكين خطأ ثم اذا دفع العبد الى أولياء القتلين رجع على الناصبين بقيته لان
الرلم يسلم في دفع نصفها الى ولى قبل الاول لانه استحق جميع العبد فارغا ولم يسلم له الا
النصف وقد فات النصف الآخر وأخاف بدلا ثم يرجع به على الناصب الاول بنى المحي
منهما وفي مال الناصب المتقول لار ذلك استحق بيده بجناية كانت عندهما فيكون ذلك له
ولا يرجع فيها واحد من الناصبين شئ لان حتر الناصب المتقول ما يثبت الا في النصف
المبدفانه جنى عليه وهو مشمول بالجناية الاولى وقد سلموا له نصفه والله أعلم

باب جناية المكاتب

(قال رحمه الله) واذا جنى المكاتب حناية خطأ ذليه أن يسرى في الاقل من ارشها
ومن قبلها يوم جنى لان المكاتب أحد مكاتبه مخزاة الحر ولا يعتقه له واما بخلافه الا بر
وأم الولد فان بجناية المكاتب القصة على المولى لار احتد كسبه للمولى هناك بوضع القرون
ان المولى صار مانعا دفع الرقبة هناك باتدبير السابق وهما هذا المكاتب صار مانعا دفع رقبة
بقبول عقد الكتابة فيكون عليه موجب الجاه فان قيل لا بل المولى صار مانعا دفع رقبة
بإيجاب الكتابة فلا لا كونه لا سدر دفع الرقبة بإيجابها هنا وانما يذنبه قول المكاتب
ثم لا يعتذر الدفع بمجرد دفع الكتابة بل باستبراء أمه لانه بعد الدفع يمكن دفعه بالجناية
استبراء أمه كجانب دون المولى فان للمكاتب أن يعرض نفسه بنفسه المقدم وليس للمولى

من آخر خطأ وقيمت أقال فانه يعني عليه أن يسمى في الدين ألف منها للآخر خمسة لأن
 المبرر قيمته حين جنى وقد جنى على الاول وقيمت ألف وجنى على الثاني وقيمت أقال ألف
 الثانية بمخص بهاول الجنابة الثانية اذ لا حق فيها لولي الجنابة الاول وفي مقدار ألف بنت
 حقهما فيقسم بينهما على نسبة خبرسهما قال وإذا قتل المكاتب قتلين خطأ فقصي عليه بنصف
 الدية لأجلهما والآخر غالب ثم قتل آخر ثم صبر فاعتل المولى الدفع فانه يدفع نصفه الى
 الثالث وقيمت الاول بنصف القيمة فيباع ذلك النصف فيه لأن في النصف تحولت الجنابة
 بقضاء القاضى الى القيمة دينا في ذمته ثم جنى الجنابة الثالثة يتعلق حق وليها بهذا النصف وقد
 اجتمع في هذا النصف جنابة ودين فيدفع بالجنابة أو لا ثم يباع في الدين لبقاء الحقين ويدفع
 النصف الآخر الى الثالث والاولى لأن حقهما جميعا يتعلق بذلك النصف فاذا دفع اليها
 ضرب فيه الاوسط بمشرة آلاف لانه ما استوفى شيئا من حقه وضرب فيه الثالث بخمسة
 آلاف لأن باستيفائه نصف المبدى قد صار مستوفيا نصف حقه وانما بقي من حقه النصف
 فاذا ضرب بخمسة آلاف كان هذا النصف بينهما أثلاثا قال وإذا جنى المكاتب جنابة ثم مات
 ولم يترك الا مائة درهم ومكاتبته أكثر من ذلك ولم يقض عليه بالجنابة فالمائة لمولاه لانه
 مات عاجزا وقد انقضت الكتابة وكانت الجنابة في رقبته فيعطى حق ولي الجنابة بموته
 لتوات محل حقه والمائة كسبه فهي لمولاه وهي على قول زفر المائة لولي الجنابة لأن جنابته
 كانت دينا والدين يقضى من كسبه بعد وفاته ولو ترك وفاء بالجنابة والمكاتب كان عليه
 الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة لأن عقد الكتابة يبقى هاهنا فيستوفى المولى المكاتبه ويحكم
 بحريته بحياته فتصير جنابته دينا في ذمته بخلاف الاول ولو كان عليه دين مع ذلك بدى بالدين
 لأن الدين أقوى فانه مطلوب به قبل العجز وبمده مستوفيا من تركته سواء مات عن وفاء
 أو عن عجز بخلاف الجنابة وعند الاجتماع يبدأ بالأقوى وروى عن قتادة انه قال قلت لاسعيد
 ابن المسيب خطأ شريح وان كان قاضيا وانما القضاء ما قضى به ويبدأ به في تركه المكاتب
 بدينه قال نعم فاذا قضى الدين بقيت الجنابة وبطلت الكتابة وفيما بقي وفاؤه فيكون الحكم ما بينا
 في الفصل الاول وان كانت الجنابة قد قضى بها حاص وليها صاحب الدين بالتركة لانه
 صار دينا متأكدا بقضاء القاضى كسائر الديون فالخاصل ان الدين أقوى الحقوق والكتابة
 أضعف الحقوق عليه من حيث انه لا يحبس به في حال حياته والجنابة متوسط بينهما من حيث

أنه يقضى بها عليه في حياته ويجبس لاجلها ولا تقضى من تركته بمدهوته فلها بدأ بالدين
 ثم بالجناية ثم بالكتابة إلا أن تأكد الجناية بقضاء القاضي فيئذ هي كالدين وهذا بخلاف
 حال حياة المكاتب فإنه إذا قضى بكسبه بدل الكتابة كان ذلك سالماً للمولى لأن الحقوق في
 ذمته وضمته يتقوى بمقتضى فكان التدبير الإلهي تقديم ما بيننا من ذلك فلما بمدة الموت الحقوق
 في ماله فيبدأ بالأقوى لهذا ولومات المكاتب وترك ولداً قد ولد له في مكاتبته من أمته وعليه
 دين وجناية قد قضى بها أو لم يقض بها سمي الولد في الدين والجناية والكتابة لأن عقد
 الكتابة يبقى بقاءه من يؤدي وما يبقى بقاءه ما يؤدي به بصير الجناية مالا لا يحجر على أن يبدأ
 من ذلك بشيء لأنه خلف عن أبيه فكان بماؤه كبراء الأب وللاب في حال حياته أن يبدأ
 بأي ذلك شاء لأنه بالبداة بالكتابة يحل العين لنفسه وتقرى ذمته وهذا المعنى موجود
 في حق الولد بخلاف المال فهناك القاضي هو الذي يؤدي الحقوق من تركته فليطه أن يبدأ
 بالأقوى لهذا أنا عجز الولد ورد في الرق بد ما قضى عليه بالجناية يسع وكان ثمة بين الغرماء
 وأصحاب الجناية بالخصص وإن عجز قبل التمساء بالجناية بطلت الجناية لأن الولد قائم مقام أبيه
 وانقاسخ الكتابة بعجزه كاتقاساخا بعجز الأب في حياته إلا أن هناك الجناية متعلقة قبل
 القضاء فيدفع بها ثم يباع في الدين وهما الجناية غير متعلقة برقبة الولد ولكن فات محل الجناية
 بموت الجاني حين ظهر العجز فلها يسع الولد في الدين خاصة فإن كانت أم الولد حية حين
 مات المكاتب ولا دين على المكاتب وقد قضى عليه بالجناية أو لم يقض فإن على الأم والولد
 السعاية في الأقل من قيمة المكاتب ومن ارتس الجناية مع بدل الكتابة لهما يستفيدان العتق
 بالإداء فيقومان مقامه بالسعاية فيما عليه فإن قضى عليهما بها أو لم يقض حتى قتل أحدهما قتيلاً
 خطأ قضى عليه بقيمة لولي القتل لأن كل واحد منهما بمنزلة المكاتب حين كان يسمى في بدل
 الكتابة ليستحق فيقضى عليه بقيمته في جنايته وهذا لا يشكل أن كان قضى عليهما بجناية المكاتب
 وكذلك أن لم يقض عليهما لأن حن ولي الجناية لا يكتب لا يتعلق برقبتهما حتى لو عجزا لم
 يدفع واحد منهما بتلك الجناية لهذا قضى على الجاني بما بقيمة لولي القتل سوى ما عليهما
 لولي جناية المكاتب فإن عجز بمدة ذلك بيع كل واحد منهما في جنايته خاصة فإن فضل من
 ثمنه شيء فالفضل لولي جناية المكاتب لأن دين تمسه في تعلقه بماليته أقوى من دين الغير فلها
 كانت البداية به ما وجب على كل واحد منهما بسبب جنايته فلو ماتت الكتابة بركت مائة

درهم وابنا ولدته في مكاتبها وعليها دين وقد قلت تمثيلا خطأ تقضى بها أولم يقض فانه يقضى
 علي الابن أن يسقى في المكاتبه والدين والجناية ثم تلك المائة بين أهل الجناية والدين
 بالحصص لان المكاتبه غير عاجزة مادام لها ابن يسقى في المكاتبه فتكون جنايتها دينافي هذه
 الحالة يقضى من كسبها كسائر الديون وان استدان الابن ديناً وجنى جناية تقضى عليه بذلك
 مع ما يقضى عليه من دين أمه وجناتها فليعلم أن يسقى في ذلك كله لانه بمنزلة المكاتب فان
 عجز بيع في دينه وجناته خاصة فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجناتها بالحصص
 لان دين نفسه في ثمنه مقدم على دين امه وان كان انما عجز قبل أن يقضى عليه بجناته دفعه
 مولاه بها أو فداءه لان حق ولي جناته في رقبته فيغير للمولى بهد عجزه واذا دفعه تبه دينه
 خاصة فيبيع فيه دون دين أمه وجناتها فان فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجناتها
 عليه سبيل لانه مات بها شيء من ذلك في ملك المدفوع اليه بالجناية فان جناته مقدمة في رقبته
 علي الدين الذي خلفه من قبل امه بخلاف دين نفسه فانه يقبض في ملك المدفوع اليه لان حق ولي
 الجناية في ماليته غير مقدم علي حق غريمه ولو فداء المولى فقد ظهر بالفداء من جناته فيباع
 في دينه فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجناتها لان هذا الفضل باق علي ملك المولى
 وفي ملك المولى دين الام وجناتها يقضى من ماله الولد واذا جنى المكاتب ثم مات قبل أن
 يقضى عليه بها وقد ترك وفاء بالمكاتبه فقد بينا في المكاتبه ان الجناية في هذه الحالة تصير مالا
 فيستوفي صاحب الجناية من تركته حقه قبل الكتابة ثم يؤدي بدل الكتابة مما بقي منه وان
 مات المكاتب وعليه دين وترك عبداً فاجرا عليه دين آخر يبيع العبد في دينه خاصة لان دين
 نفسه في ماليته مقدم فان حق غريمه أسبق نطقاً بماليته من حق غريم المكاتب فان بقي من ثمنه
 شيء كان في دين المكاتب لانه في كسبه وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جنى جناية
 وليس للمكاتب مال غيره فانه يغيره المولى فان شاء دفعه هو وجميع الثرماء بالجناية ولا
 حق للثرماء فيه لما بينا ان حق ولي جناته في نفسه مقدم علي حق ثرماء المكاتب فاذا دفع
 الجناية برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وان شاؤوا فدروه بالدية ثم يباع في دين الثرماء لانه ظهر
 من الجناية لى الفداء فان كان عليه دين أيضاً فانه يغير، ولاه فان شاء دفعه وأتبعه دينه فيبيع
 فيه ولا شيء لثرماء المكاتب وان شاء فداءه ثم يبيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لثرماء
 المكاتب لان المولى متطوع في الفداء وقد ظهر أجده من الجناية فكأن لم يكن في رقبته

جناية ثم في الفصل الاول شرط في الدفع رضاه غرماء المكاتب وفي الفصل الثاني لم يشترط رضاهم لان في هذا الفصل امتناع الدفع لا يظهر حق غرماء المكاتب في ماليته لانه انما يباع في دين نفسه فلهذا لا يشترط رضاؤهم وفي الفصل الاول بامتناع الدفع يظهر حق غرماء المكاتب في ماليته لانه يباع في دينهم اذ لا دين على العبد فلهذا انما اعتبر رضاؤهم في الدفع والله اعلم

— باب جناية المكاتب بين اثنين —

قال رحمه الله واذا كان العبد بين اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير أمر صاحبه ثم جنى جناية ثم أدى يمتق فالمسألة تشتل على حكيمن حكم الكتابة وحكم الجناية أما يان حكم الكتابة في هذا المجلس قد تقدم حكمه في كتاب المتاق والمكاتب وانما نين حكم الجناية فنقول بقضي على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف ارش الجناية لان النصف منه مكاتب حين جنى والبعض مستبر بالكل وقد تأكد حكم الكتابة بالاداء والتقى بالجناية وجناية المكاتب تلزمه بعد المتق الاقل من قيمته ومن ارش الجناية فكذلك في هذا النصف والذي لم يكاتب ان اختار تضمين الشريك واستسماه في قيمة نصيبه وقبض هو ضامن الاول من نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش الجناية لان الجناية في نصيبه كانت متعلقة بالرقة وقد فانت وأخلف بدلا وهو ما قبض من نصف القيمة فيلزمه دفع ذلك الى ولي الجناية الا أن يكون نصف الارش اقل منه وكذلك ان أضغه لانه صار متلقا بالاحاق الا انه لم يصر مختارا لان الدفع كان متمذرا بما يفديه من المتق فكان ضامنا للاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية وكذلك لو كاتبه باذن الشريك فهذا والاول في حكم الجناية سواء وانما يفترقان في حكم الضمان واثبات حق التسخ وذاك من حكم الكتابة دون الجناية ولو خوصم المكاتب في الجناية قبل أن يمتق وقضى القاضي عليه بالاقل من نصف قيمته ونصف الارش ثم عجز عن المكاتب فانه يباع نصيب المكاتب منه فيما قضى به عليه لانه صار دينيا في ذمته بقضاء القاضي ويقال للآخر ادفع نصيبك بنصف الجناية أو افده بنصف ارشها لان الجناية في نصيبه متعلقة بالرقة فان القاضي لم يقض فيها بشئ فيخير المولي بين الدفع والتماء واذا كاتب أحدهما نصيبه ثم اشترى المكاتب عبدا فجنى جناية ثم أدى المكاتب فنتق فانه يخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شأ آدفا وان شأ آفدياه بالدية لان العبد مشترك بين الذي لم يكاتب وبين المكاتب نصفين باعتبار ما يكاتب

منه وقد قرر ملك المكاتب في نصيبه بالتق وجناية العبد المشترك توجب للمولين الخيار
 بين الدفع والفداء فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب وولد عنده من أمة له كان عليه أن
 يسمى في الأقل من نصف قيمته ومن ارش الجناية لان النصف منه كان مكاتباً مع ابنه وقد
 عتق باداء الاب فيلزمه في هذا النصف ما كان يلزم الاب لو جنى بنفسه وليس على الذي لم
 يكاتب شيء حتى يمتق أو يستنسى ثم يضمن الأقل من نصف قيمته ومن ارش الجناية لانه
 ان أعتق نصيبه فقد صار مستهلكاً على وجه ثم يصير عتقاراً وان استسماه قد استوفى بدل
 نصيبه وحق ولي الجناية في نصيبه كان مقدماً على حقه ولو كان هذا الابن جنى على أبيه ثم
 أدى الاب فعتق فلي الابن نصف قيمة نفسه فينسى فيه للذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب
 في ذلك بخلاف الام فالمكاتب ضامن لنصف قيمتها للذي لم يكاتب لانه صار متملكاً نصيب
 الذي لم يكاتب منها حين صارت أم ولده فيلزمه نصف قيمتها ولا ساية على أم الولد بحال وهو
 لم يصير متملكاً نصيب الذي لم يكاتب من الولد وانما احتبس نصيبه عند الولد فللذي لم يكاتب
 الخيار بين أن يمتق نصيبه منه أو يستنسى في قيمة نصيبه وأما جناية الابن على الاب فقد
 جنى حين جنى ونصفه مكاتب مع أبيه ونصفه رقيق والاب كذلك فاكان في الاب من حصه
 الذي لم يكاتب فهو في عتق الابن يأخذه المولى من الابن يعني النصف الذي هو مكاتب من
 الابن حيث جنى على نصيب الذي لم يكاتب وما كان من جناية نصيب الذي لم يكاتب من الابن على
 النصف الذي هو مكاتب بوجب على الذي لم يكاتب الأقل من نصف قيمته ومن ربع قيمة
 المكاتب فقد وجب لكل واحد منهم على صاحبه مثل ما لصاحبه عليه فيكون قصاصاً ولا
 يكون لاحد على أحد شيء واذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته منها ثم ولدت
 ولداً ثم ازدادت خيراً أو انتقصت بميب ثم أدت فعتقت فاختر الشريك تضمنين المكاتب
 ضمنه نصف قيمتها يوم عتقت لان ملكه انما تلف بالنق (الآثرى) ان قبل الاداء كان
 متمكناً من فسخ الكتابة واستيفاء حقه وان لم يصف ما اكتسب قبل أن يمتق ونصف ارش
 ما جنى عليها ولو كان الضمان وجب بنفس الكتابة لم يكن له من ذلك شيء وللذي لم يكاتب أن
 يستنسى الابن في قيمة نصيبه لانه لما عتق نصيب المكاتب من الابن قد احتبس نصيب
 الشريك عند الولد فبستنسى في قيمة نصيبه منها ولو كاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت ولداً
 فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الآخر أوجنت عليه جناية لا تبلغ النفس

ثم أدى فنتق وللوليان موسران فقلذى كاتب الولدان يضمن الذى كاتب الام نصف قيمتها ان شاء استسماها وان شاء اعتضا لاه أفسد نصيب الشريك منها بما صنع ولم يوجد من الشريك دلالة الرضاء في ذلك لان كتابة الولد لا تكون رضى منه بكتابة الام ولا ضمان عليه للذى كاتب الام على شريكه في الولد لان نصيب الذى كاتب الام من الولد ما أفسد على شريكه نصيبه من الولد وجناية كل واحد منهما على صاحبه على ما وصفت لك في المبد وأيه من حكم المقاصة لان الجناية على نصف الولد الذى كاتبه المولى لا يطل منها شيء بالكتابة فكان وجود ذلك كعدمه فلماذا كان قصاصا ولا شيء لواحد منهما على صاحبه قال واذا كان المبدين اثنين فحقا عين أحدهما وقيمة ألف ثم ان الذى قُتلت عينه كاتب نصيبه منه ثم جرحه جرحا آخر ثم أدى فنتق ثم مات المولى بالجنايتين فنفسول في بيان حكم الجناية ان على الحى منهما أن يدفع نصف قيمة العبد الى ورثة الميت بجنايته سواء استوفى الضمان من شركة شريكه أو استسمى العبد أو اعتقه لان نصيبه جنى عليه جنايتين أحدهما قبل الكتابة والاخر بعده وحكمهما سواء في حقه وهو انه صار مستهلكا لنصيبه على وجه لم يصح اختارا فيلزمه نصف قيمته وعلى العبد أن يسقى في الاقل من نصف قيمته ومن ربح الدية لورثة الميت لان النصف الذى هو نصيب الجنى عليه جنى جنايتين أحدهما قبل الكتابة وهى هدر والاخرى بعدها وهى توجب موجبا على المكاتب بمنزلة جنايته على أجني آخر فلماذا كان عليه الاقل من نصف قيمته ومن ربح الدية لورثة الميت من قبل الجناية قال واذا كان العبد بين رجلين فجنى على أحدهما فحقا عينه أو قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجناية ثم جنى عليه العبد أيضا جناية أخرى ثم ان الذى باع ربه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه الجنى عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جناية أخرى ثم أدى فنتق ثم مات المولى من الجنايات فلى المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربح الدية لان النصف الذى هو مكاتب منه جنى على مولاه ثلاث جنايات جنايتين قبل الكتابة وحكمهما سواء في أنه هدر وجناية بعد الكتابة وهى معتبرة ولهذا كان عليه الاقل من نصف قيمته ومن ربح الدية وعلى الذى لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية ولا يؤدى هذا النصف حتى يمتق أو يستسمى أو يضمن وقد بطل نصف سدس لانه قد جرى في نصيبه البيع والشراء ولم يجر في النصف الاخير فلا بد من اعتبار

ذلك فنقول أما نصف نصيبه الذي جرى فيه البيع والشراء فقد أنصف ربع النفس بثلاث جنایات جنابة قبل البيع وقد صار المولى مختاراً لذلك البيع وجنابة بمدا البيع وذلك هدر لأن جنابة المملوك على المالك وجنابة بمدا الشراء وهي معتبرة فن هذا الوجه يبطل ثلث الربع وهو نصف سدس الدية وأما النصف الذي لم يجر فيه البيع والشراء جنى على ربع النفس أيضاً ثلاث جنایات أحدهما قبل البيع وقد صار مختاراً بذلك لأن بيع البعض باختيار القداء كبيع الكل وبتين بمدا البيع وحكمهما سواء في حق التعلق بالرقبة فيتوزع هذا نصفان فلها قال على الذي لم يكاتب سدس الدية وربع سدس الدية مقدار ما صار مختاراً له ببيع نصف نصيبه ومثل ذلك متعلق بنصيبه وقد تمزق الدفع بكتابة شريكه على وجه لم يصير مختاراً فيلزمه الأقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية ولكن هذا الاستهلاك إنما يتحقق إذا أعتق أو استسقى أو ضمن فلها لا يلزمه هذا النصف ما لم يوجد أحد هذه المعاني قال وإذا كان العبد بين اثنين فقطع يد رجل ثم باعه أحدهما من صاحبه وهو يعلم ثم اشتراه منه فقطع يد آخر وفقاً عن الاول ثم ماتا من ذلك قيل لشريك المشتري ادفع نصفك الى أولياء القتيلين نصفين أو أفده بشرة آلاف لأن الجنابتين تطلعتا بنصيبه الذي كان له في الاصل ولم يوجد في ذلك النصف ما يكون دليل اختيار فبخير بين دفعه اليهما وبين أن يفدى كل واحد منهما بنصف الدية ويقال للبائع ادفع اثنين وخمسة الى ولي قتيل الاول لأن نصيبه حتى على القتل الاول جنایتين أحدهما قبل البيع والاخرى بمدا الشراء فبصير مختاراً لما كان قبل البيع حين باعه وهو يعلم بجنایته فلها يلزمه أن يدفع اليه اثنين وخمسة ثم بخير بمدا ذلك بين أن يدفع نصيبه اليهما أو يفديهما لولي القتل الآخر خمسة آلاف وله على القتل الاول اثنين وخمسة باستبار جنایته عليهما بمدا الشراء فإذا اختار الدفع كان مدا النصف مقسوماً بينهما ثلاثاً وثلاثين لولي قتيل الاول وثلاثة لولي قتيل الآخر على مقدار ما بقي من حوك واحد منهما قال وإذا كان العبد بين رجلين فخرح رجلاً جرحاً خطأ فكتبه أحد الشريكين وهو يعلم بذلك ثم جرحه أيضاً ثم مات الرجل من ذلك كله فلي الذي كاتب أو لاربع الدية لأن نصيبه من العبد حين جرحه ثلاث جنایات على نصف النفس أحدهما قبل الكتابة وإثان بمدا الكتابة وحكمهما سواء فاقسم هذا النصف نصفين وذلك قد صار مختاراً له بالكتابة فله ربع الدية ونصف ذلك يكون على المكاتب وأما الذي كاتب آخر فنصيبه أيضاً حين جرحه ثلاث جنایات قبل الكتابة

وحكمهما سواء في حقه وجناية بئس الكتابة فيوزع أيضا هذا النصف لـ نصفين نصفه على الذي كاتب آخر اقل من الاقل من نصف القيمة ومن ربع الدية لان بكتابة نصيبه صار مستهلكا لا يختارا قد كان الدفع متقدرا قبل هذا بكتابة شريكه فلهذا اقرمه الاقل من نصف القيمة ومن ربع الدية وعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن نصف الدية لان كل نصف منه جنى بئس الكتابة وموجب ذلك عليه وانما تلف نصف النفس بالجنايات الموجودة منه بئس الكتابة فلهذا كان عليه الاقل من قيمته ومن نصف الدية وهذا كله قياس قول أبي حنيفة بناء على أن الكتابة تنجز والله أعلم

— باب جناية المدبر —

(قال رحمه الله) قد بينا ان جناية المدبر لا تتعلق برقبته ولا تكون على عاقلة مولاه لانه مملوك وانما توجب على المولى قيمته يوم جنى المدبر لانه بالتدبير السابق صار مائلا دفع الرقبة عند الجناية ولم يصير مختارا بذلك التدبير لانه عند التدبير ما كان يعلم انه جنى فيكون مستهلكا ضامنا للقيمة ولا يلزمه الا قيمة واحدة وان كثرت الجنايات من المدبر لانه ما منع الرقبة واحدة ولكن تلك القيمة مشتركة بين أولياء الجنايتين سواء قربت المدة فيما بينهما أو بعدت لانها قائمة مقام الرقبة في تعلق حق أولياء الجنايات بها فان قتل المدبر رجلا خطأ وفقاً عين آخر فلي. و لاه قيمته لاصحاب الجنايتين اثلاثا لانه لو كان محل الدفع كان يدفع اليهما اثلاثا فكذلك القيمة في المدبر والمضى ان كل واحد منهما يضرب بجميع حقه وحق ولي القتل في الدية وحق الآخر في ارش العين فان اكتسب كسبا أو وهب له هبة لم يكن لاهل الجناية من ذلك شيء لان حقهم في القيمة دينا في النعمة فكما لا يكون لهم حق في كسب المولى فكذلك في كسب المدبر ولو قتل المدبر رجلا خطأ و قيمته ألف درهم ثم ذهبت عنه فلي المولى قيمته يوم جنى لان بذهاب العين فاته نصفه ولومات بئس الجناية لم يسقط شيء من قيمته عن المولى فكذلك اذا ذهبت عنه وكذلك لو ازدادت قيمته لان حق أولياء الجناية لا يثبت في تلك الزيادة فان الجناية ما تعلق برقبته أصلا فان دفع المولى قيمته الى ولي الجناية ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلا آخر خطأ فان كان دفع الى الاول قضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى لانه ما أقرمه أكثر من قيمة واحدة بجناياته ودفعها الى الاول بقضاء قاض كدفع التاضي نفسه فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الاول في اخذ منه نصف القيمة وان قد كان دفعها

بنير قضاء قاض علي بمول أبي يوسف ومحمد الجواب كذلك وعند أبي حنيفة للثاني الخيار ان
 شاء اتبع الاول بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا أخذه منه رجع المولى به على
 الاول وجه قولهما في المسئلة ان المولى حين دفع القيمة الى الاول قد فعل بنفسه غير ما
 يأمره القاضي به لورفع الامر اليه فيكون القضاء وغير القضاء سواء كما في الرجوع بالهبة
 وأخذ الدار بالشفعة بمد وجوبها وهذا لانه حين دفع ما كان لاحد في القيمة حق سوى الاول
 لان السبب الموجب لحق الثاني وهو الجناية لم يوجد بمد والحكم لا يسبق السبب فلا يكون
 بهذا الدفع جانيا في حق الثاني فلا يضمن له شيأ وكيف يكون جانيا في حقه ولو أراد ان يمنع
 بعض القيمة من الاول لمكان حق الثاني ما كان يتمكن من ذلك وأبو حنيفة يقول القيمة انما
 تجب على المولى باعتبار منع الرقبة وانما منها بالتدبير السابق وذلك في حق أولياء الجنايتين جميعا
 سواء فيجعل في حق أولياء الجنايتين كان دفع القيمة من المولى كان بمد وجوب الجنايتين
 جميعا وهناك ان دفع الى أحدهما جميع القيمة بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيأ وان دفع بنير
 قضاء القاضي كان للثاني الخيار فهذا مثله والدليل على أن المتبر هذا ان للثاني حق المشاركة
 مع الاول في تلك القيمة ولا يكون ذلك الا باعتبار ما يناه وهو أن يحمل كانه جنى عليها
 في حالة واحدة يوضحه ان بذلك التدبير المقدس سبب نبوت حق ولي الجناية في القيمة دينا
 في ذمة المولى عند جنايته فهو يدفع القيمة نحو ذلك الحق من ذمته الى المدفوع فان كان
 ذلك بقضاء القاضي ثم التحويل لان للقاضي هذه الولاية وان كان بدون قضاء القاضي لم يتم
 التحويل لانه ليس للمولى هذه الولاية فيبقى الخيار لولي الجناية الثانية ان شاء رضى بهذا
 التحويل واتبع الاول بنصف القيمة وان شاء لم يرض بهذا واتبع المولى بنصف القيمة في ذمته
 ثم يرجع المولى على الاول لانه تبين انه استوفى منه زيادة عن مقدار حقه وهو نظير الوصي
 اذا قضى دين أحد الغريمين من التركة ولم يلم بالدين الآخر أو قضى دين العرم ثم أحدث
 آخر بسبب كان وجد من المبت في حياته فان كان دفعه بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيأ
 ولكن الثاني يتبع الاول بنصيبه وان كان الدفع بنير قضاء قاض كان للثاني الخيارين أن يتبع
 الاول بنصيبه وبين أن يضمن الوصي ثم يرجع الوصي به على الاول وأم الولد بمنزلة المدبر في
 جميع ما ذكرنا لان دفعها بالجناية تعدر بسبب لا يحتمل السمع فتكون كما بر في حكم الجناية
 لان المولى أحق بكسبها قال واذا قتل المدبر رجلا خطأ وقيسته ألف درهم ثم ازدادت قيمته

الى اثنين ثم قتل آخر خطأ ثم أصابه عيب فرجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل آخر خطأ فمولى مولاه ألقاهم لانه جنى على الثاني وقيمته ألقان ولو لم يكن منه الا تلك الجنابة لكان المولى ضامنا قيمته القين ثم ألف من هذا لولى القتل الاوسط خاصة لان ولى الاول انما ثبت حقه في قيمته يوم جنى على وليه وهو ألف درهم فلاحق له في الالف الثاني فيسلم ذلك المولى قتل الاوسط وخمسمائة منها بين ولى القتل الاول وبين الاوسط لانه لاحق في هذه الخمسمائة لولى قتل الثالث وانما حقه في قيمته يوم جنى على وليه فيقسم هذه الخمسمائة بين الاوسط والاوسط بضرب فيه الاول بشرة آلاف والاوسط بتسعة آلاف لانه وصل اليه من حقه شيء ويضرب فيه الاول بشرة آلاف الا ما أخذ لانه وصل اليه من حقه مقدار المأخوذ فلا يضرب به وكذلك الاوسط لا يضرب بما أخذ في المرتين وانما يضرب بما بقي من حقه فيقسم الخمسمائة بينهم على ذلك قال ولو قتل المدبر رجلا خطأ وقيمته ألف درهم فدفعه المولى بقضاء قاض ثم رجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل آخر فان خمسمائة بما أخذ الاول للاول خاصة لان حق الثاني انما ثبت في قيمته بعد الجنابة على وليه وهي خمسمائة فثبتت الخمسمائة الاخرى سائلة للاول بلا منازعة والخمسمائة الباقية بينهما يضرب فيها الاول بشرة آلاف الا خمسمائة والاخرى بشرة آلاف فتكون ذاك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهما لانه يحمل كل خمسمائة منها سهما قال واذا اجمع مدبر وأم ولد وعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم ألتف ربع النفس فيقال لمولى المبدادفعه أو افده ربع الدية ويسمى المكاتب في الالف من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبر الاقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى أم الولد الاقل من قيمتها ومن ربع الدية اعتبارا بما لو افرد كل واحد منهم بجنابته ولو قتل المدبر قتيلا خطأ واستهلك مالا فليأولى قيمته لأولياء القتل وعلى المدبر أن يسبى فيما استهلك من المال لان ما يستهلكه المدبر من المال يكون دينا في ذمته بقضى من كسبه ولا يكون أمولى ضامنا بسببه شيئا من قبل أو بحمل قضاء الدين وذلك لا يخير بالتدبير وحمل موجب الجنابة الرقبة والتدبير يندب بها فيجب على المولى القيمة لذلك (ألا ترى) ان المملوك يدفع بالجنابة أو يهدى وانه يباع في الدين اذا لم يكن به كسب فيه يظهر الفرق ثم لا يتشارك أحد الفريقين الاخر فيما يأخذ لانه حصصا ما تمتع في محله واحد فان حق أولياء القتل في ذمة المولى حتى أصحاب الدين في كسبه المدبر في ذمته ثبتت الشركة

يضمها فان مات المولى قبل أن يقضى شيأ من ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدبر يسمى في قيمته
فيكون أصحاب دينه أحق بها لان أصل الجناية كان ديناً في ذمة المولى وذلك بمنع سلامة شيء
من الرقبة للمدبر لان التدبير وصية والوصية بعد الدين فيلزمه السماية في قيمته لرد
الوصية ثم أصحاب دينه أحق بهذه القيمة من أصحاب جبايته لان دينهم في ذمته والسماية
بدل ماليته وحق غراماته في ماليته مقدم على حق المولى وعلى حق غراماء المولى لان حق
غراماء المولى انما يثبت في هذه المالية من جهة المولى فاذا استغرق دينه هذه المالية لم يكن
للمولى فيها حق فكذلك لا يكون لتريم المولى فيها حق وان كان دينه أكثر من قيمته
ففيه الحماية في الفضل أيضاً لان بالسق يتقرر مانق من الدين في ذمته وان كان الدين عليه
أقل من قيمته فالفضل من القيمة على مقدار دينه يكون لأصحاب الجناية باعتبار ذلك الفضل
حق المولى فيقضى به منه دين المولى ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك لان حقهم انما يثبت
من جهة المولى وكذلك لو كان العاضى قضى على المولى بالقيمة لاولياء الجناية وعلى المدبر
بالسماية في الدين قبل موت المولى فهذا تقرير منه للحكم الذى كان ثابتاً فلا يتقرر به الجواب
وأما الولد فلا شيء لايجاب الجناية في شيء لان اعتبارها ليس وصية ولا بمنع لمكان دين
المولى وجناية المدبر رأم الوصية على المولى في نفس أو ادائها خطأ على مالكه هدر لانه
لا ثمة واعتبارها هو اعتبارت وجب على المولى قيمته لانه المدبر يسمى في قيمته
داقتر مولاه لانه لا وصية له فانه قائم وامام عن الوصية وانوار محروم فله رد رقبته
وقد تمرد بها فلزمه السماية في قيمته فارده الدبر مولاه معها فله أن يسمى في
قيمه لرد اوصيه وعلى اقتصاص قبل ادمر مولاه لحارر شر وثاقه واقتصاصا في
الحال بقدر ما يوجب له من اوصيه من رزق ساكنه وبقدر ما يوجب له من اوصيه من رزق
الحال بقدر ما يوجب له من اوصيه من رزق ساكنه وبقدر ما يوجب له من اوصيه من رزق
الحال بقدر ما يوجب له من اوصيه من رزق ساكنه وبقدر ما يوجب له من اوصيه من رزق
الحال بقدر ما يوجب له من اوصيه من رزق ساكنه وبقدر ما يوجب له من اوصيه من رزق

من القيمة دون الدية فهذا يسمى في نصف قيمته للذي لم يف مع السماية في جميع القيمة
لها باعتبار رد الوصية فان كان على المولى دين بدئ بالدين من جميع ذلك لان ماوجب للمولى
باعتبار انه بدل نفسه أو بدل ملكه فيقضي دينه من جميع ذلك والباقي بين الوارثين أثلاثا لان
الباقي يقسم بينهما على ما كان يقسم عليه الكل لولا الدين ولولا الدين لكان للذي لم يف
قيمة كاملة وللاخر نصف القيمة فكذلك ما بقي يقسم بينهما على ذلك اثلاثا ولو تلت أم الولد
مولاهما عمدا ولا ولد لهما منه فطليها القصاص ولا سماية عليها لان عتقها ليس بوصية فلا
يمنع سبب القتل وان كان لهما منه ولد فلا قصاص عليها لان الولد ورث جزأ من القصاص
على أيه وذلك مستقط للقصاص عليها وعليها أن تسمى في القيمة من قبل الجناية لان القصاص
كان وجب فانه ما لم يجب لا يصير ميراثا لولدها وما لم يصير ميراثا لولدها لا يسقط فانما
تعدر استيفاء القصاص باعتبار الولادة وهي حرة حين سقط القصاص فيجب أن يلحق المالك
لمولاهما ولمن يخلف مولاهما الا أن وجوب المال بسبب جنايتها في حالة الرق فهذا يلزمها القيمة
دون الدية وكان نصيب سائر الورثة انقلب مالا فكذلك نصيب الولد لانه تعدر عليه استيفاء
القصاص لا بمنى من جهة مع بقاء الحمل قال واذا قتل المبد مولاه عمدا فطليها القصاص لان
المبد في حكم الدم مبقى على الحرية والمولى من دمه كاجنبي آخر فيستحق دمه بالقصاص لما لم يكن
مستحقا له بالمال فان كان له وليان قضا أحدهما عنه بطل الدم كله وهو عندهما وهو قول
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف على الذي عفا أن يدفع نصيبه الى الذي لم يف أو يفديه
بربع الدية لانه صار مشتركا بينهما بالارث نصفين وبمغو أحدهما ينقلب نصيب الآخر
مالا عند المغو وعند المغو نصفه للعاقى ونصفه للذي لم يف ويجوز أن يستحق الذي لم يف
نصيب صاحبه بالجناية ولا يجوز أن يستحق نصيب نفسه حين انقلب مالا كان نصف ذلك
في نصيبه فيهدرو نصفه في نصيب صاحبه فيثبت ويخاطب بالدفع أو التداء كما ينافي المدبر وأم
الولد اذا انقلب القصاص الذي عليها مالا بعد موت المولى وهما يقولان المبد بعد الموت مبقى
على حكم ملك الميت ولهذا يقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو انقلب نصيب الآخر مالا بعد
مغو أحدهما كان ذلك للميت أيضا حتى يقضى منه ديونه فانما يكون هذا ايجاب المال للميت
بالجناية في ملكه وذلك لا يجوز كما لو قتل المبد مولاه خطأ فان هناك لا يجب شيء وان كان
لو وجب انما يجب بعد الموت وبعد الموت الملك للوارث ولكن قيل هو كالباقي على ملك

الميت حكماً لانه بقي للوارث الملك الذي كان تاباً للمووت أو الوارث فثم مقام المووت فكما
لا يجوز ان يجب للمووت بسبب هذه الجناية مال على المبد لا يجوز ان يجب للوارث بخلاف المدبر
وأم الولد فقد عتق بالموت وصار الكسب لهما على الخلوص فلو أوجبا المال عند تصدراستيفاء القصاص
لا يكون ذلك واجبا للمالك في حكم ملكه وانما يكون واجبا له على معتقه وذلك مستقيم ولو قتل
المدبر مولاه عمدا وله وليان أجدهما ابن المدبر فلي المدبر أن يسي في قيمتين قيمة لرد الوصية
وقيمة بالجناية لان ابنه قد ورث بعض القصاص عليه فتصدراستيفاءه وينقلب كله مالا وهو
في هذه الحالة حراً أو مكاتباً وقد بينا نظيره في أم الولد ولو حفر المدبر بئراً في الطريق فوقع
فيها المولى فمات فلا شيء على المدبر لان هذا لا يكون أعلى مما اذا قتل خطأ وهناك لا يجب على
المدبر بالجناية شيء فاهنا لا يحرم الوصية لانه مسبب وكما لا يحرم المسبب الميراث فكذلك
لا يحرم الوصية فلهذا أعتق من الثلث قال واذا قتل المدبر رجلاً وقيمته ألف درهم ثم قتل
رجل عين المدبر بقرم خمسمائة درهم ثم قتل المدبر رجلاً آخر فان الخمسمائة ارض العين للمولى
لاحق لاولياء الجناية فيه لان الجناية لم تتعلق برقبته وعلى المولى ألف درهم قيمته يوم جنى على
الاول خمسمائة منها للاول خاصة لان حق الثاني انما ثبت في قيمته يوم جنى على وليه وقد
كانت قيمته خمسمائة فلمذا أسلمت الخمسمائة للاول والخمسمائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية
والاول بالدية الا الخمسمائة لانه قد استوفى ذلك ولو كان الباقي عبداً فدفعت به كان للمولى
أيضاً لان حق ولي الجناية انما ثبت في رقبته فلا يثبت فيما يكون بدل جزء منه (الآثرى)
ان المولى لو لم يأخذ المبد في الجناية أصلاً أو أخذه وباعه أو وهبه لم يضمن لاصحاب
الجناية بذلك شيئاً وكان عليه قيمة المدبر صحيحاً ولو استهلك المدبر لرجل ألف درهم فاعتقه
مولاه لم يضمن لاصحاب الدين شيئاً لان حق صاحب الدين في كسبه وسلباته ولم يمتنع
ذلك باعتاقه اياه في ابائه ولو لم يمتته ولكن رجلاً قتل المدبر فقرم قيمته وقد جنى المدبر ثم
مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب الجناية لان بدل
رقبته بمنزلة كسبه في وجوب صرفه الى الدين ولان دين نفسه مدم على دين مولاه في ماله
رقبته وحق صاحب الجناية على مولاه فلهذا كان صاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب الجناية
سواء كان المولى حياً أو ميتاً قال واذا قتل المدبر رجلين أجدهما عمدا والآخر خطأ فعليه
القصاص وعلى المولى قيمته لاصحاب الخطأ فان عفا أحد ولي الممد فالتقيمة بين الذي لم ينف

وبين ولي الخطأ يقسم على طريق المولى الاثلاثا في قول أبي حنيفة وفي قولهما على طريق الثلاثة
 ارباعا وكذلك لو كان القاتل قد دفعه المولى وقد بينا نظير هذه المسئلة في المأذون وجميعها
 واضدادها ونظيرها في كتاب الدعوى فعما يقولان حق الذي لم ينف ثابت في النصف دون
 النصف فيسلم لولي الخطأ النصف الذي هو حصة العاق لقران ذلك النصف عن حق الذي لم
 ينف والنصف الآخر حقها فيه سواء فيكون بينهما نصفان وهذا بخلاف ما اذا قتل العبد
 أو المدبر رجلا خطأ وقام بين آخر لان هناك حق صاحب العين ثابت في الكل بدليل انه
 لو انفرد كان المولى مخاطبا بدفع جميع العبد اليه أو الفداء وكذلك في الدين يدفع اليه جميع
 القيمة الا أن يكون الارش أقل من ذلك وما هنا حق الذي لم ينف في النصف دون النصف
 بدليل حالة الانفراد أبو حنيفة يقول أصل كل واحد منهما في الارش وحق ولي الخطأ عشرة
 آلاف وحق الذي لم ينف نولي الدم خمسة آلاف وانما وجب قسم العين بينهما بسبب حق
 الدين في الدمة فيضرب كل واحد منهما بحقه بمنزلة الفراء في التركة وبمنزلة صاحب النفس
 من صاحب العين وعلى هذا الخلاف لو قتل المدبر رجلا عبدا وله وليان فمما أحدهما قتل
 آخر خطأ فلي المولى القيمة وقسمتها بينهما على الخلاف الذي بينا وروى الحسن بن أبي مالك
 عن أبي يوسف رحمه الله ان لولي القاتل نصف القيمة ولذي لم ينف من ولي المدبر ربع القيمة
 ويستقطر ربع القيمة عن المولى بنحو العاق وهو قول زفر وهو القياس وقد بينا الخلاف فيما اذا
 جنى العبد المنصوب عند الناصب وند مولاه ففي المدبر الحكم على ذلك التفصيل أيضا لان
 القيمة في جناية المدبر بمنزلة الزمة في جناية القاتل يقول فان غصب رجل مدرا فقتل عنده قتيلان
 واستهلك لرجل مالا ثم رده على المولى فقتل عنه رجلين خطأ فلي المولى قيمته بين أصحاب
 الجنايات اثلاثا ثم يرجع المولى على الناصب بثلاث الفسدة وهو ما استعده ولي القاتل الاول
 بمجانيته عند الناصب فدفع ذلك الى الاول ثم يرجع بثلاث الفسدة أيضا فيدفعه الى الاول حتى
 يسلم له قيمة تامة كما استعده ثم يرجع بمثلها على الناصب فيدفع نصفه الى الثاني لان حق الثاني
 ثلث في نصف القيمة رده ما له الثلث فدفع اليه ثلث الثلث ولا يرجع به على الناصب لان
 هذا استحق بمجانيته عند المولى وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله قال محمد
 رحمه الله يرجع ثلث القيمة فيسلم له ويسعى له ربه الحر الدين في دينه ذاتا فنه يرجع المولى
 الثلث من ماله من الدين على الناصب لا اية اية الدين ما كتب بملوك المولى

وكان استحقاق ذلك كان منه عند الناصب فيرجع المولى به على الناصب الا أن تكون قيمته
 أقل من ذلك فيثبت لا يرجع الا بقدر القيمة لان الناصب بما يصير ضامنا باختيار الرد لم يسلم
 فيجعل كالمالك في يده قال واذا قتل اللدبر رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلا عمدا ثم
 رده الى المولى فانه يقتل قصاصا وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجناية التي كانت منه عند
 المولى ويرجع على الناصب بقيمته لانه قتل بجناية كانت منه عند الناصب فلم يسلم الرد للمولى فان
 عفا أحد ولي المدد كانت القيمة بينهم ارباعا في قول أبي يوسف ومحمد واثنان في قول أبي حنيفة
 ثم يرجع على الناصب بما أخذه صاحب المدد منه لان ذلك القدر استحق بجنائه عند الناصب
 ثم يدفع ذلك الى صاحب الخطأ لان حقه كان يثبت في جميع القيمة فلا يسلم للمولى شيء من
 قيمته ما لم يصل اليه كمال حقه ولو قتل عند الناصب أولا رجلا عمدا ثم رده الى المولى فقتل
 عنده رجلا خطأ بعد ما عفا أحد ولي الدم فعلى المولى قيمته كما بينا ثم يرجع على الناصب بما
 أخذه الذي لم يصف من ولي المدد فبدفعه الى صاحب المدد الذي لم يصف الى تمام نصف القيمة
 لان حقه لما ثبت في نصف القيمة فبدفعه الى ما يقع اليه ما أخذه من قبله حتى يصل اليه كمال
 حقه في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثم يرجع بثلث المدد لان قبضه ينتقض فيما
 يستحق به بده محاشته على المولى او بدله من المدد او بدله من المدد او بدله من المدد بقول
 رجلا عمدا وزعم رذات أن عند المولى ثم له نصفه وسواها اذا صل بذلك المدد الرد
 فعلى الناصب قيمته لانه صدق في الامراء على مدق في المدد وانما استحق به نصفه بدليل
 ان منه عند الناصب وهو الامراء وظن به ان ال لم يسلم المولى هو عفا أحد الوليين فلا
 شيء للآخر لا الآخر له استحقاق بل ان المدد او قتل او ردا او قتل او ردا او قتل او ردا
 التي توجب الادب بطر لان ذلك امر من المدد او قتل او ردا او قتل او ردا او قتل او ردا
 أو اريد عن السلام ثم انه رده فليس في الردة شيء من المدد او قتل او ردا او قتل او ردا
 الناصب نصف قيمته لان استحقاق ذلك باور كان منه المدد لم يصف عليه استحقاقه بمباشرة
 اسببه عند الناصب قال ودار هذا سائر التسماء ما عدا امر ردا فقتل المدد الماترى يرجع
 بجميع الثمن وكذلك رده من المدد او قتل او ردا او قتل او ردا او قتل او ردا او قتل او ردا
 رده من المدد او قتل او ردا او قتل او ردا او قتل او ردا او قتل او ردا او قتل او ردا
 ذلك من التزود والفرق له من المدد او قتل او ردا او قتل او ردا او قتل او ردا او قتل او ردا

الناصب رجلاً خطأ أو أفسد متاعاً ثم قتل رجلاً خطأ فلي عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين لان بدل رقبته اذا قتل بمنزلة كسبه وعلى المولى قيمته لولى القتل بسبب جنائيه ويرجع بذلك كله على الناصب لان استحقاق كل واحدة من الجنائين بسبب كان منه عند الناصب قال ولو نصب عبداً أو مديراً فاستهلك عنده مالا ثم رده على المولى فمات عنده فلا شيء لأصحاب الدين لقوات عمل حقهم من ذلك الكسب أو ماله الرقبة ولا للمولى على الناصب لان الرد قد سلم للمولى حين لم يستحق من يده بسبب كان عند الناصب وانما هلك بسبب حادث عنده ولو مات عند الناصب قبل أن يرد على الناصب قيمته لانه تضر عليه رد عينه فاذا أخذها للمولى دفعها الي الغرماء لانه مات وأخلف بدلاً ثم يرجع المولى على الناصب بمثل ذلك لاستحقاق المقبوض من يده بسبب كان منه عند الناصب ولو كان قتل عند المولى خطأ فقيمه لأصحاب الدين على عاقلة القاتل يقبضها المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع بها على الناصب لانها استحققت من يده بسبب كان من المدبر في ضمان الناصب ولو استهلك المدبر مالا عند المولى ثم غصبه رجل فخر عنده بئراً في الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجل خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم وقع في البئر دابة فطبت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالخصه لان عند وقوع الدابة فيها صار متعلقاً لها بالخفر السابق وصارت قيمتها ديناً في ذمته بمنزلة الدين الآخر فتكون قيمة نفسه بين غرمائه بالخصص ثم يرجع المولى بذلك على الناصب فيدفعه الى صاحب الدين الاول لان حقه كان ثابتاً في جميع القيمة فان وقع في البئر انسان آخر فمات فعلى المولى قيمة المدبر لانه صار جانياً عليه بالخفر السابق وجناية المدبر على النفوس توجب القيمة على المولى سواء كان بطريق السبب أو المباشرة ثم يرجع بها على المولى ثم يرجع بها على الناصب لان هذه القيمة لزمته لسبب كان في ضمان الناصب والله أعلم

باب جناية المدبر بين اثنين

قال رحمه الله واذا كان المدبرين رجلين فقتل أحد موليه ورجلاً خطأ بديء بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف قيمته وفي ماله القتل نصف قيمته ثم يكون لولى المقتول ربع القيمة وللآخر ثلاثة أرباعها وهذا ظاهر عندهما وكذلك عند أبي حنيفة لان مولى القاتل

لاحق له فيها ضمن فان جناية المدبر على مولاه خطأ هدر فكذلك النصف من القيمة يسلم
لولى الاجنبي ولصاحبه في النصف الآخر فيضرب هو فيه بخمسة آلاف والآخر بخمسة
الاف فكان ذلك النصف بينهما نصفان وعلى المدبر أن يسبى في قيمته نصفها لورثة المقتول
لانه قاتل ولا وصية له ونصفها للمولى الحلى لانه لما عتق بسبب المقتول كان حق المولى الحلى
باستسمائه في نصف قيمته ولو كان قتل المولى عمدا والمسئلة بحالها فلي المولى الباقي وفي مال
المقتول قيمته تامة لولى الخطأ لان حق ولى العمد في القود فلا مزاحمة له مع ولى الخطأ في القيمة
ويسمى المدبر في قيمته بين الموليين لما قلنا وقتل بالعمد فان عفا أحد ولى العمد سعى المدبر
للذى لم ينف في نصف قيمته لانه حين اقلب نصيب الآخر مالا كان بمنزلة المكاتب والحرم
فانما يجب له نصف القيمة عليه فيستسميه في ذلك ولا مزاحمة له في ولى الخطأ في القيمة الاولى قال
واذا قتل المدبر رجلا عمدا وله وليان فمما أحدهما ثم قتل أحدهما فمما على المولى الباقي نصف
قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولى القتل والنصف الباقي من ذلك النصف بينه وبين الذى
لم ينف من أصحاب العمد نصفين وفي مال القتل ربع قيمة المدبر للذى لم ينف لان نصيب
الذى لم ينف اقلب مالا وذلك نصف القيمة على المولين فهذا كان في مال الملت ربع القيمة
للذى لم ينف وقد وجب للمولى الحلى نصف قيمته بالجناتين الا أنه لاحق للذى لم ينف في
نصف ذلك النصف فيسلم لولى مولى القتل وحقهما في النصف سواء فكان بينهما نصفين
ويسمى المدبر في قيمته تامة للحلى ولورثته الملت لما قلنا قال واذا قتل المدبر موليه مما خطأ سعى
في قيمتها لورثتها لرد الوصية ولا شئ لواحد منهما على صاحبه لان جنايته على كل واحد
منهما في نصفه هدر وفي نصف صاحبه . ويجب بنصف القيمة عليه ولكن نصف القيمة
قصاص ولو غصب المدبر أحده موليه فقتل عنده فبلا خطأ ثم وده فقتل رجلا عمدا له
وليان فمما أحدهما فليهما قيمه تامة اصحاب الخطأ ثلاثة أرباعها وللذى لم ينف من ولى
الدم ربعها وهذا على نحو ما ينسأ ثم يرجع المولى للذى لم ينف على العاصب بثلاثة أرباع
نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرم هو لولى الخطأ لانه انما غرم ذلك بجناية كانت عند
المدبر في حال كون الشريك عاصبا له ضامنا ثم يرد على صاحب الخطأ من ذلك من قيمة العبد
لان صاحب الخطأ استحق عليه نصف قيمته فارغا وانما سلم له من جهته ثلاثة أرباع ذلك
ان نصف وقد أخلف نصيبه عوضا فيرجع في العوض بما بقي من حقه وذلك من الجميع وهو

ربع نصف القيمة ثم يرجع هو بذلك على الناصب لانه استحق من يده بمجانية كانت عند
 الناصب قال واذا قطع رجل يد المدبر وقيمته ألف درهم فبرئ وزاد حتى صارت قيمته ألفين
 ثم قاضيته آخر ثم انتفض البرء فأتى منها والمدبرين اثنين ففأ أحدهما عن اليد وما حدث
 منها وعن الآخر عن العين وما حدث منها فإلذي عفا عن اليد على صاحب العين ستمائة
 وخمسون درهما على عاقلة ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمدا وللذي عفا عن العين على
 صاحب اليد ثلثمائة واثناعشر ونصف في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ لأن
 القاطع قطع يده وقيمته ألف فكان عليه نصف قيمته خمسمائة ثم قضا الاخر عنه وقيمته ألفان
 فكان عليه نصف قيمته ألف فلما مات منها صار صاحب اليد ضامنا لمائة وخمسة وعشرين من
 قيمته مع الخمسمائة التي عليه لانه لا ممتبر بالزيادة في عفا فكان الاتفاق في عينه وقيمته خمسمائة
 فصار به مثلقا نصف ما بقي وإنما الباقى ثمان وخمسون وقد أتى بالجلاتين فنصفه وهو مائة
 وخمسة وخمسون نصف بدل صاحبه فهذا صار هو سامعا ستمائة وخمسة وعشرين ونصف ذلك
 للمعا فيسقط ونصفه للذي يبيع وهو ثمانمائة واثناعشر ونصف وأما الباقي صار ضامنا بمجانيته
 ألف وبسبب اية مجانيته نصف الباقي رذبتك خمسمائة بين الموليين نصفين وتم سقط حق أحدهما
 بالقول إذ للذي لم يبع منها عليه نصيبه ستمائة وخمسون وأم الولد في حكم الحاية بمنزلة
 المدبر على ما ذكرنا قال ولو قتلت أم الولد مولاها عمدا لا رابطة ففأ أحد ابني أنولي منها
 سعت للأحرار في نصف ماله لانه سيرة حينما استعده الآخر لا الا ان صل البضبة كان
 منها في حالة الرق ليعاها نصف ماله لا بأس بذلك بل راد على حاله فادته أنولي ثم
 عفا أحد ابني الدم وهذا لأن ابني لا ماله لا يصير ضامنا لثلاثين درهم كذا في المصاحف
 ولا يختلف ذلك بالرق والحرية نال وإذا تارة الرجل أم ولد ثم ماتت ماله لا خطأ
 سعت في قيمته ان قبل الجباية لانه مات وهي كاملة وجازي يكتبه في ماله كجبايتها
 على غيره لا موجب جبايتها كغيره ثم راد في ماله ثم راد في ماله من ثلث ماله
 عتقت أم الولد قال حتى تم تولد المدبر بغيره لا بأس بذلك (المراد)
 أنما اراد المدبر بغيره لا بأس بذلك بل راد على حاله فادته أنولي ثم
 عفا أحد ابني الدم وهذا لأن ابني لا ماله لا يصير ضامنا لثلاثين درهم كذا في المصاحف
 ولا يختلف ذلك بالرق والحرية نال وإذا تارة الرجل أم ولد ثم ماتت ماله لا خطأ
 سعت في قيمته ان قبل الجباية لانه مات وهي كاملة وجازي يكتبه في ماله كجبايتها
 على غيره لا موجب جبايتها كغيره ثم راد في ماله ثم راد في ماله من ثلث ماله
 عتقت أم الولد قال حتى تم تولد المدبر بغيره لا بأس بذلك (المراد)

في قيمة أخرى لرد الوصية فإن كانت مكاتبها أقل من قيمتها است في مكاتبها بمنزلة ما لو كانت مدبرته ثم مات وعليه دين يحيط بماله فأنها تسمى في الأقل من مكاتبها ومن قيمتها لأن حق المولى في الأقل وإذا أسلمت أم ولد النصراني فاستسماها في قيمتها فقتلته خطأ وهي تسمى فليها قيمتها من قبل الجنابة لأنها بمنزلة المكاتبه ويبطل عنها سراية الرق ولأنها قتلت بموت للمولى فإن كان القتل عمدا فليها القصاص وإن كان لهامنه ولد صغير فلا شيء لولدها من ذلك لأن الولد مسلم مع أبيه والمسلم لا يرث الكافر ولهذا كان عليها القصاص لورثة الأب وإذا قتلت أم الولد مولاهها عمدا وهي حبلية منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها من قبل أن ما في بطنها من حيلة ورثته ومن قبل أن الحبل لا تقتل بالقصاص حتى تضع فإن ولدته حيوا جبت القيمة عليها لجميع الورثة لأن جزأ من القصاص صار ميراثا لولدها وإن ولدته ميتا كان عليها القصاص لورثة الأب لأن الذي ينصل ميتا ليس من حيلة الورثة فإن ضرب انسان بطنها وأنته ميتا فيه غرة لأن الجنين الذي في بطنها كان حرا والواجب في الجنين الحر الثرة ولما ميراثها من تلك الثرة لأنها قتلت بموت المولى فهي وارثة حين وجبت الثرة بالضربة وتقتل هي بالمولى لأن الجنين انفصل ميتا فلا تكون من حيلة الورثة سواء كان انفصاله بالضربة أو بنير الضربة وإيجاب الثرة لا يكون حكما بكون الجنين حيا في ذلك الوقت فإن وجوبها بسبب قطع السر ولهذا يستوى فيه الذكر والانثى ثم نصيبها من الثرة ميراث لبني مولاهلأنهم عتقا ولا يحرمون الميراث لأنهم قتلوها بحق والله أعلم

باب جناية المكاتب في الخطأ

(قال رحمه الله) وإذا قتل المكاتب رجلا خطأ ربا وارثان نقض عليه القاضي لاحتها بنصف القيمة لم يقض للآخر شيء ثم قتل الآخر فجاء الآخر فخاصم إلى القاضي وهو مكاتب بمدفعه فإنه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة لأن النصف المقضى فيه لأول مدفعه من الجناية الأولى فيتعلق به حق الآخر فيقضى له عليه بنصف القيمة لذلك والنصف الباقي يقضى له بنصفه لأنه اجتمع فيه حقه وحق الذي لم يقض له من ولي الجناية الأولى فإن عجز المكاتب وجاء الأوسط فإنه يدفع إليه ربع العبد أو يقديه مولا بنصف الدية لأن حقه في نصف الدية والجناية في حقه باقية في ربع الرقبة لانعدام المحو إلى القيمة وهو تصد القاضي فهذا

يدفع اليه ربع المبدع الجوز ويضدية مولاه بنصف الدية قال فلو قتل المكاتب رجلاً خطأ
ثم أورد ثم قتل آخر ف عليه قيمته صحيحاً للاول نصفها لان حق الثاني انما يثبت في قيمته عند
الجنابة عليه وهو أورد في هذه الحالة فلماذا كان نصف قيمته صحيحاً للاول خاصة والنصف
الآخر يضرب فيه الاول بالدية الا ما أخذ والاخر بكمال الدية فيكون بينهما على ذلك
وكذلك لو قتل عينه انسان أو قصت قيمته من سراً أو عيب لان المتبر في حق كل واحد
منهما قيمة حين جنى عليه قال ولو قتل رجلاً خطأ وحفر بئراً في الطريق فوقع فيها انسان
فمات أو أحدث في الطريق شيئاً قضى عليه بالقيمة للذي وقع في البئر ولولى القتل وسعى
فيها بينهما ثم عطب مما أحدث في الطريق انسان فمات فانه يشاركهم في تلك القيمة للذي وقع
في البئر ولولى القتل وسعى فيها لانه أحدثه في الطريق قبل أن يقضي عليه بالقيمة وانما صار
جانبا بذلك التسبب وجنابات التسبب والمباشرة لا تلزمه الا قيمة واحدة ما لم يقض عليه بها
وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فمات ولو حفر بئراً أخرى في الطريق بعد ما قضى عليه
بالقيمة فوقع فيها انسان فمات قضى القاضي بقيمة أخرى لان جنابته بالتسبب ابتداء بعد القضاء
بالقيمة في الجنابة الاولى بمنزلة جنابته بالمباشرة فيلزمه باعتبارها قيمة أخرى لان الرقبة قد
فرغت من قبل قضاء القاضي بالقيمة فيشغل بالجنابة المتبادئة بعد ذلك فيلزمه القيمة لاجلها
ولو وقع في البئر الاول فرس فمضب كان عليه قيمته ديناً يسى فيه بالناس ما بلغ ولا يشاركه
أهل الجنابة ولا يشاركونه لان الواجب لصاحب الفرس ضمان مال وقد يتأنه لامشاركة
بين ضمان المال وضمان النفس ولا مشابة بينهما في الحكم (الأنرى) أنه لو قتل انساناً خطأ
فاستهلك ما لا قضى عليه بالقيمة في القتل وبالمال بالناس ما بلغ وكل من يكاتب على المكاتب فهو في
حكم الجنابة بمنزلة المكاتب فيما يلزمه من السعاية وكذلك أم ولده التي ولدت منه في المكاتب
لان دفعها بالجنابة متمذر بسبب الكتابة فهي بمنزلة المكاتب فيما يلزمها بالجنابة ولو جنى عبده
خوطب المكاتب فيه بالدفع أو التداء وهو بمنزلة الحر فالتدبير في كسبه ولهذا لو كان القتل
من المبدع عمدا فصالح المكاتب على مال جاز صاحبه لانه قصد به تخليص ملكه قال واذا أقر
المكاتب بقتل عمداً ثم انه عفا أحد الوليين عنه قضى عليه بنصف القيمة للآخر فان عجز قبل
أن يؤدي بطل ذلك عنه في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي يوسف ومحمد اذا قضى
عليه قبل أن يحجز صار ديناً عليه باع فيه وكذلك لو قتل المكاتب رجلاً عمداً ثم صالح عن نفسه

على مال فهو جائز ويلزمه المال ما لم يسجن فاذا عجز قبل أداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد هو لازم يباع فيه لأن هذا دين لزمه في حال الكتابة فيكون بمنزلة سائر ديونه يباع فيه بعد السج إلا أن يقضي المولى عنه وأبو حنيفة يقول لا تأثير لعقد الكتابة في إطلاق الحجر عنه في الجناية والصلح عن دم العمد فكان هو في حق المولى بمنزلة البعد المحجور عليه إلا أن في حال قيامه بالكتابة المال إنما يؤدي من كسبه وهو أحق بكسبه فكان إقراره معتبراً في حقه وكذلك قبوله المال بالصلح عن دم العمد لأنه ملتزم مالا لا بأزاء وإقراره في حق المولى باطل وكذلك قبوله المال بالصلح عن دم العمد لأنه ملتزم مالا لا بأزاء مال وذلك غير صحيح في حق المولى فلا يطالب بشيء منه ولا يباع فيه بخلاف سائر الديون فإن ذلك لزمه بسبب صار هو بمقد الكتابة منفك الحجر فكذلك السبب في حق المولى قال وإذا قتل المكاتب رجلاً عمداً وله وليان ففأ أحدهما يسعى للآخر في نصف القيمة فإن وتم رجل في بئر حفرها المكاتب في الطريق قبل القتل فطليه نصف قيمة أخرى لصاحب البئر لأنه قد غرم نصف القيمة وجنأياته لا تلزمه إلا قيمة واحدة فكان عليه نصف قيمة أخرى لصاحب البئر وشاول صاحب البئر صاحب القتل فيأخذ منه نصف ما أخذ في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة قسمت القيمة بينهما اثلاثاً كما ينأ وإذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم إن المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فطليه القيمة يضرب فيها أولياء القتل الآخر بالدية وأولياء قتيل الابن بقيمة الابن لأن الجنائيتين إذا حصلتا من المكاتب قبل قضاء القاضي لا يلزمه إلا قيمة واحدة وإنما يضرب كل واحد منهما في تلك القيمة بمقدار حقه وحق أولياء الحر في الدية وحق أولياء قتيل الابن كان في الدية ولكن بجناية الابن فأما بجناية المكاتب فلا حق لهم قبله إلا في قيمة الابن لأن المكاتب ما جنى على وليهم إنما جنى على الابن الذي كان مستحقاً لهم بجنأياته فلماذا ضربوا في قيمته بقيمة الدين قال وإذا جنى المكاتب جناية ثم اختلف المكاتب وولى الجناية في قيمة المكاتب وقد علم أنه ازدادت أو نقصت فالقول في القيمة قول المكاتب لأنكاره الزيادة وعلى المولى إثبات الزيادة بالينة وإنما شرط العلم بأنها زادت أو نقصت لأنه إذا لم يعلم ذلك ففي قول أبي يوسف الأول بحكم قيمته في الحال على قياس المدبر كما بينه في أول الجنائيات وكذلك لو فقت عين المكاتب فقال المكاتب جئت بمد ما فقت عيني فالقول قوله لأن المولى يدعي سبق تاريخه في جنأياته إلى ما قتل فحق المولى وهو منكر ولأن

الولى يدعى ثبوت حقه في البين المقنونة والمكاتب منكر لذلك والقول قول المكر مع بينه
وعلى المولى اثبات ما يدعيه باليقنة والله أعلم بالصواب

— كتاب الجنایات —

(قال الشيخ الامام الاجل الزاهد رحمه الله) ورضي عنه وعن أسلافه اعلم بان الجنابة اسم
لفعل محرم شرما سواء حمل بحال أو قس ولكن في لسان الفقهاء يراد بطلاق اسم الجنابة الفعل
في النفوس والاطراف فاتهم خصوا الفصل في المال باسم وهو النصب والعرف غيره في سائر
الاسامي ثم الجنابة على النفوس نهايتها ما يكون عمدا محضا فانها من أعظم المحرمات بعد الاثراك
بالله تعالى قال الله تعالى من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل قسا بغير قس أو
فساد في الارض فكا ما قتل الناس جميعا فقد جعل قتل قس واحدة كتخريب العالم ان لو كان
ذلك في وسع البشر وانما جعله كذلك لان الواحد يقوم مقام الجماعة في الدماء الى الدين وفي
الاعانة لكل من استعان به فان التعاون بين الناس ظاهر فالذي يقتل الواحد يكون قاتلا لهذه
المنفعة وأيد هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام لروال الدنيا أهون على الله تعالى من قتل
امريء مسلم وقال عليه السلام سيئات المؤمن فسق وقتاله كفر وهذا وان كان تأويله قتاله
لإيمانه فظاهره يدل على عظم الجنابة في قتل المسلم ولهذا كان ابن عباس رضي الله عنه لا يرى
التوبة القاتل الممد ولم يؤخذ بقوله حتى روى ان رجلا سأله قتال ما تقول في من يقتل
مؤمنا متعمدا فقال جزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولنه وأعد له عذابا عظيما فقال الا
من تاب وعمل صالحا ثم اهتدى فقال وأنى يكون له الهدى سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول يؤتى بقاتل الممد يوم القيامة عند عرش الرحمن والمقتول متعلق به ويقول يا رب سل
هنا فيم قتلى وفي ذلك نزل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا وما نسخنا شيء بعد نبينا
ولعظم الجنابة في قتل الممد لم ير طائفا الكفارة على قاتل الممد لان الوعيد المنصوص عليه
لا يرتفع بالكفارة والذنب فيه أعظم من أن ترفعه الكفارة ويستوى فيه ان كان عمدا يجب فيه
التصاص أولا ويجب كلال اذا قتل ابنه عمدا والرجل اذا قتل من أسلم في دار الحرب ولم
يهاجر اليها عمدا والشامي وجب الكفارة باعتبار اتن ولكن لا يقول ان ما يلحقه من الماتم
يرفع بالعتارة وكيف يقول ذلك والوعيد منصوب عنده عليه واستدل لا يحجب الكفارة

بالتقتل بقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة وللمراد إيجاب الكفارة بالتقتل
لا بصفة الخطأ لانه غير مسقط وربما يقول المراد بالخطأ ما يضاد الصواب قال الله تعالى ان
قتلهم كان خطأ كبيراً أى ضد الصواب ويقال فلان خطأ فى مسألة كذا اذا لم يصب والعمد
ضد الصواب فتناول الآية والدليل عليه قوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم الآية وانما
يقتل المرء عدوه عمداً فرفقنا ان المراد إيجاب الكفارة بقتل العمد وفى حديث واللة ان
الاستمع قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاحب لنا أوجب القتل بالنار فقال عليه السلام
اعتقوا عنه رقبته يدق الله تعالى بكل عضو منها عضواً منه من النار وإيجاب النار انما يكون
بقتل العمد والمضى فيه انه قد أدى مضمون فيكون موجبا للكفارة كالخطأ وشبه العمد وهذا
على أصله صحيح لان اثبات الكفارة بالقياس باثر والإيادة على النص بالقياس جائزة ضده
وقياس المنصوص على المنصوص مستقيم عنده وشئ من ذلك لا يجوز عندنا صحيح علينا
تفصيل الخطأ على طريق الاستدلال وهو أن الكفارة انما وجبت على الخاطئ لانه نقص
بفعله من عدد المسلمين أحدهم من كان يحضر الجمعة والجماعة فعليه اقامة نفس مقامها وليس
فى وسه ذلك بطريق الاجباء فلهذا اشترع ذلك بطريق التحرير لان المربة حبة والرق تلف
فى حق أحكام الدنيا وفى هذا المعنى اعلم ان الخطأ سببه وحجبتنا فى ذلك قوله تعالى ومن
يقتل مؤمناً عمداً جزاؤه جهنم خالداً فيها فليست تنص على أن يكون المذكور فى الآية جميع
أجزائه ولو أوجبنا عليه الكفارة لكان المذكور مضمناً جزئياً فيكون فسخا لهذا الحكم ولا
وجه لحمل الآية على المستعمل لان المذكور فى الآية جراءة مثل العمد اذا حمل على المستعمل
كان المذكور جزئياً وتبين سنده الآية ان المراد به من قتل مؤمناً خطأ الخطأ الذى
هو ضد القصد لا عطف عليه العمد كمن مضى شئ على نفسه لانه لم يله بالعمد وقى
قولى الخطأ بأحد المراد ما يضاد الصواب ثم لا بد من عليك بفتح نوناً أخطأتم به
ولانه استثنى الخطأ من التعميم بقوله لا خطأ والاستثناء من التعميم أباحة فهو محل هذا على
ضد المعنى وبأدى الى أن يكون مقتضى السرار هو المحرم وهذا محال فنفى أن المراد الخطأ
الذى هو ضد عمداً أصله من قوله تعالى من قتل مؤمناً خطأ والصدور الحرفى لانه
باتصافه بالحمل المحرم لا محرم لا يمكن ان يكون نفس فعل الكونه موضوعاً له كما قل
أنا ولا نباح الكونه ما دام محرم لا يمكن ان يكون سبب ترك التعميم والكفارة

تأويله هو ذلك الاثم والاثم في حق قاتل الممد ليس من ذلك الجنس حتى تحرم الكفارة
ثم ان الله تعالى ذكر أنواع قتل الخطأ ما يكون منه بين المسلمين وما يكون في دار الحرب
لقوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم أي في قوم عدو لكم وما يكون في حق أهل النعمة
لقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ولص على ايجاب الكفارة في كل نوع فقيه أشاره
الا أنه لا مدخل للقياس فيه اذ لو كان للقياس مدخل لخص على الكفارة في نوع من الخطأ
ليقاس عليه سائر الأنواع وقال عليه السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيها ومن جلتها قتل
نفس بغير حق والمشهور من حديث عائشة أنها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاحب لنا قد
أوجب النار فيحتمل أن ذلك بسبب آخر غير القتل ولأن صح قوله بالقتل فهو محمول على
القتل بالحجر والعصا الكبير ثم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم التطوع بالاعتاق عنه
(ألا ترى) أنه خاطب به غير القاتل والكفارة لا تجب على غير القاتل والمعنى فيه أن هذا
محظور محض فلا يكون سببا لايجاب الكفارة كالثبوت والسرقة وتفسير الوصف انه حرام
ليس فيه شبهة الا بالحة وتأثيره أن الكفارة دائمة بين العباد والقوبة فسيبها ما يكون دائرا
بين المحظور والاباحة فكما أن الباب المحض وهو القتل بحق لا يصلح سببا للكفارة فكذلك
المحظور المحض وانما السبب القتل الخطأ لانه باعتبار أصل الفعل مباح وباعتبار المحل الذي
أصابه محظور فكان جائزا وشبه الممد كذلك فان القصد به التأديب والتأديب مباح
والقتل بالحجر الكبير عند أبي حنيفة ليس بمحظور محض أيضا من حيث أن الالة باعتبار
جنسها ليس بالالة القتل فتسكن فيه الشبهة ولهذا لم يجزها موجبا للقود ولا يدخل على هذا
قتل الاب ابنه عمدا فانه محظور محض وانما لم يكن موجبا للقصاص لانعدام الاهلية فيمن
يجب عليه وكذلك قتل المسلم الذي لم يهاجر اليه محظور محض وانما لا يكون موجبا للضمان
لانعدام الاحراز بالدار وبه لا يخرج الفعل من أن يكون محظورا محضا وكذلك المسلم يقتل
المنستأمن عمدا فان الفعل محظور محض وانما لم يجب القصاص به لانعدام تمام الاحراز ثم قد
بيننا أنه لا مدخل للقياس في هذه المسئلة عندنا من الوجوه الذي بيناها وكلاهما على طريق
الاستدلال ممنوع فان الكفارة وجبت عمدا بطريق الشكر لان الشرع لما عنده بالخطأ
وسلم له نفسه فلم يزمه القصاص مع تحقق الفعل منه كانه عابه إذ يقيم نفسا مقام نفسه شكرا
لله تعالى وذلك في أن يحرر شيعة ليتفرغ بعبادة الله تعالى فإذا عجز عن ذلك شغل نفسه بعبادة

الله فصام شهرين متتابعين وهذا المني لا يوجب في حق الممرد فان الشرع أثمه القصاص وما سلم له نفسه والدليل على أن المني ليس ما قلّم أنه لو قتل مستأمناً أو ذمياً خطأ يلزمه الكفارة أيضاً وما قص بفعله من عدد المسلمين أحدهم بوضعه انت في نفس المقتول حرمتان والمال في الخطأ وجب باعتبار حرمة صاحب النفس فقط فتجب الكفارة باعتبار حرمة حق الله تعالى فاما في العمد الواجب هو العقوبة ولا تجب العقوبة الا باعتبار الحرمتين جميعاً لان الفعل ما لم يكن موجبا للعقوبة انما يكون حراماً لئنه لم يمتدح الحرمتين فلا يمكن اثبات الكفارة مع ذلك في أحكام الدنيا اذا عرفنا هذا فتقول جناية القتل أنواع ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد وقد يكون ذلك من الاحرار وقد يكون من المماليك وكذلك يكون على الاحرار تارة وعلى المماليك تارة وقد ذكرنا في كتاب الديات عامة أحكام هذه الانواع الا انه ذكر في هذا الكتاب بعض ما لم يذكر هناك من الاحكام وفرع على بعض ما ذكرنا من الاصول هناك فبدأ الكتاب بجناية المدبر وروى عن معاذ بن جبل ان ابا حبيدة بن الجراح رضى الله عنهما جعل جناية المدبر على سيده وعن عمر بن عبد العزيز انه جعل جناية المدبر على مولاه وعن ابراهيم وعن حاصر رضى الله عنهما قال جناية المدبر على مولاه والمراد به ما يكون موجبا للمال من جنايته كالتعطل والمعد فيما دون النفس فأما ما يكون موجبا للقصاص فعلى الجاني خاصة ليس على المولى منه شيء والمراد بإيجاب القيمة على المولى بجناية المدبر لا بإيجاب الدية على المدبر لان المدبر مملوك والمستحق بحماية المملوك نفسه يدفع بها الا أنه بالتدبير السابق منع دفعه على وجه لم يصّر مختار الا انه ما كان يعلم أنه ينجى ولو منعه بالتدبير بعد الجناية على وجه لم يصّر مختاراً بان لم يكن عالماً بالجناية كان عليه قيمته فكذلك ان منعه بتدبير قبل الجناية وهذه القيمة في مال المولى لا تقبله العاقلة لان وجوبها بجناية مملوكه ورصلة الملك بين المملوك والمالك وهذه القيمة في ذمة المولى لا في ذمة المدبر لان جناية القتل لا تنطبق بذمة فكذلك جناية المدبر وعند كثرة قيمة المدبر لا يجب على المولى أكثر من عشرة آلاف الا عشرة لان قيمته بعد الجناية عليه لا تزيد على هذا المقدار فكذلك قيمته عند الجناية منه ويستوى جنايته على النفس وما دونها لان فيما دون النفس الواجب على المولى الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لانه لو كان ما كان الواجب دفعه أو غداً ويرش البناءة فالقيمة هنا بمنزلة الدفع هناك الا أن التخيير بين القاتل وبين الكثير في التجسسين يستلزم من جسد واحد لا يستقيم عليه تلوه عن

الثالثة فأوجبنا الأول لهذا فان مات المذبح بعد الجناية فلي للمولى قيمته في ماله لان جنايته ما طلقت بنفسه ولا بنمته وانما أوجبت القيمة ديناً على المولى ببقاء المذبح وموته في ذلك سواء وان اختلفوا في مقدار قيمته بمدة موته فالقول قول المولى لانكاره الزيادة وعلى ولي الجناية اثبات ما يدعيه باليعة واذا اختلفوا في قيمته وقت جنايته وهو حي وقيمته ألف فقال المولى لم تزل هذه قيمته منذ جنى وقال المولى كانت قيمته يوم الجناية أقل من هذه ولا يعلم متى كانت الجناية لم يصدق واحد منهما وأخذ بالقيمة على ما وجد عليه اليوم على قول أبي يوسف الأول وقال محمد اذا أقر المجني عليه ان الجناية وقعت قبل اليوم في وقت لا يدري كم كانت قيمته فيه فالقول قول السيد وهو قول أبي يوسف الآخر ولو لم يعلم وقت الجناية عليه نجب قيمته للحال اضافة للعادى الى أقرب الاوقات ولو علم وقت الجناية وعلم انها كانت سابقة فلي قول أبي يوسف الأول بحكم قيمته في الحال ولا يصدق المولى في النقصان ولا في قيمته وفي قوله الآخر وهو قول محمد اذا أقر المجني عليه ان الجناية كانت قبل اليوم في وقت لا يدري كم كانت قيمته يومئذ فالقول قول المولى وجه قوله الأول ان قيمته للحال معلوم وفيما مضى مسببه فيرد للسبب الى المعلوم ويجعل في الحال شاهداً على ما مضى باقتدار الظاهر فيكون القول قول من شهد له الظاهر كما اذا اختلف رب الماء مع السابغ في اقتطاع الماء في المدة فانه يحكم بالحال فيه (ألا ترى) انه لو كان سبغ الدفع كان مدفوعاً بالجناية في الحال فكذلك اذا لم يكن جعل لدفع كان الواجب على المولى قيمة في الحال الا أن يعلم ان قيمته وقت الجناية كانت دون هذا وجه قوله الآخر ان جابيه لا تمان برتبة وإنما يقيم في الحال ليتبين به حكم متعلق برقبته ولكن موجب جنايته قيمته في ذمة المولى وقت الجناية وقيمة في الحال لا يكون دليلاً على قيمته وقت الجناية اذ القيمة تزداد تارة وتنقص الاخرى فالباقى بينهم الدوسى والانكار فالقول بدعى الزيادة فيما هو دين له في ذمة المولى والمولى ينكر ذلك فكان القول قول المولى كما في سائر الدعاوى ثم ذكر ابن الأثير الدعاوى الجناية على طرف العبد وقد بينا هذا في الزيادات فإراد ما اراد في أبي يوسف انه نظير ما يمدد كسب التهمة فصالح على عشرة آلاف فاني ردته من اربعة مائة درهم واربعمائة درهم بدعيه على خمسة آلاف في خمسة وكان أبو يوسف يقول ان القيمة لا تزيد الا عشرة آلاف فلا بد من أن ينقص بدل عرفه من بدل نفسه ولا ينقص في نفسه الا ان ينقص من نفسه بدعيه واحد اعتباراً

للأدي ومحمد جعل بدل طرفه النصف من بدل نفسه كما في الحر وسوى هذا رواية عن محمد
 أن الواجب في بدل طرف المملوك نقصان القيمة فقط وهو رواية عن أبي يوسف أيضا
 وعلى قول أبي حنيفة بدل طرف المملوك يتمد بنصف بدل نفسه إذا لم يتجاوز الدية إلا أن
 في رواية الحسن عن أبي حنيفة م جميع الاطراف في ذلك وفي رواية أبي يوسف عن أبي
 حنيفة استثنى الاذن والشر كالواجب وشعر الرأس والحية فقال أستطيع اعتبار المملوك
 بالحر في هذا وأوجب نقصان القيمة وجه قول محمد أن طرف المملوك في حكم المال بدليل أنه
 لا يجري فيه القصاص بحال ويتعمله العاقلة بالجناية عليه بمنزلة الجناية على سائر الاموال في أنها
 توجب نقصان المالة بدلا مقدرا وجه رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن الاطراف تابعة
 للنفس المملوك والحر في ذلك سواء فكما أن موجب الجناية على طرف الحر نصف بدل نفسه
 فكذلك موجب الجناية على طرف البد وجه رواية أبي يوسف أن البدل المقدر في الحر تارة
 يجب لتقويت الزينة وتارة يجب لتقويت المنفعة ومعنى الزينة في المملوك غير المطلوب وإنما المطلوب
 المنفعة ففي كل طرف يجب بدله باعتبار تقويت المنفعة كان البد في كل ما يجب
 في الحر باعتبار تقويت الزينة والجمال كالشر وقطع الاذن المملوك فيه لا يلحق بالحر ولكن
 يلحق بالمملوك فيجب النقصان وهنا لان المملوك يشبه الحر من وجهه والمال من وجهه والسبيل
 فيما يرد بين أسلين أن يوفر عليه عظم ما وإذا سفر المدير بثر في الطريق فوقع فيها رجل فأت
 فطلى المولى قبته لا بالخمر السابق جان على من وقع في البثر بطريق التسبب فان دفع المولى
 قيمته الى وليه بقضاء قاض فوجب المولى نصف القيمة للمولى ثم وقع فيها آخر قال يدفع المولى
 النصف الذي في يده سواء الى الآخر لا ثبت أن القيمة المتسعة كانت مشتركة بينهما نصفين
 هبة المولى ان يصرف له به شاة دون محبوبه في يده كله نصيب
 شريكه في حصة من القيمة اذا لم يقرب بين أن يهب ذلك من المولى وبين أن
 يهب من أجبي آخر وما استهلكه كالتأم في يده حكما فليبه أن يدفع نصف قيمته الى شريكه
 فان وقع فيها ثالث رقد غريم الواهب نصف القيمة للثاني بأمر القاضى فلي الواهب لولي
 الثالث من القيمة لا تبي أن القيمة الواجبة كانت بينهم اثلاثا وان حق الثالث في ثلث
 القيمة لا ان نصف ذلك في النصف الذي هو في يده الثاني ولا ضمان على الأول فيه لانه دفعه
 بقضاء قاض فوجبه على الثاني وأخذ منه ثلث ابي يده ونصف سته وهو سدس القيمة كان

في التصف الذي وجهه الاول وهو مستهلك لذلك فلهذا ينرم له ضمن القيمة ولا سبيل له
 على المولى لان المولى قد أدى ما عليه من القيمة وانما يملك الموهوب بملك صحيح من الراهب
 ولا سبيل لاحد عليه وان حفر المدبر بثرا في الطريق فوقع فيها رجل فأتى كاتب المولى
 المدبر ثم وقع فيها رجل آخر فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ولا شيء على المكاتب لانه انما صار
 جانبا بالحفر السابق وقد كانت تلك الجناية قبل الكتابة فلهذا لا يجب على المكاتب شيء (الآرى)
 أنه لو أعتقه مولاؤه أو أدى بدل الكتابة فمضى ثم وقع فيها رجل كان على المولى قيمته ولا شيء
 على المعتق ولا على حاققه وعلى هذا يعتبر قيمته يوم الحفر لانه صار جانبا بذلك الحفر (الآرى)
 ان عند الوقوع قد يكون الدبر ميتا ولا تتحقق الجناية من الميت وعلى هذا لو أعتقه المولى بعد
 الحفر ثم وقع المولى في البئر فأتى كاتبه هدر لانه صار جانبا بالحفر وهو كان مملوكا للمولى
 عند ذلك وجناية المملوك على المالك فيما يوجب المال هدر وكذلك لو وقع فيها عبد للمولى عند ذلك
 والمولى وارثه أو ابنه أو بعض من لا يرثه الا المولى فندمه هدر لانه لو اعتبر كان موجبا للمولى
 على نفسه الا المكاتب فان على المولى الاقل من قيمة المكاتب يوم وقع فيها ومن قيمة المدبر يوم
 حفر البئر يؤدي من ذلك مكافئه وما بقي فهو ميراث لان المكاتب اذا ترك وفاء فهو في حكم
 الاجنبي عن المولى فتعتبر الجناية عليه في ايجاب الاقل من قيمته يوم وقع في البئر ومن قيمة المدبر
 يوم حفر ليؤدي منه المكاتبه فتحصل له الحرية ثم ما بقي ميراث فان كان للمكاتب ولد حرقه
 ميراث له والاولا فهو للمولى بالولاء ويستوى ان كان حفر المدبر البئر قبل أن يكتب المولى هذا
 العبد أو بعده لان جنايته فيما اتصلت به حين وقع في البئر وهو مكاتب في هذه الحالة وان كان
 الواقع فيها ابن للمولى وله وارث غير المولى فهو ضامن حصته من يرث منه من قيمة العبد ويسقط
 حصته بمنزلة دين آخر واجب لابن علي الاب ثم مات الابن فانه يسقط حصته من ذلك
 ويؤدي حصته الابن الآخر ولو حفر المدبر البئر ثم أعتقه المولى ثم مات المولى ثم وقع في البئر
 انسان فأتى كاتب قيمة المدبر في مال المولى لان الحفر كان جناية منه في حال كونه مملوكا للمولى
 وكان موجبه النية على المولى اذا اتصل الوقوع به فيكون هذا نظير ما لو حفر المولى بنفسه
 ثم وقع فيها دابة بعد مرته فكما ان هناك قيمة الدابة تكون في تركه المولى فيها هنا قيمة
 الدبر كذلك وان لم يترك المولى شيئا فلا شيء على يرثه ولا على المعتق لما يتنازع موجب هذه

الجنابة الدين في ذمة المولى وليس على الوارث قضاء دين المورث من مال نفسه ولا على المتق شي من دين المتق مديرتل دابة رجل وأحرق ثوب آخر فله السعاية في قيمة ذلك كله لان جنابته على المال توجب الضمان ديناً في ذمته يقضى من كسبه وسعيته ولكن يصير بهذا ما ذونا له في التجارة حتى لا ينفذ سائر تصرفاته لان اتسكك الحبر منه يستند الرضا له من المولى به صريحاً أو دلالاً أو لم يوجد وحاله هنا كحال العبد المجهور عليه يزمه دين بالاستهلاك فلا يصير به ما ذونا ولكنك لو اكتسب كسباً أو وهبت له هبة فذلك كله مصروف الى دينه فان قضى به دين أحدهما كان للآخر أن يشارك فيه لان القاضي لما قضى لها موجبا الدين في ذمته فقد تعلق حقها بكسبه فلا يملك تخصيص أحدهما بقضاء دينه وإبطال حق الآخر بمنزلة العبد المجهور عليه يخص بمضغ مما نه بقضاء الدين من كسبه وهناك حق الباقي حق المشاركة معه ولو أن رجلاً أعتق عبداً في مرضه ولا مال له غيره أو له مال غيره يخرج العبد من ذمته ثم إن العبد قتل سيده خطأ فله أن يسعى في قيمتين في قول أبي حنيفة أحدهما رد الوصية فان التقي المرض وصية ولا وصية للقاتل والاخرى لاجل الجنابة لان الستس في قيمة عبده مكاتب وجنابة المكاتب على مولا مخطأ كجنابة الاجنبي فيلزمه قيمته كذلك وعند أبي يوسف ومحمد عليه قيمة واحدة لرد الوصية والدية على عاقلة لان الستس عندهما حر عليه دين جنابته خطأ تكون على عاقلة ولو أن عبداً جرح مولا فاعتقه مولا ثم مات من تلك الجراحة فان كان المولى صاحب فراش سعى العبد في قيمته لورثته وإن كان المولى يجمي ويذهب فالعبد حر لا سبيل عليه لانه اذا كان صاحب فراش فهو مريض والاعتاق منه بمنزلة الوصية ولا وصية للقاتل واذا كان يذهب ويجمي فهو بمنزلة الصحيح ينفذ اعتاقه لا بطريق الوصية (الآثرى) ان رجلاً لو جرح رجلاً بجراحة وأفرأه بدين وهو يجمي ويذهب جاز وان كان صاحب فراش لم يجز وحصل ذلك بمنزلة الوصية منه للقاتل ولو أن مدبرة بنت مولاها خطأ وهي حبلى ثم ولدت بدمه وثة فلا سعاية على ولدها في شيء من قيمته لانه وجب عليها السعاية في قيمتها لرد الوصية فكانت كالمكاتب عند أبي حنيفة والمكاتب اذا ولدت ولدا فالولد يدخل في كتابتها ويمتق بمتقها ولبس عليه شيء من بدل الكتابة وعندهما هي حرقة والولد يفصل عنها حراً ولو جرح مولاها ثم ولدت ثم مات المولى من تلك الجراحة فطلبها السعاية في قيمتها لرد الوصية ويمتق الولد من الثلث لان الولد انفصل عنها وعن مدبرة فان المولى حي حين ولدت وهي انما

تعتق بموت المولى ووله المدبرة مدبر ولم يوجد من الولد ما يحرمه من الوصية فكان هذا من
الثالث مدبر تاجر عليه دين قتل مولاه خطأ فعليه أن يسي في قيمة رقبته ثلث مائه وما بقي من
الدين عليه علي حاله أما وجوب السعاية عليه في قيمة رقبته فلو رد الوصية حين قتل مولاه ثم غرم ماؤه
أحق بهذه القيمة من المولى لأن المولى صار ضامنا لهم شيئا فإن حقهم كان في كسبه (ألا ترى)
أن المولى لو أعتقه في حياته لم ينرم لهم شيئا فكذلك إذا أعتق بموته ولكن هذه القيمة بدل ماليته
وغرم ماؤه أحق بمكاتبته من مولاه (ألا ترى) أنه لو قتل في حياة مولاه كانت قيمته لثلاثة مائة دون
مولاه وأما وجوب ما بقي من الدين عليه فلأن في حال حياة المولى كان الدين واجبا بعمالته
فبقى بعده موت المولى علي حاله وكذلك لو كان عبدا مأذونا عليه دين جرح مولاه ثم أعتقه المولى
وهو صاحب فراش ثم مات من جراحه ولا مال له غيره لأنه أعتقه وهو مريض فيكون
ذلك بمنزلة الوصية ولا وصية لقاتل وإن أعتقه وهو حي. وبذهب فإن كان ترك مالا فثمة ماء
العبد بالخيار أن شاؤا أخذوا قيمة العبد من تركته لأن المولى ألتف عليهم مالية رقبته بالاعتاق
ويأخذون قيمته من تركته ويتبعون العبد بدينه وإن شاؤا باعوا العبد بجميع دينهم لكن الدين
واجب بعمالته في ذمته ولا سعاية علي العبد لورثة المولى لأن المولى أعتقه في صحته مدبر ضرب
مولاه ورجلا أجنبيا خطأ بدى بأحدهما قبل الآخر إلا أن كان الأجنبي مات قبل المولى فلورثة
الأجنبي قيمة المدبر في مال المولى لأنه صار قاتلا له وهو مدبر فيجب قيمته دينيا في ذمة
المولى ويستوفى من تركته بعد موته ويسى المدبر في قيمته لورثته لأنه صار قاتلا لمولاه
فصار محروما من الوصية فعليه رد قيمته للورثة لبطان الوصية وكذلك لو مات المولى قبل
الأجنبي لأن المدبر إنما صار قاتلا للأجنبي بالضربة وقد وجدت منه في حال حياة المولى فيكون
موجبها القيمة علي المولى (ألا ترى) أن مدبرا لو جرح رجلا ثم مات المولى بعد ذلك كانت
القيمة في مال المولى وكذلك أن لم يعلم أنهما مائتا أولًا لأن قد علمنا أن الجناية من المدبر لأن
قيمتها كانت دينيا لهم علي المولى وما يسعى فيه المدبر ملك المولى وحق غرمائه في ملكه مقدم
علي حق ورثته وإن كان لرجلين مدبران لكل واحد منهما مدبر قطع كل واحد منهما يد
صاحبه فيرثا جميعا فإن سيد كل واحد منهما يضمن نصف قيمة مدبر صاحبه يوم بنى عليه
مدبره إلا أن يكون قيمة مدبره أقل من ذلك لأن وجوب جناية المدبر الأقل من قيمته
مدبرا ومن ارش الجناية فإن ماتا جميعا ضمن كل واحد منهما قيمة مدبره إلا أن يكون قيمة

مدبر صاحبه أقل غيلة يلزمه ذلك لأن كل منهما صار كالا لصلحه قبل كان منه في حياته
قوته بعد ذلك لا يمنع وجوب القيمة على المولى وإن مات أحدهما دون الآخر على مولى الباقي
الأقل من قيمة مدبره ومن قيمة المتحول وعلى مولى المتحول الأقل من قيمة الميت ومن نصف
قيمة الخي لا نأرض الجناية عليه هنا للقدار وإن أعقبا مولاها بعد الجناية كان على كل واحد
منهما الأقل من قيمة مدبره وأو عن حياته على صاحبه إلى يوم أعتق الآخر سيده ولا يضمن
الفصل الذى حدث في الجناية بعد المقتل لأن اتفاق المحنى عليه بمنزلة البرء في إعطاع السراية
به لمن يبدل المستحق وقد يتناه في الديات مدبر بين رجلين أثلاثا جنا جناية فليهما قيمة على
قدر حصتها فيه لأن وجوب القيمة على المولى لمنه دفع الرقية بالتدبير السابق وإنما منع كل
واحد منهم بقدر ملكه فيلزمه من القيمة بقدر ذلك وكذلك لو كان أحدهما دبر نصيبه منه
واختار الآخر تركه على حاله في قول أبي حنيفة لأن التدبير عنده يتجزأ إلا أن الآخر
لا يخاطب بالدفع أو القضاء في نصيبه لأن مدبر البعض لا يحتمل التملك كتمت البعض قيمته
عليه دفع نصيبه كما يتمد على نصيبه مدبر بين رجلين على أحدهما جناية على الآخر نصف
قيمته له لأن قيمته نصيب المحنى عليه فإيكون موجبا للمال عليه هدر وجناية نصيب صاحبه
عليه مستبهره (الآ ترى) أنه لو كان محل الدفع كان يخاطب صاحبه بدفع نصيبه إليه فكذلك
يخاطب بدفع نصف القيمة إليه إذا كان نصيبه مدبرا فإن أعطى ذلك بأمر القاضى ثم جنى
المدبر على أجنبي فعلى المولى المحنى عليه نصف قيمة المدبر للأجنبي لأن الجناية الأولى لم تثبت في
نصيبه فكأنه لم يوجد من نصيبه إلا نصف الجناية على الأجنبي فينرم نصف قيمته له فيكون
النصف الباقي فيما أخذه للمولى المحنى عليه من صاحبه بقسمته على مقدار انصاف جنايتهما لانه
اجتمع في ذلك النصف جنايتان والمولى لا ينرم بجنايات المدبر وإن كثرت الاتمية واحدة وقد
غرم قيمة نصيبه للمجنى عليه مرة فلا ينرم شيئا آخر ولكن ما غرم يكون مشتركا بينهما لأن الأجنبي
قد وصل إليه نصف حقه فإن ما بقى نصف حقه والمولى المحنى عليه ما ثبتت من الجناية عليه
إلا نصفه فكان هذا النصف بينهما نصفان فإن جنى المدبر بعد ذلك جناية مالية لم يكن على المولين
بسبب هذه الجناية شيء آخر لأن كل واحد منهما غرم قيمة نصيبه مرة ولكن الآخر يتبع المولى
المحنى عليه الأول فيكون ما أخذه المولى والأول بينهما وبين هذا الآخر يضرب فيه كل
واحد منهم بنصف حقه ويكون ما أخذ الأول أيضا من المولى المحنى عليه بينه وبين هذا الآخر

يضرب كل واحد منهما فيه نصف الجناية لاستواء حثما فيه وكذلك ان جرى بعد ذلك
جناية أخرى فهو على هذا القياس والمضى الذي يتنايم القصول كلها واذا جرى المدبر على أحد
موليه جناية تزيد على قيمته فغرم شريكه له نصف قيمته بامر القاضي ثم جرى للمدبر على الآخر
فغرم شريكه له نصف قيمته بامر القاضي ثم جرى على الجاني جناية فانه يضرب مع كل واحد
من المولين فيما في يده بنصف الجناية لان كل واحد من المولين غرم قيمة نصيبه بجناية المدبر
مرة فلا يغرر شيئا آخر ثم حق الآخر استوى بحق كل واحد من المولين في النصف الذي
وصل اليه من القيمة فكذلك يقسم كل نصف بينه وبين من في يده نصفان رجل مات وترك
مدبرا لا مال له غيره فحق المدبر جناية فليده أن يسمى في الاقل من قيمته ومن ارش الجناية
ويسى المدبر في ثلثي قيمته في قول أبي حنيفة لان بموت المولى حتى ثلثه بالتدبير ولزمه السعاية
في ثلثي قيمته والمستسى بمنزلة المكاتب عنده وجناية المكاتب توجب عليه في كسبه الاقل من
قيمته ومن ارش الجناية وعلى قولهما حر عليه دين بجانيته تكون على عاقبته وعاقبته حافلة مولاه
ثم عند أبي حنيفة محكمه في الجناية حكم المكاتب حتى اذا جرى جنايتين قبل أن يقضى القاضي
عليه بشي فليس عليه الاقيمة واحدة الآن يكون القاضي قضى عليه للاول بالقيمة ثم جرى جناية
أخرى فثبتت تلزمه القيمة للثاني وعلى قول زفر لافرق بين ما قبل القضاء وبين ما بعده وهو
قول أبي يوسف الاول وقد يتناهذا في الديات وفيه اشكال ها هنا فان في المكاتب جعلنا
جنايته في رقبته لتوهم دفعه بالجناية بعد العجز وهذا لا يتحقق في متقى البعض فكان ينبغي أن
يكون موجب جنايته القيمة في ذمته ابتداء سواء قضى بها القاضي أو لم يقض ولكننا نقول
الدفع ها هنا متوهم أيضا فان من الملاء من يقول متقى البعض يستدام فيه الرق فيما بقي منه
ويكون عتلا للتملك والتملك فان اجتهد القاضي هذا القول حكم به عند حجزه عن الاداء
بعد حكمه فلماذا تتعلق جنايته برقبته كما تتعلق بجناية المكاتب الا انها فترقان في فصل وهو
أن هذا المدبر لو مات بعد حياته قبل أن يسمى في ثلثي قيمته للورثة وعليه دين فان مات تركه
بين أصحاب الجناية وأصحاب الدين الذين لهم عليه بالحصص بخلاف المكاتب فقد يتنا أن هناك
إذا لم يقض القاضي بالجناية على المكاتب حتى مات وعليه دين كان صاحب الدين مقدما على صاحب
الجناية لان هناك بموته عاجزا عن تسخ الكفارة وبطل حق ولي الجناية فكان صاحب الدين
أقوى من هذا الوجه وهذا انما لا يوجد عندنا من لا يمتنع للسبب الموجب السعاية

عليه ولكن يتحول حق ولى الجناية الى القيمة باعتبار الناس من الدفع سواء كان قضي القاضي
بالدفع أو لم يقض فهذا كان مساويا لصاحب الدين ولو ترك ولدا لمن ابنه ولم يترك مالا يسمى
الولد فيما على أبيه لانه بمنزلة ولدا لمكانة وقد بينا أن الولد هناك بعد موت أبيه يسمى في
بدل الكتابة وفيما كان على ابنه لأصحاب الدين والجناية فإن كان المدبر قد سعى فيما قد كان
للورثة ولم يقض القاضي عليه بالجناية حتى مات الأب يسمى في ثلثي قيمة أبيه لأن هذا بمنزلة
بدل الكتابة وفيما على أبيه لأصحاب الدين والجناية فإن كان المدبر قد سعى فيما قد كان
للورثة ولم يقض القاضي عليه بالجناية حتى مات الأب لم يسمى الابن في شيء لأن الأب عتق
بإداء ثلثي قيمته الى ورثته والولد حتى بمقتضى وإنما كان يجب عليه السماية لتنفيذ العتق بالإداء
فإذا عتق بالاول في حياته لم يطالب بشيء من دين أبيه كما لا يطالب به سائر ورثة أبيه رجل
أوصى بعتق عبده لم يخرج من ثلثه ثم مات الموصي بخفي العبد جناية بعد موته قال يدفعه الى
الورثة وتبطل الوصية أو يدفعونه متطوعين من أموالهم ويمتقونه عن الميت لأن الوصية بالعتق
لا تعبر منفذة بدون التنفيذ بخفي بعد موت المولى قبل أن يمتق كان هو محل الدفع وهو
مبقي على محل ملك المولى فيخاطب من يخلف المولى بالدفع وإذا دفعه بطلت الوصية لقوات
عملها فإذا اختار فداءه فهو متطوع في ذلك في غير عمله عليه فهو كما لو تبرع أجنبي بالقضاء عنه
وإذا ظهر عن الجناية يمتق عن الميت كما كان يمتق قبل الجناية فإن لم يكن له مال غيره وفدوه أعتق
واستسمى في ثلثي قيمته لأن الوصية بالعتق إنما اتخذت من ثلثه وجناية المدبر الذي بمنزلة جناية
مدبر المسلم لانه مانع دفع الرقبة بالتدبير السابق كالمسلم فإن القدي ملزم أحكام الاسلام فيما
يرجع الى المعاملات فليس له أن يبيع بغيره كما ليس له أن يتيم أم ولده وسواء ما جني قبل
اسلامه وما جني بعد اسلامه ما ينص به بمسألة المولود الذي من أجل اسلام المدبر لأن
قدي الاسلام لا يبرأ من يمتق عليه بالسماية (الآرى) ان مولاه لم يأسلم بي مدبرا له على
حاله فيكون موجب جانيه على مولاه فن قضي القاضي عليه بالسماية في قيمته ثم جني كان
عليه في كسبه الاقل من قيمته ومن ارش الجاني لانه صار بمنزلة المكاتب بقضاء القاضي
(الآرى) ان مولاه لم يأسلم بعد ما بي موفى حكم المكاتب يمتق بإداء القيمة الا ان معجز
عنها فيكون هو في جنيته كالمكاتب وما بالاجماع انه عند أي حنيفة فلان للمسمى بمنزلة
المكاتب بقضاء القاضي وأما عندهما فإنه كما يسمى متى بخلاف متى ببعض وأما مدبر

البعد الحربي المستأنس فان كان دبره في دار الحرب ثم جنى العبد في دار الاسلام قيل للحربي
 ادفعه أو افنده لان التدبير في دار الحرب باطل بمنزلة الاثاق فان الحربي اذا أعتق صدمه في
 دار الحرب كان صتمه باطلا واذا أخرجه الى دار الاسلام كان له أن يقيم فكذا اذا دبره في
 دار الحرب كان له أن يقيم في دار الاسلام وان كان يعمل التبعية مخاطب مولاة في جنائيه
 بالدفع أو القداء وان كان دبره في دار الاسلام فهو بمنزلة مدبر الذي لان تدبيره في دار الاسلام
 صحيح كاضالته فيتمدبره دفع الرقبة وقيمة القيمة بجنايته ديناعليه فان دبره في دار الاسلام ثم
 لحق الحربي بدار الحرب والبعد في دار الاسلام ثم جنى جنابة لم يكن على العبد منها شيء لان
 موجب جنابة المدبر القيمة دين في ذمة مولاة والدين في ذمة الحربي لا تعلق له بمدبره فان
 رجع الحربي بلمان أو مسلما أو أسلم أمه داره أخذت قيمته كما يؤخذ بمسائر الذين الواجبة عليه
 فاز سبي الحربي فالمدبر مر لان نفسه لا يملك من ذمة المالك الى ذمة المملوكية
 ذلك كونه حكما فيعتق به مدبره لان الحربة حرة واروق فلا يملكه بل يخرج من أن
 يكون أهلا للملك فلا يبقى التدبير على مدبره بل يؤول الى غيره فينتقل لهما وجنابة
 تبطل لانها كانت دينا عليه والحربي اذا سبي منه دين يملك به يتأهنا في المأذون وان قتل
 المولى ولم يسب أو مات فالمدبر حر وليس عليه شيء من الدية لانه ليس له مال ولا لورثة الحربي لان
 حكم الامان باق في هذا المدبر ولا سومة له ولا شيء من ذمة الحرب فلا يجب على المدبر
 السعاية لحقهم وانكته ابرئ من ذمة المدبر لا يملكه المدبر ولا غيره وانما الحربي عين
 مدبر وأمه أو مكاتب وضع ذمة المدبر وذمة المدبر من ذمة المدبر فلا يجب
 جميع القيمة على الجاني غير ممنوع من ذمة المدبر وطوبى لجميع قيمة الذمة دفع البتة بدليل
 انه لو كان قد فرم الجاني جميع القيمة به لجداه لمت البتة وانما هذا بشر متعدي
 هؤلاء يمكن ان لا يجب ضمان الذمة ناله الى سبي الدولة بناية ابن المارث بقدر
 فانه يجب قهرا ان ولو فرض ذلك لكان المدبر كالعبد كالكسلة فاذا أخذها
 المولى دفع اليه العتق لا ذمة له من ذمة المدبر جنة الى العتق ولكن أخذت
 القيمة ولا يملك البتة ابرئ من ذمة المدبر لا يملك البتة الى مالك بمرلة احتياطة
 من المدبر وللمدبر ذمة المدبر لا يملك المدبر ولا المدبر لا يملك المدبر لا يملك المدبر
 يكون المدبر ان لا يملك المدبر لا يملك المدبر لا يملك المدبر لا يملك المدبر

طرف البعد مضمونا بالقصاص بطرف الحر ولا أجمنا على أنه لو قطع إحدى اليدين من البعد
بترم نصف القيمة ولا يملك به شيأ من الجنة بل يكون ذلك بدلا عن الثقات خاصة فكذلك
إذا قطع اليدين اعتبارا للكل بالبعض وأصحابنا يقولون يوفر على المولى كمال بدل ملكه وملكه
محتمل للنقل فلا يحتمل للبذل على نفسه على ما مكه كالنصيب إذا أخذ منه المنصوب القيمة
بطريق الصلح بالاتفاق أو قضاء القاضى عندنا وهذا لان البذل والمبدل لا يجتمعان في ملك
رجل والضمان إنما يجب جبرا للثقات فمع بقاء أصل ملكه في المين لا يملك إيجاب الضمان بطريق
الجبران ثم الدليل على أن الواجب هاهنا بدل عن جميع البعد لان الواجب يقدر بمالية البعد
وان البعد صار في حكم المستهلك لقوات منفعة الجنس منه ولو كان مستهلكا حقيقة كان
الواجب من القيمة بدلا منه فكذلك إذا صار مستهلكا حكما وإذا ثبت أن الواجب بدل
عن الكل فيملك به ما يحتمل التملك دون ما لا يحتمله الجنة وإن كانت مستهلكة حكما فهي
عمل التملك بخلاف ما إذا كانت مستهلكة حقيقة فأما في الحر لا يمكن أن يحمل بمقابلة الجنة إذا لا
قيمة للحر في الحر لان جمل القيمة بمقابلة الجنة إنما يحمل ليمتلك الحر لا يحتمل ذلك فلو جعلنا
الدية بمقابلة الجنة إنما يحمل ليمكن من اتلافه الجنة وهذا لا وجه له وأما إذا قطع إحدى اليدين
من البعد فهناك الجنة قائمة حقيقة وحكما لبقاء منفعتها فبذلك الواجب بمقابلة المثلث خاصة
وهذا لازم الواجب جزء من داله المعق والثقات جزء من المين فيمكن جعل الجزء بمقابلة جزء
وها هنا الواجب جميع مالية المين والثقات جزء من المين حقيقة وجميع المالية لا يمكن أن
تجعل بمقابلة الجزء فلهذا حملنا القيمة بمقابلة الكل يوضحه أنه إذا غرم نصف القيمة بقطع
أحدى اليدين وأما أن ذلك نصف من جانب الأخرى المقصود والجواب أن لا يتعد ذلك أو نصفها
شأننا من جميع البعد عكرك ذلك ثلاثة أرباع معنى لأن البعد الذي نقصه وقد قال
انصف وبعث نصف ما بقي وذلك ثلاثة أرباع ولا مجرد ثلث بل ثلاثة أرباع فها هنا نصف
القيمة فأما هاهنا لأرباب جميع مالية المين ولا يسم له إلا جميع له الدين تبكيا والملافا فان
في المولى أن يدفع الجنة يمكن أن يبيع على العاني في قول أن حنيفة رحمه الله وقال
بريوسف رحمه الله أنه لو أربيع ستمائة درهم رايها المذهب عندنا بشرط
للمرئى بين أن يدفع المهر رايها ربيع مائة درهم وقدره وكن و بكر الأيمن
و رحمه الله يقول أختيار بدائي في أن يأنس أربعمائة درهم في يرم المفسدان

ولا يأخذ البتة لأن الضمان عليه فالتخيار في مقدار ما يلزمه من الضمان اليه والاصح هو الاول
 ووجه قولهما أن البذل في حكم الجناية على أطرافه بمنزلة المال حتى لا يتعلق التقصص بالجناية
 على أطرافه بحال ولا تتحمل الماطلة ونجب بالغة ما بلغت فرفنا انه بمنزلة المال وفي الجناية
 على الاموال يثبت الخيار للمالك بمنزلة ما لو خرق ثوب انسان خرقا فاحشا أو قطع بعض
 ثوائمه دابة النير كان لصاحبها الخيار بين أن يضمه جميع القيمة ويسلم المين اليه وبين أن يضمه
 التقصص فهذا مثله وهذا بخلاف الجناية على الحر لانه لا يمكن التقصص في بدل نفسه
 بالجناية على طرفه وهما يمكن التقصص من بدل نفسه بالجناية على طرفه فيعتبر التقصص هاهنا
 (ألا ترى) أن في الجناية على المدبر يعتبر نقصان المالية لتضمن الدفع فكذلك في الجناية على
 القن فاذا امتنع دفع الرقة التحق بما لو كان الدفع متمترا والدليل عليه أن البائع لو قطع يدي
 المبيع قبل القبض واختار المشتري امضاء المصدقاته يسقط عنه من الثمن حصة نقصان المالية
 لهذا المعنى ان يقطع اليدين التقصص في بدل نفسه فيعتبر ذلك التقصص من قيمة الثمن فكذلك
 هاهنا وأبو حنيفة يقول الجناية على بني آدم ان أوجبت كمال بدل النفس لا يكون موجب
 التقصص كما في الجناية على الاحرار وهذا لان كمال بدل النفس وجوبه بالنقص والتقصص انما
 يكون بطريق الاجتهاد والحد والاجتهاد في غير موضع النص فمع وجود النص لا معنى
 لاعتبار التقصص وبه فارق المدبر لان ما وجب هناك جميع بدل النفس بالجناية على أطرافه
 (ألا ترى) انه ليس للمولى أن يأخذ القيمة فوجب اعتبار التقصص بطريق المصير الى الاجتهاد
 في غير موضع النص وكذلك في جناية البائع لان مع امضاء المشتري القدر لا يجب جميع بدل
 النفس بجناية البائع فاعتبرنا منها التقصص لذلك وحقيقته المعنى فيه وهو ان الجناية على اطراف
 المالك من وجه بمنزلة الجناية على الاموال ومن وجه بمنزلة الجناية على الاحرار (ألا ترى)
 انه يجب جميع بدل النفس بقطع اطراف وان الاطراف بائنة للنفس فاذا كان معنى النفسية
 متبرأ في الجناية على نفس المالك فكذلك في الجناية على أطرافه وما تردد بين أصليين توفر
 حظه عليهما فاشتبه بالجناية على الاموال ما اذا لم يكن محل الدفع يجب التقصص واشبه بجناية
 الاحرار قلنا اذا وجب كمال بدل النفس فيعتبر التقصص فاذا ثبت ان الواجب هاهنا هو
 القيمة دون التقصص من شرط ان يتضاء جميع القصد لتسلم الجنة فاذا منح المولى هذا الشرط
 بخلافه لم يكن له أن يرجع الى كمال كسر التوبة فانه لا انسان كان لصاحب ثوب ان يفتنه

قيمة القلب مصوغاً من الذهب ويسلم اليه المكسور واذا أمسك المكسور لم يكن له أن يرجع عليه بشيء لانه منع ايجاد شرط سلامة القيمة له فيكون كالبريء له عن ضمان القيمة فكذلك هاهنا رجل نصب مدبر رجل قتل عنده قتلاً خطأ ثم رده على المولى فلي المولى قيمته ويرجع به على الناصب لان ذلك لوم مجتنب كان عند (الأتري) ان المنصوب لو كان عبداً فدفنه المولى بالجناية رجع بقيمته على الناصب وكذلك لو كانت جنايته على نفس عمداً قتلته عند المولى رجع على الناصب بقيمته قتل كان أو مدبراً لانه تلف بسبب كان عنده فان نصب المدبر رجل آخر قتل عنده قتلاً آخر خطأ فليس على المولى شيء لانه قرم القيمة بسبب جنايته مرة ولكن ولي الجناية الثانية يتبع ولي الجناية الاولى فيأخذ منه نصف تلك القيمة ثم يرجع المولى على الناصب الآخر بنصف القيمة وهو ما أخذه ولي الجناية الثانية فيدفعه الى ولي الجناية الاولى لان الاول استحق جميع القيمة فارغاً ولان الثاني انما يستحق نصف الجناية على الاول بجناية المدبر عند الناصب الثاني الآن الرجوع بسبب النصب وقد كان بين المولى والناصب الثاني وهو الذي يرجع بنصف القيمة ويدفعه الى ولي الجناية الاولى ولو نصب مدبراً قتل المدبر الناصب أو عبده أو رجلاً هو وارثه لم يكن على المولى المدبر من ذلك شيء في قول أبي حنيفة لان المدبر ضمن بالنصب وقد بينا في كتاب الديات ان جناية العبد المنصوب على الناصب وعلى ماله مدر عند أبي حنيفة لان اعتبارها لا يقيد شيئاً بقرار الضمان يكون على الناصب فكذلك المدبر واو جنى المدبر عند الناصب على مولاه جناية في قول أبي حنيفة يعتبر جنايته فيجب الضمان على الناصب وفي قول أبي يوسف وعمر بن دينار على مولاه وعلى مال مولاه مدر وقد بينا ذلك في الديات في العبد فكذلك في المدبر وكلاهما فيه أوضح فالمدبر بالضمان لا يصير مملوكاً له أصب رأه ردت في جنايته والجزاء عاها بمنزلة المدبر لانه يعذر عنها بالاجابة بسبب لم يجرأ ولي به غداراً وفي وجوب ضمان أم الولد بالنصب اختلاف معروف بين أبي حنيفة وأبي حنيفة رحمهم الله وكذلك في وجوب السعاية عاها بعد ما عتق نصيب أحد الشريكين منها ولو أن أمة بين رجلين ذرهما أحدهما ثم وطئها الآخر فجاءت بولد فادعاه الواطئ فثبت له منه في قول أبي حنيفة لان المدبر عاها تجرأ فحبيب المستولد باق على ملكه وذلك راف بموت ذمة الولد منه بالدعوة رعاها نصف ذمة الولد ونصف قيمة عمر الام لانه وطئها وهو مشرك ولم يتطهر بها نصيب شركاءه الاجل التدبير في عصر الولد مقصوداً

بالإتلاف ولهذا يضمن نصف قيمة الولد مع نصف المقر لشريكه وجناتها عليهما أو على غيرهما بمنزلة جناية مدبر هو بين اثنين في الحكم فإن مات الواطيء منها عتق نصيبه منها ويسمى للآخر في نصف قيمتها مدبرة لأن الاستيلاء لم يثبت في نصيب الشريك فإن مات المدبر منها عتق نصيبه إذا كان يخرج من ثمنه ولا سعاية عليها للمستولك لأن نصيبه أم ولد ولا سعاية على أم الولد لولاها عند موافق قول أبي يوسف ومحمد مدبرة كلها لأول لان التدبير عندهما لا يتجزأ وعليه نصف قيمتها للواطيء لانه يملك نصيبها منه بالتدبير وجناتها عليه وولدها له لم يثبت نسبه من الواطيء لانه إنما استولك مدبرة الغير الآن الحد يسقط عنه للشبهة فيلزمه المقر للمدبر ولا يثبت نسب الولد من الواطيء وإذا جنى المكاتب جنائيات ثم أعتقه سيده فلي المكاتب الأصل من قيمته ومن ارش الجناية دينا في ذمته لان جنائياته كانت متعلقة برقبته وقد تحولت الى ذمته لوقوع الناس عن دفعه بسبب العتق الا أن الولي لا يصير ضامنا شيئا لانه ما ألتف على أولياء الجناية شيئا فأنهم قبل العتق كانوا يطالبون المكاتب بالألف من قيمته ومن ارش الجناية في كسبه وذلك باق لهم بعد العتق فإن قضى عليه بذلك فرضى بمضهم جاز ما فعل ولم يشر بهم الآخرون في ذلك لان دين كل واحد منهم في ذمته وهو حر والحر يملك تخصيص الغرماء بقضاء دينه وهو كدين آخر على المكاتب لانه وكذلك لو فعل ذلك وهو مكاتب لان حق كل واحد منهم في ذمته وهو قضاء ديونه من اكسابه بمنزلة الحر ولو لم يقض عليه بالجناية حتى عجز فأعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختارا لانه بعد العجز كان خيرا بين الدفع والتداء فإذا منع أحدهما صار مختارا للآخر اذا كان عالما بها وان لم يكن عالما فقد صار مستهلكا للرقبة فله قيمته وكذلك لو جنى وهو مكاتب ثم عجز قبل القضاء فجنى جناية أخرى فهما سواء فيه لان جنائياته متعلقة برقبته فيخلص المولى يدفع الرقبة اليهما قبل الاعتاق ويدفع القيمة بعد الاعتاق ان كان لا يعلم بالجناية وان كان يعلم بها فهو مختار للارش فيها مكاتبه جنت جناية ثم جنى عليها بعد ذلك ثم عجزت قبل أن يقضى عليها وليها فالولي بالخيار ان شاء دفعها وان شاء فداها فقد ظهرها عن الجناية فيتبع الجاني عليها بالارش ان كان ذلك لم يأت على جميع قيمتها وان أتى على جميع قيمتها من نحوه الميسين أو قطع اليدين أو جدد الألف وقد برأت من ذلك فالولي بالخيار ان شاء دفعها الى الجاني وأخذته قيمتها وان شاء أمسكها ولا شيء عليه في قول أبي حنيفة وفي قولهما يرجع عليه بقصان قيمتها وقد ينال هذا

وان اختار دفعها الى المجنى عليه قام المجنى عليه في الجناية عليها مقام المالك فيتبع الجاني بارش
 الجناية ان كان لا يأتي على جميع قيمتها وان كان يأتي على جميع ذلك فهو بالخيار ان شاء دفعها
 اليه وان شاء أخذ قيمتها وان شاء أمسكها ولا شيء له بمنزلة عبد جنى على رجل جناية ثم
 جنى عليه جناية ثم دفعه المولى بجنايته كانت الجناية على العبد المدفوع اليه البديف فكنك في
 المكاتب والاراش مخالف للولد فان المكاتب لو ولدت بعبد الجناية ثم عجزت فدفعها المولى
 كان الولد للمولى وارث الجناية يكون للمجنى عليه لان الارش بدل جزءه وكان تطلق حق
 المجنى عليه به وحكم البذل حكم المبدل والولد ليس يبذل عن شيء تطلق به حق المجنى عليه
 ولكنه زيادة تولدت على ملك المولى فيكون سالما للمولى واذا جنى المكاتب جناية قضى عليه
 بها ثم جنى أخرى فلم يقض عليه بها حتى عجز أو جناها بعد العجز وعليه دين فان المولى يدفعه
 بهذه العناية ويقيم صاحب الدين والعناية المقضى بها فيباع فيها لان جنايته متعلقة برقبته
 ما لم يتصل به القضاء وقد صارت الاولى دينا في ذمته بالقضاء فقد اجتمع بعد العجز دين وجناية
 فيبدأ بالدفع بالجناية ثم يباع في الدين لمراعاة الحقين وجناية المكاتب على مولاه وعلى الاجنبي
 سواء ما لم يدجز لان موجب جنايته في كسبه والمولى في كسبه كاجنبي آخر قبل العجز فاذا
 عجز فطلت جنايته على المولى لان المولى صار له حق بكسبه ولا يجوز أن يجب له الحق في كسبه
 بسبب الجناية (الآثرى) انه لو جنى عليه بعد العجز كان هدرًا فكذلك اذا جنى قبل العجز
 ثم عجز فان كان قد قضى عليه بجناية المولى والاجنبي وهما سواء ثم عجز بيع نصفه في جناية
 الاجنبي العبد لان حق كل واحد منهما كان في نصف القيمة دينا عليه وبالعجز يستقط نصيب
 المولى لان المولى لا يمتوجب على عبده دينا ولكن لا يزداد به حق الاجنبي فيباع نصفه في
 دين الاجنبي لهذا لا أن يقضى للمولى نصف القيمة راء كان قضى بجناية المولى عليه ثم جنى
 على الاجنبي قضى بها ايضا ثم عجز يثبت رقبته كلها في جناية الاجنبي لان كل واحد منهما
 استوجب جميع القيمة دينا في ذمته وبالعجز يستقط دين المولى ويبقى دين الاجنبي فيباع فيه
 الا أن يقضى المولى عنه وحصل قطع بد مكانه قضى عليه بذلك والمكاتب الى أجل ثم جنى
 المكاتب جناية على رجل قضى عنه بها ثم عجز فرد في الرق قال لا تبطل جناية المولى على
 المكاتب ويباع المكاتب في جناية الاجنبي فان اُضيفت له أو قطع به ارجع فيما على المولى لان
 نصف القيمة كان دينا له على المولى بمنزلة كسبه كسبه بعد العجز لا يسلم للمولى ما بقي عليه

دين والقيمة لولي جنايته دين عليه فيباع فيه فاذا لم يف ثمنه بالقيمة ترجع بما بقي على المولى وهو بمنزلة مكاتب استهلك له مولاة ألف درهم وعليه دين أو ليس عليه دين ثم استدان بعد ذلك ديناً ومكاتبته الى أجل ثم عجز أو مات أتبع المولى بذلك فكان بين سائر غرمائه بالخصص لأن كسبه لا يسلم لمولاة ما لم يفرغ من دينه فان كان المكاتب جنى على أجنبي وقضى عليه بذلك ثم جنى عليه المولى جناية تقضى عليه بها ثم عجز بيع المبدى في دين الاجنبي فان وفى والا نظر الى ما قص من قيمة المبدى يوم جنى المكاتب فيضمن المولى للاجنبي الاقل منه ومن ارش جنايته لان المولى بجنايته ألتف جزاً قد تعلق به حق ولي العناية ويقضاء القاضي صارت القيمة ديناً في فخته لولى الجناية فيقضى من ثمنه وكسبه وما وجب على المولى بمنزلة كسبه فذا لم يف ثمنه بدینه ضمن المولى ذلك لولى الجناية (ألا ترى) ان عبداً لو جنى جناية ثم جنى عليه المولى وهو لا يعلم بجنايته ثم اختار دفعه ضمن ما جنى عليه واستوضح هذا كله بمكاتب عليه دين ألف درهم واستهلك له مولاة ألف درهم ثم استدان بعد ذلك القائمات ولم يترك مالا غير الدين الذي على مولاة أتبع الغرماء جميعاً الاولون والاخرون المولى بتلك الالف حتى يأخذونها فيقسمونها ولو كان الدين يعطل فيما سبق عن المولى لم يكن على المولى في هذه النصول شيئاً الا للغرماء الاولين فهذا يوضح لك جميع ما سبق رجل جنى على مكاتبه جناية ثم مات المكاتب وترك ولداً وولد في المكاتب ولم يدع شيئاً فانه يرجع على الابن من المكاتب بقدر ارش الجناية لان ذلك كان ديناً على المولى للمكاتب وقد بقست الكتابة لما خاف ولداً فيصير المولى مستوفياً ذلك القدر من بدل الكتابة بطريق المقاصة لان في حل حياة المكاتب انما كان لا تقع المقاصة لكان الاجل في بدل الكتابة وعموه سقط الاجل في المال الذي خلفه كالمترك وفاء واذا صار المولى مستوفياً ذلك كان على الولد ان يسى فيما بقي من بدل الكتابة فان كان على المكاتب دين يقضى على المولى بالارث فيؤخذ منه ويؤدى الى غريم المكاتب لان ما على المولى بمنزلة كسب المكاتب والدين في كسبه يتم على بدل الكتابة بعد موته فيمنع ذلك وقوع المقاصة ولكن يأخذه الغريم من المولى ويسأل المولى ان يرضى له من الدين الكتابة لانه قائم مقام أبيه فيما كان واجباً على أبيه وهو جنى المكاتب عليه حياً فانه يقضى عليه بقيمة الجناية أكثر من القيمة ثم اعتق المولى نفسه بهذا المبلغ من الدين أو اعطى كاهن اهد القضاء عليه بإسائة حتى ذلك دينا عليه حتى يفي له لونه لانه رضى ان يرضى له لانه يرضى له لا يرضى الا

وكافة فكذلك اذا احتق نصفه وبسي في قول أبي حنيفة مع ذلك في الاقل من نصف القيمة
ومن نصف المكتوبة لان المتق عنده تجزأ فيجب اخراج الباقي الى الحرية بالسماية وانما يلزمه
الاقل لانه هو المتيقن به واذا قتل العبد رجلا خطأ ثم كاتبه المولى فالكاتب جائزة ان علم
المولى بالجناية أو لم يعلم لانه باق على ملكه بعد الجناية والمولى متمكن من التصرف فيه (ألا ترى)
انه لو وهبه أو باعه بعد ذلك منه لم تكن الجناية بمنها فكذلك اذا كاتبه فان كان المكاتب
يعلم بالجناية فهو ضامن للارث لانه منع بالكاتب دفع الرقبة فيصير به مختاراً للارث وبستوى
ان عجز المكاتب أو لم يعجز وعن أبي يوسف قال ان لم يخاصم في الارث حتى عجز كان للمولى
أن يدفعه بالجناية بخلاف ما اذا خوصم وقضى القاضي بالارث لان الكتابة لا تزيل ملك المولى
وهو يمرض القسح فيه لا يكون اختياراً للارث وانما يتم به الاختيار اذا تأكد بقضاء
القاضي لان المنع من دفع الرقبة انما يتحقق بعد المطالبة فاذا عجز قبل القضاء صارت الكتابة
كان لم تكن والكتابة كانت تمنحه من دفعه بالجناية واقدمه عليه مع علمه بالجناية يكون
اختياراً للقضاء ليمه رقبته من انسان فانه وان فسح البيع بقضاء القاضي لم يسقط الارث عن
المولى وان كان كاتبه وهو لا يعلم بمجرأه وجز بل الحرمة في الجناية خير للمولى بين الدفع
والقضاء لان المولى ما صار مختاراً شيئاً ههنا وانما يبرم القيمة لاستهلاك الرقبة فاذا ارتفع
المانع من الدفع بل قضاء القاضي فقد تقدم الاستهلاك فيخير بين الدفع والقضاء بمنزلة ما لو
باعه وهو لا يعلم بالجناية ثم فسح البيع بسبب موافق من كل وجه قبل أن يخاصم في الجناية
فانه يغير بين الدفع والقضاء وان كاتبه بعد ما قضى به لاصحاب الجناية قل أن يقضوه كان
باطلاً لان قضاء القاضي تمم بملكه رد اجابة نعم ان كاتبه ما لا يملك (ألا ترى) انه
لو أعتقه أو بعد به من غير ان يعلم بالجناية لم يبرم القيمة لاستهلاك الرقبة فانه لا يعلم بالجناية فلم
يقض به من ماله بل يدفع له الرقبة على ما كان عليه من الرقبة لا انما تصرف على الموت نحقق
عبره عن ذلك ان الكتابة قبل الدفع من دفعه فخرج المولى من أن يكون
مستاكاً وصار برية ما ودع في حاله من مات بعد ذلك سقط حق ولي الجناية
فوقه من جهة ورثته من غير ان يعلم بالجناية بل ان كاتبه يبرم القيمة يستحق
من المولى استمعة من الورثة بعد الكتابة رد له وكذا ان ترك ولداً من في
الكتابة لان عقد الرقبة يبرم القيمة من غير ان يعلم بالجناية بل ان كاتبه يبرم القيمة يستحق

تبادل القيمة من السيد قال لاني الزمتها اليه ومراده اذا عجز ببد ما قضى القاضي بالقيمة على
الولد فأما اذا عجز قبل قضاء القاضي بالقيمة فقد بطلت الجناية لان الولد قائم مقام أبيه وقد
بيننا أن الاب لو مات عاجزاً قبل قضاء القاضي بالقيمة يظل حق ولي الجناية بخلاف ما اذا
مات بعد القضاء فكذلك اذا عجز الولد وليس في حق الولد شيء من حق ولي الجناية لما
بيننا أن حق ولي الجناية لا يسرى الى الولد واذا كان المبد بين رجلين فجنى جناية فكتبه
أحدهما بغير اذن شريكه فأدى اليه المكتابة ثم جاء أصحاب الجناية فان كان علم بالجناية فهو
ضامن لنصف الارش ولو لم يعلم فهو ضامن نصف قيمة المبد لانه في نصيبه كان غيرا بين
الدفع والتداء وكتبته في نصيبه تغذي حق ولي الجناية ويتأكد بقاء البذل فهو وما لو كان
المبد كله سواء وأما الذي لم يكتب فلا شيء عليه لانه ما أحدث بعد جنايته شيئاً يصير به مختاراً
ولكنه يرجع على شريكه نصف ما قبض من بدل الكتابة لانه كسب عبد مشترك بينهما
ويضنه قيمة نصيبه أيضاً ان كان موسراً ويسمى المبد فيه ان كان مسرراً ثم يدفع ذلك الى
أصحاب الجناية لان نصيبه من المبد فلت وأخلف بدلاً فيدفع الى ولي الجناية الا أن يكون
الارش أقل من ذلك وان أعطى نصيبه ضمن نصف التوبة لأصحاب الجناية لانه صار ذلك
متلقاً عليهم باعتاقه ولا سبيل لأصحاب الجناية على ما أخذ من الكاتب من نصف ما قبض
من بدل الكتابة لان ذلك كسب نصيبه وليس ارى الجناية على كسب العاقب سبيل وان
كاتب كل واحد منها زهما يلمان بالجناية أو كاتبه أحدهما بذن شريكه وهما يلمان بالجناية
فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد لان الكتابة عندهما لا تتجزأ وعند أبي حنيفة المكتاتب
يصير مختاراً لنصيبه فأما الآذن لا يصير مختاراً لان الكتابة عنه تتجزأ في نصيبه فكان هذا في
حكم الجناية وما لو كاتبه بغير اذن شريكه سواء رجل كاتب عبداً وقد جنى جناية ولم يعلم بها
ثم جنى جناية أخرى فقضى عليه بها ثم عجز ثم حضر أصحاب الجناية الاولى قال يدفعه المولى
اليهم وببینه صاحب الجناية الثانية لتقضي بها فيباع له منها لان الجناية الاولى باقية في رقبة
بعد عقد الكتابة فان المولى لم يكن مالماً بها (الارى) انه لو عجز قبل انهاء دفع بها فكان
وجرد ذلك الجناية قبل الكتابة رمد سواء رقد نحوها حق ولي الجناية الثانية لان القيمة
بمضاء القاضي فحين عجز كاد حياها واستمتع برتبته من وجناته في دفع بالجناية أو لاثم بيع
الى الذين ارعاه مدين رانه يتبع تقاضي بشيء عجز خير لمولى من ان يدفعه

بالجنايتين أو يغديه بالأرض منهما وإذا قتل المكاتب وجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ ثم جاء
 ولي أحدهما قضى له بقيمة العبد ولم يمل الجناية الأخرى ثم صبر المكاتب فإن نصف قيمة
 العبد دين للمقضى له في نصف العبد وجميع الجناية الأخرى في النصف الباقي فإن شاء
 مولاه فداء وإن شاء دفعه لأن الجنايتين اجتمعتا عليه في حالة الكتابة فيكون حق كل واحد
 منهما في نصف القيمة وإنما قضى للقاضي الأول بجميع القيمة لجهله بالجناية الثانية حين علم
 بها تبين أن قضاءه فيما زاد على النصف للمقضى له كان باطلا فكانما قضى له إلا بنصف القيمة
 فإذا صبر كان نصف القيمة دينا له في نصف العبد يباع فيه وحق ولي الجناية الثانية في
 النصف الثاني لانعدام المحول إلى القيمة وهو قضاء القاضي فيخير المولى فيه بين الدفع والقضاء
 ولو لم يجز وأخذ المقضى له فيه جميع القيمة ثم حضر الآخر فإنه يقضى للآخر على المكاتب
 بنصف القيمة ويرجع للمكاتب على الأول بنصف القيمة لأنه تبين أنه استوفى منه فوق حقه
 فإن حقه كان في نصف القيمة والنصف الآخر للثاني بخلاف ما إذا كانت إحدى الجنايتين
 قبل الكتابة وقد غرم المكاتب ما كان منه قبل الكتابة لأن هناك موجب الجناية الأولى على
 مولاه وموجب الجناية الثانية على المكاتب فلم يجتمعا في حق المكاتب ولهذا كان قضاء
 القاضي للثاني بجميع القيمة صحيحا وما هنا موجب الجنايتين على المكاتب والمكاتب لا يلزمه
 بجنايته إلا الأقل من قيمته ومن أُرش الجناية بمكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر
 خطأ قضى عليه بإحدى الجنايتين ثم قتل آخر خطأ فإنه يكون المقضى له نصف القيمة التي
 قضى له بها لأن عند القضاء كان الموجود من جنايتين حق كل واحد من المولين في نصف
 القيمة وقد تحول حق المقضى له إلى نصف القيمة بقضاء القاضي ثم قضى للثالث بنصف قيمة
 العبد خاصة لأن نصف القيمة فرغ من الجناية به وحق الثاني في نصف القيمة
 فيتلحق حق ولي الجناية الثانية بذلك النصف وهذا بنفسه بنصف القيمة ويقضى أيضا بنصف
 القيمة للثاني لم يقض به بشيء بينه وبين الثالث أملا لأنه لا يوجد رتبة الثالث لأن في هذا
 النصف اجتمع حق الأوسط وحق الثالث فإن المحول لم يوجد وفي حق كل واحد منهما جنى
 أنه أن يقضى له بنصف القيمة إلا أن الثالث قد وصل إليه نصف حقه فلا يضرب في هذا
 النصف إلا ما بقي له والأوسط ما وصل إليه شيء من حقه فهو يضرب بجميع حقه في هذا
 النصف فلهذا كان النصف بينهما أملا وإن دبر ترتيب القضاء وبنايه الشك في اختيار دفعه كان

نصفه بين الثالث والاولى اثلاثا لتمامه للاوسط وثلاثة لثالث ويكون النصف الباقي للثالث خاصة ويكون حق المقتضى له ديناً في هذا النصف لان حق الاول تحول الى ذمته في هذا النصف فتعلق به حق الثالث فمضى العجز اجتمع في هذا النصف دين وجناية فيدفع بالجناية ثم يباع بالدين في النصف الآخر فقد اجتمع في هذا نصف وحق الاول فيدفع اليهما ويضرب فيه الاول بمجموع حقه والثالث بنصف حقه لانه قد وصل اليه نصف حقه فلهذا كان النصف بينهما اثلاثاً * كاتب قتل رجلاً خطأ ثم قاضى عين رجل فمضى للمقوعة عنه ثلث القيمة عليه ثم عجز قال يباع الثلث في دين المقوعة عنه ويدفع المولى الى ولي النفس أو يقديه بجميع الدية لان حقهما كان تداق به اثلاثاً فان حق المقوعة عنه في خمسة آلاف وحق ولي النفس في عشرة آلاف (ألا ترى) انه لو كان يعمل الدفع كان يدفع اليهما اثلاثاً فكذلك القيمة في المكاتب يكون بينهما اثلاثاً ثم التحول وهو القضاء وجد في حق المقوعة عنه فيصير ثلث القيمة ديناً له في مائة ثلث الرقبة يباع فيه بمدا العجز والثلاثان حق مولى النفس ولم يوجد التحول فيه حتى عجز فيغاطب المولى بأن يدفع اليه ثلثيه أو يقديه بجميع الدية فان لم يعجز حتى قتل رجلاً خطأ ثم عجز فاختار دفعه فاما المقتضى له فله ثلث القيمة ديناً في ثلث المبدد وقد تعلق حق ولي الثالث بذلك الثلث فاجتمع في ذلك الثلث دين وجناية فيدفع في الجناية ثم يباع في الدين وأما الثلثان فقد اجتمع فيهما حق رلى الاول وحق ولي الآخر ولم يوجد التحول في حق واحد منهما فيدفع اليهما ثم يضرب فيه الاول بالدية والآخر بمثلها لانه قد وصل اليه ثلث حقه فانما يقسم ثلث الرقبة بينهما اثلاثاً على قدر حترهما رنو جنى المكاتب جنائتين فمضى لاحدهما نصف القيمة فادها اليه المكاتب ثم قضى الآخر وسلم ما استوفى لا شركة للثاني مع الاول فيما قبض لان حق أحدهما يميز عن حق الآخر (ألا ترى) انه تحول حق القيمة الى القيمة وحق الآخر في نصف البدن حتى ارعجز قبل القضاء يدفع اليه نصفه فلا يكون له حق مشاركة المستوفى فيما استوفى سواء ساءت المكاتب أو لم يمت عجز أو لم يعجزه مكاتبه قتل رجلاً خطأ ثم قاتل عين آخر ثم ولدت ولداً فمضى عليها للمقوعة عنه بثلاث قيمتها ثم عجزت فان حق ولي النفس في ثلثي رقبة الام بدفع أو يقضى لان التحول وهو القضاء لم يوجد في حقه ويباع الثلث في دين المقتضى له فلو لم يفت بالمائة يبيع ثلث الرقبة فيه أيضاً لان حق الغريم في حق المقتضى له في الرقبة (ألا ترى) انه لو دونه لوانت يبيع وبداها في

الدين بخلاف حق ولي الجنابة وحق المفقودة عنه صار دينا بقضاء القاضي في الثلث فيثبت في
ثالث الولد أيضا فهو نظير مكتبة صبرت وطيبا دين وقد ولدت في مكاتبها فيثبت في دينها فلم
يفتحها به بيع ولدها فيه أيضا بخلاف حق ولي النفس والنفوس يوضع الفرق أن حق صاحب
الدين يثبت في الكسب فكذلك يثبت في الولد بخلاف حق ولي الجنابة وإن كان إنما قضى
لولى المقتول على المكتبة بالساقية على ثمن قيمتها ثم صبرت وقد ولدت في مكاتبها على المفقودة
عنه في ثلث رقبته إن شاء فدفعه وإن شاء ففداه ولا سبيل له على شيء من ولدها وبيع ثلثها
للمقضي له فإن وفي والإيع ثلثا الولد لأن حق صاحب الولد صار دينا بقضاء القاضي والدين
يسرى إلى الولد وحق صاحب المين في الجنابة لم يسر دينا بعد فلا يسرى إلى الولد «مكتبات
تقل رجلا خطأ قضى عليه بها ثم جني جناتين قضى عليه بأحدهما ثم صبرت والجنابات مستوية
وكل واحدة منها تأتي على قيمته فإن القيمة للمقضي له دين في جميع الرقبة لأنه حين تحول حق
الاول إلى القيمة بقضاء القاضي لم يكن في رقبته جنابة سواها فيثبت حقه في جميع القيمة دينا
في جميع الرقبة ثم لا ينظر ذلك الحكم بما يكون له من الجنابة ونصف القيمة للمقضي له الآخر
دين في نصف الرقبة لأن الجناتين الآخرين تعلقتا برقبة فيكون حق كل واحد من المولين
في النصف وقد تحول حق النصف له إلى نصف القيمة بقضاء القاضي وبقي حق الآخر في
نصف النصف فيطالب المولى بدفعه إلى من لم يسر له أو المضاء قال فدفع طهر هذا النصف
من حق اشراك وإنما بقي فيه حق الاول في نصف قيمته فيباع هذا النصف له خاصة وأما
النصف الآخر قد وجب فيه دينان دين للمقضي له الاول ودين للمقضي له الثاني فيباع هذا
النصف ويقسم الثمن بين الاول والثاني «الاول في نصف القيمة بقضاء القاضي وقد وصل
إلى النصف «والثاني يهرب منه شره «فإن كان له شيء من الدين ذكره الحاكم في
الدين في مختصر قل لا يوضع عندى «والنصف بينهما نصفان لأن حق كل واحد منهما
بقضاء القاضي حول إلى نصف القيمة في هذا النصف مكان مستويين في ذلك فيكون ثمن
هذا النصف بينهما نصفين ودين المولى نصفه بالجنابة به نصف المدفوع في دين الاول
حسب الحاجة «الدين في نصف القيمة بقضاء القاضي ولا يملكه «بياع في الدين وبيع نصف
الباقي الآخرين «دين في نصف القيمة بقضاء القاضي «دين في نصف القيمة بقضاء القاضي «دين في
الدين «دين في نصف القيمة بقضاء القاضي «دين في نصف القيمة بقضاء القاضي «دين في نصف القيمة بقضاء القاضي

للآخرين أيضا بقيمة العبد ثم عجز بيع العبد فكان نصفه ثمة للاول ونصفه للآخرين لان
 حق الاول ثبت في جميع القيمة وحق الآخرين بقضاء القاضي انما ثبت في قيمة واحدة ايضاه
 مكاتب مثل ثلاثة أنفس خطأ قضى لاحدهم بثت قيمته ثم ان أحدا الآخرين وهب جنائيه
 للمكاتب ثم عجز المكاتب قال يباع ثلثه في دين المقتضى له لان حقه بقضاء القاضي تحول الي ثلث
 القيمة ديناً في ثلث المالية ثم يباع الثلث في دينه بعد العجز ويدفع المولى ثلثه الى الثالث ويبقى ثلثه
 للمولى لاحق لها فيه لان القاضي حين قضى لاحدهم بثت القيمة قد قضى بالقيمة بينهم
 أملاً لا الا لان حق الثاني لم يتحول الى القيمة بعد فان عجز دفع المولى اليه من العبد بمقدار حقه
 وهو الثلث والثلث منه كان حق الواهب وقد استقطه بالهبة فيبقى للمولى (الأثرى) أن
 عبد الوجنى جنائين ففما أحدهما عن جنائيه كان نصفه للسيد لهذا المعنى اذ حق كل واحد
 منهما في نصفه خمسة العاقبي تسلم للمولى وفي حصة الآخر يخاطب المولى بالدفع أو القداء
 وكذلك ان كان المكاتب جنى جنائين ففما أحدهما عنه وقضى للآخر بمحقه ثم عجز بيع
 للآخر نصفه في دينه منه ويبقى العبد سالماً للمولى وهو حصة العاقبي وكذلك ان كان في
 يد المكاتب مال يبقى بدين المقتضى له قضى دينه ويبقى سالماً للمولى ان كان الآخر قد عفا وان
 لم يكن عفا خوطب المولى بدفع نصيبه اليه أو القداء وان كان ما في يده لا يبقى بحق المقتضى
 له بذلك ثم بيع بقدر نصيبه ثلثا كان أو نصفاً فيما بقي له من الدين فان كان عليه دين سوى
 ذلك تحاصفا في هذا المال لاستواء حقهما فيه ثم يباع ما بقى من العبد في دين صاحب الدين
 لان دينه تعلق بجميع الرقبة فلا يسلم شيء من الرقبة للمولى ما لم يصل الى الغريم كمال حقه واذا
 ولد للمكاتب في كتابته من أمة له ولدت له رجل خطأ كانت قيمته للمكاتب لان من دخل في
 كتابته صار تباعاً له (الأثرى) أنه أحق بكسبه يأخذه فيقتضى به من دين الكتابة فكذلك هو
 أحق ببدل رقبته واذا كان للمكاتب ولد ولدت له في الكتابة فجنى الولد جنابة قضى عليه بالجنابة
 ولم يلحق الام منها شيء لان الولد لما دخل في كتابتها صار مكاتباً للمولى لانه لو أعتقه يشذ
 عتقه فيه وجنابة المكاتب توجب عليه الاقل من قيمته ومن أُرش الجنابة ولا يقال ان الام
 أحق بكسبه فذهبني أن يكون موجب جنائيه عليها لاما كانت أحق بكسبه لتؤدى منه
 بدل الكتابة فجعل المتق لنفسها وله حتى ان ما وراء ذلك من الكسب يكون للولد بمنزلة
 مكاتب آخر نامولى وضمان الكتابة ديناً على المكاتب باطل في رقبتها فذهبت جاز ذلك الضمان

بمنزلة البعد اذا ضمن مالا من انسان ثم حتى أخذ بذلك الضمان وكذلك ان ضمننا ديننا آخر
على الولد منه لم يصح ضمانها في حال رقها فان عتقت كان ضمانها صحيحا لثروال المانع وهو الورق
واذا كان البعد وامرأته مكاتبتين كتابة واحدة فولدت ولدا ثم قتل الأب فليته قيمة للام لان
الولد دخل في كتابتها فانه جزء منها يتبعها في الرق والحرية فكذلك بدل الرقبة وكذلك في
الكتابة وجناية الاب على الولد كجناية أجنبي آخر ولو قتل أجنبي آخر كان عليه قيمة للام لان
بدل الرقبة بمنزلة الكسب وكسب الولد للام دون الأب فكذلك بدل الرقبة وكذلك لو أديا
فستقا فانه لا يسقط عنه شيء من ذلك لانه واجب عليه لها وبالمقتضى كد حقها قبله وكذلك
لو قتل الابن أباه كان الضمان في قيمته لانه صار مكاتبا للمولى تبعا لامة لجنائه على أبيه كجناية
مكاتب آخر يلازمه السماية في قيمته وليس على الام من ذلك شيء وليس عليه من بدل الكتابة
شيء لانه تبع للام في الكتابة فان أدت الام عتقوا جميعا وكانت القيمة الواجبة عليه ميراثا
عن الأب بمنزلة سائر أكسابه ولو لم يقتل الولد الأب ولكن الام قتلت الولد لم يلزمها شيء
لان الولد جزء منها ولو قتل غيرها كانت القيمة واجبة لها فاذا كانت هي التي قتلتها لو وجبت
القيمة وجبت لنفسها على نفسها وذلك لا يجوز وكذلك لو قتل الولد الام فليس عليه بسبب
الجناية شيء لانه جزء منها لجنائه عليها كجنايته على نفسه الا أنه يلزمه الكتابة بمنزلة ما لو كانت
الام باقية ولانه قائم مقامها فان الكتابة تبقى بموتها حتى يؤدي البديل فليته أن يسي فيما كانت
الام نسي فيه وان قتل الأب الولد كان عليه الأقل من قيمته ومن قيمة أبيه بسبب جنائيه
وليس عليه من بدل الكتابة شيء لانه ما كان داخلا في كتابة أبيه فلا يقوم مقامه بعد موته
والام حبة تسمى في الكتابة فلا حاجة للولد اليها حماية فيما على أبيه فان أدت الام جميع الكتابة
عتقا جميعا والسماية الواجبة على الولد بحيايه على الأب تكون ميراثا عنه تأخذ الام حصنها
أدت عنه بمنزلة كسب آخر يخلفه الأب وموتى هو ميراث لورثة الأب ليس لهذا الولد منه
شيء لانه قاتل الا أن يكون صغيرا فينفذ لا يحرم الميراث بقتله عندنا وقد يناهض في الديات
وأن حرمان الميراث بسبب القتل انما ثبت في حق من ينسب الى تقصير في التحرز وذلك
لا يتحقق في حق الصبي والمجنون ولان حرمان الميراث جزاء الفعل المخطور وذلك يأنى على
الخطاب فلا يثبت في حق الصبي عند الشافعي الصبي بمنزلة البالغ في حرمان الميراث بسبب
القتل كما هو بمنزلة البالغ في الكفارة على ما ذهبوا ولو أن رجلا كاتب عبيدين مكاتبة واحدة

فولد لاحدهما ولد من أمته ثم جنى الاب له ولده أو جنى عليه فالجناية باطلة لانه دخل في كتابة أبيه فكأن ما ناله الجناية كل واحد منهما على صاحبه بمنزلة جنايته على نفسه لانها كشخص واحد في حكم الكتابة فلو اعتبرنا جناية أحدهما على صاحبه بمنزلة جنايته على آخر كانت القيمة واجبة على واحد منهما وذلك لا يجوز ولو جنى المكاتب الآخر على الولد لم يمته الجناية للاب لان المكاتب الآخر من هذا الولد كاجنبي آخر ولان المكاتب الآخر لو جنى على الاب كانت جنايته معتبرة فكذلك ان جنى على الولد الذي لم يسع له في الكتابة وإذا ولدت المكاتب ولدًا ثم أقرت عليه بجناية أو دين لم تصدق عليه لان الولد صار بمنزلة المكاتب للمولى حين دخل في كتابتها وأقرارها على مكاتب المولى بالدين والجناية باطل وكذلك ان أدت فضلت لان الولد ازداد بعد اضيقا فان مات الولد قبل أن تؤدى من ماله أخذت بأقرارها من ذلك المال لانها أحق بالمال الذي خلقه الولد وقد أقرت أن ذلك المال مشغول بحق صاحب الدين والجناية وإن حققها متدم على حقها فتؤخذ بأقرارها وتجرأ كلها جددت الأقرار بدين بعد موت الولد ممن أقر على مورثه بدين في حياته ثم مات فصار المال ميراثا له وكذلك لو قتل الولد فأخذت قيمته لان قيمة نفسه بمنزلة كسبه في أنه يسلم لها اذا فرغ من دينه وجانيته فيكون أقرارها صحيحا فيه اذا خلص الحق لها (ألا ترى) ان الدين لو كان ثابتا على الولد بالبينة كان التبريم أحق بكسبه وقيمه اذا قتل ولو أقر الولد على الام بجناية أو دين لم يصديق لانه لو جاز كان على الام دونه ولا ولاية له عليه يلزم اعتبار ما مات الام عن مال مدني بالكتابة فضضيت لان اقرار الام كما لا يخفى حرم تولد لابح وهو حق بنو زحق ستيفاء بدل الكتابة من تركتها بعد موته فاذا قضت الكتابة وحكم باستحقاق الباقي ميراثا منها للابن فيؤخذ بأقراره فيها ورثة كالوالد جددت اقرارها بذلك بمصراميراثه وان لم تدع الام شيئا بقضي على الوالد أن يسعى فيما عسى أنه من المكتوبة وهو مقر اليوم بالجناية التي كان أقر بها على الام فإن يقضي عليه بالسعاية دينا أي "ان اقروه من في حق اسمه كأن ما أقر به حق والى كات بالترار في حق الامر فالامت ناشئة يؤبوت في الكسب القاصم في يده ولو ثبت جدية بعد من على الوالد يرثها من قيمتها ومن ارش الجناية بدل الكتابة فإذا دفع رده يسترد أدى وبهر ما يرى انه بانعجز رسته منار مولد غير صحيح الا من انه بعض مادي

لأن حق المولى عند عبده إنما ثبت في الكسب القائم في يده وظك خرج من ملكه إلى ملك
 القاتل بسبب صحيح فلا ثبت فيه حق المولى ولو أقرت المكاتب على ولدها بدين وعلى الولد
 دين بيته وفي يده مال قداما كتبه صاحب البيت أحق بالله لأن دينه ثابت بحجة هي حجة
 في حق الكل وبين الآخر إنما ثبت بإقرار المكاتب وإقرارها ليس بحجة على غيرها فإن قضى
 صاحب البيت وقضى شيء كان للذي أقرت له الأم لأن الولد بمنزلة عبدها من حيث أنها
 أحق بكسبه إذا خرج من دينه وقد أقرت بأن حق المقر له فيه مقدم على حقها فإن عجزت
 أو عتقت لم يلزم رقبة الولد من إقرارها شيء لأن بالعجز صار الولد عبدا للسيد فلا يجوز
 إقرارها عليه وبالتق صار الولد لغيره ولم يبق لها حق في كسبه فلا يجوز إقرارها عليه في ذمته
 ولا في كسبه ولو قتل الولد وهي مكاتبه وأخذت قيمته صرفت في الدين بمنزلة كسب
 خلقه الولد لأنها أحق بجميع ذلك فإن صرفت في الدين ثم عجزت لم يسترد من ذلك شيء
 من المقر له لما يتأثر حق المولى إنما ثبت بعد عجزها فيما بقي في يدها فأما المصروف إلى الدين
 فقد خرج من ملكها إلى ملك المقر له فلا ثبت حق المولى في شيء منه ولو غصب المكاتب عبدا
 فملكه عنده ضمن قيمته بالنسيئة ما بلغت وكذلك سائر الأموال لأن ضمان النصب بمنزلة ضمان
 العقد من حيث أنه يوجب الملك في المضمون والمكاتب في ذلك بمنزلة الحر بخلاف ضمان
 الجناية فإنه لا يوجب على المكاتب بسبب الجناية إلا الأقل من قيمته ومن أُرش الجناية اعتبرا
 للمكاتب بالقرن وضمان المال بسبب النصب والاستهلاك يجب على القن في ذمته بالنسيئة ما بلغ
 وضمان الجناية لا يوجب على المولى إلا دفع الرقبة بها فكذلك في حق المكاتب فإن غصب
 المكاتب عبدا قيمته ألف درهم فصارت قيمته في يده ألفين ثم قتله وقتل آخر خطأ فولي
 العبد بالخيار لأنه وجد من المكاتب في عبده سببان موجبان للضمان النصب والقتل فكان له
 أن يضمته بأى السببين شاء فإن اختار تضمينه بالقتل قضى على المكاتب بقيمته واقتسم المولى
 العبد المنصوب وولى الحر يضرب فيه المولى بالنسيئة درهم قيمته وقت القتل وولى الحر بالدية
 لأنه لما اختار تضمينه بالقتل فقد أبرأه عن ضمان النصب فيجعل كما لو قتله في يد مولاه وإن
 أراد المولى أن يضمته بالنصب ضمته قيمته يوم غصبه ألف درهم وقضى عليه لولى الحر بقيمة
 المكاتب بسبب جنايته على الحر ولا يشتركان في ذلك لأن ماوجب بسبب النصب يكون
 دينا في ذمته وماوجب بسبب القتل يكون في رقبته فلا تتحقق المشاركة بينهما فيه بخلاف

الاول فمناك الواجب عليه لما بسبب الجناية فيشتركان في القيمة للراجحة على المكاتب بقدر
 حقها وكذلك لو كانت قيمته يوم غضب أكثر القيتين فهذا والاول في التخيير سواء
 به رجل كاتب نصف عبده فاستلك العبد مالا لرجل فذلك دين في عقه يسي فيه ولا يباع شيء
 منه في الدين لان عندهما صار الكل مكاتباً وعند أبي حنيفة رحمه الله النصف منه مكاتب
 ومكاتب النصف لا يمتثل البيع كمكاتب الجميع فيكون عليه ولو ان مكاتباً قتل عبداً وله وارث
 في كسبه غير المولى أو ليس له وارث غيره ولم يترك وفاء في قيمته ولا وفاء بالمكاتب فلا
 قصاص فيه لان في ايجاب القصاص ضرراً على المكاتب وفي ايجاب القيمة توفر المنفعة عليه لانه
 يؤدي عنه كتابته فيحكم بحرمته وحق القتل في بدل نفسه مقدم على حق غيره فإيجاب
 ما ينتفع به المقتول أولى من ايجاب القصاص الذي لا منفعة فيه للمقتول ولا لمن له القصاص
 بسببه اذا ترك وارثاً غير المولى واشتبه من له القصاص بمنع وجوب القصاص وان ترك وفاء
 وله ولغيره فلا قصاص فيه أيضاً وان اجتمع في طلبه الولي والولد لاشتبه المستوفى كان على
 قول علي وابن مسعود رضي الله عنه يؤدي كتابته فيحكم بحرمته والقصاص لولده وعلى قول
 زيد بن ثابت رضي الله عنه يموت عبداً فيكون القصاص للمولاه واختلاف الصحابة يورث
 الشبهة ولان المولى يأخذ بدل الكتابة من تركته فيحكم بحرمته فإعتبار ابتداء القتل القصاص
 للمولى لانه جناية على ملكه وإعتبار المآل القصاص للوارث لانه يحكم بموته حراً فلا اشتباه
 المستوفى كذلك وكذلك ان اجتمعا على استيفاء القصاص لان أصل الفصل لم يكن
 موجبا لقصاص فاجتماعهما لا يصير مرجحاً وان لم يدع المكاتب شيئاً فلا قصاص في هذا الوجه
 للمولى وصراحه من هذا الفصل اذا لم يكن في قيمته وفاء بالكتابة أما اذا كان في قيمته وفاء
 بها فقد ذكر قبل هذا أنه لا يجب القصاص أيضاً وان ترك وفاء ولا وارث غير المولى فلمولي
 القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لانه متعين للاستيفاء مات حراً أو عبداً
 وفي قول محمد رحمه الله لا قصاص فيه لاشتبه السبب وقد بينا المسئلة في كتاب المكاتب به رجل
 قطع بد مكاتب ثم جنى المكاتب على القاطع جناية ثم عجز فعلي الحر أرض الجناية للمولى ويدفع
 المولى عبده مقطوعاً أو يفديه لان ما وجب على الحر بمجانبته بمنزلة كسب للمكاتب وكسبه
 للمولى بعد العجز ثم حق المجنى عليه تعلق بالعبد مقطوعاً لان الجناية وجدت منه وهو أقطع
 أيده فبما أحب مولاه بالذم لذلك بعد العجز أو الفداء وان كانت جناية مكاتب على الحر قبل

جنايته عليه قيل للمولى ادفعه أو افده فإن دفعه بطلت جناية الحر عليه لأنه جنى على الحر ويده
صحيحة فيتعلق حق ولي الجناية بيده ثم يحول إلى بدله بالجناية عليه فإذا اختار المولى دفعه
كان عليه أن يدفع أرش اليد ، ولو كان الجاني أجنبيا آخر فذا كان هو الجاني عليه فقد مك
ما عليه ، أن أرش اليد فيسقط ذلك عنه وإن فده أخذ المولى من الحر أرش جنايته على العبد
لأنه وصل إلى الجاني عليه كمال حقه وطهر العبد من الجناية فيكون أرش يده خالص حق
المولى ، رجل كاتب نصف عبده ثم قطع رجل يده فليس ضمان النقصان لأن مكاتب النصف
مكاتب الكل في أنه يتعذر تسليم الجثة إلى الجاني وقد بينا في الديات أن ذلك يمنع وجوب
ضمان جميع القيمة على الجاني فاما يلزم ضمان النقصان ثم نصف ذلك للمولى ونصفه للمكاتب
لأن النصف منه مكاتب والنصف مملوك للمولى غير مكاتب في قول أبي حنيفة وضمان
النقصان بمنزلة كسب اكتسبه المكاتب فيكون نصفه لمولاه ونصفه للمكاتب وإذا قتل
عبد المكاتب رجلا خطأ فاختار المكاتب فدهاه ببلدية وقضى عليه بها فهو دين في حق المكاتب
لأن المكاتب في عبده بمنزلة الحر وفي اختيار الفداء منفعة له وهو استخلاص عبده عن الجناية
فيكون هو فيه كالحر وتكون لدية عليه ديناً بقضاء التاضي بمنزلة سائر ديونه ويطالب به في
حال الكتابة وإن عجز بيع فيه إلا أن يؤديه المولى ، وعلى هذا لم يقرر المكاتب على عبده بحماية
برز امرأته عليه ويخير الكاتب فيه بين الدفع والفداء بمنزلة الحر بترتيب عبده بذلك وكذلك
لر صالح من جنايته على عبده فهو في ذلك بمنزلة الحر وقد بينا حكمها فيما إذا جبر وأدى في
الديات ، رجل كاتب نصف عبده ثم جنى المكاتب جناية ضمن المولى نصفها وسمى المكاتب
في نصفها لأن المكاتب أحق بنصف كسبه فيكون موجب الجناية عليه في ذلك النصف
والمولى أحق بنصف كسبه باعتبار ملكه فيكون موجب الجناية عليه في ذلك النصف وانما يلزمه
الأقل من نصف القيمة ومن نصف الارش لأنه إذا لم يدفع عنها السبب بكتابه السابقة
ولم يصح مختاراً بذلك فيكون منها كاضاً لدية كما في جناية الحر وأما الوند فإن قضى بذلك
عليه ثم عجز بيع نصفه في النصف الذي قضى عليه وكذلك النصف الآخر ديناً على المولى
لأن الجاني قضاء التاضي يحول من نصف نفسه إلى أدنى القيمة ديناً في ذمته فباع المكاتب
فيه بعد عجزه فاما النصف الآخر فلما قضى به دين في ذمة المولى فلا يتبرئ منه بميزه لا
حين قضى به كذا السبب القضاء وهو بذل الدفع عما قبل لم يجبروا لكن من غير خصافه

يقضى على المكاتب بنصف قيمة أخرى لانه في النصف هو مكاتب فيه وقد تحول حق الاول الى القيمة بالقضاء فيطلق حق الثاني بهذا النصف فيقضى عليه بنصف قيمة لهذا ويدخل الثاني مع الاول في نصف القيمة الذي قضى به على المولى لان المولى مأمون بالكتابة السابقة الا نصف الرقبة فلا ينرم باعتباره الا نصف القيمة وقد أدى ذلك النصف الى الاول فليس عليه شيء آخر ولكن الثاني يشارك الاول فيما قبض من المولى من نصف القيمة وان عجز قبل أن يقضى للثاني قبل للمولى ادفه الى الثاني أو اوفده لان الجناية الثانية تعطل برقبته باعتبار توهم الدفع بعد العجز فان دفعه تبعه الاول بنصف القيمة ديناً في ذمته لان حق الاول تحول الى نصف القيمة بقضاء القاضى فاجتمع في ذلك النصف دين وجناية فيدفع بالجناية ثم يباع في الدين ويكون للاول على المولى نصف القيمة لقضاء القاضى له بذلك من رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولداً فجنى الولد جناية فانه يسمى في نصف جنايته ويكون نصفها على المولى لان الولد بمنزلة الام نصفه مكاتب ونصفه مملوك للمولى ففي النصف الذي هو مكاتب موجب جنايته عليه وفي النصف الآخر موجب جنايته على المولى الآن الدفع للمولى متعذر بسبب الكتابة السابقة ف عليه نصف قيمته فان أعتق السيد الام بعد ما جنى الولد حتى نصف الولد وسعى في نصف قيمته للمولى لان نصف الولد كان مكاتباً تبعاً لأمه فيعتق بمتعتها والنصف الآخر كان مملوكاً للمولى وقد تعذر استيفاء المالك له بسبب عتق النصف ف عليه السعاية في نصف القيمة للمولى ونصف الجناية على الولد باعتبار أن نصفه كان مكاتباً وقد تأكد ذلك بالعتق وكذلك حكم الجناية اذا أعتق المولى الولد الا أن هناك لاسعاية على الولد لانه انما عتق باعتاق المولى اياه وفي الاول انما عتق بحكم السعاية في الكتابة وذلك كان في النصف منه دون النصف ولو لم يعتق أحد منهما ولم يجنبا على الاجنبي ولكن جنى أحدهما على الآخر لزم كل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته ومن نصف الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له وهو مستهلك بالكتابة السابقة ونصفه على الجاني للمولى باعتبار أن المجنى عليه نهفه مملوك للمولى غير مكاتب فيصير بمضه بالبعض قصاصاً لانه واجب لكل واحد منهما على صاحبه مثل ماله احبه ولو جرت الام ثم ماتت قبل أن يقضى عليها لم تدع شيئاً فوراها جزاءاً يسمى في نصف الجناية والكتابة لان نصف الولد مكاتب معها ولو كان الكل تبعاً لما كان يقرم مقامها في السعاية فيما عليها من بدل الكتابة وموجب الجناية

فكذلك اذا كان ديناً في ذمة المولى ابتداء فلا يستقط ذلك بموتها كجناية المدبر ويستوى ان كان
قضى عليها بالجناية أو لم يقض أما في النصف الذي هو على المولى فقير مشكل وفي النصف الذي
هو عليها فلان الكتابة بقيت بقاء من يؤدي البذل وتصير جنايتها ديناً بموتها ممن يؤدي كما
تصير ديناً بموتها ممن يؤدي له بدل الكتابة فكان القضاء وغير القضاء فيه سواء فان جنى
الولد بعد ذلك جناية ثم صجر وقد كان قضى عليه بجناية أمه فان الذي قضى به عليه من جناية
أمه دين في نفسه غير أن للمولى ان يدفعه بجنايته لان حق ولي جنايته تعلق برقبته وزال المانع
من دفعه بعجزه قبل القضاء فيكون للمولى أن يدفعه بجنايته وان شاء فداء فان فداء يبع
نصفه في الدين الذي على أمه وان دفعه لم يتبعه في هذا الدين لانه دين أمه وحق ولي جنايته
مقدم على حق صاحب دين أمه فلذا لم يتبعه المتقضى له بنصف القيمة في ملك المدفوع اليه
وجل كاتب نصف عبده بجنى جناية ثم كاتب النصف الباقي بجنى جناية أخرى ولم يكن قضى
للاول فان على الاول نصف الجناية الاول ويقضى على المكاتب بقيته لانه حين جنى على
الاول كان النصف منه مملوكاً للمولى غير مكاتب فكان الدفع منه متمنعاً فوجب على المولى
نصف قيمته لولي تلك الجناية ديناً ذمته ثم جنى على الثاني وهو مكاتب كله فيقضى عليه بقيته
وتكون نصف هذه القيمة لولي الجناية الثانية خاصة لان الذي كُتب منه آخر ما ثبت فيه
الا حق ولي الجناية الثانية قيمة هذا النصف عند قضاء القاضى نكون له خاصة والنصف
الآخر وهو الذي كُتب منه أولاً قد تعلق به الجنايتان جميعاً فقيمة ذلك النصف اذا قضى
به القاضى يكون بينهما نصفين لاستواء حقهما فيه وقد وصل الى كل واحد منهما نصف حقه
وانما بقي له نصف حقه فان عجز قبل قضاء القاضى دفعه اليهما أو فداء فان كان قضى عليه
بالجناية الاولى قبل أن يجنى الثانية ثم عجز فان دفعه له نصف ما قضى به على الاولى ونصفه
دين في نفسه السد ويدفع العبد الى الثاني أو يدفعه لانه حين جنى على الثاني كانت الرقبة
فارغة عن الجناية الاولى ويتعلق حق ولي الجناية الثانية به فيدفع اليه بسد العجز أو يفدى
بالدية فان دفعه تبعه الاول فيباع له في نصف قيمته لما قلنا ان نصف القيمة صار ديناً في ذمته
بقضاء القاضى فيتبعه ذلك في ملك المدفوع اليه ويباع فيه الا أن يقضيه عنه ولو كاتب نصف
عبده بجنى جناية ثم كاتب النصف الباقي بجنى جناية ثم عجز عن شكاية الاول يرد ذلك النصف
الى الرق لان كل نصف بمنزلة شخص على حدة فالعجز في النصف الاول لا يوجب العجز

في النصف الثاني وانما نمنع الكتابة فيما تقرر فيسببه ثم قضى على المولى الاول خاصة بنصف
 جنايته ونصفها بينه وبين الثاني يضرب كل واحد منهما فيه بنصف جنايته لان الجناية الاولى كان
 قد اوجب على المولى نصف القيمة لانه حين جنى تلك الجناية كان النصف منه للمولى ملكا فلا
 يتغير ذلك الحكم لجزءه وفي النصف الآخر كانت الجناية على الاول متعلقة بنصف الرقبة وقد
 تعلق ايضا جنايته على الثاني بذلك النصف وكان على المولى دفع ذلك النصف بالجنايتين بعد
 عجزه عن المكاتبه الاولى لولا الكتابة الثانية وهو بالكتابة الثانية صار مانعا دفع ذلك النصف
 على وجهه لم يصير مختارا ف عليه نصف القيمة بين وليي الجنايتين نصفين وعلى المكاتب نصف
 القيمة ايضا لولى الجناية الثانية لانه جنى عليه والنصف الباقي مكاتب فوجب جنايته عليه في
 هذا النصف ما بقيت الكتابة وهي باقية وان عجز عن المكاتب الثانية خاصة ولم يسجز من الاولى
 ف على المولى هنا الاقل من نصف قيمته ونصف الجناية الاولى وهو الاول خاصة ونصف
 الجناية الاخيرة فيضرب كل واحد منهما بنصف جنايته ويقضى على المكاتب في النصف
 الذي كوتب أخيرا بالاقل من نصف قيمته ومن النصف جنايتهما وهذا كله على قياس قول
 أبي حنيفة رحمه الله فلما عدهما اذا كاتب الرجل نصف عبده فهو مكاتب كله والحكم في
 جنايته كالحكم في جناية المكاتب على ما سبق * رجل كاتب عشرين له مكتبة واحدة ثم جنى
 أحدهما جناية سعى في الاقل من قيمته ومن أُرش الجناية ولم يلزم صاحبه منها شيء ان عاش
 هذا أو مات لان كل واحد منهما مقصود بمقد الكتابة بمقابلة بعض البذل واتحاد العقد
 واختلاف العقد بما يلزم كل واحد منهما بالجناية والدين سواء ولو كوتب كل واحد منهما
 بمقد ثل حدة لم يلزم أحدهما شيء مما على صاحبه من جناية أو دين فكذلك اذا كوتبا بمقد
 واحد وانما صار كل واحد منهما مطالبا بجميع بدل الكتابة لاجل الضمان ولاه لا يتوصل
 الى التقتال اباداء جميع البذل وهذا المعنى غير موجود في الدين والجناية وعلى هذا لو قتل أحدهما
 صاحبه خطأ وقيمتها سواء فعليه قيمة المقتول بمنزلة ما لو كانا مكاتبين في عقدين ثم الحى
 منهما يسعى في جميع الكتابة وتبقى الكتابة في حق الميت لانه مات عن يؤدى البذل ولان
 العقد واحد فلا يمكن فسخه في حق الميت مع اتمامه في حق الحي ولا بد من ابقاء العقد
 في حق الحي وهذا لا يصل الى الحرية الا اباداء جميع البذل واذا اداها عتق واستوجب
 الرجوع على صاحبه بما يؤدى عنه من حصته فيصير ذلك قصاصا بما اصاحبه عليه من القيمة

ويؤدى فضلا ان بقي عليه ويرجع بفضل ان كان بقي له ولو كاتب أمتين له مكاتبة واحدة
فولدت احدهما ولدا ثم جنى الولد على الاخرى فادت أمه المكاتبة فتقوا فان الام ترجع على
صاحبتها بمحضتها من المكاتبة لانها أدت ذلك عنها بحكم صحيح بأمرها ويسى الولد في الجنابة
لان الولد كان مكاتبا وجنابة المكاتب تلزمه الاقل من قيمته ومن أرض الجنابة ويتقرر ذلك
عليه بالعتق لو وقع الناس عن الدفع به فان كان في يد الولد مال حين عتق كان ذلك للام ان
لم يكن قضى بالجنابة على الولد لان جنابة المكاتب قبل العتق لا تصير ديناً الا بقضاء القاضى
لنوم الدفع بعد الدجز وكسب الولد المولود في الكتابة سالم لها بشرط الفراغ من دينه
لما قلنا ان في حكم الكسب ولدها بمنزلة عبدها والجنابة انما صارت ديناً عليه بعد العتق
فلا يكون ذلك ، انما من سلامة الكسب لها الا أن يكون قضى عليه بها قبل العتق فيؤخذ
موجب الجنابة من قيمة أو أرض بمنزلة دين آخر على اولد ودينه في كسبه مقدم على حق
أمه بمنزلة دين البعد فيؤخذ الدين أولا من ذلك المال فان فضل شيء فهو للام ولو كانت
الاخرى جنت على الولد كان أرض ذلك عليه للام لان أرض الجنابة عليها بمنزلة كسبه والمعنى
فيهما أن الولد انما يحصل ملكا للولى ضرورة التبعة في الكتابة كما يكون خارجا من حكم
الكتابة لا تنعقد فيه هذه الضرورة مثل ذلك لها ولأرض طرأه خارج من الكتابة وكذلك
كسبه فيسلم ذلك كله للام بمنزلة كسبها وأرض طرفها فان أدت في الكتابة صار ما أدت من
صاحبها صاحبا بالأرض وبتراجع بالفضل لانه استوجب الرجوع على صاحبها بأرض الجنابة
وصاحبها استوجب الرجوع لغيرها بما أدت عنها من بدل الكتابة فقع المقاصة كذلك عبيدين
رجلين جنى جنابة فكتبه أحدهما وهو لا بد له والآخري يعلم فإني المولى الذي لم يكتب كتابة
صاحبه فاجازها لم يكن غزارة الا اجازة رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يصير به مختارا وأما الخبر فقد
كان "سوم متدرا في نصبه قبل الابرة لما كان بعد" مكتابة في النصف كعتد الكتابة في
الحل في الميع عن اندوه بالجنابة فان قيل لا كذلك فليخبر من الاجازة كان متمكنا من فسخ
الكتابة ودفع نصيبه بالجنابة وانما يتدر ذلك باجازه الكتابة فينبى أن يصير ذلك مختارا للأرض
مقتضا هو بالأجارة أسقط حقه في الفسخ ولا يتصرف في المحل المستحق بالجنابة والاختيار انما
يحصل بتصرفه في المحل المستحق بالجنابة على معنى انه غير بين شيئين فاذا فوت أحدهما تدين
الاخر وهما غير موجود هنا فانه ما تصرف في نصيب نفسه شيئا وانما أسقط حقه في فسخ

كتابة صاحبه في نصيبه وما كان دفع نصيب صاحبه مستحقا عليه فهذا لا يحمل بهذه الاجازة
مختارا للقضاء ولكن يكون عليهما الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة بمنزلة ما لو كاتبه وهما
لا يملكان بالجنابة بعد جنى على حر بقطع يده ثم قطع يد العبد رجل حر ولا يعلم أى الجنابتين
قبل قتال الحر كانت جنابة العبد على قبل الجنابة عليه وقال المولى بل كان ذلك بمد الجنابة
عليه فالقول قول المولى في ذلك لان سبب استحقاق المولى ارش يد العبد ظاهر وهو ملكه
ورقبته والحجى عليه يدعى استحقاق ذلك عليه بدعواه سبق جنابة العبد عليه فليد اثبات
ما يدعى باليئة وان لم يكن له يئة فعلى المولى الجين لان الحر يدعى تاريخا سابقا في جنابة العبد
عليه وهذا التاريخ لا يثبت الا بيئة فاذا لم يكن له يئة وحلف المولى خير فان شاء دفع العبد
الى الحجى عليه وان شاء فداء بجميع الارش قال (ألا ترى) ان عبدا لو قطع يد حر وجرح
المولى عبده فقتل المولى فملت ذلك قبل جنابة عبدي عليه وقال الحجى عليه بل فملته بعد ذلك
كان القول قول المولى لان الحجى عليه يدعى اختيار الفداء والمولى منكر لذلك فالقول قوله
مع يئنه فكذلك ماسبق وان اتقى عبد وحر ومع كل واحد منهما عصافشج كل واحد منهما
صاحبه موضحة فبرأ جيمما ولا يدري أيهما بدأ بالضربة فقتل المولى للحر أنت بدأت بالضربة
وقال الحر بل العبد بدأ بها فالقول قول المولى لما يئنان المنيين ان الحر يدعى سبق تاريخ في
جنابة العبد عليه ويدعى استحقاق ارش الجنابة على العبد فاذا حلف المولى كان على الحر نصف
عشر قيمة العبد للمولى ارش الموضحة ويدفع المولى عبده بجنابته أو بغيره وكذلك ان كان مع
العبد سيف فمات العبد وبرأ الحر لانه لا قصاص على العبد ها هنا فانه لا قصاص بين العبيد
والاحرار فيها دون النفس والحر انما جنى على العبد بالقصاص فلا يجب عليه القصاص فان مات
العبد من ذلك فكان الواجب الارش كما في المسئلة الاولى واذا ثبت أن القول قول المولى
في انكار التاريخ كان على عاقلة الحر جميع قيمة العبد لان نفس العبد تحمله العاقلة فيكون
مقدار ما تقتضيه ضربة الحر في قيمته الى الوقت الذى ضرب العبد الحر وهو الوقت
الذى يفيده الاولى ذلك يكون للمولى ويكرز في الباقي ارش جنابته على الحر لان الحر
استحق نفسه بجنابته عليه وقد مات وأخف بدفع قوم البدل مقامه ويؤمر المولى بدفع ذلك
الفار الى الحر الا أن يكون ارش جنابته عليه أقل من ذلك فينخذ يدفع ليه مقدار ارش جنابته
والباقي للمولى وان كان السيف مع الحر وان كان مع العبد فمات العبد وأرش جراحة الحر

أكثر من قيمة العبد قال المولى أنت بدأت فضررت عبدي وقال الحر بل العبد بدأ فضررتي
فالقول قول المولى لانه منكر سبق التاريخ في جنابة عبده عن الحر يكون له أن يقتل الحر
قصاصا لانه قتل عبده بالسيف وبطل حق الحر لان المستحق له بجناية العبد نفس العبد و-
مات ولم يخلف بدلا يمكن استيفاء حقمنه لانه انما أخلف القصاص وابقاء موجب جنابة العبد
على الحر فيما دون النفس من القصاص غير ممكن • فان قيل كان ينبغي أن لا يجب القصاص
على الحر لانه ان كان الحر جنى على العبد أولا فقد استحق نفسه بجنانيته ثم أقدم على قتل نفس
هي مستعقة له بالجنابة فغير ذلك شبهة في اسقاط القود عنه في الوجهين • قلنا لا كذلك
فان عبد الرجعي على الحر ثم جنى الحر عليه وقتله يجب عليه القصاص لان موجب جنابة العبد
على مولاه علي ما ينأ أن جنابة الخطأ تباعد عن الجاني وتعلق باقرب الناس اليه وأقرب
الناس الي العبد مولاه ولهذا خير المولى بين الدفع وبين القداء وحق المجي عليه في العبد حتى
ضئيف حتى لا يمنع بقود شيء من ته رفات المولى فيه و مثل هذا الحق الضئيف لا يعتبر شبهة
في اسقاط القود فان أقام الحر بيعة على العبد بدأ فضرره فهذا مثل الاول لما بينا أن حقه في
العبد بسبب جنانيته حتى ضئيف فلا يمنع ذلك وجوب القصاص عليه بقتله ياء وقد فات مح
حق الحر فبطل حقه ولو اتفق عبد وحر مع كل واحد منهما عصابة فاضطر بأفشج كل واحد
منهما صاحبه موضوعة فبرأ منها واتفق اثنان واحد منهما لا يدريان أيهما بدأ فان المولى يدفع
المولى أو يقبضه لان جنابة العبد على الحر معلومة وهي تبين الخيار للمولى فان دعه رجع على
الحر بنصف أرش جنابة الحر عليه لان جنابة الحر عليه ان سبقت فلمولي الارش وان تأخرت
فليس للمولى عليه شيء لان الارش من ذنوب من بجنانيته فلا تعتبر الاحوال قلنا يرجع على
الحر بنصف أرش حسيته على نفسه وان دعه رجع على الحر بمجبع أرش جنانيته على العبد لانه
بالقداء طهره عن جنانيته وأرش جنابة العبد عليه • وان دعه رجع على العبد بنصف أرش
على الحر • وكذا عشرين فشج كل واحد منهما صاحبهما وبراخير مولى كل واحد منهما فان
شاء دفعه وان شاء نكاهه بجناية هو كما على مملوك صاحبه فان اختار الدفع صار عيد على واحد
منهما وان نكاهه رجع به • سوى ذلك لان كل واحد منهما وصرى ما كان مستمرا •
وان اخذوا منه أدى كل واحد منهما أرش جديته • وان دعه رجع على العبد بنصف أرش
المولى بآدى بانفسه • دعه • وان دعه رجع على العبد بنصف أرش جديته • وان دعه رجع على العبد

المدفوع اليه ولا يرجع الدافع عليه بشئ لانه لو رجع بشئ لزمه دفع ذلك اليه مع عبده
 من الجناية حتى جنابة عبده الآخر عليه متبرة فان مات البادي من الضربة وبرئ الآخر
 وقيمة كل واحد منهما خمسة آلاف فان قيمة الميت في حق الحي يدفع بها أو يقضى فان فداء
 بقيمة الميت رجع في تلك القيمة بارش جنابة عبده لان حقه كان ثابتا في رقبة الميت باعتبار
 جنائته على ملكه وقد مات وأخلف بدلا فيكون له أن يرجع في ذلك البدل بارش جراحة
 عبده وان دفعه رجع بارش شجة عبده في عنقه ويخبر المدفوع اليه بين الدفع والقضاء لان
 الجنابة من عبده كانت بعد الشجة فلا يتعلق حق مولى الجنى عليه بارش تلك الشجة وقد كان
 قبل جنائته مولى الجنى عليه غيرا بين الدفع والقضاء فكذلك بعد جنائته (ألا ترى) أن عبدا
 لوشج عبدا موصحة ثم جاء عبد آخر فقتل الشاج خطأ خبر مولاه بين الدفع والقضاء فان
 فداء كان أرش جراحته المشجوج في ذلك القضاء وازدفعه خير مولى العبد الميت فان شاء دفعه
 على ما سبق وقد أجاد جواب هذا السؤال دد هذا بأسطر وقال مولى الميت بالخيار ان شاء
 دفع أرش جنابة الحي مكان قيمة عبده في عنق الباقي ويخير مولاه فان شاء دفعه وان شاء فداءه
 وان أبى أن يدفع المولى أرش جنابة الحي فلا شيء له في عنق الحي لان عبده هو البادي بالجنابة
 فلا يكون له في عنق الحي شيء حتى يؤدي أرش جنائته (ألا ترى) أن عبده لو كان حبا بدى به
 فقبل له ادفعه أو افده فكذلك اذا كان ميتا ولو برأ الاول ومات الآخر من الجنابة خير مولى
 الاول بين الدفع والقضاء لان دد حر الذي بدأ بالجنابة فان فدى عبده كان أرش جنابة عبده
 في القضاء لمدما يدفع منه أرس موصحة العبد الآخر لان العبد الآخر جنى على عبده وهو
 مشجوج فلا يتعلق به حقه بارش الشجة وانما كان حقه في العبد مشجوجا وقد مات وأخلف
 عرضا وان دفع عبده فلا شيء له عليه لان حقه بالدفع يسقط عن أرش جنابة العبد الآخر على
 عبده فاذا استوفى ذلك لزمه دفعه مع عبده فلا يكون اسديفاؤه مفيدا شيئا ولو تضارب العبد
 بالعض فشحج كل واحد منهما صاحبه موصحة فبرأ والبادي معروف ثم ان عبد الرجل قتل
 البادي منهما خطأ قتل لمولاه ادفعه أو افده فان فداء بقيمة أدى مولاه من تلك القيمة
 أرش جراحة العبد الباقي والفضل له من قبل أن مولى البادي هو المخاطب أولا وحكم جنابة
 مملوكه انما يقين باختيار ربي العبد الثالث الدفع أو الفداء فلماذا بدى به ولما اختار القضاء فقد
 اختف البادي قيمة مولى العبد الباقي في تلك القيمة ارس الجنابة على عبده والفضل لمولى

البادى ثم يرجع مولى البادى بأرض جراحة عبده في حق العبد الباقي فيدفع بها أو يغدي لانه
 قد وصل الى مولى العبد الباقي كمال حقه وان دفع مولى القاتل عبده قام المدفوع مقام المقتول
 وقد بينا ان المقتول لو كان الباقي كان بخير مولاه أولا فان دفعه لم يكن له على المولى المدفوع
 اليه من ارض جراحة عبده شيء وان فداء رجع في حق صاحبه بأرض جراحة عبده فكذا
 هنا ولو كان العبد الثالث قتل الآخر منها فدفعه مولاه قام المدفوع مقام المقتول فان فداء بقيته
 خير مولى البادى بين الدفع والفداء فان دفعه اليه شيء له على مولى المقتول ولا في قيمته
 لان عند اختياره الدفع يكون حق مولى المقتول ثابتا في ارض الجناية على العبد البادى فلا
 يفيد رجوع مولاه عليه شيئا لان ما قبضه منه يلزمه رده عليه وان فداء فقد طهر عبده من
 الجناية وقد فات المقتول وأخلف قيمة فيرجع في تلك القيمة بأرض جراحة عبده وان مات
 العبد القاتل خير مولى العبد البادى فان شاء دفع ارض شعبة المقتول وان شاء دفع نفسه
 وأيهما فعل فقد بطل حقه لان حقه كان في المقتول مشجوبا وتددت ولم يخلف عوضا لان
 موته من العبد القاتل وقد فات وصار كانه لم يكن ولو مات البادى بالصربة من شيء آخر
 وبقي الآخر فان مولى البادى بالخيار ان شاء دفع الى مولى القاتل ارض جنائية عبده وبقي
 عليه ارض جنائية عبده لان القاتل طهر عبده من الجناية ودفع حتى العبد الاخر على عبده
 ما غيبه ارض ذلك وبخير مولى العبد بين أن يدفع به بدلك أو يغديه وان أبى أن يدفع
 الا بدين ولا شيء له في حق العبد الخلى لما بينا أنه كان عو الخاطب ابتداء لبداء عبده بالجناية
 وسرط وجوب الجناية بوجه الخطاب له على مولى الباقي أن يدفع ارض جنائية عبده عليه فاذا
 انقضى هذا الشرط بقاءه لم يكن له أن يرجع عليه بشيء كما قال أبو حنيفة رحمه الله في مولى
 القاتل من حيث اذا دفع الشبهة لم يكن له الرجوع اليه في بدلك أو يغديه وان أبى أن يدفع
 الا بدين ولا شيء له في حق العبد الخلى لما بينا أنه كان عو الخاطب ابتداء لبداء عبده بالجناية
 وسرط وجوب الجناية بوجه الخطاب له على مولى الباقي أن يدفع ارض جنائية عبده عليه فاذا
 انقضى هذا الشرط بقاءه لم يكن له أن يرجع عليه بشيء كما قال أبو حنيفة رحمه الله في مولى
 القاتل من حيث اذا دفع الشبهة لم يكن له الرجوع اليه في بدلك أو يغديه وان أبى أن يدفع
 الا بدين ولا شيء له في حق العبد الخلى لما بينا أنه كان عو الخاطب ابتداء لبداء عبده بالجناية

البادى منها تسئل الآخر خطأ بخير مولاه فان شاء دفعه وان شاء فداء بارش الموضوعة
وبالقيمة لانه فخلل بين الجنائين به فككون جنائيه الثانية على المحبى عليه الاول بمنزلة جنائيه
على غيره فاذا فداء فلا شيء له لان عند اختيار الدفع يؤمره أن يدفع ارش الجنابة على عبده معه
فلا يكون استيفاءه مفيدا شيئا وان فداءه كان ارش شعبة المقتول لمولاه خاصة ويكون ارش
شعبة الحى في هذه القيمة المقبوضة يأخذهم مولاه منها لان حقه كان ثابتا في المقتول وقد فات
وأخلف قيمة فيثبت حقه في تلك القيمة وذلك بقدر ارش شعبة الحى وان كان الآخر هو
الذى تسئل البادى خطأ فانه بخير مولى المقتول فان شاء أبطل جنائيه ولا شيء لواحد
منهما على صاحبه وان شاء فداء بارش موضوعة الحى ثم بخير مولى الحى بين أن يدفع عبده أو
يفديه بقيمة المقتول وهذا نظير ما سبق على معنى أن مولى البادى هو المخاطب أولا وشرط
ثبوت حق الرجوع له أن يندى عبده بموضوعة العبد الحى فان وجد منه هذا الشرط يكون
له أن يطالب مولى الحى بموجب جنابة عبده على عبده فان أبى إيجاد هذا الشرط كان مبطلا
حقه فلا شيء لواحد منهما على صاحبه وان اختار مولى العبد الآخر دفع عبده فدفعه فان
ارش الشعبة التى شبعها الاول في عتقه فان شاء المدفوع اليه فداءه وان شاء دفعه المولى الى
المدفوع فهو قائم مقام المقتول وسواء دفعه أو فداءه لم يكن للاول شيء لان الجنابة من الآخر
على الاول كانت وهو مشعوج فلا يتعلق حق مولى الاول ببطل تلك الشعبة قال الحاكم رحمه
الله أراد أن الآخر يسبق الى الدفع قبل أن يختار الاول شيئا فالحكم ما بينه أولا وان كان
لا يعرف البادى من العبد بالضربة ثم قتل أحدهما صاحبه بعد ما برأ فانه بخير مولى القاتل
فان شاء دفع عبده وان شاء فداء بقيمة المقتول المشعوج صحيحا لانا نيقنا جنابة القاتل على
المقتول وكنا قد علمنا أن المقتول كان صحيحا واشبه حاله وقت القتل فيجب التمسك بما كان
معلوما فلهاذا يفديه بقيمة صحيحا ان اختار الفداء فان دفعه كان له نصف ارش شجته في عتقه
باعتبار الاحوال كما بينا فان شاء فداء المدفوع اليه بذلك وان شاء دفع منه حصص قيمة العبد
مشعوجا من العبد الذى دفعه أو بعدد ما كان فداء قيمته رجع عليه بارش الشعبة من الفداء
الذى دفعه بعد ما ينفى العبد المقتول نصف ارش شجته لان ذلك القدر لا يتعلق به حق
الذى دفعه بعدد قيمته باعتبار الاحوال فيه فبذلك ذلك مولى العبد المقتول من الفداء أو يرجع
فيما دنى منه بارش شجته بعدد ما لقي بمداة تضاريا تقطع كل واحد منهما يد صاحبه مما

فبرئناه بغير مولي كل واحد منهما فان شاء دفع عبده وأخذ عبد صاحبه وان شاء أمسك
 عبده ولا شيء له في قول أبي حنيفة وقد تقدم بيان هذه المسئلة في الخبر اذا كان هو القاطع
 بيد العبد فكذلك في المبدعين ولو أن أمة قطعت يد رجل ثم ولدت ولدا قتلها ولدها خطأ
 فان المولى بالخيار ان شاء دفع الولد الى المقطوعة يده وان شاء فداء وأيهما فعل خير مولي
 المقطوعة يده بين دفع الاقل من دية العبد ومن قيمة الام لان حق المقطوعة يده كان ثابتا في
 الام والولد ما انفصل عنها بمنزلة عبد آخر جنى عليها فتعتبر جنايته حتى صاحب اليد وبغير كما
 بينا ولو أن عبدا قتل رجلا خطأ ثم ان عبد الرجل قطع يد هذا العبد خطأ فبرئنا قولي القاطع
 بالخيار ان شاء دفع عبده وان شاء فداء وأيهما فعل خير مولي المقطوعة يده فان شاء دفع
 عبده وما أخذ بجنايته معه وان شاء فداء لان عبده كان صحيحا حين قتل الرجل حتى وليه
 كان ثابتا في الجزء الثالث منه بقطع العبد يده الى بدل فيثبت حقه في بدله أيضا فاذا اختار
 دفعه فعليه دفع بدل ذلك ولم يكن هذا اختيارا للآخر لان نفس كل واحد منهما انما استحققت
 بجنايته وأحدهما منفصل عن الآخر فكان هذا وما لو كانت جنايتهما على شخصين سواء فلا
 يكون اعتاقه أحدهما اختيارا في حق الآخر لانه لا يتعدى دفع الآخر بجنايته بسبب هذا
 الاعتاق وهذا بخلاف ما سبق فان المولى لو أعتق العبد اندفع به اليه المقطوعة كان ذلك منه
 اختيارا للفداء لان دفعهما كان باعتبار جناية واحدة وفي الجناية الواحدة اختباره في البعض
 يكون اختيارا في الكل ولو أن رجلا قطع يد رجل فاعتقه مولاه قبل أن يبرأ وهو يعلم
 بذلك أولا يعلم فلا شيء له في قول أبي حنيفة وله أن يرجع بنصفان قيمة عبده في قولهما
 وهذا بناء على ما سبق فانه بالاتفاق فوت تسليم المقتول مع ذلك في حنيفة لم يرجع
 بشيء فكذلك ذا قرنه وعندهم له أن يمنع عن نفسه ابنة ورجع بنصفان قيمة ذلك اذا
 فوت ذلك بالمتى أم ولد بين رجلين كآبائها قتلت أحد الولدين خطأ ومدها الاقرب من
 القيمة ومن الدية لان جناية المكاتبه على مولاهما كجنايته على أجنبي آخر وقد جنت وهي
 مكاتبه فليها الاقل من قيمتها ومن أرض الجناية فان قلت الآخر بمده فلي عاملها الدية
 لا اعتدت حين قتلت الاول منهما على اختلاف الاماين لان عاها وان لزما السماية في
 نصيب الآخر المستدسى حر رعد أبي حنيفة لاسعانة على أنه لم يله امرأته فمروا بها فقتلت
 الآخر منهما وعلى حرة فليها الدية وعليها كرهان لان الكراهة تلحق بغيره على الملوكة كما

عجب على الحر وإن كتبت ما فعلها فبعتها لأنها جنت على كل واحد وهي مكاتب وأما حقت
بعد ذلك ولو جنت على أجنبيين ثم عثقت كان عليها قيمتها لما فكتلك أن جنت على موليها
وإذا قطع الرجل يد بعد قيمته ألف درهم فلم يبرأ حتى زادت قيمته فصارت ألفي درهم
ثم قطع آخر رجله من خلاف ثم مات منها جميعا قال على الأول ستمائة وخمسة وعشرون
درهما وعلى الآخر سبعمائة وخمسون درهما قال الحاكم رحمه الله وفي جواب هذه المسئلة نظر
وأما قال ذلك لأنه أجاب في نظير هذه المسئلة في كتاب الديات بخلاف هذا وقد يتناهما
قال الشيخ الإمام الاجل الزاهد رحمه الله وعندى ما ذكرها هنا صحيح وتأويله أن قيمته
صارت ألفي درهم صحيحا لا مقطوع اليد فلي هذا التأويل الجواب ما ذكره في الكتاب من
قبل أن الأول حين قطع يده وقيمته ألف لزمه بالقطع خمسمائة ثم الثاني بقطع الرجل أُلْف
نصف ما بقي فليزمه أيضا خمسمائة لأنه إذا كان قيمته صحيحا ألفي درهم فقيمته مقطوع اليد
ألف درهم وقد أُلْف نصفه بقطع الرجل وهو مقطوع اليد فليزمه خمسمائة حين مات منها
قد صار كل واحد منهما متلفا نصف ما بقي منه بسرية جنايته إلا أن في حق الأول لا
معتبر بزيادة القيمة فيكون عليه نصف هذا من القيمة الأولى والقيمة الأولى كانت ألف درهم
وربع تلك القيمة مائتان وخمسون فليز به بالسراية نصف ذلك الربع وهو مائة وخمسة وعشرون
فاذا ضمنت ذلك إلى خمسمائة يكون ستمائة وخمسة وعشرين وقد أوجب على الأول هذا
التقدير والآخرة منهما لزمه بالسراية بمائة مائتين وبسراية فله وذلك معتبر من قيمته ومات
بما فيه ألفي درهم ورُبَّ تلك القيمة خمسمائة ونصف الربع اثنتان وخمسون وربع
عليه أصل الجنابة خمسمائة بالسراية مائتان وخمسون فذلك سبعمائة وخمسون درهما والله
أعلم بالصواب

كتاب المعامل

قال الشيخ الإمام الاجل الزاهد رحمه الله أمر محمد بن حسن السرخسي رحمه الله
الله 'لا يرمي لأبيه الزرع عشر من ربيع الآخر سنة ست وستين واربعمائة الأجل
بإيجاب الدية على أنه في خطأ وبيعته رسول الله صلى الله عليه وسلم على إرضائه
في سنة ستين واربعمائة

[illegible]

وسلم ولا نسمع بعد رسول الله ولكننا نقول قد قضى به امر رضى الله عنه على أهل الديوان
 بمحض من الصحابة ولم ينكر عليه منكر فكان ذلك اجماعاً منهم * فان قيل كيف يظن بهم
 الاجماع على خلاف ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم * قلنا هذا اجماع على وفاق
 ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتهم طموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
 به على المشيرة باختيار النصره وكان قوة المرء ونصرته يومئذ بمشירתه ثم لما دون امر رضى
 الله عنه الدواوين صارت القوة والنصره بالديوان فقد كان المرء يقاتل قبيلته من ديوانه على
 ما روى عن علي رضى الله عنه أن يوم الجمل وصفين جعل بإزاء كل قبيلة من كان من أهل تلك
 القبيلة ليكونوا هم الذين يقاتلون قومهم فلهذا قضوا بالدية على أهل الديوان ثم الشافعي بقول
 الزام الدية المائلة بطريق الصلة والصلة المالية مستحقة بوسيلة القرابة دون الديوان كالنفقة
 والميراث ونحن نقول الوجوب عليهم بطريق الصلة كما قال وإجابه فيما هو صلة أولى وأهل
 ديوان واحد فيما يخرج من الصلة لهم بين العطاء كنفس واحدة وإيجاب هذه الصلة فيما يصل اليهم
 بطريق الصلة أولى في إجابه من أصول أموالهم ثم لا شك أن المعتبر النصره ففي حق كل
 قاتل يعتبر ما به تحقق النصره وتناصر أهل الديوان يكون بالديوان فان كان القاتل من قوم
 يتناصرون بالخلف فذلك هو المعتبر لأن المعنى متى عقل في الحكم الشرعي تمدى الحكم بذلك
 المعنى الى التروع ثم القاتل أحد المواقف يلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد المقاتلة عندنا وعند
 الشافعي ليس على القاتل شيء من الدية لأن الأصل ما صرفه قال الله تعالى ولبس عليكم جناح
 فيما أخطأتم به وقال عليه السلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وانما يتحقق ذلك اذا لم يكن
 عليه شيء من الدية ثم هذا الجزء كسائر الاجزاء فبالمعنى الذي نوجب سائر الاجزاء على المقاتلة
 من نصره أو صلة فوجب هذا الجزء عليهم أيضاً ولكننا نقول الإيجاب على المقاتلة لدفع الاجماع
 والاستئصال عن القاتل والتخفيف عليه وذلك في الكل لاني الجزء ثم الوجوب عليهم باعتبار النصره
 ولا شك أنه نصرته كما ينصر نفسه كما ينصر غيره وكما أنه ممدور غير مؤاخذ شرعاً فالمقاتلة لا يؤاخذون
 به له أيضاً قال الله تعالى ولا تزدوا زرة وزر أخرى ومن لم يحن فهو أبعد من المؤاخذة من
 الجاني للمدور فإذا أوجبنا على كل واحد من الساتة جزاً من الدية فلأن نوجب عليه مثل
 ذلك أولى ولا لأن عن أداء الرأب العطاء الذي يخرج لهم بطريق الصلة وهم في ذلك
 كنفس واحد منكم بخير العطاء خير مما يخرج بالنفس وذكر عن المروزي بن سويد قال

فرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدية تؤخذ في ثلاث سنين فالتصف في سنتين ومادون
الثلث في سنة وبه تأخذ نقول جميع الدية متى وجبت بنفس القتل كانت مؤجلة في ثلاث
سنين سواء كانت على العاقلة أو في مال القاتل كالأب يقتل ابنه عمدا وقد يتلهمنا في
الديات وإذا كان جميع الدية في ثلاث سنين فكل ثلث منه في سنة ومتى كان الواجب بالقتل
ثلث بدل النفس أو أقل من ذلك كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث إلى تمام الثلثين في
السنة الثانية وما زاد على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة وهذا لأن عموم النفس بالمال غير
معتول وإنما عرف ذلك شرعا والشرع إنما ورد بإيجاب الدية مؤجلة في ثلاث سنين فليتنا
اتباع ذلك واتباع الأجزاء بالجلة في مقدار ما ثبت فيها من الاجل والشافعي يجعل التأجيل
لمعنى التخفيف كالإيجاب على العاقلة معنى التخفيف معقول فأما في التأجيل فمضى تصان المالية
لأن المؤجل في المالية أنقص من الحال وبسبب صفة المديونية يخرج من أن يكون مستحقا
للتخفيف ولكن ليس لهذه الصفة تأثير في إيجاب زيادة على قيمة المثلث ولو أوجبنا الدية
عليه حالا كان ذلك زيادة فإن ميل البسر في شبه المعد أن الدية يجب مغلظة وفيه إيجاب
زيادة مالية باعتبار صفة المعد فقلنا نعم وركنا إنما شكر إيجاب الزيادة بالرأى فيها لا مدخل
لترأى فيه وتلك الزيادة إنما أوجبنا بالنفس كاس المال بحالته النفس أو جبناء بالنفس بخلاف
القياس وعن إبراهيم بن علي في نسخة بخطه يشبه المعد في النفس على العاقلة على أهل الديوان في
ثلاثة أعوام على كل عام الثلث وما كان من جراحات الخطأ فعلي العاقلة على أهل الديوان إذا
بلغت الجراحة ثلثي الدية ففي عامين وإن كان النصف فكذلك وإن كان الثلث ففي سنة
واحدة وذلك كله على أهل الديوان به نقول إن الواجب من الأجر متى جمع نصف عمر
بدل النفس في حق الرجل أو في غير الرجل كركب ذات في أسفه رادون ذلك بمنزلة معدن
المال يوزن على الحان والشافعي يرى بين قتل وإسكندر رقتان فيه مسددين أما
التسوية فكما ذهب إليه الشافعي في إيجاب السكر على العاقلة والله في أن لا يوجب شيء
على العاقلة كما في ضمان المال وكذا تركنا القياس بالسنة وإنما جاءت السنة في أرض الجليلين
بالإيجاب على عاقلة وإرش الجليلين نصف عشر بدله لرحل فأنقص بذلك على الدية وفيما دونه
يؤخذ بالقياس وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه يرفقه معه ومصرفه في رر الله صلى
الله عليه وسلم لا تعقل العاقلة محمد دأبها ودمعه رداة ترا رلامدون أرض الرضعة

[illegible]

أعطيتهم الاشر أو أقل من ذلك لان التأجيل في حق المأقلة كان لمن تأخر خروج المطاء
وعمل قضاء الدية منه المطاء فانما يستبر خروج المطاء بعد القضاء (ألا ترى) انه لو لم يخرج
سنتين لم يطالبوا بشيء فكذلك اذا خرج بعد قضاء القاضي بشهر أو أقل يؤخذ منه ثلث الدية
والثلث الثاني في المطاء الآخر اذا خرج ان أبداً بعد الحول أو عمل قبل السنة وكذلك
الثلث الثالث فان عجل للقوم المطاء فخرجت لهم ثلاثة أعطية مرة وهي أعطية استحقوها
بعد قضاء القاضي بالدية فان الدية كلها تؤخذ من تلك الاعطية الثلاثة لوصول عمل اداء الدية
منه الى يد المأقلة قال ولا تقضى بالدية على القوم حتى يصيب الرجل في عطائه من الدية كلها
أربعة دراهم أو ثلاثة أو أقل من ذلك عندنا وقال الشافعي ما يقضي به على كل واحد منهم
لا يكون أقل من نصف دينار لانها صلة واجبة شرعاً فيعتبر بالوكة وأدنى ما يجب في الزكاة
نصف دينار أو خمسة دراهم فقد كان ذلك بمعنى نصف دينار في زمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكننا نقول ان يجب عليهم للتخفيف على القاتل وانما يجب على وجه لا يتصر ذلك عليهم
رد ذلك في ايمانهم بالدينون الكثير ثم هذه صلة يؤمرون باذائها على وجه التبرع فلا يبلغ
مقدارها مقدار الواجب من الزكاة بل يتخص من ذلك (ألا ترى) انه لا يجب هذه الصلة
في أصول أموالهم وانما يجب فيها هو صلة لهم والمطاء مرفقاً بهم على التخفيف من
كل وبه وتارة فان بعض العلماء منهم ان التقدير ثلاثة دراهم فيما يؤخذ منهم في كل سنة
لكل علة قد نسيها هنا فقال حتى يصيب الرجل في عطائه من الدية كلها أربعة دراهم
أو ثلاثة دراهم مرفقاً انه لا يؤخذ في كل سنة من كل واحد منهم الا درهم أو درهم وثلث
فان قلت المأقلة فكان يصيب الرجل أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة حتى اليهم قرب القبائل
في النسب من أهل الدين حتى يصيب الرجل من المطاء ما وجد وصلاً لان الجواب الزيادة
عليهم اجسادهم فلا يبعد زلاتهم منهم اقل من اقل القبائل كما تحب المأقلة الى القبائل لا تحرز
عن الاجفاف بهم ولا من حزمهم أمر ولا يكتفون من دفع ذلك منهم بأنفسهم فانما
يستعينون بأقرب القبائل اليهم اذا كانوا في بعض الاحوال يصحرون بهم عند الحاجة
فكذلك يصرون بهم في تحصيل المقصد الحاجة فولا يدعون المطاء عندنا الا باخراج
السنة فذلك ما اذا خرج المطاء بعد القضاء بشهر أو أقل فخدمه ثلث الدية ومن هذا أن
المطاء انما يخرج لهم في المأقلة في كل سنة مرة واحدة فذلك تمام الدية لانهم يستحقون

فذلك بطريق الصلة والتبرع الى آخر المدة في حكم المعاوضات دون الصلوات وانما يكون استحقاق الصلة عند تمام المدة ولا يثبت الملك فيها الا بالتقبض بمنزلة الجزية ولهذا قلنا ان من ملئت من أهل الذمة أو أسلم لم يكن عليه شيء من الجزية وفي حق أهل الديوان ان من مات منهم قبل خروج المعطاء وقبل تمام السنة لم يصير صطاؤه ميراثا لورثته فمرفنا ان وجوبه باعتبار آخر السنة ففي كان يمضي ذلك الوقت بعد القضاء كان المعطاء الواجب باعتبار ذلك الوقت محلا لاخذ الدية منه واذا لم يقض عليهم بالدية حتى مضت سنون ثم قضى بها ولم يخرج للناس أعطياتهم الماضية لم يكن فيها من الدية شيء لان وجوب هذه الاعطية باعتبار مدة مضت قبل قضاء القاضي وقد بينا ان وجوب الدية بقضاء القاضي فعل الاداء الاعطيات التي يجب بعد القضاء فهذا لا يستوفي من الاعطيات الماضية شيء من الدية ويستقبل بصاحب الدية الاعطية المستقبلية بعد القضاء ولو كانت عاقلة الرجل أصحاب رزق يأخذونه في كل شهر قضى عليهم بالدية في أرزاقهم في ثلاث سنين في كل سنة الثلث لان الرزق في حتم قائم مقام المعطاء فان المعطاء انما كان محلا لقضاء الدية منه لانه صلة يخرج لهم من بيت المال ولاجله اجتمعوا وانبتوا أسماءهم في الديوان وهذا موجود في الرزق اذا كانوا أصحاب رزق ثم ينظر ان كانت أرزاقهم تخرج في كل سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثلث وان كان يخرج في كل شهر فتقدر نصف سدس الثلث يؤخذ من كل رزق حتى يكون المستوفي في كل سنة مقدار الثلث يؤخذ من كل رزق وان خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر كما بينا فان كانوا يأخذون الارزاق في كل ستة أشهر فخرج لهم رزق ستة أشهر بعد القضاء أخذ منهم سدس الدية وان كانت لهم أرزاق في كل شهر ولهم أعطية في كل سنة فرضت عليهم الدية في أعطياتهم دون أرزاقهم لان الارزاق انما كانت خلفا عن الاعطيات ولا بتبر الخلف مع وجود الاصل وهذا لان الارزاق لهم لكفاية الوقت فاخذ شيء من ذلك منهم يؤدي الى اضرار بهم وببالاتهم فيشق ذلك عليهم عادة فأما الاعطيات فليست لكفاية الوقت ولكن لتأنيهم حتى يكونوا مجتمعين في الديوان يقومون بالنصرة فلا يشق عليهم الاداء من الاعطيات فلهذا قلنا عند الاجتماع بفرض الدية من الاعطيات دون الارزاق ومن جنى عليهم من أهل البادية وأهل الثمن الذين لا ديوان لهم فرضت الدية على عوائلهم في أمراهم في ثلاث سنين على الاقرب فالأقرب منهم يوم يقضي القاضي بالدية لان تناصرهم

بالقرب وإنما يعتبر ذلك عند القضاء بالدية كما في حق أهل الديوان ويضم إليه أقرب القبائل
 في النسب حتى يصيب الرجل من الدية في السنين الثلاثة ثلاثة دراهم أو أربعة دراهم لتعق
 معنى التخفيف عليهم وهذا المني هنا أولي بالاعتبار منه في حق أهل الديوان لأن المأخوذ
 من أموالهم هاهنا والاداء من الاعطيات يكون أيسر من الاداء من أصول الاموال ومن
 أمر بقتل خطأ ولم يرتفعوا الى القاضي سنيين ثم ارتفعوا قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث
 سنيين من يوم يقضى لان ما ثبت بالاعتراف لا تجعله العاقلة لقوله عليه السلام ولا سلعلولا
 اعترافا وهذا لان اقراره في حقه عمول على الصدق وفي حق عاقلة عمول على الكذب لكونه
 متهما في حقهم ثم موجب الجناية في الاصل على الجاني ثم تحمل العاقلة للتخفيف عليه فاذا لم
 يثبت التسبب في حق العاقلة ففي الواجب عليه باعتبار الاصل والتأجيل فيه من وقت القضاء
 لامن وقت الاقرار لان الثابت بالاقرار من القتل لا يكون أقوى من الثابت بالمباينة وفي القتل
 المباينة الدية انما تجب بقضاء القاضي فيها أو لا ولو أمر أنه قتل ولي هذا الرجل وأمر أنه خاصمه
 الى قاضي بلد كذا فقامت بذلك البيئة فقضى به القاضي على عاقلة من أهل ديوان الكوفة وصدته
 ولي الجناية في ذلك وكذب العاقلة فلا شيء على العاقلة لان تصادفها ليس بحجة على العاقلة ولم
 يكن عليه شيء في ماله لانها تصادفها على أن الواجب بقضاء القاضي تقرر على العاقلة وبعد تقرر
 على العاقلة لا يبقى عليه وتصادفها حجة في حتمها بخلاف الاول فهناك السبب الموجب للدية
 على 'مائة هرة' قضاء القاضي ولم يوجد أصلا في قضى به في ذلك الأمر قال 'الا' أن يكون له عطاء
 مهم فتكون عليه حصته من ذلك لانه في متدار حصته يقر على نفسه وفي حصته عواقبهم يقر
 عليهم فيؤخذ بما يقر به على نفسه ومنها بين أمر القاتل بما كره مد امر قل عنه فاذا كان
 له عطاء في الديوان فإذ لم يكن غيب سبب من يقر به في قضى به في ذلك الأمر قال 'الا' أن يكون له عطاء
 فإز قيل لكان أصل المجرى عليه وقد نكحوا بزرعه على عاقلة بقضاء القاضي فذاقوى ذلك
 على العاقلة بمحرمهم يبنى أن يقضى بالكل عليهم كما انقضى الدين على المحال عليه بمحرمه
 عاد الدين الى ذمة المحل وما هذا مستقيم في اذا كان أصله دينا لدفع الثوى عن مال المسلم
 وهذا أيضا لم يكن دينا عليه واء كان بطريق الصلة صيانة من المتقول عن المهر وبعد ما قرر
 على العاقلة بقضاء القاضي لا يتحول اليه محل سراء استنزى من العاقلة أو لا يستوفى والعمد
 الذي لا يحد فيه يقضى بالدية من مال القاتل في ثلاث مدين من يوم يقضى به القاضي لقوله

عليه السلام لا تسقط المأثلة وهذا ولأن ذلك للتخفيف ودفع الاجعاف عن القتال والعماسد
لا يستحق ذلك ولو قتل عشرة وجلا في مأثلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين
لأن ما يجب على كل واحد منهم بدل النفس وبدل النفس يكون مؤجلا في ثلاث سنين فيعتبر
الجزء منه بالكل ولا يقتل أهل مصر من أهل مصر آخر وإنما يريد به إذا كان لأهل مصر
ديوان على حدة أو كان تناصرهم باختيار القرب في السكنى وأهل مصر أقرب إليه من أهل
مصر آخر ويقتل أهل كل مصر من أهل سوتهم وقراهم لأنهم اتباع لأهل المصر فإذا
حزبهم أمر استنصروا بهم فأهل مصر يقتلون عنهم باختيار معنى القرب والنصرة ومن كان
منزله بالبصرة وديوانها بالكوفة عقل عنه أهل الكوفة لأنه إنما استنصر بأهل ديوانه لا بغيره
(ألا ترى) أن القرب في السكنى لا يكون أقوى من قرب القرابة ولو أن أخوين لأب
وأب ديوان أحدهما بالكوفة وديوان الآخر بالبصرة لم يقتل أحدهما عن صاحبه وإنما يقتل
عن كل واحد منهما أهل ديوانه فكذلك ما سبق ولو أن قوما من أهل خراسان أهل
ديوان واحد مختلفين في انسابهم منهم من له ولاء ومنهم القربى ومنهم من لا ولاء له جنى
بعضهم جناية عقل عنه أهل رايته وأهل فئائه وإن كان غيره أقرب إليه في النسب لأن
استنصاره بأهل رايته أظهر ومن كان من أهل الديوان لا يرجع في استنصاره إلى عشيرته
عادة ولأن عطاء أهل راية واحدة إنما يخرج من بيت المال جلة واحدة فهم في ذلك كنفس
واحدة وإن كان عدد أهل رايته قليلا ضم إليهم الإمام من رأى من أهل الديوان حتى يجعلهم
مأثلة واحدة لدفع الاجعاف عن أهل رايته وإنما يضم إليهم الإمام من يكون أقرب إليهم
في معنى النصرة إذا خربهم أمر في ذلك وإنما يعرف ذلك الإمام بفعله ثم يرضى إلى رأيهم لهذا
ومن لا ديوان له من أهل البادية ونحوهم تعاقبوا على الانساب وإن تباعدت منازلهم واختلفت
الباديات لأن تناصرهم بالانساب ولأن حاكمهم في معنى الدين كانوا على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقد ثبت أنه قضى بالقتل على الأقارب ولا يقتل أهل البادية عن أهل الأمصار
الذين عواقلهم في العطاء لأن أهل الأمصار إنما قوم بنصرتهم ونذب عنهم أهل البادية من
أهل ديوانهم لا أهل أخوة البادية وهم إنما يتقون بأهل العطاء وكذلك لا يقتل أهل المطاع
عن أهل البادية لأنهم يتقون بهم ولا ينصر بعضهم بعضا وإن كانوا أخوة لأب وأم وإنما
يقتل كل واحد منهم أهل العطاء وهو جنى جناية على أهل المصر وليس في عطاء وأهل البادية

[illegible]

القاضي على ماقررنا ان العجز عن استيفاء المثل انما يقرر بقضاء القاضي ثم أصل الوجوب على القتال وبعد ماوجب عليه تحمل عاقبته (الآرى) أنه لو أمر بقتل خطأ كانت الدية عليه خاصة ولو كان الوجوب على المقاتلة ابتداء وجبت عليه بذلك عند الاقرار فاذا ثبت ان الوجوب عليه عند قضاء القاضي فانما تحمل عنه من يكون عاقلة له عند القضاء وهم أهل ديوان البصرة بخلاف ما اذا قضى بها على عاقلة بالكوفة لان هناك قد تقرر الوجوب عليهم فلا يتحول الى غيرهم بعد ذلك ثم اذا تحول بعد قضاء القاضي تؤخذ منه في عطائه بالبصرة حصته لان في مقدار حصته عمل الاداء وعطاؤه من ديوان البصرة عند الاداء فيؤخذ ذلك القدر منه وفيما زاد على ذلك عمل الاداء عطاء أهل الكوفة لان ذلك التقدير عليهم قضاء القاضي ولو قلت المقاتلة بعد القضاء عليهم وتعمد الاخذ منهم ضم اليهم أقرب القبائل في النسب حتى يقتلوا منهم لدفع الاجحاف عنهم ولا يشبه قلة المقاتلة بعد القضاء تحول الرجل بعطائه من بلد الى بلد لان الذين يضافون اليهم عاقلة واحدة وهذه عاقلة مستقلة بغير اهل الدين يضمون اليهم يكونون بمنزلة الاتباع لهم فلا تتبدل المقاتلة باختيارهم بوضع ان الضم لدفع الاجحاف عنهم وذلك عند الاداء فيصار فيه الى وقت الاداء وأما القضاء على المقاتلة في حكم وجوب الدية وذلك ثبت بقضاء القاضي فيعتبر فيه وقت القضاء ولو كان رجل مسكنه بالكوفة قتل رجلاً خطأ فلم يقض عليه حتى تحول عن الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضى بالدية على عاقبته بالبصرة ولو كان قضى بها بالبصرة على عاقبته بالكوفة ولم ينتقل عنهم لان من لا عطاء له اذا كان يسكن مصراً فاعطته أهل ديوان ذلك المصراً بمنزلة من له عطاء وكذلك البدوى اذا التحق بالديوان بعد القتل قبل قضاء القاضي فانه يقضى بالدية على أهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على عاقبته بالبادية لم يتحول عنهم لان الجنابة لم تنجها المقاتلة وانما جازها الرجل فانما يكون على عاقبته اذا قضى بها عليهم (الآرى) ان التأجيل في الدية يعتبر من وقت قضاء القاضي ولو قلنا تتحول بتحويله الى ديوان آخر بعد امضاء لكان اذا تحول بعد مضي سنة يؤخذ الثلث من الديوان الذى انتقل اليهم حالاً وذلك ممتنع وفي اعتبار الاجل من وقت قضاء القاضي دليل ظاهر على أن الجناية انما توجب المال بتصاه القاضي ولو أن قوماً من أهل البادية قضى عليهم بالدية في أموالهم في ثلاث سنين فأدرا المثل أو البتة أو لم يؤد وأشياء حتى جعله الامم في امضاء صادرة الدية عنهم في عطائهم راز كان قد قضى بها أول مرة

في أموالهم لان المطاء من أموالهم فليس في أخذ ذلك من المطاء يبتير القضاء الاول لان
 المطاء محل الاداء فيكون المعتبر فيه وقت الاداء لا وقت القضاء والاخذ من المطاء بمعنى
 التيسير عليهم فهو بمنزلة أقرب من القبائل اليهم عند قتلهم فانه يبتير فيه وقت الاداء لا وقت
 قضاء القاضي ولكنه يقضى عليهم في اعطيتهم بما كان قضى عليهم بالبادية حتى ان كان قضى
 بالابل لم يتحول عن ذلك لان في القضاء بشيء آخر ابطال القضاء الاول وذلك لا يجوز
 وليس في القضاء به في اعطيتهم ابطال القضاء الاول. واذا قتل ابن الملاعة رجلاً خطأ فماتت
 عنه عاقلة الام ثم ادعاه الاب وثبت نسبه منه فرجعت عاقلة الام بما أدت على عاقلة الاب
 في ثلاث سنين من يوم قضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب بها لان النسب كان ثابتاً منه
 بالقراش وقد انقضت النسبة عنه بقضاء القاضي ولكن بقي أصل النسب. وتوفوا على حقه
 حتى اذا ادعاه غيره لم يثبت منه واذا ادعاه هو ثبت النسب منه مع كونه مناقضاً وان كذبه
 الام في ذلك وانما يثبت النسب من وقت الملوقة لامن وقت الدعوى فحين ان عتل جنازة
 كانت على عاقلة أبيه وعاقلة الام ما كانوا متبرعين فيما أدوا بل أجبروا عليه بقضاء القاضي فيثبت
 لهم حق الرجوع على عاقلة الاب ويصير سالمهم مع عاقلة الام كحال ولي الجناية وقد بينا ان ولي
 الجناية لو كان هو المفعى له بالبادية عليهم كان الأجيل فيه حتماً من وقت قضاء القاضي
 لا من وقت الجناية فكذلك اذا قضى بالعاقلة الام عليهم يبتير التأجيل فيه من وقت قضاء
 القاضي لامن وقت دعوى الاب وهذا لان التأجيل لتأخر المطالبة وذلك بمد تقرر الوجوب
 عليهم وانما يتقرر بقضاء القاضي وكذلك اذا مات المكاتب عن ولد حرو وقاء فلم يؤد الكتابه
 حتى جنى امه وابنه من امرأة حرة مولاه لم يقيم المكاتب لرجل من همدان فمات عنه
 جانيه نوم امه ثم أدت الكتابه من عاقلة الاب. ويرد بما أدت على عاقلة الاب لان حق
 المكاتب عند ادائه ببل يستقضى على حال حياته بثلثه كان للولد من جانب الاب
 حين جنى وان وجب جانيه على موالى امه وموالى امه ما كانوا متبرعين عنه في الاداء
 فيرجعون بالمؤدى على موالى الاب وكذلك رجس امر صبا أن يقتل رجلاً فقتله فضنت
 عاقلة الصبي ابدية رجعت به على عاقلة الام لان الامسمة بسبب تعدد فانه اسمها للصبي في
 امر له فيه ثمة فثبتت لعاقلة حق الزجر حتى ان حرج بالامر غير انه ان كان الامر يثبت
 الامر بالينة فرجعوا على عاقلة الام لان تسبب في اصابة ما يكون عوق المباشرة وان

كان الآمر ثبت بقرارة فاتهم يرجعون عليه ماله في ثلاث سنين من يوم يقضي بها القاضى
 على الآمر أو على عاقلة فان اراد ليس بحجة على العاقلة وان كانوا اجتماعوا في أول الامر
 وقضى القاضى بها لولي الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الآمر لاث التقضاء
 باعتبار السبب والسبب هو الجناية وذلك قد وجد من الصبي فيقضى للمولى على عاقلة الصبي
 ثم الرجوع على عاقلة الآمر بسبب الامر وذلك بين الآمر والصبي فيقضى لعاقلة الصبي على
 عاقلة الآمر مثل ذلك فكما أخذ ولي الجناية من عاقلة الصبي شيئا أخذت عاقلة الصبي من
 عاقلة الآمر بمثل ذلك لان الرجوع لدفع النرم عن عاقلة الصبي وانما يتحقق النرم بالاداء
 فيرجعون بقدر ما أدوا بمنزلة رجوع الكفيل على الاصيل اذا كان كفلا عنه بإمره موقوف أن
 ابن الملاعة قتل رجلا خطأ فمضى القاضى بالديه على عاقلة الام فأدوا الثالث ثم ادعاه الاب
 وحضروا جميعا فانه يقضى لعاقلة الام بالثالث الذى أدوا على عاقلة الاب لانهم ما كانوا متبرعين
 في اداء ذلك ويبدأ بهم في سنة مستقلة عن أهل الجناية به بل التقضى على عاقلة الام يقضى
 بالثلثين الباقيين على عاقلة الاب في السنتين السنة الاولى ولا يسترد من ولي الجناية ما أخذ
 من عاقلة الام لانه ملك ذلك بدب صحيح فان القاضى قضى بذلك على عاقلة الام فكانت مضاهية
 ذلك حقا ومثلا وانما يطل الفضل من عاقلة الام لانه ثنين بالتقضاء بلبوت نسبة من أياه أن
 جنايته على عاقلة أياه لا عاقلة أمه ولا قائدة في استيفاء ما بقى من عاقلة الام ثم التقضاء بالرجوع
 لهم على عاقلة الاب بل يستوفى ما بقى من بقية الاب بخلاف ما تقدم في مسألة الآمر مع
 الصبي فان هناك السبب بين ولي الجناية وبين الآمر وهذا السبب بين ولي الجناية وعاقلة
 الاب قد ظهر بدعوى السبب فلهذا قضى بالباقي عليهم ثم في السنة الاولى بعد التقضاء ليس
 لولي الجناية أن يستوفى منهم شيئا لانه قد ثبت لعاقلة الام حق الرجوع عليهم بما أدوا في
 هذه السنة وحكم مقدم فاتهم يرجعون بما استوفاه ولي الجناية فلو قلنا بأن ولي الجناية يستوفى
 منهم في هذه السنة أيضا شيئا أدى إلى أن يستوفى منهم ثلثي دية واحدة في سنة واحدة وفيه
 اجفاف بهم وعلى هذا ابن المكاتب الذى وعده لانه بمنزلة ابن الملاعة حين استندت حرية
 ابنه الى حياة أياه واذا كانت المرأة حرة وولاه لبنى فتم تحت عدل رجل من همدان فولدت
 غلاما فمات له الابن عاقلة أمه لا لولاه له من جهة أياه فانه يهدر "لألاء كالتب فيقيم
 الولد فيه أمه اذا انفك من ناس لاب كما في النكاح من حيث جسدنا فلم ينظر بها القاضى

على عاتق الام حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاءه الى موالى آية لانه ظهر له ولاء في جانب الاب وهو الاصل كما في النسب ثم يقضى القاضي بالجناية التي قد جناها على عاتق أمه ولا يحولها عنهم وكذلك لو كان حفر بئر قبل عتق آية ثم سقط فيها انسان بعد عتق آية وما خاسم في ذلك حتى قضى بالدية على عاتق الام ان كان بالنا وان كان صغيرا فأبوه لان مباشرة السبب كانت منه فهو الخضم بالقضاء بالسبب عليه والحكم بيني على السبب ثم انما يقضى هاهنا على عاتق الام بخلاف ما تقدم في ابن الملاعة وابن المكاتب لان هذا ولاء حادث حدث بعد الجناية ولم يستند الى وقت سابق فلم يثبت به انه عند جنايته لم تكن على عاتق موالى أمه وفي مسألة النسب لم يثبت من وقت الدعوى وانما ثبت من وقت الملق وكذلك عتق المكاتب الميت عند أداء بدل الكتابة لا يثبت مقصورا على حالة الاداء بل يستند الى حال حياته فلذا كان القضاء هناك على عاتق آية وهاهنا على عاتق لاء وكذلك في مسألة حفر البئر لان عند الوقوع انما يصير جانيا بالحفر السابق وقد كانت عاتقه في الوقت قوم أمه ولو ان امرأه مسلمة مولاة لبني تميم جنت جناية أو حفرت بئرا فلم يقض بالجناية حتى ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سييت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر وجلت قضيتك الجناية على بني تميم لانه انما حدث له ولاء بسبب الاعتاق بعد الجناية والحفر فلا أثر لهذا الولاء في الجناية التي كانت منها قبل ذلك كما في المسئلة تقدمه وعاد في الكتاب فنزل لان الحالة الثانية غير الحالة الاولى يعني ان حالها تبدل بالنسبي والعتق قد تأنس به حكم شخص آخر وانما يقضى بالجناية الاولى على عاتق الجانية وعاتق الجانية بنو تميم فلما همدان فعاتق امرأة أخرى في الحكم لانها تبدل حالها حين عدلت في حكم امرأة أخرى ، حتى أسلم روالى مسافرا في دار الاسلام ثم جنى جناية عدلت عاتقه اذ في داره مولاه عنده بنزلة ولاء العتق في حكم عتق الجانية رتدنا عن بني كعب في كتاب الاء ثم بكره في بني كعب مولاه بعد الجناية لأنها تأكدت بمثل الجناية فان عقلا عنه أو لم يقض بها حتى آدرت من دار الحرب فاشتراه رجل وأعتقه جرو لاء عاتقه لان ولاءه انشأ أقوى من ولاء مولاه فبند ما ظهر لآيه ولاء عتق لا يبقى ولاء المولاة في حقه بل يلغى حكما وكذا لا يمنع من ذلك بنزول الولد الثابت ولاؤه لموالى أمه عليه ثم لا ترجع عاتق التي كان ولاءه في عاتق موالى الأب بشيء فلا تزول تلك الجناية عنهم وان لم يكن تقضى عليهم من هذا ولاء حادث بسبب

جديد وهو احتاق الاب فلا يظهر أثره في الجنابة الثانية وكذلك لو حفر بئرا قبل أن يؤسر
أبوه ثم وقع فيها انسان بعد حتى الاب فان ذلك على عاقلة الذي والا له دون عاقلة أيه والخصومة
في سببه مع الباني لان مباشرة السبب كانت منه . ذى أسلم ولم يوال أحدا حتى قتل قتيل
خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بني تميم ثم جنى جنابة أخرى فانه يقضى بالجنائين على
بيت المال ويجعل ولاؤه لجماعة المسلمين وتبطل موالاته مع الذي والا له لان الذي أسلم ولم يوال
أحدا فولاؤه لبيت المال حتى يكون ميراثه لومات لبيت المال فاذا جنى جنابة تمقل وجب
على بيت المال وتأكد به حكم ذلك الولاء ولا يصح منه عقد الموالات بعد ذلك مع أحد فلهذا
كان موجب جنابته على بيت المال وكذلك لو رى بسهم أو حجر خطأ قبل أن يوال أحدا
فلم تقع الرمية حتى والى رجلا ثم قمت فقتل رجلا كانت موالاته باطلة لانه بالرى جان
(ألا ترى) ان المعتبر حالة الرى حتى لو رى الى صيد وهو مسلم ثم اراد فأصابه السهم حل
تناوله واذا كان بالرى جانبا وذلك حصل منه قبل الموالاته تأكد به الولاء لبيت المال ولو
حفر بئرا في الطريق فلم يقع فيها أحد حتى والى رجلا ثم وقع فيها رجل فأت دية القتل
عليه في ماله وولاء الذي والا له صحيح ولا يشبه هذا مامضى قبله من الرمية والجنابة لان
مجرد الحفر ليس بجنابة يجب بها إرث حتى يعطب فيها انسان فقد والى وليس في عتقه جنابة
فصحت الموالاته والرمية كانت جنابة منه فانما والا له وفي عتقه جنابة ويان هذا الفرق أن
الراى مباشر ولا تتحقق المباشرة الا باعتبار فعله (ألا ترى) انه بالرى ملتزم القود اذا كان
عمدا والكفارة اذا كان خطأ فمرضا انه جان حين رى وأما الحافر فليس بمباثر للقتل ولهذا
لا تلزمه الكفارة ولا يحرم الميراث ولكنه متسبب وانما يتم هذا السبب عند وقوع اواقع في
البئر فقد والى وليس في عتقه جنابة فصحت الموالاته ثم دية هذا الواقع في البئر لا تكون على
من والا له لانه عند وقوع صار جانبا عليه بالحفر السابق وقد كان ذلك قبل الموالاته ومن
والاه لم يتحمل عنه موجب أفعاله قبل الموالاته ولا يعقل عنه بيت المال لانه ان جعل ذلك
على بيت المال بطل ولاؤه ولا وجه لإبطال الولاء المحكوم بصحته فلذا ان وجب عليه دية
القتيل في ماله بئر له لا عاقلة له وكذلك الرجل يسلم وبوالى رجلا ثم يحنى أو يرى أو
يحفر بئرا ثم ينفذ بئر فهو بمنزلة ما تقدم لان الاول في المعنى تحول بالولاء فانه كان مولى
لبيت المال فلا فرق بين أن يتحول بولاء كان ثابتا عليه لبيت المال وبين أن تحول بولاء

كان ثابت عليه لانسان بعده (ألا ترى) أن حافر البئر لو لم يقع في البئر أحد حتى تحول
 ولائه إلى رجل فوالاه وعاقده ثم جنى جنایات كثيرة كان عقابها على عاقلة المولى الآخر علم
 بالخفر أو لم يعلم لأنه لم يدركه في البئر انسان أولاً يقع فيكون ولاؤه مع الثاني صحيحاً
 وصل جانيته عليه فبعد ما حصلوا إذا وقع في البئر رجل لو لنا بأن دبه على عاقلة المولى الأول أو
 على بيت المال بطل هذا كله وذلك لا يستقيم ثم اشتغل في الكتاب بالكلام مع زفر رحمه الله
 فقال إن قال قائل فكيف لم يشقبه الولاء المتقل بمقتضى الاب قبل القضاء للمقاتلين اللتين تكون
 احدهما عاقلة ثم لا يتحول إلى العاقلة الأخرى وقد قلت إذا تحول من ديوان إلى ديوان قبل
 قضاء القاضي أنه يقضى بالدية على أهل الديوان الذي انتقل اليهم ثم أشار إلى الترق فقال إذا
 انتقل من ولاء إلى ولاء صارت الحالة الثانية في حقه غير الحالة الأولى فيكون ذلك بمنزلة نفسه
 ونظيره ما ينشأ في المرأة الجانية إذا ارتدت فسيبت وأعتقت وصاحب المقاتلين لم يتحول حاله
 بل حاله واحدة وإن تحولت عاقلة بتحويله من ديوان إلى ديوان فلم يدا كان المتبرعاً وقت
 القضاء واستوضح هذا بما بينا أن نفس القتل الواجب عليه النفس فإذا يتحول إلى الدية بقضاء
 القاضي وعند القضاء العاقلة يحملون عنه فن ضرورته أن يكون الواجب عليه ولا والدليل
 عليه ما ذكرنا من الإقرار بقتل الخطأ ثم استوضح هذا بمسئلة من أهداه إلى كان أو حنيفة
 رحمه الله يقول لو أن رجلاً قتل رجلاً خطأ فلم يقص عليه بالدية حتى صله على عشرين ألف
 درهم أو على ألفي دينار أو على مائتي دينار أو ثلاثة آلاف شاه أو ثمانية بكرة لم يجز ذلك ورد
 إلى الدية ولو قضى القاضي عليه بالف دينار فصالح على عشرين ألف درهم أو على مائتي دينار
 باعياً كان جائزاً فهذا يقين أن النفس إنما تصير لا بقضاء القاضي فاقضاء ما يقع عليه
 الصلح بدل النفس وبدل النفس شرعاً بمقدار عشرة آلاف درهم أو مائة من الأمانات
 على أكثر من ذلك باطل وبعد قضاء القاضي بالدينار قد روي أن يقع الصلح بعد
 ذلك من الدينارين على الدراهم أو الابن ثم هذه المسئلة لا يستقيم جرحها على أصل أبي حنيفة
 فإن عنده البقر والنعم ليس أصل في الدية ولا يدخله التمدد في جرحها على أصل أبي حنيفة
 أي مقدار كان منها وقبل بل هو مستقيم لأن عنده القاضي لو قضى في الدية بالبقر والنعم كان
 قضاءً نافذاً فيما قضى إلى شاه ومائتي بكرة لأن ذلك مما دفعه فيمده قضاء القاضي هو كذلك
 إذا اصطلح الخلعان لأن صلحهما في حقهما كقضاء القاضي به وهو قضى في الدية بمائة

آلاف شاة أو ثمانية بقرة لم يجر تضاؤه فكذلك اذا اصطلح الخصمان على ذلك • ولو أتمر رجل بقتل رجل خطأ عند القاضي وأقام ولي الجناية عليه البيعة قضى بالدية على الماتلة لان الولي محتاج الى هذه البيعة فوجب قبولها وبه يتبين ان للمال لا يجب بدون القضاء لان الاقرار موجب بنفسه فلو وجب المال به عليه لا يستقيم قبول البيعة من الولي بمده والقضاء به على الماتلة فان قال الولي بعد الاقرار به لأعلم لي بيعة فاقض لي بها عليه في ماله فقضى القاضي بها في مال المتمر ثم وجد ولي الجناية بيعة فاراد أن يحول ذلك الى الماتلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب عليه بقضاء القاضي فلا يكون للولي أن يبطل قضاءه بيئته فتحول ذلك الى الماتلة ولو قال الولي لا تسجل بالقضاء في ماله لعل أجد بيعة فاخره القاضي ثم وجد بيعة قضى له على الماتلة لما بينا • ولو أن رجلا من أهل البادية حفر بئرا في الطريق ثم ان الامام نقل أهل البادية الى الامصار فمروا فيها وصاروا اصحاب أعطية ثم وقع في تلك البئر انسان كانت الدية على عاتقه يوم وقع الرجل في البئر لان عند الوقوع في البئر يصير جانبا بالخمر السابق وأورد هذا النوع لايضاح ما سبق من الفرق بين هذا الخمر وغيره • قال وكذلك لو حفر وهو من أهل المطاء ثم أبطل الامام عطاءهم وردهم الى اساليبهم فتعاقبوا عليها زمانا طويلا ثم مات انسان في البئر كان عليه اليوم الذي وجب المال فيه لما بينا ان الرجل لم يخرج من نسبه وان أثبت له في الديوان عطاء ولم يتحول الى حالة أخرى وانما انقضت عاقبته فلا يتبدل به نفسه • ولو ان أهل عطاء الكوفة جنى رجل منهم جناية وقضى بها على عاتقه ثم ألحق قوم من قومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان وجعلوا مع قومهم عقلا معهم ودخلوا فيما قضى به من الجناية ولم يدخاوا فيما أدوا قبل ذلك وهذا • زنة ما لو قلت الماتلة حتى ضم الامام اليهم أقرب القبائل في النسب والاول في عدده • ان حال الجاني اذا تبدل حكما وانتقل من ولا الى ولا • بسبب حادث لم تنتقل جنايته عن الاولى انما قضى بها أو لم يقض وان ظهرت حالة حالية تنسحب عن الاعانة حوت الجاية الى الاخرى وقع القضاء بها أو لم يقع ولو لم تختلف احبا والكن الماتلة بدلت كان الاعتبار في ذلك الوقت بالقضاء فان كان قضى على الاولى لم يضمن الى الثانية وان لم يكن قضى بها على الاولى فانه يقضى بها على الثانية واد ا كانت الماتلة واحدة فحقا زيادة أو نقصان شتركوا في حكم الجناية قبل القضاء وبعده الا فيما سبق أدأوه • ولو أن رجلا من أهل البادية نزل في جنى جناية فلم يقض

بها حتى قله الامام وقومه فجعلهم أهل عطاء وجعل عطائهم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضي
 عليهم بالدنانير دون الابل لان وجوب المال بقضاء القاضي وعند قضاء القاضي ما لهم عطاء
 فيقضى بالدية من جنس ذلك ولو كان قضي عليهم بمائة من الابل ثم قله الامام وقومه الى
 العطاء وجعل عطائهم الدنانير أخذوا بالابل أو بغيرها وان لم يكن لهم مال غير العطاء أخذت
 قيمة الابل من اعطائهم قلت القيمة أو كثرت لان الابل تعينت دية بقضاء القاضي والحيوان
 لا يثبت ديناً في الدية ثبوتاً صحيحاً بل يتردد بينه وبين القصة فلا يتخير حكم ذلك القضاء
 بصيرورتهم من أهل العطاء ولكنهم يؤخذون بما قضي به عليهم في أموالهم فان لم يكن لهم
 مال غير العطاء أخذت قيمة الابل من اعطائهم لان ذلك ما لهم وقد ذكر قبل هذا اذا قضي
 عليهم بالدية ثم جعلهم الامام أهل العطاء صارت الدية عليهم من اعطائهم ومن أعجابهم الله
 من بين في هذه المسئلة روايتين كتبتها هي: ١. ان الابل من جنسهم وفق قتل هناك أنهم احوال
 انه يؤخذ من اعطائهم للتيسير عليهم ولم يبين اذا يؤخذ ثم فسر ذلك ما هنا فدل تؤخذ بقيمة
 الابل من اعطائهم وتأويل ما ذكره ان قضي من جنس العطاء عليهم بالدية لم يمين جنساً
 منها بقضائه حتى صاروا أهل عطاء بما يمين عليهم له ذلك ما في جسد العطاء من أخذ
 من العطاء وما هنا عين الجنس هذا قضاة قضي عليه دية بانه ان ابله معناه ليس من
 جنس الابل فيكون الوثي اليهم ان شئ رداً ابل من مرادهم وشئ مائة ذاً
 لم يكن لهم مال غير العطاء تؤخذ الله من عطائهم وراداً في السلم رداً في الاسلام جنى
 جناية خطأ فلم يقض بها القاضي على المائة شئ حتى أبرأ اولاده المحمي من الحنف من الجناية
 فلجاني أن يتحول بولائه على ابي بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه
 الذي بولائه لان بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه
 بالدية لم يذكر في احوال ولا في قضاة بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه
 ثم يسقطه من المائلة لان بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه
 قل القضاء على جنى بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه
 الارواح لا امضى في تحويل رداً بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه
 القاضي به من قله اذ لي الا يك بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه
 يتحول بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه بولائه

لا على حالته فلم يوجد في حق الماتلة ما يتأكد به الولاء ولو لم يكن ولكنه التحق معهم في ديوانهم فجئ بعضهم فقل عنه معهم لم يكن له أن يتحول بولائه عنهم لأن الذي والاه ليس له أن يحوله اذا عقل عنهم فكذلك لا يكون له أن يتحول عنهم (ألا ترى) ان المولى بعد ما عقل عنه لم يكن له أن يبرأ من ولائه كما ليس له أن يتحول بالولاء عنه وقد كان قبل العقل لكل واحد منهما ذلك فاذا لم يكن لاحدهما أن يتحول بعد عقل الجناية لم يكن للآخر أن يحوله أيضا ولو أخذ معهم العطاء ولم يعقل عنهم كان له أن يتحول عنهم لأن بأخذ العطاء لا يتأكد حكم الولاء بينه وبينهم انما يتأكد ذلك بفعل الجناية اختيارا للولاء الموالاة فان ذلك انما يتأكد بفعل الجناية حتى ان عقل عقل الجناية لكل واحد منهما أن يتحول بولائه وليس له ذلك بعد عقل الجناية من جانب واحد أو من جاتين وانه أعلم بالصواب

— كتاب الوصايا —

(قال) الشيخ الامام الاحل الزاهد شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله عليه أعلم بان الوصية عقد مندوب اليه مرغوب فيه ليس بفرض ولا واجب عند جمهور العلماء وقال بعض الناس الوصية للوالدين والاقرين اذا كانوا ممن لا يرثونه فرض وعند بعضهم الوصية واجبة على أحد ممن لم يرثوه واستدلوا بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت اتركوا غير الوصية للوالدين والاقرين والمكتوب علينا يكون فرضا وقال عليه السلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر اذا كان له مال يريد الوصية فيه ان يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند رأسه وحجتنا في ذلك أن الوصية مشروعة لنا لا علينا قال عليه السلام ان الله تصدق عليكم بثلك أموالكم في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم فضوه حيث شئتم أو قال حيث أحببتم ولشروع لنا مالا يكون فرضا ولا واجبا علينا بل يكون مندوبا اليه بمنزلة النوافل من البهائم ثم التبرع بدالوقاة مستبر بالتبرع في حالة الحياة وذلك احسان مندوب اليه وكذلك التبرع بالوصية بعد الموت وأما الآية فقد اتفق أكثر أهل التفسير على أن ذلك كان في الابتداء قبل أن ينزل آية الميراث ثم انتسخ وتكلموا في ناسخه وكان أبو بكر الرازي رحمه الله يقول انما انتسخ بقوله من بعد وصية يوصي بها أو دين فانه نص على الميراث بعد وصية منكورة فلو كانت الوصية للوالدين والاقرين ثابتة بعد نزول هذه الآية

لذكر الارث بعد الوصية المرفة لان تلك وصية موهودة وهذا قول الشافعي أيضا بناء على
منهجه أنه لا يجوز نسخ الكتاب بالستة والرازي كان لا يجوز نسخ الكتاب الا بالخبر المتواتر
وأكثر مشايخنا رحمهم الله يقولون انما اتسخ هذا الحكم بقوله عليه السلام ان الله أعطى كل
ذئب حق حقه ألا لا وصية لو ارث وهذا حديث مشهور تلقته العلماء بالقبول والعمل به ونسخ
الكتاب جائز بمثله عندنا لان ما تلقته العلماء بالقبول والعمل به كالمسوخ من رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولو سمعناه يقول لا تمسوا بهذه الآية فان حكمها منسوخ لم يجوز العمل بها
ولا جل شهرة هذا الحديث بدأ الكتاب به ورواه عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا وصية لو ارث وفي بعض الرواية قال الا أن يجزئه الورثة وفي هذه الزيادة يبان
ان المراد نفي الجواز لانني التحقيق ومن ضرورة نفي الجواز نفي القرضية والوجوب والحديث
مرسل بالطريق الذي رواه ولكن المراسيل حجة عندنا كالمسانيد وأقوى من المسانيد لان
الراوى اذا سمع الحديث من واحد لا يشق عليه حفظ اسمه فيرويه مسندا واذا سمعه من
جماعة يشق عليه حفظ الرواية فيرسل الحديث فكان الارسل من الراوى المعروف دليل
شهرة الحديث فاما الحديث الذي رواه فهو شاذ فيما تم به البلوى والوجوب لا يثبت بمثله
ثم هو محمول على ما كان ابتداء قبل نزول آية الوارث أو المراد أن ذلك لا يليق بطريق
الاحتياط والاخذ بمكارم الاخلاق لقوله عليه السلام لا يحمل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر
ان يبيت شعبانا وجاره طاولي جنبه والمراد ما بينا ثم الوصية تتقدر بقدر الثلث من المال وهي
مأخوذة من الدين لحديث على رضى الله عنه قال انكم تقرأون الوصية قبل الدين وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين قبل الوصية وهكذا نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما فهذا
منهما اشارة الى معنى التقديم والتأخير في الآية ثم قضاء الدين من أصول حوائج المرء لانه
تفرغ به ذمته والوصية ليست من أصول حوائجه وحاجته منه فلهذا تركته (الأنرى) انه
يقدم جهازه وكفنه لحاجته الى ذلك فكذلك قضاء الدين ثم زعم به أصحابنا أن الوصية بعد
الدين تقدم على الميراث لظاهر الآية وأكثرهم قالوا لا بد لا يظهر في الوصية بل
الوارث يستحق الثلثين ارثا في الوقت الذي يستحق الوصية لثلاث بالوصية والمراد من
الآية تقديم الوصية على الميراث في الثلث لانه حل الارث انما يوص فيه بشئ فاذا أقضى
كانت الوصية في الثلث مقدمة على الميراث والى على أن الوصية النافذة شرعاً

المال ما رواه من حديث سعد بن مالك قال يارسول الله اوصني بحال كمال قال لا قال فبنصفه
قال لا قال فبنصفه قال الثلث والثلث كثير انك ان تدع ورثتك اغنياء خير من ان تدعهم فقراء
يتكفون اتانس وفي رواية يتكفون وأصل هذا الحديث ما روى أن سعدا رضى الله عنه
مرض بمكة عام حجة الوداع فدخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود فقال يارسول
الله اأخلف عن دار الهجرة فأبوت بمكة قال ابني لا رجو أن يتركك الله ينزع بك أقوام
ويضربك آخرون لكن البأس سعد بن خولة برئ له ان مات بمكة قبل هذا من النبي عليه
السلام إشارة الى ما يرى من القوتوح على بد سعد فزمن عمر رضى الله عنه ثم قال يارسول
ابني لا يرثني الا ابنة لي أفأوصي بحال كمال الحديث وفيه دليل على انه لا ينبغي للمرأة أن يوصي
باكثر من بنته لار النبي عليه السلام ختم المتدين في الوصية والتمدى في الوصية بمجازة حدها
قال الله تعالى ومن يمتدعوا الله فليأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذين آمنوا من قبلهم لعلهم
يتقون والذين آمنوا من قبلهم لعلهم يتقون والذين آمنوا من قبلهم لعلهم يتقون والذين آمنوا من قبلهم
لعلهم يتقون والذين آمنوا من قبلهم لعلهم يتقون والذين آمنوا من قبلهم لعلهم يتقون

انك ان تدع عيالك أغنياء ولكننا نقول قدم صفة النفي لهم واختار الفقر لنفسه والافضل ما اختاره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه ثم انما قدم النفي على التقير الذي يسأل كما قال من أن
 تدعهم قراء يتكفون الناس أى يلحون في السؤال ونحن انما نقدم التقير العابر دون الذي
 يسأل كما وصفهم الله بقوله تعالى يحسب الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون
 الناس الحافا وهذا لان الفقر مع الصبر أسلم للمرء وأذن للمؤمن قال عليه السلام الفقر أذن
 للمؤمن من العذار الجيد على جلد القرس فأما النفي فسبب للعتيان والفتنة قال الله تعالى كلا ان
 الانسان ليطغى أن رآه استغنى وروى أن حمزة بن عبد المطلب أوصى الى زيد بن حارثة يوم
 أحد وان عليا رضى الله عنه أوصى الى الحسن رضى الله عنهم وفيه دليل ان للمرء أن يوصى
 الى غيره في القيام بحوائجه بمد وقائه وهذا من نظر الشرع له أيضا فقد يفرط في بعض حوائجه
 في حياته أو تحترمه الثنية فيحتاج الى من يقوم مقامه في القيام بحوائجه بمد موته والايضاء الى
 الغير كان مشهورا بين الصحابة رضى الله عنهم فان أبابكر رضى الله عنه استخلف عمر وأوصى الى
 عائشة رضى الله عنها في حوائجه وعمر أوصى الى حفصة وتكلم الناس في أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هل أوصى الى أحد والصحيح عندنا انه لم يوص الى أحد بنى انما أمر أبابكر
 أن يصلى بالناس وبه استدلو على خلافة فقالوا ما اختاره لأمر ديننا الا وهو رضى به لأمر
 دنيا وينبى أن يوصى الى من هو أقرب اليه اذا كان أهلا لذلك كما أوصى الى ولده
 الحسن رضى الله عنه وأوصى حمزة الى زيد بن حارثة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
 أخى بينهما حين قدم المدينة وذكر عن ابن مسعود أنه سئل عن انسان أوصى بسهم من ماله
 فقال هو السدس وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقال مطلق لفظ السهم في الوصية والافرار
 ينصرف الى السدس وهو سررى عن جماعة من أهل المائة سهم اما بن مارية قالوا السهم
 السدس وأبو يوسف ومحمد رهما الله قالوا لموص له سهم مثل أخس سهام الورثة وروى ذلك
 في الكتاب عن شريح لان ماله يصير سهاما بين ورثته فذكر السهم ينصرف الى ذلك وأخس
 السهام متيقن فيه الا أن يجاوز السهم فحينئذ لا تنفذ الوصية فيما زاد على الثلث بدون اجازة
 الورثة وأبو حنيفة بقول هذا ان لو ذكر السهم مرفا وقد ذكره منكرنا بقوله أوصيت
 انكم بسهم من مالي فينصرف الى ما فسر أهل اللغة السهم به وبيان المسئلة يأتي في موضعه
 وعن عمر رضى الله عنه قال اذا أوصى الرجل بوصيتين فالأخيرة منها أملك وبظاهره

أخذ الشافعي فقال الوصية الثانية بالثلث أو بالعتق للذي أوصى به لتبره يكون دليل الرجوع
 عن الوصية الاولى ولكننا نقول المراد وصيتان بينهما منافاة بأن يوصي يبيع عبده من انسان
 ثم يوصي بعتقه أو على عكس ذلك فإن بين هاتين الوصيتين في محل واحد منافاة فالثانية منها
 دليل الرجوع عن الاولى فأما اذا وصى الى انسان بعبد بعينه ثم أوصى لآخر بذلك العبد
 فلا منافاة بين الوصيتين في المحل ومراده ان يكون كلاهما ان لم يقبل الآخر الوصية
 أو لم يبق الى ما بعد موت الموصي وان لم يكن مشترك بينهما ان قبلهما جميعا الوصية فلا تكون
 الثانية منهما دليل الرجوع عن الاولى وان لم يستحق الموصى له الاول الترجيح بالسبق
 فلا أقل من أن يزاحم الموصى له الثاني وعن ابراهيم في الرجل يموت ولم يحج قال ان أوصى أن
 يحج عنه فن الثلث وان لم يوص فلا شيء وبهذا نأخذ وقد بينا المسئلة في كتاب المناسك
 فنقول فيما يجب حقه تعالى خالصا كالزكاة والحج لا يصير ديناً في التركة بعد الموت مقدما
 على الميراث ولكنه ينفذ من الثلث ان أوصى به كما ينفذ بسائر التبرعات وان لم يوص به فهو
 يسقط بالموت في أحكام الدنيا وان كان مؤاخذاً في الآخرة بالتفريط في الاداء بعد التمكن
 منه وعلى قول الشافعي يصير ذلك ديناً في تركته مقدما على الميراث أوصى به أو لم يوص
 وقد بينا المسئلة في كتاب المناسك والزكاة وعن ابراهيم في الرجل يوصي بثلث ماله يحج به
 عنه أو يمتق به رغبة فلم تتم الحجة ولا الرقة قال يتصدق عنه ولسنا نأخذ بهذا فإن تنفذ الوصية
 تجب على ما أوجبه الموصى بحسب الامكان والتحرز عن التبديل واجب بالنص قال تعالى
 فمن بدله بعد ما سمعه الآية وانما يحج بثلث ممن حيث يبلغ وان كان الثلث ثقلته بحيث لا يمكن
 أن يحج به عنه فهو لورثته وكان ابراهيم ذهب في ذلك الى ان مقصود الموصي التقرب الى الله
 تعالى بثلث ماله ونيل الثواب في ذلك القدر من المال فيجب تحصيل مقصوده بحسب الامكان
 وذلك في التصديق به ولكننا نقول اعتبار التعبير في ألفاظ الشرع يجب لانها لا تخلو عن حكمه
 حميدة فاما في أوامر العباد فيعتبر اللفظ (ألا ترى) انه لو أمر انساناً بأن يطلق امرأته للسنة
 فطلقها بغير السنة لم يقع والشرع أمر بإتباع الطلاق للسنة ومن طلق امرأته لنير السنة كان
 طلاقه واقفاً وعن ابراهيم قال لا بأس بأن يوصي المسلم للنصراني أو النصراني للمسلم فيما
 بينه وبين الثلث وهكذا عن شريح وبه نأخذ فإن الرصية تبرع بعد الوفاة بمقد مباشرة
 فيعتبر بالتبرع في حياته ولا بأس بته المبة بين المسلم والمذمي في حال الحياة والاصل فيه قوله

تعالى لا ينهاكم الله الى قوله ان تبرهوه وتقسوا اليه وان أراد بهذا بيان الفرق بين الوصية
 والميراث فان الارث لا يجري مع اختلاف الدين لان الارث طريقه طريق الولاية واختلافه
 على معنى أنه يبقى للوارث المال الذي كان للمورث واختلاف الدين يقطع الولاية فاما الوصية
 فتتمليك بمقتد مبتدأ ولهذا لا يرد الموصى له بالميب ولا يصير مفرورا فيما اشتره الموصي
 بخلاف الوارث وعن ابراهيم في الرجل يستأذن ورثته في الوصية فيأذنون له ثم يرجعون
 بمسد موته قال لهم ذلك ان شاؤا رجسوا به تأخذ فان الاجازة من الورثة مستبرة في
 الوصية بما زاد على الثلث أوفى الوصية للوارث وانما تعتبر اجازتهم بعد موت الموصى فأما في
 حياته فلا تعتبر لان الاجازة اما أن تكون بمنزلة التملك منهم أو بمنزلة اسقاط الحق وانما
 ثبت ذلك كله لهم بعد موت الموصى فتملكهم قبل أن يملكوا أو اسقاطهم لحقهم قبل أن يتقرر
 وجوب الحق لهم يكون لتواهم اجازتهم في حالة الحياة لا تكون دليل الرضى منهم بهذا بل
 الظاهر أنهم كارهون له الا أنهم احتشموا المورث فلم يجاهره بالاباء فلو لم يرضهم حكم
 الاجازة في حالة الحياة تضروا بخلاف ما بعد الموت فاجازتهم بعد الموت دليل الرضى منهم
 وعن ابراهيم في رجل أوصى لنير وارث بدين أو أقر به قال هو جائز ولو أحاط بماله ومصادره
 الاقرار بالدين لا الوصية وانما سماه وصية لذكره اياه فيما بين الرصايا وفي موضع الوصية
 وبهذا تأخذ فنقول الاقرار لنير الوارث بالدين صحيح وان أحاط بماله وهو مروي عن ابن
 عمر رضي الله عنه وقد روى مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويناه في كتاب الاقرار
 وعن الشعبي أنه سئل عن رجل له ثلاث بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم قال له
 الربع وبه تأخذ لان مثل الشيء غيره فهو جمل نصيب أحد البنين معيارا لما أوجب الوصية
 فيه وجمل وصيته بمثل ذلك فاما أن يقال بصير الموصى له بالايجاب كان آخر له مع البنين الثلاثة
 فله الربع أو يقال ينظر في نصيب أحد البنين فيزداد على أصل السهام مثل ذلك للموصى له
 والمال بين البنين الثلاثة على ثلاثة أسهم لكل واحد منهم سهم فاذا زدا للموصى له سهما على
 الثلاثة كانت السهام أربعة ثم نعطيه ذلك السهم فيكون له الربع ولا يجوز له أن يعطى الثلث
 بهذا الايجاب لان ذلك حينئذ ينفذ الوصية له في نصيب أحد البنين لافي مثل نصيب أحدهم
 وهو انما أوصى له بمثل نصيب أحدهم وعن ابراهيم والشعبي قال في رجل أوصى لرجلين
 بالنصف والثلث فردوا الى الثلث أن الثلث بينهم على خمسة أسهم لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب

الثالث اثمان وهذا قول أبي يوسف ومحمد وابن أبي ليلى رحمه الله فأما عند أبي حنيفة رحمه الله
فالثالث بينهما نصفان والاصل عند أبي حنيفة أن الوصية بما زاد على الثلث عند عدم اجازة الورثة
تبطل في حق الضرب بها في الثلث ويأنه اذا أوصى لرجل بجميع ماله ولا آخر بثلاث ماله فلم
تجز الورثة أو أوصى لرجل بجميع ماله ولا آخر بنصف ماله فلم تجز الورثة فمضى أبي حنيفة
الثالث بينهما نصفان في التفصيلين جميعا وعندهما في الفصل الاول يكون الثلث بينهما ارباعا على
أن يضرب الموصى له بالجميع بالثلث في سهام جميع المال الثلاثة والموصى له بالثلث بسهم واحد
وفي الفصل الثاني يكون الثلث بينهما اثلاثا على أن يضرب الموصى له بالجميع بسهمين والموصى
له بالنصف بسهم فهما يقولان ما يوجب الموصى بدموته معتبرا بما أوجبه الله تعالى من السهام
للورثة بعد الموت والله تعالى أوجب للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث فكان
موجب استحقاق كل واحد منهم بما أوجب له عند الاقتراد والضرب بجميع ما سى له
بالوصية في محل الميراث عند المزاوجة فكذا في ما أوجب للموصى المقصود استحقاق كل
واحد منهما لما أوجبه له عند الاقتراد واجازة الورثة * يوضحه ان الموصى قصد سلامة
ما سى لكل واحد منهما بكماله وتفضيل أحدهما على الآخر ففي أحد الحكمين تمذر
تحصيل مقصوده عند عدم اجازة الورثة وفي الحكم الآخر ما تمذر تحصيل مقصوده فيجب
تحصيله كما لو قال أوصيت بهذه الألف لفلان منها بسمائة ولفلان منها بسبعمائة فتبرئ سميت
لكل واحد منهما وفي التذر الذي سمي التفضيل بينهما وان تمذرا اعتبره في استحقاق جميع
المسى لكل واحد منهما انضيق المثل ثم وعيته بالنصف والثلث بنصف كل واحد منهما
الى جزء شائع في جميع ماله وفيما ذهب اليه أبو حنيفة تنفذ وصبة أحدهما بجميع الثلث الذي
له أن يوصى به وجعل الزيادة فيما أوصى لاحدهما بثلاث ماله للآخر خاصة حتى يبطل بعدم
اجازة الورثة وذلك خلاف ما أوجبه الموصى (ألا ترى) أنه لو أوصى لاحدهما بثلاث ماله
ولآخر بسدس ماله واحدهما بالثالث وللآخر بالربع ان لكل واحد منهما أن يضرب بجميع
ما أوصى به له في الثلث وكذلك لو أوصى لاحدهما بالف درهم وللآخر بالقرين وثلاث ماله
ألف ضرب كل واحد منهما في الثلث بجميع ما سى له وكذلك لو أعقق في مرضه عبدا
تبعته ألف وعبداً ثمانية أثمان وثلاث ماله ألف أرباع من انسان عبداً وحاباه بالف وباع من
أحد شيئاً وعبداً بالقرين ضرب كل واحد منهما في الثلث بجميع ما حاباه وان كان أكثر من ثلث

ماله فكذلك فيما سبق ولا في حنيفة رحمه الله طريقان أحدهما أن الوصية بما زاد على الثلث
 عند عدم إجازة الورثة مفسوخة بتغيير الوصية المفسوخة كالرجوع فلا يستحق الضرب بها
 كالوصية بمال الجار وإنما قلنا ذلك لأنها كانت موقوفة على إجازة الورثة فتفسخ بردهم كالبيع
 الموقوف على إجازة المالك ينسخ برده وتأثيره أن حق الضرب فيه بناء على صحة الإيجاب
 وقد بطل ذلك بالاتساع فلا معنى للضرب به في مزاحمة وصية الإيجاب فيها صحيح ولهذا
 فارق الموارث فإن ما أوجبه الله تعالى لكل وارث صحيح قطعا وبقيتنا فرفضنا أن المراد
 المضاربة بها عند ضيق المحل لعلنا أن المال الواحد لا يكون له نصيبان وثلاث وبه فارق الوصية
 بالثلث والسدس لأن كل واحد منهما إيجاب صحيح لا يفسخ برد الوارث فإن كل واحد
 منهما إيجاب بتسمية يوجد ذلك فيما هو محل الوصية وهو الثلث فاما هذا فالإيجاب بتسمية
 لا يوجد تلك التسمية إلا فيما هو حق الورثة فيبطل بردهم الإيجاب فيما يتناول حقه وكذلك
 الوصية بالآلاف والآلئين فإنها ما وقعت في حق الورثة بهذه التسمية لأن حق الورثة في
 أعيان التركة دون الآلاف والمرسلة (الآلئ) أنه يتصور تنفيذ جميع هذه الوصية على ماسي
 الموصى من غير إجازة الورثة بأن يكثر مال المورث فكذلك في مسألة التمسك فإن ذلك وصية
 بالبرادة عن السماية والسماية بمنزلة الآلاف والمرسلة (الآلئ) أنه يتصور تنفيذ الوصية لكل
 واحد منهما بدون إجازة الورثة بأن يكثر مال الميت وكذلك في مسألة الحباة فالوصية بالحباة
 تكون من الثمن وذلك بمنزلة المال المرسل حتى يتصور تنفيذ لكل واحد منهما بدون إجازة
 الورثة عند كثرة المال فإن قيل هذا غاسد فإن اختلاف ثابت فيما إذا وصى بمبد بينه
 لأنسان قيمته ألف ربمبد آخر بينه لاسا ز قيمته ألقان ولا مال له سواهما وهما يتصور تنفيذ
 الوصية لكل واحد منهما على جميع ماسي له بغير إجازة الورثة فإن يكثر مال الميت فيخرج
 المبدان من الثلث قلنا نعم ولكن وصيتهما بين التركة حق الورثة فكانت تلك الوصية واقعة
 في حق الورثة (الآلئ) أنها لا تصح إلا بعد قيام ما كره في العين عند الوصية بخلاف الوصية
 بالآلاف والمرسلة فإنها صحيحة أن لم يكن في ملكه مال عند الوصية والطريق الآخر لا في حنيفة
 أن الوصية بما زاد على الثلث وصية ضيقة ستي لا يجب تنفيذها إلا بإجازة الورثة والوصية بالارث
 وصية قوية ولا مزاحمة بين الضيف والقوى في الاستمقاق ولكن الضيف في مقابلة القوى
 كالمردوم بمنزلة الوصية للوارث مع الوصية للأجنبي فإنه لا تثبت المزاحمة بينهما والمضاربة عند

عدم اجازة الورثة وبه فارق الموارث فقد استوت السهام في القوة وكذلك الوصايا في الثلث
 فقد استوت في القوة لمصادقة كل واحد منهما محل الوصية وكذلك التركة اذا كانت ألقا وفيها
 دين ألف ودين ألفان لان الدينين استويا في القوة وكذلك الوصايا في الالوف المرسلة والمتق
 والخابية فلها استوت في القوة حين لم تصح في حق الورثة على ما بينا وقول الموصي قصدين
 فلنا التفصيل بناء على صحة الايجاب في حق الاستحقاق وقد بطل ذلك بالرد على الطريق الاول
 وهو ضعيف على الطريق الثاني فلا يراحم القوي وبه فارق مسألة الالف لان مطلق الاضافة
 اليها بلقبه تفسير وهو ماسى من السمانه لاحدهما والسبعائة للآخر فيكون الحكم لذلك
 التفسير استواء الايجاب في القوة وما قالوا ان الايجاب ينصرف الى جزء شائع هاهنا فاسد
 فانه اذا أوصى بثلاث ماله لانه استحق الموصي له جميع الثلث ولو انصرف الايجاب الى ثلث
 شائع في جميع المال صار له ثلث الثلث لان ذلك القدر صادف محل الوصية وحيث استحق جميع
 الثلث عرفنا ان تسمية الثلث مطلقا تنفيذ محل الوصية تصحيح ايجابه في جميعه كالمبدأ المشترك
 بين اثنين يبيع أحدهما نصفاً مطلقاً فانه ينصرف اليهم الى نصيبه خاصة فهذا مثله وعن أبي حاتم
 الثقفى قال سألني ابراهيم عن رجل أوصى بنصف ماله لثلاثة ورثته فأجازوا قلت لا علم لي بها قال
 لي خذ ماله لا نصف وثلث ورثه وذلك اثنا عشر تغذ نصفها ستة وثلاثا أربعة ورثتها ثلاثة
 فاقسم المال على ذلك وهذا قول أبي يوسف وعمره وقال أبو حنيفة رحمه الله بخلاف ذلك ولم
 يزد على ذلك حتى اختلفوا في تخريج المسئلة على قول أبي حنيفة وهذه مسألة معروفة تدعى
 الثغنية وربما يمتنع من يدعى النحرز في القدرات من أصحابنا فأما تخريج قولهم فظاهر لان
 القسمة عندهما على طريق العول والمعاداة فالوصى له بالنصف يضرب بنصف المال ستة من
 اثني عشر والوصى له بالثلث يضرب بأربعة من اثني عشر والموصى له بالرابع يضرب بثلاثة فبلغ
 هذه السهام ثلاثة عشر فحينئذ اجازة الورثة يقسم جميع المال بينهم على ذلك وعند عدم الاجازة
 يقسم الثلث بينهم على ذلك وأما عند أبي حنيفة فقسمة المال بينهم عند اجازة الورثة على طريق
 المنازعة فخرج أبو يوسف رحمه الله قوله على طريق ومحمد رحمه الله على طريق آخر والحسن
 رحمه الله على طريق آخر وكلاهما سند منه ارضى طريقة بمحنة وطريق الحسن أوجه فأما طريق
 أبي يوسف فهو ان الموصي د بالثلث يحصل الوصى له بالثلث بسهمين لان تفاوت ما بين
 الثلث والثلثين ولا منازعة في هذين السهمين له صاحب الثلث والرابع فيأخذهما صاحب

النصف ثم لامنازعة لصاحب الربع فيما زاد على الربع الى تمام الثلث وهو سهم وصاحب الثلث والنصف كل واحد منهما يدعى ذلك وفي المال ستة يأخذ كل واحد منهما سهما ففي ثمانية استوت منازلهم فيها يكون بينهم اثلاثا فانكسر بالاثلاث فيضرب أصل المال اثنا عشر في ثلاثة فيكون ستة وثلاثين صاحب النصف أخذ مرة سهمين ومرة سهما وقد ضربنا ذلك في الثلاثة وهي تسعة وصاحب الثلث أخذ سهما وذلك ثلاثة والباقي أربعة وعشرون بينهم لكل واحد منهم ثمانية فحصل لصاحب الربع ثمانية من ستة وثلاثين ولصاحب الثلث أحد عشر ولصاحب النصف سبعة عشر وأما تخريج محمد لقول أبي حنيفة قارب من هذا ولكنه قال لما أخذ صاحب النصف سهمين بلا منازعة تراجع حقه الى الثلث فوصاياهم جميعا بمد ذلك اجتمعت في الثلث ومن أصل أبي حنيفة أن الوصايا متى وقعت في الثلث فالقسمة بين أربابها على طريق العول فيضرب صاحب النصف بما بقي من حقه وهو أربعة من اثني عشر وصاحب الثلث بأربعة أيضا وصاحب الربع بثلاثة فيكون بينهم على أحد عشر فالسبيل ان تضرب أصل المال اثني عشر في احدى عشر فيكون مائة واثنين وثلاثين كان قد أخذ صاحب النصف سهمين وضربنا سهما في أحد عشر وذلك اثنان وعشرون بقي بدد ذلك مائة وعشرة لصاحب الربع من ذلك ثلاثون ولصاحب الثلث أربعون ولصاحب النصف كذلك فجعل ما حصل لصاحب النصف اثنان وستون ولصاحب الثلث أربعون ولصاحب الربع ثلاثون فلما تخريج الحسن رحمه الله قوله فهو انه اجتمع ههنا ثمان وصية في الثلث ووصية فيما زاد على الثلث وأبو حنيفة يرى القسمة على طريق العول في الوصايا في الثلث والقسمة على طريق المنازعة في الوصايا فيما زاد على الثلث فيعتبر كل واحد منهم وبدأ بقسمة الثلث لان القسمة على طريق العول تكون عن مائة فهو احدى مائة من اثني عشر في الثلث لان القسمة على طريق المنازعة جاوزت مائة فنقول يضرب صاحب النصف في اثني عشر بجميع اثني عشر وهي أربعة وصاحب الثلث بثلاثة وصاحب الربع بينهم فيضرب الثلث بينهم على أحد عشر فيكون جميع المال على ثلاثة وثلاثين ثم يأتي الى القسمة بطريق المنازعة فنقول صاحب النصف حقه في النصف من جميع المال وذلك ستة عشر ونصف وقد وصل اليه أربعة بقي له من حقه اثنا عشر ونصف وصاحب الثلث كان حقه في أحد عشر وصل اليه أربعة بقي له سبعة فإذن على ستة الى تمام اثني عشر ونصف لامنازعة فيه لصاحب الثلث يأخذه صاحب النصف وذات خمسة ونصف ثم صاحب

الربع كان حقه في الربع وذلك ثمانية وربع وصل اليه ثلاثة بقي له خمسة وربع فما زاد على خمسة وربع الى تمام سبعة لا منازعة فيه لصاحب الربع فصاحب الثلث والنصف كل واحد منهما يدعيه وفي المال سعة فيأخذ كل واحد منهما سهما وثلاثة ارباع بلا منازعة فجعل ما أخذوا من اثنين وعشرين وهو ثلثا المال تسعة مرة خمسة ونصف ومرتين سهم وثلاثة ارباع وذلك ثلاثة ونصف والباقي ثلاثة عشر استوث منازعتهم فيه فيكون بينهم اثلاثا فانكسر بالاثلاث وكان قد انكسر بالانصاف والارباع الا أن الربع يجزى عن النصف لأن النصف يخرج من مخرج الربع فالسبيل أن يضرب ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر ثم يضرب أصل المال وذلك ثلاثة وثلاثون في اثني عشر فيكون ثلثائة وستة وتسمين الثلث من ذلك مائة وأمان وثلاثون كان لصاحب النصف من ذلك أربعة مضروبة في اثني عشر وذلك ثمانية وأربعون ولصاحب الثلث مثل ذلك ولصاحب الربع ثلاثة مضروبة في اثني عشر وذلك ستة وثلاثون وكان ما أخذ صاحب النصف من الثلاثين بلا منازعة خمسة ونصف مضروبة في اثني عشر فذلك ستة وستون وما أخذه صاحب النصف وصاحب الثلث ثلاثة ونصف مضروبة في اثني عشر وذلك اثنان وأربعون بينهما نصفان لكل واحد منهما أحد وعشرون وكان الذي لا يستقيم بينهم ثلاثة عشر مضروبة في اثني عشر فيكون ذلك مائة وستة وخمسين بينهم لكل واحد منهم اثنان وخمسون فصاحب الربع ما وصل اليه من الثلثين الا اثنان وخمسون وصاحب الثلث أخذ مرة اثنين وخمسين ومرة أحدا وعشرين وذلك ثلاثة وسبعون وصاحب النصف أخذ مرة اثنين وخمسين ومرة أحدا وعشرين ومرة ستة وستين فبكون ذلك مائة وتسعة وستين فاذا جئت بين هذه السهام فلتسهم ثلثي المال مائتين وأربعة وستين فاذا غنمته الى الثلث الذي اقتسموه على طريق المول كانت الجملة ثلثائة وستة وتسعين فاستقام "تخريج وعن ابراهيم رحمه الله قال اذا أوصى الرجل وأعطى بديء بالعتق وبه نأخذ وهو مروي عن ابن عمر رضي الله عنه وهذا لأن العتق أقوى سببا من سائر الوصايا فإنه لا يحتمل الفسخ وهو اسقاط للرق والمسقط يكون متلاشيا وسائر الوصايا تجعل الفسخ والرحوم عنهما وثبوت الحكم بحسب السبب ولا منازعة لاضيف مع القوي ثم أبو يوسف ومحمد رحمهما الله أخذوا بظاهر هذا الحديث فقد ما التفت على الحباثة المتقدمة وأبو حنيفة رحمه الله خص الحباثة من سائر الوصايا باعتبار أنها أقوى سببا فسيبها عنه الضمان وعقد الضمان أقوى من النبرع وقوة العتق باعتبار حكم السبب

فمنع البدء بالحياة يرجع بالسبق وقوة السبب قتال يبدأ بها وعند البدء بالمتى يستويان
من حيث ان للمتي قوة السبق وقوة الحكم والحماية قوة السبب والمعتبر أولا السبب فان
الحكم يندى على السبب فيتحصان وسيأتي بيان المسئلة في موضعها وعن ابراهيم في رجل يوصي
الى رجل فيموت الموصى اليه فيوصى الى رجل آخر فان وصيتهما جميعا صحيحة به تأخذ فان
الموصى بعد موت الموصى قائم مقام الموصى في ولايته في المال وقد كانت ولايته في ماله ومال
الموصى الاول فيخلقه وصيه في التصرف في المالاين لانه مد قبول الوصية التصرف في مال
الموصى الاول من حوائج الوصى كالتصرف في مال نفسه وانما يقيم الموصى مقامه فيما هو
من حاجته وعن ابراهيم في الرجل يوصي لام ولده في حياته وصحته فيموت قال هو ميراث
وان أوصي عندمونه لما بوصية فهو لها من الثلث والمراد بوصيته لها في صحته الاقرار والهبة
لا الوصية المضافة الى ما بعد الموت لان حالة الصحة وحالة المرض في ذلك سواء به تأخذ
فنفول الهبة لام الولد والاقرار لها بالدين باطل من الولي لانها باقية على ملكه وكسبها له
بمنزلة القنة فأما وصيته لها مضافة الى ما بعد الموت فصحيحة لانها تمتق بالموت ووجوب
الوصية يكون بعد الموت فالوصية لها بمنزلة الوصية لجارية أجنبية وعن ابن عمر رضي الله عنه
قل اذا أقر الرجل عند موته بدين لوارث فانه لا يجوز الا بينة وان أقر لغير وارث بالدين
جاز ولو أحاط بجميع ماله وبه تأخذ في التصلين وقد روى في بعض الروايات مرفوعا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بينا ذلك في الاقرار وعن ابراهيم في المرأة يضربها الطلق
قال هي بمنزلة المريض في الوصية والتبرع والطلق اسم لوجع الولادة ويسمي ذلك غاضا أيضا
قال الله تعالى فأجاءها المخاض الى جذع النخلة ومتى أخذها وجع الولادة فهي بمنزلة المريض
لأنها أشرفت على الهلاك الا أنه قد يأخذها الرجوع ثم يسكن فباعتبار ذلك الرجوع لا تصير
في التبرعات كالمریضة بمنزلة مريض يمتبه برء وانما تصير كالمریضة اذا أخذها الوجع الذي
يكون آخره انفصال الولد عنها من سلامتها به أو موتها لان المتبرع مريض الموت ومريض
الموت ما يتصل به ومن أوصى بأكثر من ثلث ماله لم يجز في الفضل على الثلث الا ان يجزئه الورثة
بعد موته وهم كبار لان حقهم تعلق بماله بمرضه ولكن الشرع جعل الثلث عملا لوصية الموصى
ليتدارك به ما فرط في حياته فما زاد على ذلك اذا أوصى به فقد قصد الاضرار بورثته باسقاط
حقهم عما تعلق حقهم به واذا اراد الاجنبى على من آثره الشرع وهو الوارث فللوارث أن يرد عليه

نفسه بأن يأبى الاجازة ولا مستبر بالجازة في حياة الموصى عندنا وقال ابن أبي ليلى تصح اجازته في حياته وليس له أن يرجع بعد وقائه لانه سقط حقه بالاجازة وبالرض قد تعلق حقه بماله فيصح اسقاطه وقتها هذا أن حق الوارث انما يثبت في ماله بالموت ولكن سبب موته المرض فلما أقيم هذا السبب مقام حقيقة الموت في منع المورث من التصرف المبطل لحق الوارث فكذلك قام مقامه في صحة اسقاط الحق من الوارث بالاجازة ولكننا نقول اسقاط الحق قبل وجود السبب لا يجوز ويعتبر المرض بسبب تعلق حقه بماله بل السبب مرض الموت ومرض الموت ما يتصل به الموت قبل اتصال الموت لا يكون سببا وهذا الاتصال موهوم فيكون هذا اسقاط الحق قبل تقرر السبب ثم الاجازة من اوارث انما تمل لوجود دليل الرضى منه تصرف المريض واجازته في حياة الموصى لا تدل على ذلك بل الظاهر انه احتشم المورث فلم يجاهره بالرد من غير أن يكون راضيا بوصيته بخلاف ما اذا أجاز به الموت وفي الاجازة بعد الموت ان لم يكن الوارث من أهله بان كان صنيرا فهو باطل أيضا لانه اسقاط الحق بطريق التبرع فأما اذا كان كبيرا فاجازته صحيحة ويسلم المال للموصى له بطريق الوصية من الموصى عندنا وعند الشافعي صحيحة بطريق التملك من الوارث ابتداء منه حتى لا يتم الا بالقبض على قوله وعندنا يتم من غير قبض الموصى له والشيوخ لا يمنع صحة الاجازة وليس للوارث أن يرجع فيه وجه قوله أن بنفس الموت قد صار قدر الثلثين من المال ملكا للوارث لان الميراث يثبت من غير قبول الوارث ولا يرتد بالرد فاجازته تكون اخراجا للمال عن ملكه بغير عوض وهذا فيه لا يتم الا بالقبض كما لو أوصى بمال جاره فاجازه الجار بدموته ولكننا نقول تصرف الموصى صادق ملكه وامتنع قوده بقيام حق النير فيه اجازة من له الحق تكون اسقاطا كاجازة المرتهن بيع الراهن وكذلك ان أجازوا وصية الوارث ولو أوصى بالف درهم من مال رجل أو بعباد أو بثلث فاجاز ذلك الرجل قبل موته أو بعده فله أن يرجع عنه مالم يدفعه الى الموصى له فاذا دفعه اليه جاز لان وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كانه هب مال غيره فلا يصح الا بالتسليم والقبض كما لو هب مال نفسه بخلاف الوصية من ماله نفسه بأكثر من الثلث لانه أوصى بمال نفسه الا انه لم ينفذ لحق الورثة فاذا أجازوا افتقدوا بطلوا حقهم وجاز من قبل الرضى جواز الوصية فلم يكن التسليم من شرط صحتها وجوازها رادا أوصى الرجل لرجل بسبعة عشر ثوب ولا آخر بدار رائدات يبلغ الف درهم والوصية تبلغ

ألفا وخمسة أصاب كل واحد منهم ألفي وصية وبطل الثلث لانه لا بد من ابطال الفضل على الثلث وليس أحدهم بإبطالها أولى من الآخر وقد استتروا في استحقاق الثلث فكذا في ابطاله فينتص من وصية كل واحد منهما ثلثا ووجه ذلك ان ينظر الى مبلغ الوصايا الى ثلث ماله فان كانت الزيادة مقدار الثلث ينتص من نصيب كل واحد منهما الثلث وان كان نصف النصف وتسميره اذا أوصى لرجل ببعد قيمته ألف درهم ولا آخر بنوب قيمته ثلثمائة درهم ولا آخر بدار قيمتها مائتان فذلك كله ألف وخمسة وثلث ماله ألف فلزيادة مقدار الثلث فينتص من وصية كل واحد منهم مقدار الثلث فلصاحب المبدئ المبد ولصاحب الدر ثلث الدراهم ولصاحب الثوب ثلثا الثوب فاستقام الثلث والثلثان واذا أوصى لذوي قرابته بالثلث فان ذوى قرابته كل ذى رحم محرم منه قال رضى الله عنه هنا خمسة ألقاظ اما ان يوصى لذوى قرابته أو لأقاربه أو لانسائه أولا رحامه أو لذوى أرحامه فأبو حنيفة يعتبر خمسة أشياء ذا رحم محرم واثنتين فصاعدا ما سوى الوالد والولد ومن لا يرث والأقرب فالأقرب وفي قول أبى يوسف الاول يدخل فيها جميع ذوى رحم محرم منه الأقرب والأبعد في ذلك سواء ثم رجع فقال كل من يجمعه وأباه أقصى أب في الاسلام ويدخل في الوصية ذو الرحم وغير ذى الرحم المحرم كاهم سواء وهو قول محمد والاختلاف في موضعين أحدهما أنه يصرف الى ذوى الرحم المحرم ولا يصرف الى غيرهم عند أبى حنيفة وعندهما ذو الرحم المحرم وغيره سواء والثاني أنه يصرف الى الأقرب فالأقرب عنده وعندهما يستوى فيه الأقرب والأبعد واتفقوا أنه لا يدخل فيها الوصية لو ارت لقوله عليه السلام لا وصية لوارث وكذلك يعتبر الإنسان بالاتفاق لأن ذوى النطق جمع رمل لجمع اثنين الى الميراث (ألا ترى) ان الاخوس يتنزلان الام من الثلث الى السدس فتتولد في الوصية اذعى أخت الميراث فلذلك لا يهرف الى الولد لانهما يسميان قرابة لقوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بينهما قتيبن ان الوالدين غير القرابة فاذا خرج الاب من أن يكون قريبا لابن خرج الابن من أن يكون قريبا للاب وهل يدخل فيها الجدود وولد الولد في الزيادات انه يدخل ولم يذكر فيه خلافا وروي الحسن عن أبى حنيفة ان الجد وولد الولد لا يدخلان في الوصية وكذا روى عن أنى يوسف لاز الجد بمنزلة الاب وولد الولد بمنزلة الولد وانما اعتبر أبو حنيفة ذا الرحم المحرم لان الوصى قصد بالوصية صلة الرحم لانه مأمور بها قال الله تعالى ان الله يأمر بالعدل

والاحسان وإيتاء ذى القربى وقال جل وعلا وتخطوا أرحامكم أولئك الذين لنهم الله فما كان مأمورا بصلة القرابة وإنما تجب الصلة بمن كان ذا رحم محرم منه فأنصرفت الوصية إليه دون غيره لأن القرابة المطلقة قرابة ذى الرحم المحرم لا اختصاصا بالحكم مخصوصة من عدم جواز للنسكة والتمتع عند الملك وعدم الرجوع في الهبة وجوب النفقة عند العشرة فأنصرفت الوصية إليه وإنما اعتبر الأقرب فالأقرب لأن كل من كان أقرب إليه فهو أشبه بهذا اللفظ فكان أولى كما في المصبات وذوى الأرحام في الميراث والأقرب في الشفعة. وجه قول أبي يوسف الأول أنه ينصرف إلى كل ذى رحم محرم منه الأقرب والابعد منه سواء لأنهم في استحقاق الاسم سواء (ألا ترى) أنه لو أوصى لاختوته وله أخوة بعضهم لاب وأم وبعضهم لاب وبعضهم لام أنهم في الوصية سواء ولا يعتبر الأقرب. وجه قوله الآخر وهو قول محمد أنه يدخل فيه ذوو الرحم المحرم وغير ذى الرحم المحرم وينصرف إلى كل من يحمله وأباه أقصى أب في الإسلام إن هذا اللفظ في الابدان أكثر استعمالا من الأقربين (ألا ترى) أنه لا يقال للأخ أو الم هذا قربي فيدخلون كلهم في الوصية (ألا ترى) إلى ما روى في الخبر لما نزل قوله تعالى وأنذر عشيرتك الأقربين جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرباءه سبعين نفسا وقال لهم إني نذير لكم بين يدي عذاب شديد وكان فيهم ذورحم محرم وغيره فثبت أن كلهم في الوصية سواء إلا أنه لا يمكن أن يدخل فيه جميع أولاد آدم عليه السلام فيجعل الحد فيه من يحمله وإياهم أقصى أب في الإسلام لأنه لما ورد الإسلام صارت المعرفة بأهل الإسلام وكان قبل ذلك يعرف بقياس الجاهلية وهما انما قال ذلك في زمانها لأن في ذلك الوقت ربما يبلغ إلى ثلاثة آباء أو أربعة آباء ولا يجاوز ذلك فثنين أقرباؤه أما في زماننا فلا يمكن أن يعتبر ذلك لأن النسبة قد طالت ففزع الوصية لقوم مجهولين فإن ترك عيين وخالين وهم ليسوا ورثة ففسد أبي حنيفة الوصية للعيين دون الخالين لأن الم أقرب من الخال لأنه من قبل الأب بدليل الولاية وعندهما الثلث بينهم بالسوية ولو كان له م واحد وخالان كان للم النصف والنصف للخالين عنده لأنه أوصى بلفظ الجمع وهو قوله دوي وأقل الجمع في الوصية اثنان وينصرف النصف إلى الخالين لأنهما يستحقان اسم القرابة فإذا خرج الم من الوسط صار كأنه لم يترك إلا الخالين قال محمد رحمه الله إذا أوصى بثلاث مائة لقيلة دخل الموالى فيه لأنهم ينسبون إلى تلك القبيلة وروى عن النبي عليه السلام أنه قال مولى القوم منهم هذا إذا كانوا يحصون

فان كانوا لا يحصون فالوصية باطلة لان المقصود من هذه الوصية الصلة (الآ ترى) انه يستوى فيه النفي والتفريق فاذا كانوا لا يحصون صاروا مجهولين فبطلت وجه الاحصاء ذكرناه في الشرب والشفعة ولا خلاف في المسئلة الا انه نص علي قول محمد وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا أوصى لفقراء أهل بيته فكل من ينسب الى أقصى جد في الاسلام من قبل الرجال وكذا المحتاجي أهل بيته أي اذا أوصى لأهل بيته فان كان الموصي من أولاد عباس فكل من كان نسبه الى عباس من قبل الاب دخل فيه سواء كان هو بنفسه ذكر أو أنثى بعد أن يكونا منسويين اليه من قبل الآباء ومن كان نسبه اليه من قبل الام لا يدخل فيه لانه لا يسمى من أهل بيته وانما يسمى من أهل بيت آخرين وكذلك الوصية للجنس فلان أو المحتاجي جنسه لان الجنس وأهل البيت سواء وسواء كانوا يحصون أو لا يحصون لان هذا سبيل الصدقة لانه حصر الفقراء والمحتاجين وجهالة المتصدق عليه لا تمنع الصحة فان قابض الصدقة هو الله تعالى وهذا عندهم الآن عند أبي حنيفة يعتبر الاقرب فالأقرب ولا يعطى غير ذي الرحم المحرم وعندهما تصرف الى الكل ولو أوصى بثلاث ماله لاختوته وله ستة أخوة متفرقين وله ولد يحوز ميراثه فالثالث بين أخوته سواء لان الاستحقاق بالاسم وهم في استحقاق الاسم سواء بخلاف ما لو أوصى لأقرباء فلان عند أبي حنيفة لانه يصح أن يقال هذا أقرب من فلان ولا يصح أن يقال هذا أكثر أخوة من فلان بل كلهم في استحقاق الاسم سواء هذا اذا كان له ولد يحوز ميراثه فان لم يكن فلا وصية للوارث وللأخوين لأب ثلث ذلك لانهما لا يرثان فان قيل وجب ان يصرف جميع الثلث اليهما اذا لم تصح الوصية لهم كما لو أوصى لحي وميت قلنا الاضافة كانت سمجة الى الأخوين لأب وأمير ولأخوين لام (الآ ترى) انه لو أجازت الورثة جازت الا أنهم خرجوا بسد الدخول في الوصية فلا يزاد حق الاخ لأب (الآ ترى) انه لو أوصى لثلاثة نساء فثلاث ثلث ماله فان لم يبق ثلث الثلث لصحة الاضافة (الآ ترى) انه لو قال انثل الذي أوصيت به لفلان فقد أوصيت به لوارثه فانه يكون رجوعا بخلاف ما لو قال لفلان وفلان واحدهما ميت لان الميت ليس بمحل بوجه ما فلا يدخل تحت اللفظ (الآ ترى) انه لو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان فقد أوصيت به لفلان الميت لا يكون رجوعا واذا أوصى بثلاثة ابني فلان فهذا لا يخلو بل ان يكون اب هو قبيلة مثل تمم وكليب ووائل أولا يكون قبيلة بل أب خاص فان كانت قبيلة خاصة دخل

فيه الله كور والانات لان المراد النسبة والمرأة تقول أنا من بني فلان كما يقول الرجل لانه
لا حقيقة لهذه النسبة وانما ينسب اليها عازا في تناول جنس من ينسب اليها حقيقة كان أو مجازا
(ألا ترى) أنه لو يدخل فيه الحليف والخليل واذا كانوا يحصون فان كانوا لا يحصون فهي
باطلة لان في القبيلة أغنياء وقراء والوصية للأغنياء صلة والصلة للمجهول باطلة أما اذا كان
فلان أب صلب فان كانوا ذكورا دخلوا في الوصية لان لفظ البنين للذكور حقيقة فيصرف
اليها ما أمكن وان كنّا أنا لا يدخل فيه ذكور واحدة مثله لان اللفظ لا يتناولهم وان
كانوا ذكورا وأنا فنندأبي حنيفة وأبي يوسف الوصية للذكور دون الاناث وعند محمد
يدخل فيه الله كور والانات وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة رواه يوسف بن خالد السمين
لابي يوسف وأبي حنيفة فنندأبي حنيفة وأبي يوسف ان البنين جمع لان يقع على الله كور
لانه حقيقة (ألا ترى) أنهم لو كانوا كلهم أنا لم يدخلوا في الوصية ومحمد يقول البنين اذا
ذكروا مطلقا يقع على الله كور والانات عند اشتراكهم قال الله تعالى يا بني آدم ولم يقصر اللفظ
على الذكر خاصة لان النسب الى الجد بمنزلة للنسب الى الاب في الحقيقة لان أكثر الناس
ينسب الى الجد ليعرف دون الاب (ألا ترى) ان ابن أبي ليلى ينسب الى جده وكذلك أبو
نصر بن سلامة ينسب الى جده لان سلامة جده لأبوه واذا كان ينسب الى الجد صار الحكم
أن الصلب والجد سواء ولو أوصى بثلاثة أولاد فلان وله بنون وبنات كان الثلث بينهم سواء لان
الولد اسم لجنس المولود ذكر كان أو أنثى واحدا كان أو أكثر ولو كانت له امرأة حامل
دخل مافي بطنها في الوصية لانه دخل تحت تسمية الولد (ألا ترى) أنه يرث فيدخل تحت
اوصية أيضا فان كانت له بنات وبنو ابن فالوصية لبناته دون بني ابنه لان لفظ الولد يتناول
ابنه حقيقة ويتناول أولاد الابن مجازا فها أمكن صرفه الى حقيقة لا يصرف الى مجازه ولا
يدخل أولاد البنات لانهم من قوم آخرين وليسوا من أولاده لان النسب للأباء ولو كان
له ولد واحد ذكر أو أنثى فجميع الوصية له لان هو المستعنى للاسم على الحقيقة فلا يصرف الى
مجازه والولد اسم لجنس يتناول الواحد فها عدا واذا أوصى لثلاثة فلان أو لبطن فلان فالجواب
فيه مثل الجواب في قوله لقبيلة فلان يدخل فيه الذكور والبنات وهذا اذا كانوا يحصون فأما اذا
كانوا لا يحصون فالوصية باطلة لا للمجهول الا اذا غل لغرضهم فيمنع يجوز لان المقصود
به التفريق الى الله تعالى ما كانوا يحصون يدفع الى جميعهم لانه بمنزلة التسمية لهم وان كانوا

لا يجوز أن يدفع إلى بعضهم دون بعض غير أن عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
يجوز صرفه كله إلى فقير واحد وعند محمد لا يجوز إلا أن يصرف إلى اثنين لأن الوصية أخت
الميراث والجمع في باب الميراث ثمان فصاعدا ولهما أن الفقر اسم جنس والجنس يتناول الواحد
فصاعدا دل عليه قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية ولو دفع إلى فقير واحد جاز ولهذا
لو قال إن تزوجت النساء فبدي حراً وتزوج امرأة واحدة يتق * ولو أوصى بثلاثة لفلان
وفلان أو بني فلان وفلان ثم مات الموصي فالمسئلة على ثلاثة أوجه إما أن يموت أحدهما قبل
موت الموصي أو بعد موته أو كان ميتاً وقت الوصية أما إذا مات بعد موته فإنه يكون الثلث
بين الحى والميت نصفين ولأن الموصي لما مات أولاً فقد وجبت الوصية لهما فإذا مات أحدهما
صار نصيبه لورثته وإن مات أحدهما قبل موته صار نصف الثلث للحى ونصفه مردوداً إلى
ورثة الموصي لأنه مات قبل وجوب الوصية له لأن الوصية تمكك بعد الموت وقد مات قبل
للملك وأما يكون للحى نصف الثلث لأن الإضافة اليهما كانت صحيحة وكان لكل واحد منهما
نصف الثلث فلا يزداد حق بموت الآخر فكان لورثة الموصي وأما إذا كان أحدهما ميتاً وقت
الوصية فإن كان الموصي قال بنى فلان وفلان فللحى نصف الوصية ولا شيء لورثة الميت لأن
كلمة بين كلمة تقسيم وتجزئة فصار كأنه أوصى لكل واحد منهما بنصف الثلث وإذا بطل نصيب
الميت رجع إلى ورثة الموصي ولا يكون للحى إلا النصف ولو قال لفلان وفلان وأحدهما
ميت فالوصية كلها للحى سواء علم بموته أو لم يعلم وبروى عن أبي يوسف أنه قال إن كان
الموصي علم بموته فالثلث كله للحى وإن لم يعلم فللحى نصفه لأنه إذا لم يعلم بموته كان قصده
تخليك نصف الثلث لكل واحد منهما فلا يثبت إلا ذلك بخلاف ما إذا علم بموته لأنه قصد
سلفة الحى منسوبة ظاهر الرواية أنه أضف الوصية إلى اثنين أحدهما تصلح الإضافة إليه
والآخر لا تصلح فبطلت الإضافة إلى من لا تصلح إليه الإضافة وثبتت إلى من تصلح
الإضافة إليه (ألا ترى) أنه لو قال ثلث مالى لفلان ولعنه الراء ولهذا الأسطوانة كـ
الثلث كله لفلان ولو قال ثلث مالى لفلان ولقبه فالثلث كله لفلان لأن الإضافة إلى القب
فاسدة لأن عقبه من يعقبه فإذا كان هو حياً لا يكون له عقب وإذا بطلت الإضافة إلى القب
ثبتت المثلث إليه ولو قال ثلث مالى لفلان وللمساكين كان نصبه لفلان وزعمه للمساكين
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد ثلثه لفلان وثلثاه للمساكين بناء على ما ذكرنا أن عنده

المساكين اسم جمع فيتناول الاثنين وبعدهما اسم جلس فيقع على الادي وكذا لو قال ثلث مالي
لفلان والجمع كان نفسه لفلان ونفسه للجمع لان الوصية للجمع وصية لله تعالى فصار كانه
أوصى الاثنين واذا قال حبوا عن حبة واعتقوا عن نسيئة ينفذ من الثلث لان الوصية فانها
من الثلث فاذا كان لا يسها ينظر ان كانت الحبة حبة الاسلام بدى بها وان اخره
الميت لان حبة الاسلام اقوى من نسيئة التطوع ويدل على ان اسقاط القرض أهم اليه من غيره
الا أنه اخره ليقبل قلبه وان كان حبه تطوعا وليس أحدهما باولى من الآخر فيبدأ بما بدأ
به الميت لانه أهم عنده هذا اذا أوصى بثلث نسيئة منه بنير حينها اما اذا كانت النسيئة بينهما
فانهما يتعاضدان في الثلث لان الوصية بالتق وصية للأبد اذا كان مينا والوصية بالجمع وصية
لله تعالى فصار بمنزلة وصيتين مختلفتين فيتعاضدان بخلاف ما اذا كانت النسيئة بنير حينها لانها
وصيتان لله تعالى واذا أوصى بالثلث لبنى فلان وهم أربعة فأت منهم اثنان وولد للاب وولد
آخر ثم مات الوصي فالثالث لولده يوم يموت الوصي لان الوصية تملك بعد الموت فانصرف
الى الموجودين بعد الموت (الآ ترى) انه يعتبر ماله يوم الموت لا يوم الوصية وكذا لو قال
ثلث مالي لمولى فلان وفلان العربي ثم مات منهم ميت واعتق فلان منهم عبدا ثم مات الوصي
فالثالث لمواليه يوم مات لما ذكرنا ولو كان لفلان موالى أعنتهم وموالى اعتقوه فان لم يكن
من العرب ولم يبين لاي الفريقين أوصى فالوصية باطله لان الوصي له مجهول لان المولى
يذكر ويراد به المولى الاسفل ويذكر ويراد به الاعلى ولا يمكن الجمع بينهما لاختلاف
المقصود لان المقصود من الوصية للاسفل زيادة الثمن ومن الوصية للاعلى الشكر على النعمة
وهما متضادان لا يمكن الجمع بينهما وروى عن أبي حنيفة أن الثلث للمولى الاسفل لان قصده
بالوصية البر والناس يقصدون بالبر المولى الاسفل دون الاعلى (الآ ترى) انه لو وقف على
مواليه كان للاسفل دون الاعلى كذلك هنا وروى عنه أيضا ان الثلث بين الفريقين نصفان
لان الاستحقاق بالاسم وهم في استحقاقه سواء (الآ ترى) انه لو أوصى لاختوته وله
أخ لاب وم وأخ لاب وأخ لام ان الثلث بينهم لاستحقاق الاسم كذلك ها هنا ولو أوصى
بثلث ماله لفلان وله مال هناك ذلك المال أو لم يكن له مال ثم اكتسب مالا فله ثلث ماله يوم
يموت لان الوصية تملك عند الموت ولان الرجل لا يكون ماله أبدا على حالة واحدة فربما
يستغنى وربما يهلك ما أوصى بثلث ماله مرسلا لا على قيد حصار كانه قال لفلان ثلث مالي الذي

يكون وقت الموت (الآثرى) أنه لو بيع في لئال رجحا أو زاد في لئال شيئا انزله ثلث جميع المال ولو أوصى له بثلث غنمه فهلكت التمس قبل موته أو لم يكن له غنم من الاصل فالوصية باطلة وكذا العروس كلها لان الوصية نطقت به فالهلاك بطلها وكذلك ان لم يكن موجودا فاستفاد لانه طلقه بالبين وأما غير موجوده وكذا لو قال شاة من غنمي أو قفيز من حنطتي ثم مات وليس له غنم ولا حنطة فالوصية باطلة اذا لم يكن له في الاصل غنم ولا حنطة ومثله لو قال شاة من مالي أو قفيز حنطة من مالي أو ثوب من مالي فالوصية جائزة ويعطى له قيمة شاة لانه أضافها الى ماله فالل اسم للجنس يتناول الدرهم والدنانير والعروض ونحوها والشاة ليست من أجزاء هذا المال فلم أنه أراد قيمة شاة من ماله ولو أوصى له بشاة ولم يقل من غنمي ولا من مالي فأت وليس له غنم لم تذكر في هذا الكتاب وينبغي أن يعطى له شاة أو قيمة شاة وقد ذكر في السير الكبير مسألة تدل على هذه الحالة قال اذا قال الامام من قتل قتيلا ماله جارية من السبي فان كان في السبايا حارية فانه يعطى له وان لم يكن فانه لا يعطى له ولو قال من قتل قتيلا فله جارية ولم يقل من نسبي فانه يعطى جارية على كل حال كذلك هناه ولو أوصى لرجل بثوب ثم قطعه وخطه قبضا فهذا لا يخلو اما أن يغيره عن جنسه أو يزيد فيه أو ينقصه أما اذا غيره عن جنسه كان رجوعا كما اذا أوصى له بثوب ثم قطعه وخطه قبضا أو أوصى له بقطن ثم غزله أو بنزل ثم نسجه أو بمحديدة ثم صاغ منها اناء أو سيفا أو بفضة ثم صاغ منها خاتما أو غيره كان رجوعا لانه لما غيره عن حاله استدل به أنه أراد الرجوع اذا لو كان من قصده البقاء على الوصية لما كان يغيره عن حاله فأنهى أوصى به لم يوجد والذي وجد لم يوص به لانه صار شيئا آخر وأما اذا زاد فيه فان كانت زيادة لها قيمة مثل الثوب اذا صيرته نسج أو سيق اذا كان من أر أوصى له بدار وليس فيها شيء فبقي فيها كان ذلك رجوعا لان الوصى لا يتوصل اليه الا ببذل وقد جعل وصيته بغير بذل فلما لم يتوصل اليه الا ببذل يستدل به أنه أبطل الوصية وأما اذا زاد شيئا يتوصر به اليه بغير بذل كما اذا أوصى بدار ثم حصصها أو طينها فذلك لا يكون رجوعا لان ذلك تحمين وتزيين ويتوصل اليه بغير بذل فلم يكن رجوعا وكان ذلك دليل البقاء على الوصية وكذلك لو أوصى له بثوب ثم فصله لم يكن رجوعا لانه ليس بزيادة وانما ذلك إزالة للدرن والوسخ وأما اذا قصه فان كان تقصا باق المير مع ذلك القصار لا يكون رجوعا كما اذا أوصى له بثوب ثم قطعه ولم يخطه لان الشيء لم يغير عن

حاله لكن انقص وان كان لا يبق مع ذلك النقصان كان رجوعا كما اذا أوصى له بشاة ثم ذبحها
 لان اللحم لا يبق الى وقت الموت والانسان وان مرض مرضا شديدا فانه لا يتبقى أجله فلما
 كان عنده أن اللحم لا يبق الى وقت موته قد قصد الرجوع عن الوصية ولو أوصى له
 بقطن ثم حشابه قباء أو ببطانة ثم بطن بها أو بظفارة ثم ظهر بها بوبا فذلك رجوع لان هذا يمد
 استهلاك من طريق الحكيم (الأنرى) أن الناصب لو فعل هذا انقطع حق المالك فلا استهلاك
 يدل على الرجوع * ولو أوصى له ببعد أو شوب ثم باعه ثم اشتراه فيبعه رجوع عن الوصية
 لانه لما باعه صار بحال لو أوصى به في هذه الحالة لا يصح لانه وصية بملك الغير فكان يسه
 دليلا على الرجوع * ولو أوصى لرجل ببعد لا يملكه ان يشتري له ثم تملكه الموصى بهية أو
 ميراث أو وصية ثم مات فهو جائز من ثلث لانه أوصى بشراء ذلك العبد وبدفه الى فلان
 فاذا ملكه بوجه من أسباب الملك دفع بموته الشراء عن الورثة وليس هذا كما اذا قال أوصيت
 بهذا العبد لفلان والعبد لغيره ثم ملكه أنه لا تنفذ وصيته لانه لو لم يشتري تلك المسئلة لا يجب
 على الورثة شراؤه فان ذلك بمنزلة هبة عبد الغير ان أجاز صاحبه جازوا لا فلا أما في مسئلتنا
 فالو لم يشتري بنفسه يجب على الورثة شراؤه ان قدروا عليه ودفه اليه فلما اشترى بنفسه أو ملكه
 بوجه آخر وجب عليهم نصفين لانه أوصى لكل واحد منهما بجميع العبد الا انه لما تضابق
 عن حتهما يقضى بينهما لاستوائهما هذا كدار يمت ولها شفيان ثبت حق الشفعة لكل واحد
 منهما على الكمال الا انه يقضى بينهما لضيق المحل كذلك هنا قال في الاصل انه متى سمي الوصية
 الاولى وأوصى بها للثاني كان رجوعا عن الوصية الاولى ومتى سمي الوصية به ولم يسم الوصية
 الاولى لم يكن رجوعا وكان ذلك بينهما * ويأنه اذا أوصى ببعد لرجل ثم قال العبد الذي
 أوصيت به لفلان أوصيت به لفلان آخر كان رجوعا لانه سمي الوصية الاولى واستأنف
 الوصية للثاني فكان رجوعا واستثناء للوصية للثاني وكذلك لو قال العبد الذي أوصيت به
 لفلان هو لفلان آخر وكذا لو قال العبد الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت به لفلان آخر لانه
 سمي الوصية الاولى واستأنف الوصية للثاني بحرف قد لانه لا يقع والابلاغ في الاستثناء
 فكان رجوعا وكذا لو قال العبد الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت به لفلان آخر ولو قال
 العبد الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت به لفلان كان بينهما نصفين ولم يكن رجوعا لان
 الواو للمطف والجمع فقد جمع بينهما في الوصية ولم يستأنف الوصية للثاني أما اذا سمي الموصى

به ولم يسم الوصية الاولى لم يكن رجوعا ولكن كان بينهما كما اذا أوصى بعبده لرجل ثم
 أوصى به لآخر لما ذكرنا ولو لم يوص به لاحد ولكنه جعد وصية الاول وقال لم أوص
 له فهذا رجوع هكذا ذكر هنا وذكر في الجامع اذا قال اشهدوا اني لم أوص له لا يكون
 رجوعا وهذه المسئلة على قياس تلك المسئلة يبنى أن لا يكون رجوعا وبعضهم فرق باختلاف
 الوضع أما من جعل في المسئلة روايتين فوجه من قال انه رجوع أن الوصية تحمل الرد
 والنقص فكان الجعرد رجوعا كما اذا جعد الموكل الوكالة كان حبرا على الوكيل والتباين
 اذا جعد البيع كان اقالة منهما ووجه الرواية التي لا تكون رجوعا أن الوصية وجوبها
 بالموت بدليل انه يتمر القبول والرد بعد الوفاة فاذا قال لم أوص له بشئ فهو صادق في مقالته
 على معنى انه لم يوجب له الوصية بعد فلا يكون رجوعا ومن فرق باختلاف الوضع قال
 هنا جعد الوصية فكان رجوعا وفي الجامع لم يجعد ولكن قال اشهدوا اني لم أوص له
 بشئ فقد أسر الشهود أن يكذبوا عليه فلا يكون رجوعا والاصح ما ذكره المصنف في نوادره
 أن على قول أبي يوسف الجعور يكون رجوعا عن الوصية وعلى قول محمد لا يكون رجوعا
 فاذا ذكر هنا قول أبي يوسف وما ذكر في الجامع قول محمد . وجه قوله أن الرجوع فسخ
 ورفع للمعد الثابت وجعور أصل المعد لا يكون تصرفا فيه بالرغم كما ان وجود النكاح
 من الزوج لا يكون رفعا بالطلاق . وجه قول أبي يوسف انه بالجعور يبقى العقد في الماضي
 ومن ضرورته نفي المعد في الحال والثابت بضرورة النص كالثابت بالنص وهو يملك نفي
 المعد في الحال ان كان لا يملك فيه في الماضي وبه فارق النكاح لان نفي النكاح من
 الاصل يقتضي نفي وقوع الطلاق عن المحل الا انه يقتضي ايقاع الطلاق على المحل في الحال *
 ولو أوصى له بثلث غنمه أو ابله أو طعامه أو شئ مما يكال أو يوزن من صنف واحد
 فاستحق الثلثان من ذلك أو هلك وبقي الثلث وله مال كثير يخرج الباقي من ثلثه فلموصى
 له بجميع ما بقي وقال زفر في الاستحقاق كذلك وفي المهلاك للموصى له ثلث ما بقي لانه
 بالاستحقاق تبين أنه عند الوصية ما كان يملك الا الثلث وأن تصرفه تناول ذلك الثلث لان
 وصيته بالعين لا تصح الا باعتبار ملكه في المحل فأما بالمهلاك فلا تبين ان المالك لم يكن على
 ملكه وقت الايجاب وانما وجب له الثلث شائنا فاهلك بهلك على الشركة وما لم يبق يتي على
 الشركة ولكننا نقول ان تنفيذ الوصية بمالموت وعند ذلك محل الوصية هو الباقي في التفاصيل

جميعا يستحق جميع ما بقي وهذا لان الموصي جعل حاجته في هذه العين مقدمة على حق ورثته
 بقدر ماسى للموصي له فكان حق الورثة فيه كالتبعية وانما يحصل المالك من التبعية لان من
 الاصل وهذا بخلاف ما اذا أوصى له بثلاث ثلاثة أجناس من المال فاستحق جنسان أو هلك
 جنسان قبل موت الموصي فان للموصي له ثلث ما بقي لان هناك الموصي له لا يستحق جميع
 ما بقي بما أوجبه له بحال (ألا ترى) انه لو بقيت الاجناس لم يكن له أن يجبر الورثة على أن
 يقسم الكل قسمة واحدة فيعطونه أحد الاجناس وفي الجنس الواحد هو مستحق لجميع ما بقي
 بما أوجبه حتى اذا لم يهلك منه شيء كان له أن يجبر الورثة على القسمة ليأخذ الثلث والباقي
 هو الثلث • ولو أوصى له بثلاث ثلاثة وبثلاثة من الرقيق واستحق البعض أو هلك لم يكن
 للموصي له الا ثلث الباقي ومن أصحابنا من يقول هو عند أبي حنيفة رحمه الله لانه لا يرى
 قسمة الجبر في الدور والرقيق في عنده كالا جناس المختلفة فلما عندهما فنبهني أن يكون للموصي
 له جميع ما بقي لانهما بمنزلة جنس واحد عندهما في أنها تقسم قسمة واحدة والاصح قولهم جميعا
 لانهما لا يقولان بقسمة الجبر في الدور الا أن يرى القاضي المصلحة في ذلك فلا يكون للموصي له
 مستحقا للدور الباقية بما أوجب له الموصي وكذلك لا يرى قسمة الجبر في الرقيق الا عند التساوي
 في المالبية ولا يكون ذلك الا نادرا فالنفاوت في بني آدم كثير في الظاهر فلهذا لا يكون
 للموصي له الا ثلث ما بقي ولو أوصى لرجل بمئة قيمته خمسمائة ولا آخر بثوب قيمته مائة ولا آخر
 بسيف قيمته مائتان وله سوى ذلك ألف درهم أو عرض بقيمة ألف فان الورثة ان لم يجزوا
 فلكل واحد منهم ثلاثة ارباع وصيته لان مبلغ الوصايا ثمانمائة درهم وثلث مال الرجل ستمائة
 فكان الثلث من مبلغ الوصايا بقدر ثلاثة ارباعه فنجد عدم الاجازة يبطل من وصية كل واحد
 منهم الربع فيسلم لصاحب العبد ثلاثة ارباع البعد وقيمته ثمانمائة وخمسة وسبعون ولصاحب
 الثوب ثلاثة ارباع الثوب وقيمته خمسة وسبعون ولصاحب السيف ثلاثة ارباع السيف وقيمته
 مائة وخمسون فجعل ما غدت فيه الوصية ستمائة وحصل للورثة ألف درهم وربع البعد قيمته
 مائة وخمسة وعشرون وربع الثوب قيمته خمسون ذلك ألف ومائتان فاستقام الثلث والثلاثان
 • ولو أوصى لرجل بسيف قيمته مائة ولا آخر بسدس ماله وله خمسمائة درهم سوى السيف
 كان لصاحب السيف أحد عشر سهما من اثني عشر سهما من السيف في قول أبي حنيفة رحمه الله
 لانه اجتمع في السيف وصيتان وصية بجمعيه وصية بسدسه والقسمة في هذا عند أبي حنيفة

[illegible]

خمس وذلك خمسة أسداس سدس السيف وحصل لصاحب السدس سهران وهو ثلث سدس السيف كما قال في الكتاب ثم المال الآخر وهو خمسة أجزاء يحمل كل مائة منه على ستة وثلاثين فيصير حصة مائة وثمانين للموصى له بالثلث ثلث ذلك وهو ستون والموصى له بالسدس سدس ذلك ثلاثون فكان لهما تسعون وظهر أن مبلغ سهام الوصايا مائة وستة وعشرون وهو أكثر من الثلث فالسبيل فيه أن يحمل ثلث المال بينهم على هذه السهام والثلثان ضعف ذلك فجعل المال ثمانمائة وثمانية وسبعون السيف من ذلك سدسه وذلك ثلاثة وستون يأخذ صاحب السيف من ذلك تسعة وعشرين مقدار حقه وصاحب الثلث خمسة وصاحب السدس سهران ويبقى للورثة من السيف سبعة وعشرون ثم يأخذ صاحب الثلث من سهام الخمسمائة مقدار حقه ستين وصاحب السدس ثلاثين فجعل ما نفذت فيه الوصية لهم مائة وستة وعشرون وحصل للورثة ضعف ذلك مائتان واثنتان وخمسون مائتان وخمسة وعشرون من الخمسمائة وسبعة وعشرون من سهام السيف فاستقام الثلث والثلثان ولم يذكر تخريج قولها في الكتاب وعندهما النسبة على طريق العول فيضرب صاحب السيف في السيف بستة وصاحب الثلث بسهران وصاحب السدس بسهم فكان السيف بينهم على تسعة وكل مائة من الخمسمائة الباقية تكون على تسعة أيضا فذلك خمسة وأربعون للموصى له بالثلث ثلث ذلك خمسة عشر والموصى له بالسدس سدس ذلك سبعة ونصف فكان حصة سهام الوصايا أحد وثلاثون ونصف وذلك فوق الثلث فيجعل الثلث بينهم على أحد وثلاثين ونصف والثلثان ضعف ذلك فيكون حصة أربعة وتسعين ونصف السيف من ذلك السدس وذلك خمسة عشر وثلاثة أرباع للموصى له بالسيف ستة كاه من السيف والموصى له بالثلث سهران والموصى له بالسدس سهم وبقي للورثة من سهام السيف ستة وثلاثة أرباع يأخذ الموصى له بالثلث مما بقي خمسة عشر والموصى له بالسدس سبعة ونصف فاذا جمعت بين ذلك حصل تنفيذ الوصية لهم في أحد وثلاثين ونصف وحصل للورثة ضعف ذلك ثلاثة وستون فاستقام الثلث والثلثان فاذا أردت إزالة الكسر فلا طريق فيه سوى التضييع وقال رحمه الله وقد خرج شيخنا الإمام الحلواني رحمه الله قولها على طريق آخر وهو أن السيف لما صار بين الموصي لهم على تسعة باعتبار العول في كل مائة من الخمسمائة الباقية تكون على ستة لانه لا عول في الخمسمائة الباقية فسهام الخمسمائة الباقية اثنان للموصى له بالثلث عشرة والموصى له

بالسدس خمسة فذلك خمسة عشر فإذا ضمنت ذلك إلى سهام السيف تسعة كان أربعة وعشرين
 فيجعل الثلث بينهم على أربعة وعشرين وجميع المال أثنان وسبعون السيف من ذلك اثنا عشر
 لصاحب السيف ستة ولصاحب الثلث منه سهمان ولصاحب السدس منه سهم يبقئ ثلاثة من
 تسعة للورثة وسهام الخمسة ستون للموصي له بالثلث عشرة والموصي له بالسدس خمسة يبقئ
 للورثة من ذلك خمسة وأربعون فجعل ما سلم للورثة من المال ثمانية وأربعون وقد تخذت
 الوصية في أربعة وعشرين فاستقام الثلث فقلت هذا واضح ولكنه غير مستقيم على طريق
 أهل الحساب لأن القسمة الواحدة مع تفاوت مقدار السهام لا تكون فإذا كان السيف
 وقيمته مائة على تسه أسهم ثم يجعل كل مائة من الخمسة على ستة أسهم بين السهام تفاوت في
 المقدار فكيف تستقيم قسمة الكل بينهم بهذا الطريق قال هو كذلك ولكن صاحب
 المذهب نص على هذا الطريق وعليه خرج المسائل إلى آخر الباب تأمل في ذلك تأمله
 فوجدته كما قال ومن تلك المسائل قال لو أوصى لرجل بالثلث ولآخر بعبد قيمته ألف درهم
 وله ألفا درهم سوى ذلك فإن صاحب الثلث يضرب فيه بثلث الاثنين وسدس العبد ويصرب
 صاحب العبد بخمسة أسداس العبد فما أصاب صاحب العبد فهو في العبد وهو النصف وما
 أصاب الثلث فهو فيما بقى من العبد ونال فيكون له خمس ما بقى من العبد وخمس المال في قول
 أبي حنيفة لأنه اجتمع في العبد وصيتان وصية بجميعه وبثلثه فيسلم ثلثاه لصاحب الجميع بلا
 منازعة والثلث بينهما أصنافان لاستراء منازعتها فيه وإذا صار العبد على ستة فكل ألف من
 الأمانين كذلك فهما اثنا عشر للموصي له بالثلث أربعة فبالت سهام الوصايا عشرة فيجعل
 ذلك ثلث المال وجميع المال ثلاثون السدس من ذلك عشر وتسعون للموصي له بالعبد وخمسة وعشرون
 للعبد والموصي له بالثلث خمسة أسهم من العبد وخمس ما بقى من العبد وأربعة أسهم من
 سهام الاثنين وثلث خمس العشرين وحمل للورثة من الأمانين ستة عشر سهما ومن العبد
 أربعة أسهم فاستقام الثلث ولأثنان وفي قول أبي حنيفة ومحمد يكون لصاحب الثلث، أبي من
 العبد وهو سدس العبد وسدس الاثنين وإنما يستقيم هذا الجواب عنه على الطريق الثاني
 لأن الموصي له بالعبد يضرب في العبد بستة والموصي له بثلث من ذلك يسهمين في سهم العبد
 ثمانية وكل واحد من الأمانين على ستة باعتبار الأصل للموصي بالثلث من ذلك أربعة
 فبذلت سهام الوصايا اثنا عشر وذلك الثلث وجميع المال ستة وثلاثون للعبد منه اثنا عشر

الورثة فالنصف لصاحب الجميع وصاحب النصف نصفان والثالث بينهم أثلاثا في قول أبي
 حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد القسمة على طريق العول بينهم على أحد عشر سهما
 لصاحب الجميع ستة ولصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث سهمان وهو قياس ما تقدم
 ولو كان له عبدان قيمتهما سواء ولا مال له غيرهما فأوصى لرجل بأحدهما بعينه ولا آخر
 بثالث ماله فإن الثلث ينقسم بينهما على سبعة أسهم لصاحب الثلث ثلاثة في العبدين جميعا اثنا
 عشر في الذي لا وصية فيه الآخر وواحد في الذي فيه الوصية للآخر ولصاحب العبد أربعة أسهم
 في قول أبي حنيفة لأنه اجتمع في العبد الموصى بعينه وصيتان بجميعه وبثالث الموصى له بالجميع
 خمسة أسداس على طريق المنازعة وللموصى له بالثلث سدسه والعبد الآخر يصير على ستة أيضا
 للموصى له بالثلث منه سهمان فكان جملة سهام الوصايا ثمانية إلا أن وصية الموصى له بالعبد
 زادت على الثلث لأن جميع المال اثنا عشر والثلث منه أربعة ووصيته خمسة فزاد على الثلث
 تبطل وصيته فيه عند عدم الإجازة ضربا واستحقاقا كما هو أصل أبي حنيفة في الوصية بالعين
 فيبقى حقه في أربعة ربح صاحب الثلث في ثلاثة سهم منه في العبد الموصى بعينه وسهمان في
 العبد الآخر فهذا قال بقسم الثلث بينهما على سبعة وعلى قول أبي يوسف ومحمد الثلث بينهما على
 خمسة أسهم وهذا إنما يستقيم على الطريقة الثانية لما نازد العبد الموصى بعينه يضرب الموصى له
 بجميعه بثلاثة وفيه والموصى له بالثلث بسهم فيكون بينهما على أربعة وللعبد الآخر على ثلاثة أسهم
 لأنه لا عول فيه له وصى له بالثلث سهم فعمل له سهمان في العبدين وصاحبه ثلاثة كلها في
 العبد الموصى بعينه فهذا كان الثلث بينهما على خمسة أسهم ولو أوصى لرجل بعبد وبثالث ماله
 لا آخر وبمبده ذلك أيضا لا آخر بسدس ماله لا آخر وثيقة للعبد ألف درهم وله ألفان سوى
 ذلك فإن الثلث يقسم بينهم على اثنين وسبعين سهما يضرب فيه صاحب العبد بأحد وتلاني سهما
 وصاحب الثلث بسبعة وعشرين ونصف وصاحب الثلث بثلاثة عشر ونصف في قول أبي حنيفة
 لأنه اجتمع في العبد أربع وصايا والقسمة عنده على طريق المنازعة فيه ثلثا العبد بين صاحبي
 العبد نصفان وسدس بينهما وبين صاحب الثلث أثلاثا والسدس الباقي بينهما أرباعا فمقد
 تصحيح هذه الأسهم ينتمي الحساب إلى اثنين وسبعين سهما لحاجتنا إلى حساب يتقسم سدسه
 أثلاثا وأرباعا فيسلم للموصى له بالعبد الثلثان ثمانية وأربعون والسدس وهو ما عشر بينهما
 وبين صاحب الثلث أثلاثا والسدس الآخر بينهم أرباعا لكل واحد منهم ثلاثة يحصل لكل

واحد من صاحبي العبد أحد وثلاثون ولصاحب الثلث سبعة ولصاحب السدس ثلاثة ثم
صار كل ألف من الاثنين على اثنين وسبعين فالألف مائة وأربعة وأربعون سهما لصاحب
الثلث من ذلك الثلث ثمانية وأربعون ولصاحب السدس أربعة وعشرون فإذا جمعت ذلك
كله بلغت سهام الوصايا مائة وأربعة وأربعين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك فجعل المال
أربعمائة وأثنان وثلاثون العبد من ذلك مائة وأربعة وأربعون لكل واحد من صاحبي العبد
من ذلك مقدار حقه واحد وثلاثون كلها في العبد ولصاحب الثلث من العبد سبعة ومن الاثنين
ثمانية وأربعون فذلك خمسة وخمسون ولصاحب السدس من العبد ثلاثة ومن الألف أربعة
وعشرون وذلك سبعة وعشرون وفي الكتاب خروجه على النصف من ذلك لأنه يجوز
الكسر بالانصاف وجعل الثلث اثنين وسبعين وحصل لصاحبي العبد أحد وثلاثون لكل
واحد منهما خمسة عشر ونصف ولصاحب الثلث سبعة وعشرون ونصف ولصاحب السدس
ثلاثة عشر ونصف فاستقام التوزيع على ما قلناه وفي قول أبي يوسف ومحمد الثلث بينهم على أحد
وعشرين سهما لأن العبد الموصى به يضرب كل واحد منهما فيه بسهم جميعه ستة والموصى
له بالثلث يضرب فيه بسبعين والموصى له بالسدس يضرب فيه بسهم فيكون بينهم على خمسة عشر
وكل واحد من الاثنين يكون على ستة باعتبار الأصل فالموصى له من الاثنين الثلث أربعة من
اثنى عشر والموصى له بالسدس سهران وإن ضمنا هذه الستة إلى سهام العبد خمسة عشر كان
الكل أحدًا وعشرين فهذا كان الثلث بينهم على أحد وعشرين ولو أوصى لرجل بعبد ولا آخر
بنصفه ولا آخر بثلث ماله والعبد يساوي ألباؤه ألقاؤا سوى ذلك ولم يجزوا قسم الثلث بينهم
على ثلاثين سهما لصاحب العبد اثنا عشر ونصف في العبد ولصاحب النصف ثلاثة ونصف
فيه ولصاحب الثلث أربعة عشر فيما بقي من العبد والمال في قول أبي حنيفة لأن نصف العبد
يسلم لصاحب العبد بلا منازعة والسدس منه وبين صاحب النصف نصفان والثلث بينهم أثلاثا
فبلغت سهام العبد ستة وثلاثين للموصى له بالعبد مرة ثمانية عشر ومرة ثلاثة ومرة أربعة
فذلك خمسة وعشرون والموصى له بنصف مرة ثلاثة ومرة أربعة فذلك سبعة والموصى
له بالثلث أربعة ثم كل ألف من الاثنين يصبر على ستة وثلاثين أيضا فسهام الاثنين اثنان
وسبعون ولصاحب الثلث مائة وهو أربعة وعشرون فبلغت سهام الوصايا ستين فيجعل
الثلث بينهم على ذلك والثلثان ضعف ذلك رجلة ثلث مائة وثلاثون وفي الكتاب خروجه على

النصف من ذلك فقال يقسم الثلث بينهم على ثلاثين لصاحب البعد اثنا عشر ونصف ما أعطيتاه وهو خمسة وعشرون ولصاحب النصف ثلاثة ونصف نصف ما جلتاه له وهو سبعة كلها في المبدول لصاحب الثلث أربعة عشر نصف ما أعطيتاه وهو ثمانية وعشرون وهذه الأربعة عشر له فيما بقي من البعد والمال سدس ذلك في البعد والباقي في المال قال عيسى رحمه الله هذان الحرفان الاخيران خطأ وإنما ينبغي أن يجمع ما بقي من البعد والمال فيقسم ذلك بين الموصي له بالثلث والورثة على أربعة وسبعين سهماً فما أصاب أربعة عشر ذلك فهو للموصي له بالثلث وما أصاب ستين سهماً فهو للورثة لأن الموصي له بالثلث شريك الورثة في التركة فيضرب هو فيما بقي من التركة بسهام حقه والورثة بسهام حقه وإن اعتبرنا الأصل فينبغي أن يكون للموصي له بالثلث مما بقي من المبدل سبع حقه لاسدسه لأنه كان له من البعد سهران ومن الاثنين اثنا عشر فإذا جمت الكل كان ماله من البعد سبع حقه ولو أوصى لرجل بمبدليته أكثر من الثلث ولا آخر بمبدليته أقل من الثلث ضرب صاحب الأقل بقيمة عبده وضرب الآخر بمقدار الثلث من قيمة عبده في قول أبي حنيفة وفي قولها يضرب كل واحد منهما بجميع قيمة عبده وهو بناء على اختلافهم في بطلان الوصية فيما زاد على الثلث عند عدم الإجازة في حق الضرب ولو أوصى لرجل بمائة درهم بعينها ثم وهبها لآخر وسلمها إليه ثم رجع فيها ومات فالوصية باطلة لأنها نلتقت بعين المائة وقد أخرجها عن ملكه بالهبة والتسليم فصار به راجعاً والوصية متى بطلت بالرجوع لا تمود إلا بالتجدد ولو كان غصبها غاصباً ثم رجعت إليه بعينها لم تبطل الوصية لأنها باقية على ملك الموصي وإن كانت في يد الغاصب واستهلكها الغاصب فقصي عليه بثلثها بطلت الوصية لأنها كانت مقصورة على العين فلا يجوز تنفيذها من محل آخر بخلاف ما إذا استهلكها مستهلك بعد موت الموصي لأن حق الموصي له تأكدياً في الموت فيثبت في بدلها وما كان حقه متأكداً فيها قبل موته يطل بضوات العين ولا يتحول إلى البديل كاللهوب قبل التسليم إذا ألقه إنسان يطل حق اللهوب له فيه بخلاف ما بعد التسليم ولو كان اشترى بها عبداً فاستحق المبدل ورجعت إليه المالية بعينها فالوصية باطلة لأنها خرجت عن ملكه فإن بدل المستحق مملوك بالقبض فصارت المائة مملوكة لبايع المبدل وإن استحق المبدل ولهذا كان عينا بمدة صرفه فيه بعد الاستحقاق والوصية بعد ما بطلت لا تمود إلا بالتجدد والله تعالى أعلم بالصواب

باب الوصية في الحج كونه

(قال رحمه الله) وإذا أوصى الرجل أن يحج عنه بمائة درهم وثلاثة أقل من مائة فأن يحج عنه بالثلث من حيث يبلغ لأن عمل الوصية الثلث والموصى له الوارث المنفعة وهو قصد بهذه الوصية صرف المائة من ماله إلى هذا النوع من القربة فيجب تحصيل مقصوده بحسب الامكان كما لو أوصى أن يتصدق بمائة من ماله وثلاثة أقل من مائة يتصدق عنه بثلثه ولو أوصى أن يحج عنه حجة بمائة درهم وهي ثلثه فالحج الوصى بها بقي من نفقة الحاج وكسوته وإطعامه شيء كان ذلك لورثة الميت لأن الحاج عن الغير له أن يتفق على نفسه من ماله في الذهاب والرجوع ولا حق له فيما يفضل من ذلك على ما يناسبه ان الاستتجار على الحج لا يجوز فافضل بصدروحه فهو من مال الميت وقد فرغ من وصيته فيكون لورثته فإن جامع قصد حجه فعليه الكفاية ورد ما بقي من النفقة والكسوة ويضمن ما أتفق لاه أذن له في الاتاق بشرط أن يؤدي بسفره حجة صحيحة وقد فوت هذا الشرط بالافساد فعليه رد ما بقي وهو ضمان لما اتفق لانه تبين انه اتفق بخير رضى الموصى ثم ذكر ما لو اعتمر قبل الحج أو قرن أو اعتمر من آخر وقد تقدم بيان هذه الفصول في المناسك ولو استأجر وارجلًا ليحج عنه حج كان عليه أن يرد ما يفضل في يده من النفقة لأن الاستتجار لم يصادف محله فكان باطلاً ومعنى بطلت الاجارة بقي مجرد الاذن كما في استتجار الذخيل ترك التمسك به الى وقت الادراك فعليه أن يرد ما فضل في يده وليس عليه شيء مما أتفق لانه أتفق باذن صحيح وان عجزت النفقة منه كان عليهم أن يكملوا له نفقة مثله وما لا بد منه له وتجزي الحجة عن الميت بمنزلة ما لو أسروه بن يحج عن الميت من غير استتجاره وإذا أوصى أن يحج عنه فلا فضل أن يحج من قد حج لانه أقدر على أداء الافعال وبصر بذلك وهو أبعد عن خلاف السلام واشتباه الآثار وان حج عنه ضرورة جاز عندما خلافاً للشافعي وقد ينه في الناسك وان أحجرا عنه امرأة فانه يحجزهم ذلك لأن الخصمية حين استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يحج برأيه أذن لها في ذلك واستحسن ذلك منها فدل على أنه يجوز أحجاج المرأة عن الرجل وقد أسوأ في ذلك إقصان حال النساء في باب الاحرام حتى أن المرأة تلبس الخيط في أحرامها ولا ترفع صوتها بإتيانها ولا ترمي في الطواف ولا تسمى في بطن الترابي رترك طواف الصبر بمنزلة البيض ولا ضرورة لهم في أحجاجها عن الميت لأن فيمن يحج عن الرجل كثره وإن كانت المرأة هي وصية فأحجوا عنها رجلاً أجزأها لأن

الظاهر أن ذلك مجزئ كان مقصودها ولم يكن مقصودها وإذا أوصى بالحج فانه يحج عنه من
بلده لانه لو عزم على الخروج بنفسه للحج كان يخرج من بلده ويتجهز لسفر الحج من بلده
فكذلك اذا أوصى به بعد موته فالظاهر ان مقصوده تجهيز من يحج عنه من بلده وان مات
في الطريق فان كان خرج للتجارة فانه يحج عنه من بلده أيضا وان خرج هو يريد الحج فأت
في الطريق يحج عنه من حيث مات وفي الجامع ذكر القياس والاستحسان في المسئلة ففي
القياس يحج عنه من بلده وفي الاستحسان وهو قولهما يحج عنه من حيث مات . وجه
الاستحسان أنه باشر بمض المس بنفسه ولم يتقطع ذلك بموته فينبى عليه كما اذا وصى بإتمامه
ويبان هذا أن خروجه على قصد الحج قرينة وطاعة قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله الآية ولم يتقطع ذلك بموته لما روى
ان النبي عليه السلام قل من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة وهذا
بخلاف ما اذا خرج للتجارة فان سفره ذلك ليس لاداء الحج فلا يصير به مؤديا شيئا من
الاعمال بخلاف ما اذا مات بعد ما أحرم لان احرامه انقطع بالموت ولهذا يخبر وجهه
ورأسه ولا يمكن البناء على انقطاعه بوضعه اذ في اتيار هذا الطريق تحصيل مقصوده وفي
الاخذ بالقياس تفويت مقصوده لان الذي يحج عنه من بلده ربما يموت فيحتاج الى أن يحج
آخر من بلده أيضا حتى يفي في ذلك ماله بل أن يخص مقصوده . وجه قول أبي حنيفة ان عمله
قد انقطع بموته ولا بناء على انقطاعه كما لو أحرم ثم مات وأوصى أن يحج عنه ويان هذا من
وجهين أحدهما ان النبي عليه السلام قال كل عمل ابن آدم يتقطع بموته الا ثلاثة والخروج
لحج ليس من هذه الثلاثة فينقطع بالموت ثم يخرج انما يكون قرينة بطريق مرسل الى
داء الحج . - يد أن هذا الخروج ما كان به من ذلك . ذلك . عليه انه ظهر بموته ان
سفره كان سفر الموت لا سفر الحج ، روى ان النبي عليه السلام قال اذا أراد الله تعالى قبض
روح عبد بارض جعل له إليها حاجة فكان ، وهذا في المعنى وخروجه لتجارة سواء ثم هناك يحج
عنه من بلده فهنا كذلك وان كان له "وطا" محتاتة فمات وهو "فر وأوصى بالحج عنه فانه
يحج عنه من أقرب الاوطان الى مكة لانه هو اليقين ، وبمطلق النطق لا يثبت الا باليقين
بما هو كامل في نفسه لان الاطلاق يقتضي الكمال فلم يكن له وطن فمن حيث مات لانه
لو تجهز بنفسه للحج انما يتجهز من حيث هو كذلك اذا أوصى وبهذا لان من لا وطن له

فوطه حيث حل وان أحجوا عنه من موضع آخر فإن كان أقرب الى مكة فهم ضامنون وان
 كان بعد فلا ضمان عليهم لان في الاول لم يحصل مقصوده بصفة الكمال والاطلاق يقتضى
 ذلك وفي الثانى حصلوا مقصوده وزيادة وان أوصى أن يحجوا عنه فأحجوا رجلا فسرقت
 نفقته في بعض الطريق فرجع عليهم أن يحجوا آخر من ثلث ما بقى في أيديهم من حيث
 أوصى الميت في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ان بقى من ثلث ماله ما يمكن أن يحج
 به من حيث أوصى فكذلك الجواب في قول محمد ان لم يبق شيء من ثلث ماله لم يلج بطل
 الوصية وعلى هذا الخلاف لو قال أعتقوا عني نسمة بمائة درهم فاشتروها فأت قبل أن تستق
 كان عليهم أن يشتروا من ثلث ما بقى في أيديهم وفي قول محمد بطلت الوصية لان الوصى
 قائم مقام الموصى والورثة كذلك يقومون مقام المورث في تنفيذ وصيته فكان تعيين
 الموصى والورثة بمضى المال لوصيته كتعيين الموصى ولو عنه بنفسه فهلك ذلك المال بطلت
 الوصية فكذلك الوصى اذا عين ذلك المال لوصيته وباسم الورثة ثم هلك تلك المات الوصية
 والدليل عليه ان مقاسمة الوصى مع الموصى له على الورثة يصح فلان تصح مقاسمته مع
 الورثة عن الموصى كان أولى لان الموصى أقامه مقام نفسه باختياره والورثة ما أقاموه مقامهم
 باختيارهم وأبو يوسف يقول محل الوصية الثلث فمقاسمة الموصى مع الورثة في تمييز محل
 الميراث من محل الوصية تصح فأما مقاسمته في تمييز محل الوصية عن البعض لا يجوز فإ
 بقى من الثلث شيء فقد بقى محل الوصية فيجب تنفيذ الوصية باعتبار ما بقى وهو نظير مقاسمة
 الوصى عن الصغير مع الكبير تجمع ومقاسمته بين سائر التمييز يصيب بعضهم عن بعض
 لا تصح وأبو حنيفة يقول مقصود الوصى لم يكن المقاسمة وانما كان لحصيل القرية له فالتس
 ويجعل المالك على التركة كان لم يكن فتنفذ الوصية في هذه القسمة من ثلث ما بقى وفيه جواب
 عما قاله محمد رحمه الله أن الوصى انما يقوم مقام الوصى فيما فيه تحصيل مقصوده خاصة
 وهذا بخلاف مقاسمته مع الموصى له لان فيه تحصيل مقصوده فان مقصوده تنفيذ الوصية
 وفي هذه الاسمة تنفيذ الوصية وهذه المسئلة في الحقيقة نظر الاولى في المسمى فان السفر كان
 مقصوده في دور مع ذلك المقصود جعل ذلك أبو حنيفة وجوده كعدمه وهاهنا التبيين والقسمة
 انفراداً لم يحصل ذلك المقصود كن وجود القسمة كعدمه باولو كان الموصى له بالثالث غالباً
 فقام هو ورعي الوصى له لا بترسمة حية حتى إذا هلك في يده وعزل للموصى له

كان له أن يرجع على الورثة بثك ما أخذوه بخلاف ما إذا قسم على الورثة مع الوصي له لأن الورثة يخفون المورث في البين يبقى لهم الملك الذي كان للمورث ولهذا يرد الوارث بالسب ويصير منوروا فيما اشتراه مورثه والوصي قائم مقام الوصي فيكون قائما مقام من يخفقه في ملكه وأما الوصي له فيثبت الملك له بالإيجاب مبتدأ حتى لا يرد بالسب ولا يصير منوروا فيما اشتراه الوصي فلا يقوم الوصي مقامه في تعيين محل حقه ولكن ما هلك مما عزله بهلك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة والزلزلة إنما يصح بشرط أن يسلم المزول للوصي له وإذا أوصى أن يجزوا عنه وارثا لم يجز إلا أن يجزوه الورثة لأن فيه إيثاره بشئ من ماله لنفقه على نفسه وكما أنه لا يجوز إيثاره بشئ من المال تملكه منه بدون إجازة الورثة فكذلك إباحته له لنفقه على نفسه ولو أوصى بأن يبيع عنه بمائة درهم وأوصى بما بقي من ثلثه فلان وأوصى بالثلث من ماله لآخر والثلث بمائة درهم فنصف الثلث للحج ونصفه لصاحب الثلث لاستواء الوصيتين في القوة والقدر ولا شيء لصاحب ما بقي لأنه لم يبق من الثلث شيء والإيجاب بهذا اللفظ يقول ما بقي وإذا لم يبق من الثلث شيء بطل الإيجاب لانعدام المحل وهو بمنزلة المصبة مع أصحاب الفرائض فان للمصبة ما بقي بعد حق أصحاب الفرائض وإذا لم يبق شيء لم يكن له شيء بقول فان مات الوصي له بالثلث قبل موت الوصي فما بقي من الثلث للوصي له بما بقي لأن وصية الوصي له بالثلث بدلت بمرته قبل موت الوصي فكأنها لم تكن واكن لا يصح هذا الجواب على ما وضعه عليه في الابتداء لأن الثلث مائة درهم لأنه أوصى أن يبيع مائة مائة وجب تنفيذ الوصية أولا لم لا يبقى من الثلث شيء لأن ذلك لا يكون له بما بقي إلا أن يكون الثلث أكثر من مائة تحيد يبيع المائة والفضل للوصي له بما بقي وإذا كانت نصيباته في لا يملكها لثمة الحجة وسمي بالمرته بما بقي بالذي بدأ به إخراج حصة الاسلام أو الزكاة أو شيئا واجبا عليه فانه يبرأ بالواجب وإن كان الميت أخره استحسن ذلك ودع القياس فيه وقد تقدم في ترتيب الوصايا من البيان ما هو كاف والله أعلم بالمراد

باب الوصية للوارث والأجنبي والنابل

(قال رحمه الله) قد بينا أن الوصية للوارث لا تجوز بدون إجازة الورثة لقوله عليه السلام لا وصية لوارث إلى أن يجزوه الورثة فإن أوصى لبعض ورثة ولا جني جازت حصه

الاجنبى وبطلت حصة الوارث لان الايجاب تناولها بدليل ان عند اجازة الورثة ثم الاستحقاق
 لها فبطلانه في حصة الوارث بدم الاجازة لا يبطل حصة الاجنبى ولا يزيد نصيبه بخلاف
 الوصية لحي وميت فالاجباب في حق الميت غير صحيح أصلاً وهذا بخلاف الاقرار لوارثه
 ولاجنبي لان الاقرار اخبار عن واجب سابق وقد أقر بلال مشتركاً بينهما ولا يمكن اثباته
 بهذه الصفة لما فيه من منفعة الوارث والوصية اجباب مبتدأ وانما يتناول ايجابه نصف الثلث
 في حق كل واحد منهما فأمكن تصحيحه في نصيب الاجنبى كما أوجب الموصى له وعلى هذا
 الوصية للقاتل والاجنبى مع الاقرار لهما لان صفة القتل في المنع عن الوصية والاقرار كصفة
 الورثة على ما بينه ولو أوصى له بشيء وهو وارث يوم أوصى ثم صار غير وارث أو كان
 غير وارث يوم الوصية ثم صار وارثاً ومات الموصى انما ينظر الى يوم يموت الموصى فان كان
 الموصى له وارثه لم يميز الوصية وان لم يكن وارثه جهزت الوصية لان الوصية عند مضاف الى
 ما بعد الموت وانما تحقق الوجوب له عند المات ولا بد من العلم منه بالوصية ولا يعرف ذلك
 الا عند الموت لان صفة الورثة لا تكون الا بعد بقاء الوارث حياً بعد موت المورث
 وكذلك الهبة في المرض والكفالة فان ذلك في حكم الوصية حتى تعتبر من الثلث في حق الاجنبى
 ولا يصح للوارث أصلاً وقد بينا الفرق بين هذا وبين الاقرار في كتاب الاقرار ان هناك
 ان صار وارثاً بسبب تجديد الاقرار كان الاقرار صحيحاً وان ورثه بسبب كان قائماً وقت
 الاقرار لم يصح الاقرار واذا أوصى بالثمن لوارثه او غيره فهو باطل من أجل أن
 ذلك يتنفع به الورث فان الموصى مات قبل ان يرضى به الموصى له او غيره فهو باطل من أجل أن
 الوصى لم يكتبه وقد كاتبه في مرضه اذ في محله جاز الوصية لانه ليس في هذا منفعة به من
 الورثة دون البعض فانه ان عتق فالوصية سالمة له وهو اجنبى وان عجز فرقبته وكسبه يكون
 ميراثاً يزجى الورثة قال وبنا من على بن أبي طالب رضى الله عنه انه لم يجعل للقاتل ميراثاً
 وعن عمر رضى الله عنه ماله وعن عبيدة السلماني رضى الله عنه قال لا يورث قاتل بعد صاحب
 البقرة والوصية عندنا بمنزلة ذلك والوصية عندنا بمنزلة ذلك والوصية عندنا بمنزلة ذلك
 في الدييات وما هو عليه من ذلك لا يصح ردّه الى الورث لان الوصية عندنا بمنزلة ذلك
 في الدييات وما هو عليه من ذلك لا يصح ردّه الى الورث لان الوصية عندنا بمنزلة ذلك
 في الدييات وما هو عليه من ذلك لا يصح ردّه الى الورث لان الوصية عندنا بمنزلة ذلك

لا يطله كالتملك بالبيع والمبة وبأن كان يطل الارث لا يستدل على انه يطل الوصية كالرق
واختلاف الدين فانه ينفي التورث ولا يمنع الوصية والفرق للشافعي من وجوب أحدهما ان
كان الجرح بعد الوصية فالظاهر أن الموصي نادم على وصيته راجع عنها واذا كانت الوصية بعد
الجرح فلم يوجد بعد الوصية ما يبدل على الرجوع عنها بل الظاهر انه قصد الانتداب الى ما نذب
اليه وهو مقابلة السيئة بالاحسان والثاني انه اذا جرحه بعد الوصية فالموصي له قصد الاستبدال
بفضل محظور فيما يقب بالحرمات كاليراث فأما اذا أوصى له بعد الجرح فلم يتروم قصد الاستبدال
في تلك الجراحة ولا بعد الوصية فثبت الوصية على حالها وجه قولنا ظاهر قوله عليه السلام
ليس لقاتل شيء ويدخل الوصية والميراث جميعا في عموم هذا اللفظ وقالوا وصية لقاتل ولان
الملك بالوصية يثبت بعد الموت فيكون معتبرا بالملك الثابت بالميراث ولا فرق بينهما في المعنى
لان بطلان الوصية للوارث لدفع المناظرة عن سائر الورثة وبطلان الوصية للقاتل لهذا المعنى
أيضا ما يفيظهم أن تقاسم قاتل أيهم تركه أيهم بسبب الارث أو بسبب الوصية وفي هذا
المعنى لا فرق بين أن تقدم الوصية على الجرح أو تتأخر عنه وبه فارق الرق والكفر فان الحرمان
بهما لا اعدام الاهلية للولاية لا لدفع المناظرة عن سائر الورثة ولا معتبرا بالاهلية للولاية في
الوصية وبخلاف سائر عقود التملك لانها لا تنابها الارث صورة ولا معنى وكذلك لو كان
القاتل وارثا فأوصى له لم تجز الوصية وهذا تجوز في العبارة فان القاتل لا يكون وارثا وان
كان وارثا كالصبي والمعتوه والوصية لمثل هذا القاتل تصح ثم الرجوع فيه انه اجتمع فيه وصفان
كل واحد منهما بانفراده يجوز الوصية فاجتماعهما أولى فان أجازت الورثة الوصية للقاتل
جازت في قول أبي حنيفة ومحمد ولم تجز في قول أبي يوسف ذكر قوله في الزيادات لان
لوصية تحت الميراث ولا يرث من الوصية و"ورثة" بكسر الهمزة وتشديد اللام الوصية وهذا لان
الحرمان كان بطريق العقوبة حقا للشريعة فلا يبرأ من ذلك بوجود الرضى من الورثة والدليل
عليه انه لو أوصى لحربي في دار الحرب لم تجز الوصية لثبوت الدين والدين وانما
امتنعت الوصية للحربي لكونه محاربا وحكما والقاتل محارب له حقيقة فلا بد من الوصية
له بابادة الورثة كان أولى وجه قولهما ان الوصية للقاتل أمرب في الجرازة من الوصية للوارث
لان الامر في تمس الوصية للوارث مشهور وفي نفي الوصية للقاتل من سيور والعلاء اتفقوا
على أن لا رسمية للارث واختلوا في جواز الوصية للقاتل ثم بجازة الورثة تنفذ الوصية

للوارث فكذلك للقاتل والمضى فيها واحد وهو ان النفاضة تنعدم عند وجود الرضى من
 الوارث بالاجازة في الموضين جميعا بخلاف ميراث القاتل فان ثبوت الملك بالميراث بطريق
 الحكم حتى لا يتوقف على القبول ولا يرتد بالرد والاجازة اما تعمل فيما يعتمد القبول ويرتد
 بالرد وبخلاف الوصية للعربي في دار الحرب لان بطلانها لانعدام الاهلية في جانب الموصي
 له فان من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت ولهذا تنقطع المصبة بقبول
 الدارين حقيقة وحكما والميت لا يكون أهلا للوصية له ولا تأثير للاجازة في اثبات الاهلية
 لمن ليس بأهل وكذلك الوصية لميت القاتل أو لمكاتبه فانها كالوصية للقاتل لما ثبت له من
 حقيقة الملك أو حق الملك في الموصى به وقال في الاصل اذا كانت الوصية لمولاه أو لميت
 أبطلناها وقال الحاكم تأويله ضدا اذا كان المولى هو القاتل فأوصى له أو لميت فاما اذا كان
 الميت هو القاتل فالوصية لمولاه وصية صحيحة (ألا ترى) ان عبد الوارث اذا قتل المورث
 لا يحرم المولى ميراثه وهذا لانه لاحق للميت في ملك مولاه وليس في حق المولى ما يحرم
 الارث والوصية لابن القاتل وأبويه وغيرهم من قرابته جائزة وكذلك لمالك مولاه من
 عبيدهم ومكاتبهم ومديرهم وأمهات أولادهم على قياس الارث فان ابن القاتل وأبويه يرثون
 القاتل وان لم يرثه القاتل وهذا لانه ليس للقاتل في ملكه مولاه حق الملك ولا حقيقة الملك
 واذا أقر لقاتله بدين فان كان مريضا صاحب فراش حتى مات لم يجز وان كان يذهب ويحيى
 فهو جائز لان الجرح وان كان سبب الهلاك ولكن لا يصير به في حكم المريض ما لم يصر
 صاحب فراش فان المريض انما يابن الصحيح بهذا لان الانسان لا يخلو عن نوع مرض
 وان كان صحيحا فاذا لم يصر صاحب فراش كان هو في حكم الصحيح واذا كان صاحب فراش
 فهو مريض وان تكلف لمشيئه الى بعض حوائجه وكذلك الهبة اذا قبضها للقاتل وهو مريض
 فان تصرف المريض كالمضاد الى ما بعد الموت فاما اذا كان يذهب ويحيى فهو صحيح ينفذ
 تصرفه في الحال مع القاتل كما ينفذ مع غيره وهكذا الجواب في الانفراد للوارث والهبة له
 واذا ضربت المرأة الرجل بمحديدة أو بنير حديدة فأوصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا
 وصية وانما لها مقدار صداق مطلقا من المسمى وما زاد على ذلك في معنى الوصية فيبطل بالقتل
 ولو اشترك عشرة في قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد الجناية وأعتق عبده فالوصية
 باطلة لان كل واحد منهم قاتل له على النكاح (ألا ترى) انه يلزمهم القصاص اذا كان عمدا

والكفارة اذا كان خطأ كما لو قترده وان كل واحد منهم يحرم عن الميراث فكذلك الوصية
 الا أن المتق بعد ما تمرد لا يمكن رده فيكون الرد بإيجاب السماية عليه في قيمته والنمو على
 القاتل في دم الممد جائز لان الواجب القصاص والقصاص ليس بمال (الآ ترى) ان منته
 بالشهادة باطلة والا كراه على المفلو لا يكون ضامنا وانه لا يعتبر من الثلث بمال فيكون صحيحا
 للقاتل وجعل النفو في الانتفاء بمنزلة الاذن في الابتداء أو أخرى منه ولو كان خطأ فمما عنه
 كان هذا منه وصية لما قلته فيجوز من الثلث لان الواجب في الخطأ الدية على المقاتلة وهو
 مال قلنا أصل الوجوب على القاتل والمقاتلة يعملون عنه فتكون هذه وصية للقاتل قلنا باعتبار
 المال الوصية تكون للمقاتلة وهم المتفقون بهذه الوصية فان قيل جزؤ من الدية على القاتل في
 ذلك الجزء الوصية منه تكون للقاتل قلنا نعم ولكن تمنع الوصية في ذلك الجزء لان كل جزء
 من بدل النفس يتقرر وجوبه على القاتل في ذلك الجزء الوصية تتحمله المقاتلة كما لو اشترك
 ألف نفس في قتل رجل فالجزء الواجب على كل واحد منهم مع قلته يتحمله المقاتلة وكذلك ان
 كان القاتل عبدا لان الوصية بالنفو تقع لمولاه فان موجب جنابة العبد على المولى وهو الذي
 مخاطب بدفعه أو فداءه (الآ ترى) ان بدعتي العبد لا يطالب بشيء واذا أوصي لعبد بثلث ماله
 صحت الوصية لان رقبته من جلة ماله فيكون موصيا له بجزء منها فان قتل العبد فوصيته
 باطلة غير انه يمتق ويسعى في قيمته لانه تمرد رد المتق فيكون الرد بإيجاب السماية وعلى هذا
 المدبر اذا قتل مولاه عمدا أو خطأ فليهدأ أن يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في الممد
 القصاص فان كان للمقتول وليان فحق أحدهما عنه انقلب نصيب الآخر مالا فليهدأ أن يسعى
 في نصف قيمته للآخر لانها انما صارت مالا بعد ما عتق وصار أحق بمكاسبه الا أن الواجب
 بسبب جنابة كانت منه في حال رقه فيكرن الوجوب عليه من القيمة دون الدية بخلاف
 ما اذا قتل مولاه خطأ لانه حين وجب للمال بسبب الجنابة كان المولى أحق بكسبه وموجب
 جنابته على غيره يكون على المولى فلا يجب بمجنابته على مولاه شيء من ذلك لانه لو وجب
 وجب على نفسه وأم الولد اذا قتلت سيدها خطأ فليس عليها سماية في شيء لان عتقها ليس بوصية
 وموجب جنابتها على غير المولى يكون على المولى فلا يلزمه بالجنابة على مولاه خطأ شيء وان
 قتله عمدا وليس لها منه ولد كان عليها القصاص فان عني أحد الوارثين سمعت للآخر في نصف
 قيمتها لان نصيب الآخر انما انقلب مالا بعد ما عتقت وصارت أحق بكسبها وان كان لها منه

وله بطل منها القصاص لصيرورة جزء منه لولدها وعليها أن تسمى في يمينها لأن القصاص
 إنما اتُلب مالا بعد موت المولى حين وراثته ولدها جزءاً منه وإذا أوصى لقاتله بالثلث وأجاز
 ذلك الورثة بعد موته جازوا أن إجازته قبل موته فهو باطل بمنزلة الوصية للوارث وقد تقدم بيانه
 ولو أوصى لرجل بوصية قُضت اليئنة عليه أنه قاتل وصدهم بذلك بعض الورثة وكتبهم بعضهم
 فانه يبرأ من حصة الذين كذبوا من الدية ونحو وصيته في حصتهم من الثلث ويلزم محصة الذين
 صدقوا من الدين وتبطل وصيته في حصتهم من الثلث لأن في حق كل فريق يحمل كأن الفريق
 الآخر في مثل حاله إذا لولاية بعضهم على البعض وإذا قامت عليه يئنة بالقتل وأبرأ الميت فإبرأه
 فهو منه فيصح من الثلث أن كان القتل خطأ ولا وصية له بعد ذلك لأن القتل ثبت عليه باليئنة
 فإن في حق الذين كذبوا هم حتى لو كذب الورثة الشهود جازت الوصية له بعد وإذا جرح الرجل
 في مرضه جراحة صمداً أو خطأ فقال المبروح لم يجر حتى فلان ثم مات من ذلك كان القول
 قوله ولا سبيل للورثة على القتال لأنهم يختلفونه وبعد ما قال لم يجر حتى لا سبيل له عليه في
 دعوى القتل فكذلك لورثته ولأن أقام ورثته اليئنة على القتل لم تقبل بيمينهم لأن قبول اليئنة
 يبنى على صحة الدعوى منهم وبعد قول المبروح لم يجر حتى فلان لا يصح كما لا يصح الدعوى
 منه قبل موته بخلاف ما إذا قال لأجراحة لي قبل فلان ثم ادعى عليه القتل وأثبت باليئنة جازت
 لأنه نفي موجب الجرح ودعواه موجب النفس لا تنافي ما أبواه من موجب الجرح وفي الأول
 نفي أصل الجرح ومن ضرورته نفي القتل إذا القتل بدون الجرح لا تصور له ما ظاهراً أو
 باطناً وإذا أوصى الرجل لرجلين وصية وأقام كل واحد من ورثته اليئنة على أحد الموصي لهما
 أنه قاتل صاحبها خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف للذي أقام عليه اليئنة ولا وصية
 له في حصة الذي أقام عليه اليئنة بالقتل ونحو له الوصية في حصة الآخر بالحساب لأن كل
 واحد منهما يثبت الحق على المشهود عليه لنفسه ولصاحبه وصاحبه مكذب لشهوده فيخرج
 كل واحد منهما من أن يكون قاتلاً في حق من كذب المشهود عليه ويبقى قاتلاً في حق
 الآخر في حكم الدية والوصية جميعاً ذأوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث
 وأوصى لآخر بعد فشده الموصي لهما بالثلث على الموصي له بالبعد أنه قاتل فشهادتهما باطلة
 لانهما يجزآن الثلث إلى أنفسهما ويستطآن من زينة الموصي له بالبعد مداهما في الثلث ويلزمه
 الدية أيضاً ولهما من ذلك أثاث نكاحاً شاهدين لأنفسهما وأوصى له بالثلث شريك الوارث

في التركة فهذه الشهادة لا تقبل من الورثة للثمة فكذلك من الموصى له وكذلك لو شهدا على وارث أو على أجنبي أنه قتل خطأ لأن المني في الكل سواء وإذا أخطى الرجل في مرضه صبييا صغيرا لا مال له غيره ثم قتل الصبي مولاه عمدا فليهد أن يسي في قيمتين يدفع له من ذلك الثلث وصية له ويسى فيما بقي لأن الصبي لا يحرم الارث بسبب القتل فكذلك لا يحرم الوصية وحمل الوصية الثلث فيلزمه السماية فيما زاد على الثلث والمتق في المرض ما دام عليه شيء من السماية فهو بمنزلة المكاتب فهذا أثره السماية في قيمته بسبب الجناية وفي قيمته بسبب القتل في المرض بعد أن يسلم لمن ذلك الثلث ولو كان كبيرا قتل مولاه خطأ سعى في قيمتين للورثة ولا وصية له لأنه قاتل وهذا أقوى وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله فأما عندهما عليه السماية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقلة لأن المستسى حر عندهما ولو قتل غير مولاه خطأ كانت الدية على عاقلته وكذلك إذا قتل مولاه وعند أبي حنيفة هو بمنزلة المكاتب فليهد السماية في قيمته لاجل الجناية وكذلك قولهما في الصبي أن الدية تجب على عاقلته كما لو قتل غير مولاه لأنه حر فإن كان عليه السماية لم يحسب له قيمته من الثلث بطريق الوصية لأن الصبي لا يحرم الوصية وإن كان قاتلا والله أعلم

باب الوصية بالعتقة والخدمة

(قال رحمه الله) والوصية بخدمة العبد أو غلته أو سكنى الدار وغلته تجوز عندنا وعلى قول ابن أبي ليلى لا يجوز شيء من ذلك موقتا ولا غير موقت لأن الموصى يملك له بإيجابه وذلك لا يصح منه فيما ليس بمملوك له والمنفعة والعتة التي تحدث بعد موته ليست بمملوكة له بإيجابه لا يتناول المنفعة والعتة التي تحدث في حال حياته فيبطل وصيته بها ولكننا نقول بالمنفعة تحتل التملك يبدل وبفسير بدل في حال الحياة فيجعل التملك بعد الموت أيضا وهذا لأن الموصى يترك الميراث على ملكه حتى يحمله مشغولا بتصرفه موقفا على حاجته فأنما يحدث بالمنفعة على ملكه فإذا ثبت هذا في المنفعة فكذلك في العتة لأنها بدل المنفعة والوصية بخلاف الميراث فالارث لا يجري في الخدمة بدون الرقبة لأن الورثة خلافة وتسييرهم أن يقوم الوارث مقام المورث فيه كاز ملكا للدورث وهذا لا يتصور الا فيما بقي وتبين والمنفعة لا تبقى وتبين فاما الوصية بإيجاب ملك بالعتد بمنزلة الاجارة والاعارة فيما بقي فإن أوصى بخدمة عبده سنة

وليس له مال غيره قال البند بخدم الورثة يومين والموصى له يوما حتى يستكمل الموصى له سنة لأن الوصية لا تغذ في أكثر من الثلث وفي زمان الخدمة تكون بد الورثة مقصورة عن البند فلا يمكن قصر يدهم عن جميع المال بسبب الوصية والبند لا يحتمل القسمة في نفسه فتكون القسمة بطريق المباشرة في الخدمة وحق الورثة في سهمين وحق الموصى له في سهم فيخدمهم يومين والموصى له يوما حتى يستكمل الموصى له سنة وصارت الوصية بالخدمة ما لم يستوف الموصى له كمال حقه بمنزلة الوصية بالرقبة ولو أوصى بسكنى دار سنة ولا مال له غيرها فإنه يسكن ثلثها سنة ويسكن الورثة الثلثين لأن الدار يمكن قسمتها بالاجزاء وهذا النوع من القسمة أقرب إلى المبادلة لأن كل واحد منهما يستوف نصيبه من السكنى في الوقت الذي يستوفيه صاحبه بخلاف ما إذا تهايا عن الزمان فن هناك يسبق أحدها بالاستيفاء فلا يصار إليه الا عند تدمير قسمة السكنى بالاجزاء ولكن ليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثمن الدار الا في رواية عن أبي يوسف يقول ان ذلك حتمهم على المخلص فينفذ بينهم فيه وانما يقول حق الموصى له بالسكنى ثابت في سكنى جميعها بدليل أنه لو ظهر للبيت مال آخر تخرج الدار من ثلثه كان هو أحق بسكنى جميعها ولو غرّب ما في يده من الدار كان له ان يزاحم الورثة فيما في أيديهم وفي البيع ابطال حقه فكانوا ممنوعين من ذلك ولو أوصى له بثلة عبده سنة وليس له مال غيره كان له ثلث ثلثه تلك السنة لأن الثلثة عين مال تحتمل القسمة فانما تغذ الوصية في مقدار الثلث من الثلثة في سنة واحدة بخلاف الخدمة فلها لا تحتمل القسمة بالاجزاء فلموصى له أن يستوفى الخدمة بطريق المباشرة الى أن يكون ما يستوفيه خدمة سنة كاملة كما أوصى يزيد وكذلك ان أوصى له به وكذلك ان أوصى له بثلة داره فهذا وثلثة البند سواء لأن الثلثة في الموضعين جميعا تحتمل القسمة فلا يسلم للموصى له الا ثلث الثلثة في سنة واحدة وان أراد الموصى له قسمة الدار بينه وبين الورثة ليكون هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا في رواية عن أبي يوسف فإنه يقول الموصى بمنزلة الشريك فيما يجب تنفيذ الوصية فيه فكما ان للشريك أن يطالب بالقسمة ليكون هو الذي يستغل نصيبه فكذلك الموصى له بالثلاثة عاينها وانما يقول القسمة تنفي على ثبوت حق الموصى له فيما تلاقيه القسمة ولا حتى نفى دين الدار فانما حتمه في الثلثة وقسمة الدار لا تكون قسمة لثلاثة فلا يكون له أن يطالب بما وليس للموصى له بسكنى الدار وخدمة العبد ان يؤجرهما خذنا وقال الشافعي

له ذلك لان تملك المنفعة بقدر مضاف الى ما يبدل المثلت كتمليك المنفعة في حال الحياة ولو تملك
المنفعة بالاستتجار في حال الحياة ملك الاجارة من غيره فكذلك اذا تملك المنفعة بالوصية بعد
الموت وهذا لان المنفعة متميزة بالعين والعين سواء تملكها يبدل أو ينير بدل تملك الاغتياض
عنه مع غيره فكذلك المنفعة بخلاف المستير فانه لا يملك المنفعة عندي ولكن الاجارة في حكم
الاجارة ولهذا قلت المستير لا يبر من غيره والدليل على الفرق ان الاجارة لا يتطرق بها اللزوم
والوصية بالمنفعة يتطرق بها اللزوم كالوصية بالعين وحجتنا في ذلك أن الموصى له يملك بالمنفعة
يتعلق بها اللزوم كالوصية بالعين وحجتنا في ذلك أن الموصى له يملك بالمنفعة بنير عوض فلا
يملك تملكها من النير بموض كالمستير وهذا لان المستير مالك بالمنفعة فان التملك في حال
الحياة أقرب الى الجواز منه بعد الموت واذا كانت المنفعة تحتل التملك بعد الموت بنير عوض
فلان تحتل ذلك في حال الحياة أولى وتصح بلفظ التملك حتى لو قال ملكتك منفعة هذه الدار
كانت عارية صحيحة وانما لا يتطرق بهذا اللفظ اللزوم لكونها متميزة عن البديل وكذلك الوصية
الا أن غير الموصى لا يتمكن من الرجوع بعد موت الموصى والموصى مات فلا يتصور رجوعه
فيه وهذا لان المنفعة ليست بمال وفي تملكها بمال احداث معنى المالة فيها فاما ثبتت هذه الولاية
فيها لمن يملكها تبه لملك الرقبة أولم يملكها بقدر المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي تملكها
فاما اذا تملكها مقصودة بنير عوض ثم يملكها بعوض كان مملكا أكثر مما يملك معنى وليس
له أن يخرج العبد من الكوفة الا أن يكون الموصى له وأهله في غير الكوفة فيخرجه الى أهله
للخدمة هناك اذا كان يخرج من الثلث لان الوضعية تشذ على ما يبرهن من مقصود الموصى فاذا
كان الموصى وأهله في موضع آخر عرفنا أن المقصود له أن يحمل العبد الى أهله لخدمتهم
واذا كانوا في بصرة فقصوده ان يتمكن من خدمة السيد من غير ان يلزمه مشقة سفر فلا يكون
له ان يخرج من بلده وقد بينا هذه المسئلة في كتاب الصالح وما فيها من اختلاف الروايات
ولو أوصى له بخدمة عبده وللآخر برقبته وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة
والخدمة كلها لصاحب الخدمة لانه أوجب لكل واحد منهما شيئا مظلوما وما أوجبه لكل
واحد منهما يجتمعت الوصية بافراده فيمطف احدى الوصيتين على الاخرى لا بتحقيق بينهما
مشاركة فيما أوجبه لكل واحد منهما لما صححت الوصية لصاحب الخدمة فالر لم يبرص في
الرقبة بشئ لصارت الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصى له فكذلك اذا وصي بالرقبة

لسان آخر لان الوصية قياس الميراث من حيث ان الملك يثبت بها بعد الموت (الارى) انه
 لو أوصى بأمة لرجل وبما فى بطنها لآخر وهو يخرج من الثلث كان ذلك كما أوصى ولائى
 لصاحب الامه فى الولد ولو أوصى لرجل بخاتم ولا آخر فخصه كان كما أوصى ولائى لصاحب
 الخاتم من القصر ولو قال هذه القوصرة لفلان وما فيها من الثمر لفلان كان كما أوصى فأما اذا
 فصل أحد الإيجابين عن الآخر فى هذه المسئلة فى قول أبى يوسف الجواب كذلك وعلى
 قول محمد تكون الامه للموصى له بها والولد بينهما نصفان وكذلك الخاتم والقصر والقوصرة
 والتمر وجه قول أبى يوسف ان بإجابته فى الكلام الثانى بين أن مراده من الكلام الاول
 إيجاب الامه للموصى له بها دون الولد وهذا البيان منه صحيح وان كان مفصولا لان
 الوصية لا تلزمه شيأ فى حال فيكون حالة البيان الموصول فيه والمفصول سواء كما فى الوصية
 بالرقبة والخدمة فان هناك الموصول والموصول سواء فى الحكم ومحمد يقول اسم الخاتم يتناول
 الحلقة والقصر جميعا فاسم الجارية يتناولها وما فى بطنها وفى القوصرة كذلك ومن أصننا أن العام
 موجه ثبوت الحكم فى كل ما يتناوله على سبيل الاحاطة بمنزلة الخاص فاجتمع فى القصر الوصية
 لكل واحد منهما بإيجاب على حدة فيجمل القصر بينهما نصفين ولا يكون إيجاب الوصية للثانى
 فيه دليل الرجوع عن الاول كما لو أوصى بالخاتم للثانى بخلاف الخدمة مع الرقبة فاسم الرقبة
 لا يتناول الخدمة ولكن الموصى له بالرقبة انما يستخدمها لان المنفعة تحدث على ملكه ولا
 حق للغير فيه فاذا أوجب الخدمة لغيره لا يبقى للموصى له بالرقبة حق بخلاف ما اذا كان الكلام
 موصولا لان ذلك بمنزلة دليل التخصيص أو الاستثناء فبين أنه أوجب لصاحب الخاتم
 الحلقة خاصة دون القصر فاذا جنى العبد الموصى له بخدمته وورقته جناية فافتداء على صاحب
 الخدمة لان فيما هو المقصود بالعبد وهو الاستخدام هو المختص به فذلك وافتداء تسلم
 الخدمة له ولا يسلم لصاحب الرقبة شي فى الحال فاذا افتداه خدمه على حاله لانه طهره عن الجناية
 وان مات صاحب الخدمة انتضت الوصية لان الحق للموصى له فى الخدمة لا يمتثل التورث
 لانها لا تبقى وقتين فلا يتصور أن تكون مملوكة للتورث ثم الواو تفسد الوصية بموته عندنا
 خلافا للشافعى فانه يرى تورث المنفعة وود بناه فى الاجارات ثم مال لصاحب الرقبة اذا انى
 ورثته ذلك افتداه لانه ظهر أن صاحب الرقبة هو الممنوع بذلك الافتداء فان خدمة العبد تسلم
 له وقد كان الموصى له سخره الى ذلك افتداء يكون مبرره فيه ذن أبى أن يرد الافتداء

على ورثته يبع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في حقه لانه انما جنى العبد بذلك القداء ولولاه
لكانت نفسه مستحقة بالجناية واذا أبى صاحب الخدمة في أول الامر أن يئدى لم يجز على
ذلك لانه لا يملك شيأ من الرقبة وقد رضي بطلان حقه في الخدمة حين أبى أن يئدى ويقال
لصاحب الرقبة ادفعه أو افداه فأيهما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة لانه ان دفعه فقد
فات محل وصيته وان فداه فانما يئديه بما أسلم له من خدمته والموصى له حين أبى أن يئديه قد
رضى بصيرورة العبد مستهلكا فيها لحقه من الجناية والغرم ولو قتل رجل العبد خطأ ولم يجز
العبد فلي مائة القتال قيمته يشتري بها عند عدم صاحب الخدمة لان القيمة قائمة مقام الرقبة
وقد كانت الرقبة للموصى له بها مشغولة بحق الموصى له بالخدمة فيها فكذلك ما يقوم مقامها
ولا يقال حق الموصى له بالخدمة في المنفعة والمنفعة لا تقوم بالاتلاف لان الوصية بالخدمة
وان تملكت بالمنفعة فالأصل تحققا بها يتعدى الى العين ولهذا يعتبر خروج العين من الثلث
والقيمة بدل العين فيشتري بها ما يقوم مقام العين الاولى ويثبت فيه حق صاحب الخدمة
كما كان ثابتا في الاولى وان كان القتل عمدا فلا قصاص فيه الا أن يجتمع على ذلك صاحب
الرقبة وصاحب الخدمة أما صاحب الرقبة فلاذ هو للمالك للعبد ولولا استيفاء القصاص ثبت
بملك الرقبة وأما صاحب الخدمة فلان في استيفاء القصاص ابطال حقه في الخدمة وهو حق
لازم له فلا يجوز ابطاله بنير رضاه فان اختلفا فيه تقرر استيفاء القصاص فوجب قيمته في
مال القتال يشتري بها عبدا فيخدمه . مكانه لان في استيفاء المال مراعاة الحقين ولو قُتِلَ رجل
عينيه أو قطع يده دفع العبد وأخذت قيمته صحيحا لان هذه الجناية استهلاك له حكما فيعتبر
باستهلاكه حقيقة فيوجب قيمته صحيحا من الجاني بمسد تسليم الجثة اليه ويشترى بها عبدا
. مكانه ولو قطعت يده أو فُتئت عينه أو شج موضحة هادى القتال ارش ذلك فان كانت
الجناية تنقص الخدمة اشترى بالارش عبدا آخر يخدم صاحب الخدمة مع العبد الاول لان
الارش بدل الفسائت بالجناية وقد كان حق الموصى له بالخدمة ثابتا في ذلك الجزء ولما كان
فواته ينقص الخدمة فيثبت في بدله أيضا أو يباع العبد فيضم ثمنه أيضا الى ذلك الارش
ويشتري بهما عبد ليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا اتفقا عليه فان اختلفا في ذلك لم
يبيع العبد لان رقبته لاحدهما وخدمته للأخر فلا يجوز بيعه الا برضاها ولكن يشتري
بالارش عبد يخدمه معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف الارش حتى يصطلحا عليه فان اصطلعا

على أن يقتسمه اثنين أجزت ذلك بينهما لأن الحق لا يندوفا فإذا تراضيا فيه على شيء كان
لهما ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من نصف الارش بدلا عن نقصان الخدمة
لأنه لا يملك الا الاحتياض من الخدمة ولكن يكون اسقاطا لحقه ذلك بالمال الذي يستوفيه
بمنزلة ما لو كان العبد قائما على حاله فصالح الموصى له بالرقبة على مال يستوفيه منه ليسم العبد
اليه فان كانت الجناية لا تنقص الخدمة فالارش لصاحب الرقبة لأنه بدل جزءات من ملكه
وظهر أنه لم يكن لصاحب الخدمة حق في ذلك الجزء حين لم تنقص الخدمة بفواته وكل
مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو اكتسبه فهو لصاحب الرقبة لأن الكسب يملك بملك
الرقبة وهو المختص بملك الرقبة ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولدت من ولد لصاحب الرقبة
لأنه تولد من عينا وعينها ملك صاحب الرقبة وثقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة لأنه
انما يتمكن من استخدامه اذا أُنفق عليه فان العبد لا يقوى على الخدمة الا بذلك وهو أحق
بخدمته فيلزمه ثقته كالمستعير فانه ينفق على المستعير وينفق به وإن بقي أن ينفق رده على
صاحبه فيلزمه ثقته فهذا كذلك أيضا فان كان أوصى بخدمة عبد صغير بربقته لا آخر وهو
يخرج من الثلث وثقتته على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فإذا خدم صارت ثقته على
صاحب الخدمة لأن بالنفقة عليه في حالة الصغر تنمو العين والمنفعة في ذلك لصاحب الرقبة
وإذا صار بحيث يخدم فهو بالنفقة يقوى على الخدمة والمنفعة في ذلك لصاحب الخدمة فهذا
كانت النفقة عليه ثم ثقة المملوك على المالك باعتبار الاصل الآن يصير ممدا لا تنفع النير به
فحينئذ تكون النفقة على المتنع كالمولى إذا زوج أمته ولم يزوجها يتنا كانت ثقته على المولى فان
بواها مع الزوج يتنا كانت ثقته على الزوج ولو أوصى بدابة لرجل وبظهرها ومنفعتها لا آخر
كانت مثل العبد سواء لا استوائهما في المعنى وإذا كان لرجل ثلاثة أعبد فاوصى برقبة أحدهم
لرجل وبخدمة آخر لرجل آخر ولا مال له غيرهم وقيمة الموصى بخدمته خمسمائة درهم وقيمة
الموصى بربقته ثلثمائة وقيمة الباقي ألف فالثلث بينهما على ثمانية أسهم خمسة لصاحب الخدمة في
خدمة العبد الموصى بخدمته فيكون له من خدمته ثلاثة أيام ولورثة يوم ويكون للآخر من
رقبة عبده مائتان وخمسة وعشرون لأن الوصية بالخدمة في الاعتبار من الثلث والمضاربة بها
بمنزلة الوصية بالرقبة وبجملة المال ألف وثمانمائة فوصية كل واحد منهما كانت بأقل من الثلث
فيضرب كل واحد منهما بجميع حصته وقيمة العبد الموصى بخدمته خمسمائة درهم فيضرب

صاحبها في الثلث بذلك وصاحب الرقبة يثك ماله فإذا جعلت كل مائة سهما كان الثلث بينهما على ثمانية ثم ثلث المال بقدر ثلاثة أرباع الوصيتين لاث ثلث المال ستمائة ومبلغ الوصيتين ثمانمائة ويقدر لكل واحد منهما ثلاثة أرباع وصيته في الحال فيجتمع في العبد الموصى بخدمته حق الورثة وحق الموصى له بخدمته حقه في ثلاثة أرباعه وحق الورثة في الربع فلهذا قال يخدم الموصى له بخدمته ثلاثة أيام والورثة يوما ولصاحب الرقبة ثلاثة أرباع رقبة عبده وذلك مائتان وخمسة وعشرون فإذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله لأن الوصية بالخدمة قد بطلت وجميع العبد للآخر خارج من الثلث وزيادة وكذلك إن مات العبد الذي كان يخدم لأن بموته بطلت الوصية بالخدمة وصار الميت كأن لم يكن فيبقى السالم للورثة عند التساوي ألف درهم فيمكن تنفيذ الوصية في عبد يساوي ثلثمائة درهم لأن ذلك دون الثلث ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر لأن حقهما في الثلث سواء والثلث بقدر رقبة واحدة فينفذ لكل واحد منها الوصية في نصف الثلث مما أوصى له ولو أوصى بالبيعة كلهم لصاحب الرقبة وبخدمة أحدهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الأقيمة واحد منهم ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا كالباب الذي قبله وهو قول أبي حنيفة بناء على أن الوصية بالعين فيأزاد على الثلث عند عدم الإجازة من الورثة تبطل ضربا واستحقاقا ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لاتساع عمل الوصية ويجتمع في العبد الواحد الوصية برقبته وبخدمته فإذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك إلى صاحب الرقبة ولو لم يمت لم يمت بهم فأوصى بثلاث كل عبد منهم لقلان وأوصى بخدمة أحدهم بعينه لقلان فإنه ينقسم الثلث بينهما على خمسة لصاحب الخدمة ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك العبد وللآخر خمسا الثلث في العبد الآخر الباقيين في كل واحد منهم خمس رقبة لأن حق الموصى له بالخدمة في العبد الموصى بخدمته تقدم على حق الآخر (ألا ترى) أنه لو كان العبد واحدا فأوصى بخدمته لرجل وبرقبته لآخر لاثبت المزاحمة لصاحب الرقبة مع صاحب الخدمة فيه فكذلك هاهنا الموصى له بثلاث كل عبد لا يزاحم الموصى له بالخدمة في الثلث بشيء من وصيته في هذا العبد وإنما يزاحم وصيته في العبد الآخر وقد أوصى له بثلاث كل واحد منهما فإذا جعلنا كل ثلث سهما كان حقه في سهمين وحق الموصى له بالخدمة في ثلاثة

فهذا كان الثلث بينهم على خمسة والثلث بقدر رتبة واحدة فلموصى له بالخدمة ثلاثة أخماس ذلك كله في العبد الموصى بخدمته واجتمع فيه حقه وحق الورثة وذلك في خمسة فهذا كانت المباشرة في الخدمة على خمسة أيام يخدم الورثة يومين والموصى له ثلاثة أيام ويكون للآخر خسا الثلث في العبد الباقيين فيسلم له من كل واحد منهما خمس الرتبة ولو كان أوصى بثلاث ماله لصاحب الرقاب وخدمة أحدهم بينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهما نصفين لأن الموصى له بثلاث مال يزاحم الموصى له بالخدمة في الثلث بوصيته في العبد الموصى بخدمته (الآثرى) أنه لو كان العبد واحدا فأوصى بخدمته لانسان وبثلاث ماله لا آخر تثبت المزاوجة بينهما في العبد بوصيتهما وهذا لأن الخدمة تقاومها الوصية بثلاث المال كما تناول الرتبة لأن ذلك من ماله بخلاف الأول فإن الوصية بالرتبة لا تتناول الخدمة بحال لأن الخدمة غير الرتبة إذا ثبت هذا فتقول حقهم في الثلث على السواء فيقسم الثلث بينهما نصفين فما أصاب صاحب الخدمة فهو في العبد الموصى بخدمته وذلك نصفه وما أصاب صاحب الثلث وهو نصف العبد كان له والعبد الثلاثة في كل عبد ثلث ذلك الثلث فيكون دون الخدمة في العبد الموصى بخدمته في كل ستة أيام يخدم الموصى له بالخدمة ثلاثة والورثة يومين والموصى له بالثلث يوما حتى يموت صاحب الخدمة فإذا مات بطلت وصيته فزالت مزاحته فيكون الموصى له بثلاث المال جميع وصيته وهو ثلث كل عبد من العبد الثلاثة وإذا أوصى بخدمة عبده لرجل وبثلاثة الآخر وهو يخرج من الثلث فإنه يخدم صاحب الخدمة شهرا ويذل على صاحب الفة شهرا لاستواء حقهما فيه إلا أنه في الخدمة جعل النوبة بالأيام لتسر ذلك وفي الاستئصال جعل النوبة بالشهور لأن استئصال العبد لا يكون عادة فيما دون الشهر ويتمتع استئصاله في كل نوبة إذا جمعت بالأيام وفي كل شهر طعامه على من له منفعة لأن الترم مقابل بالنم وبالفقة يتوصل إلى الخدمة والعمل وكسونه عليهما نصفان لاستواء حقهما فيه ونمذرتجديبالكسوة في كل نوبة وإن جنى البعد جناية قبل لها أفدياه لأن تملكهما من استيفاء حقهما يكون بالقداء فإن أيا قدها الوارث بطلت وصيتهما لأنهما حين أيا القداء فقد رضيا بدفعه وصار في حكم المستهلك في حقهما بمنزلة ما لو دفع بجانيته ولو أوصى لرجل من غلة عبده كل شهر بدرهم وللآخر بثلاث ماله ولا مال له غير العبد ثلث العبد بينهما نصفان في قول أبي حنيفة لأن الزممة بذلة البدن فالوصية برقبته في الاعتبار من اثبات فالوصى له بالثلاثة موصى له بجميع

المال ومن أصل أبي حنيفة أن الوصية بما زاد على الثلث عند عدم الاجازة تبطل في حق
 الضرب فهذا قال الثلث بينهما نصفان فما أصاب صاحب الثلث فهو له وما أصاب صاحب
 النلة استثل بحسب غلته وينتق عليه منها كل شهر درهم كما لو أوصى وأما يحبس جميع تلك
 النلة لجواز أن يعرض أو يتطل فلا يسل في بعض الشهور وبمحتاج الى الاتفاق عليه مما هو
 محبوس لحقه فان مات وقد بقي منها شيء رد على صاحب الثلث ورجع عليه أيضا مما يحبس
 على صاحب النلة من رقبة العبد لان وصيته بطلت بموته فان حقه في بدل النلة وهي النلة
 وقد بينا ان وارثه لا يخلفه فيها له من الحق في النلة فكذلك في بدلها وهذا لانه لم يصرمعها
 له ولكن ثبت له حق يستحق ان لو بقي حيا ومثل هذا لا يورث واذا بطلت وصيته و زالت
 مزاحته سلم جميع الثلث لصاحب الثلث والمحبوس من النلة بدل منقصة جزء من الثلث فيكون
 للموصى له بالثلث ولو أوصى لرجل بنلة داره ولا مال له غيرها فاحتاجت الورثة الى سكاها
 قسمت الدار اثلاثا ويكون للورثة ثلثاها واستثل ثلثها صاحب النلة لان الدار تحتل القسمة
 وثلثاها خالص حق الورثة فيجب تمكينهم من صرف نصيبهم الى حاجتهم وهو السكنى وأما
 يكون ذلك بالقسمة ولو أوصى لرجل بنلة داره ولا آخر بعبد ولا آخر ثوب فان ثلث مال
 الميت يقسم بينهم يضرب فيه كل واحد بما سعى له فما أصاب صاحب الدار كان له غلة ذلك
 لان الموصى أوجبه له فيصرف اليه الى أن يموت صاحب النلة فينشد تبطل وصيته ويقسم
 الثلث بينهم وبين من بقي من أهل الوصية لروال مزاحته الا أن هاهنا ان كان حصل من
 النلة شيء قبل موته فهو لورثته لانه صار مالكا لما حصل من النلة حتى يتمكن من استيفائها
 في الحال وهو عين فيخلفه وارثه فيها ولو أوصى بنلة داره وعبد في المساكين جاز ولا يجوز ذلك
 في السكنى والخدمة الا لانسان معلوم لان النلة عين مال يتصدق به وهذا وصية بالتصدق
 على المساكين فأما السكنى والخدمة لا يتصدق بهما بل تمار العين لاجلها والا حارة لا تكون
 الا من انسان معلوم ثم المساكين محتاجون الى ما يسدحتهم وبمحصل ذلك لهم بالنلة وقيل
 ما محتاجون الى الخدمة والسكنى وقيل ينبغي أن يجوز اعلى قياس من يميز الوقف فان هذا
 في معنى وقف على المساكين ومن أوصى بظهر دابة لانسان معلوم يركبها في حاجته ما حاش
 فهو جائز لانه وصية بالا حارة منه ولو أوصى بظهرها للمساكين أو في سبيل الله تعالى كان
 باطلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد هو جائز وهذا لان من أصل أبي حنيفة ان

الوقف لا يتعلق به اللزوم وإن وقف المنقول لا يجوز وإن كان مضافا إلى ما بعد الموت وهو قول أبي يوسف فأما عند محمد وقف المنقول جائز فيما هو متعارف بين ذلك في السير الكبير وروى فيه أن ابن عمر رضي الله عنه مات عن ثلثة مائتي فرس ونيف ومائتي بئر مكتوب على انقاذها حبس لله تعالى فجوز ذلك استحسانا ولم يوص به لأنسان بعينه وهما أبطلا ذلك إلا أن يوصى به لأنسان بعينه فيجوز حيثئذ لحاجته ولو قال في صحته غلة دارى هذه أو عبدى هذا صدقة في المساكين فإن ردت بعد موته في وصية من ثلثي ناع ويتصدق بثمنها جاز ذلك لانا قد بينا أن ابن أبي ليلى لا يجوز الوصية بالثقة أصلا فلا يأمن الموصى من أن يرفع ورثته إلى قاض يمتد قوله فيبطل وصيته فيحرز عن ذلك عما ذكر من الوصية الثانية وعلتها رد الاولى والوصية تخمل التعلق وهذا التعليق فيه فائدة إبقاء الاولى لأن الورثة لا يختالون في ابطال الاولى إذا علموا أنهم لا يستفيدون بذاك شأنهم المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمجنز فإذا ردت الاولى وجب تنفيذ الوصية الثانية فإما إذا كان يخرج من ثلثه ويتصدق بثمنه ولو أوصى بداره أو بأرضه فجعلها حبسا على الآخر والآخر من ورثته لا يبيع أبطلت ذلك وجعلها ميراثا للحديث لا حبس عن فرائض الله تعالى ولأن هذا في معنى الوصية للوارث ولأنه أن جعل في معنى الوقف فالوقف على بعض ورثته بعد موته لا يجوز والتأيد من شرط الوقف ولم يوجد ذلك ولو أوصى بقلعة داره لأنسان وبسكنائها لآخر ورثتها لآخر وهي الثلث فهذه رجل بعد موت الموصي غرم لجمعة ما هدم من بنائها وتبنى مساكن كما كانت تؤجر ويأخذ غلتها صاحب القلعة يدكرها الآخر لأن حقه كان تعلق بالبناء الاول فيحول إلى البديل وهو القيمة وطريق إبقاء حقهما منه أن تبنى مساكن كما كانت ليكون الثاني قائما مقام الاول وكذلك البستان إذا أوصى بقلعة فتقطع رجل نخلة أو شجرة والحاصل أن الوصية بقلعة البستان تداول الثمار بقلعة الدار والبستان يتناول الاجرة وكذلك بقلعة الارض تتناول الاجرة والحصة من الخارج إذا وقعت مزارعة وبقلعة الامنة يتناول الاجرة دون الرلد حتى انها لا تكون الولد للموصى له بالقلعة وإن ما تولد من عينها كالثمار ولكن يستحق من الاسم ما يعلق عليه اسم القلعة في كل شيء عادة واسم القلعة يطلق على الثمار ولا يطلق على الرلد وما أوصى لرجل بثلث ماله ولا بثلث داره وثلثة اذار ألف وله اذاران سوى ذلك ما عداه فإما وصف بثلثة اذاره موصى له بالثلث حتى كان صورته الآخر بالثلث بينهما

نصفان نصه لصاحب الفلة كله في الدار فلماذا كان له نصف فلة الدار واصحاب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار ان شئت قلت خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال لانه شريك الورثة فيقاسم الورثة بحسب المال والمال المقسوم بينه وبين الورثة نصف الدار وقيمتها خمسمائة وألوان فاذا جمعت كل خمس مائة كانت أحماسا وان شئت قلت ثلثا ذلك في المال وثمة في الدار لان مزاحمة الموصى له بالفلة قد انصدمت في نصف الدار وحق الموصى له بالثلث في ثلث الدار بدليل أنه لو لا وصية الآخر لكان يسلم له ثلث الدار فاذا فرغ من حق الآخر مقدار حقه وزيادة أخذ جميع حصته من الدار وهو الثلث مما يستوفيه فاذا مات صاحب الفلة فصاحب الثلث ثلث الدار والمال لان وصية صاحب الفلة قد بطلت فان استعنت الدار بطلت وصية صاحب الفلة لانها كانت وصية بالعين فلا تبقى بعد استحقاق الدين وان لم تستحق ولكنها أهدمت قبل لصاحب الفلة ابن نصيبك منها ويبنى صاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم ليمكن كل واحد منهم من الامتناع بنصيبهم وأيهم أبي أن يبنى لم يجبر على ذلك ولم يمنع الآخر من أن يبنى ما يصيبه من ذلك ويؤاخره ويسكه لان الابن منها قصد الاضرار بنفسه وبنيته وله أن يلزم الضرر في حق نفسه وليس له أن يلزم الضرر غيره ولو أوصى لرجل بسكنى داره أو بفلان فادعاه رجل وقام البنية أها له فشهد الموصى له بالفلة أو السكنى أنه أقر أنها للميت لم تجز شهادته لانه يجر الى نفسه بذلك فعما وهو أنه يهد محل حقه وكذلك لو شهد للميت بدين أو بمال أو بقتل خطأ فشهادته باطلة لانه له مال الميت وصدا وهو متهم في هذه الشهادة فان مال الميت كلما كثر كان خيرا له وفيه (الآثرى) أنه لو ظهر على الميت دين كان ينقض من المشرده ويسلم وصدا لهذا لا تقس شأده والله أعلم الواب

ثم الجزء السابع والعشرون من كتاب البسوط

(وبله الجزء الثامن والعشرون وأوله باب الوصية بفلة أرض والبستان)

﴿ فهرست الجزء السابع والعشرين من بسوط الامام السرخسي رحمه الله ﴾

صحيفة

- ٢ باب الناحس
٦ باب ما يحدث الرجل في الطريق
٨ باب الخاطم المائل
١٤ باب البئر وما يحدث منها
٢٢ باب النهر
٢٣ باب ما يحدث في المسجد والسوق
٢٦ باب جناية العبد
٤٦ باب جناية العبد في البئر
٥١ باب الجنائيات بالكيف والميزاب
٥٢ باب الغصب في الرقيق مع الجناية
٦١ باب جناية المكاتب
٦٦ باب جناية المكاتب بين اثنين
٧٠ باب جناية المدبر
٧٨ باب جناية المدبر بين اثنين
٨١ باب جناية المكاتب في الخطأ
٨٤ كتاب الجنائيات
١٢٤ كتاب المعاقل
١٤٢ كتاب الوصايا
١٧٢ باب الوصية في الحج
١٧٥ باب الوصية للوارث والاجبي والقائل
١٨١ باب الوصية بالذلة والخدمة

